



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف-1



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية بنوك وتأمينات

تحت عنوان:

أثر الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017

تحت إشراف:

د سليم رضوان

من إعداد الطالبة:

سعيدة خواترة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
حاج صحراوي حمودي	أستاذ	جامعة سطيف 1	رئيسا
سليم رضوان	أستاذ محاضر قسم أ-	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
عمار علوني	أستاذ محاضر قسم أ-	جامعة سطيف 1	عضوا مناقشا
فيصل شياد	أستاذ محاضر قسم أ-	جامعة سطيف 1	عضوا مناقشا
لحسن دردوري	أستاذ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
خميسي قايدي	أستاذ محاضر قسم أ-	جامعة برج بوعرييج	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2021/2020

"إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابه في يومه إلا قال في غده لو
غيرت هذا لكان أحسن،

ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو
ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، ودليل على استيلاء
النقص على جملة البشر".

عماد الأصفهاني

إهداء

الحمد لله الذي وفقني وأعانني للوصول إلى هذه

المرحلة

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى كافة أفراد أسرتي

إلى عائلتي الصغيرة حفظها الله

إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة

سعيدة خواتمه

شكر وتقدير

قال صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكره الله".

في البداية أشكر الله العلي العظيم الذي أنار لي درب العلم والمعرفة، وأحمده حمدا يليق
بجلاله وعظيم سلطانه على توفيقه لي في أداء هذا العمل، وأسأله النجاح المتواصل.

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور رضوان سليم على قبوله الإشراف على
هذه الأطروحة وعلى توجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل وكذا
صبره وسعة صدره وحرصه الدائم في إنجاز هذا العمل في أحسن الظروف كما أحي فيه
روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل خير.

و إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم
لتقييمه، ولا يفوتني أن أتقدم بكل الشكر لجميع الأساتذة الذين رافقوني خلال المشوار
الدراسي، وكل من رفع عزمي لإتمام البحث ولو بكلمة.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدم يد العون من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا
البحث.

سعيدة خواتمة

فہرستہ المخطوطات

الصفحة	
	الإهداء:.....
	شكر وعرفان:.....
IV-I	فهرس المحتويات:.....
VII-V	فهرس الجداول:.....
X-VIII	فهرس الأشكال:.....
XIII-XI	قائمة المختصرات:.....
أ - ط	مقدمة:.....
101-1	الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق العام الاجتماعي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية....
02	تمهيد:.....
03	المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق العام.....
03	المطلب الأول: الإنفاق العام، مفهومه وأركانه.....
05	المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام.....
11	المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها.....
20	المبحث الثاني: الإنفاق العام الاجتماعي و محدوداته.....
20	المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام الاجتماعي.....
22	المطلب الثاني: التطور النظري لمفهوم الإنفاق العام الاجتماعي.....
31	المطلب الثالث: محددات الإنفاق العام الاجتماعي.....
43	المبحث الثالث: أساسيات حول بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.....
43	المطلب الأول: أساسيات حول التضخم.....
60	المطلب الثاني: أساسيات حول البطالة.....
85	المطلب الثالث: أساسيات حول الناتج المحلي الإجمالي.....
101	خلاصة الفصل.....
202-103	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017
103	تمهيد:.....
104	المبحث الأول: مخصصات الإنفاق العام على قطاع الصحة والتطور النوعي والكمي لمؤشراته.....

104	المطلب الأول: تقييم الإنفاق العام على قطاع الصحة في الجزائر.....
113	المطلب الثاني: تقييم وزن الإنفاق على قطاع الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي.....
122	المطلب الثالث: مؤشرات الإنفاق العام على قطاع الصحة ومصادر تمويله.....
137	المبحث الثاني: واقع الإنفاق على قطاع التربية الوطنية (التعليم الابتدائي، الثانوي) والتعليم العالي.....
137	المطلب الأول: مؤشرات التطور الكمي والنوعي للإنفاق على قطاع التربية الوطنية (التعليم الابتدائي، الثانوي).....
145	المطلب الثاني: واقع الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر.....
153	المطلب الثالث: مؤشرات التطور الكمي والنوعي للإنفاق على التعليم العالي في الجزائر.....
172	المبحث الثالث: التحويلات الاجتماعية والإنفاق على قطاع السكن وقطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجزائر.....
172	المطلب الأول: تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر.....
177	المطلب الثاني: واقع الإنفاق العام على قطاع السكن في الجزائر.....
194	المطلب الثالث: واقع الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
202	خلاصة الفصل:.....
281-203	الفصل الثالث: دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017
204	تمهيد:.....
205	المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر.....
205	المطلب الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.....
208	المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر.....
224	المطلب الثالث: السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر.....
238	المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر.....
238	المطلب الأول: تحليل تطور البطالة.....
241	المطلب الثاني: أسباب ومميزات البطالة في الجزائر.....
246	المطلب الثالث: أساليب محاربة البطالة.....
259	المبحث الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.....
259	المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.....

262	المطلب الثاني: مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.....
273	المطلب الثالث: الاتجاهات الإنفاقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي.....
281	خلاصة الفصل:.....
346-282	الفصل الرابع: نمذجة قياسية لأثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1990-2017.....
283	تمهيد:.....
284	المبحث الأول: مفاهيم حول النمذجة القياسية ومنهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
284	المطلب الأول: مفاهيم حول النمذجة القياسية.....
288	المطلب الثاني: تحليل السلاسل الزمنية.....
292	المطلب الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.....
299	المبحث الثاني: تطبيق منهجية ARDL لاختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017
299	المطلب الأول: الشكل العام لنموذج الدراسة ومصادر البيانات المستخدمة في النمذجة القياسية.....
304	المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.....
311	المطلب الثالث: اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك.....
316	المطلب الرابع: اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على البطالة باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك.....
321	المطلب الخامس: اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على التضخم باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك.....
325	المبحث الثالث: تقييم نماذج ARDL المقدرة وتحليل دوال الاستجابة.
325	المطلب الأول: تقييم النماذج المقدرة اقتصاديا.....
328	المطلب الثاني: تقييم النماذج المقدرة إحصائيا.....
331	المطلب الثالث: تقييم النماذج المقدرة قيسيا.....
338	المطلب الرابع: تحليل دوال الاستجابة.....
345	خلاصة الفصل:.....

355-347	خاتمة:
381-356	قائمة المراجع:
391-382	الملاحق:
	ملخص:

الصفحة	العنوان	الرقم
106	تطور نفقات الصحة نسبة للميزانية العامة 2017-1990	(01.02)
108	تطور النفقات الصحية حسب المصالح خلال الفترة 2017-2002	(02.02)
111	توزيع نفقات الصحة عبر المصالح المركزية	(03.02)
113	نسبة الإنفاق الصحي من الناتج المحلي الإجمالي	(04.02)
115	المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2017-2000	(05.02)
115	يبين الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق	(06.02)
116	نصيب الفرد من الإنفاق الصحي بالدولار الأمريكي	(07.02)
119	حجم الإنتاج الوطني 2016-2011	(08.02)
121	حجم وقيمة الأدوية المشتراة من 2017-2010 من صيدلية المركزية للمستشفى	(09.02)
122	تطور نفقات التجهيز حسب طبيعة النفقات	(10.02)
123	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال الفترة 2017-2000	(11.02)
125	معدل وفيات الأمهات في الجزائر	(12.02)
128	تطور المنشآت القاعدية الصحية في الجزائر	(13.02)
130	توزيع الأطباء والصيدالة على مختلف المنشآت الصحية القطاع العام والقطاع الخاص	(14.02)
133	مصادر تمويل الإنفاق الصحي في الجزائر	(15.02)
138	تطور ميزانية التربية الوطنية وميزانية الدولة	(16.02)
140	تطور نفقات التجهيز لقطاع التربية الوطنية	(17.02)
141	تطور عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط	(18.02)
141	تطور عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي	(19.02)
142	تطور عدد المعلمون في التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط	(20.02)
142	تطور عدد الأساتذة في التعليم الثانوي	(21.02)
143	تطور الهياكل والمنشآت القاعدية	(22.02)
144	الإنجازات المادية خلال الفترة من سنة 2018-1999	(23.02)
154	تطور ميزانية التعليم العالي وميزانية العامة	(24.02)
156	تطور نفقات التعليم العالي حسب المصالح خلال الفترة 2017-2002	(25.02)
160	توزيع نفقات التعليم العالي عبر المصالح المركزية	(26-02)

161	نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي	(27.02)
173	تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1993-2017	(28.02)
175	تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017	(29.02)
180	الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع السكنية خلال الفترة 1990-1994	(30.02)
181	الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع السكنية خلاف الفترة 1995-2000	(31.02)
182	برامج السكنات المنجزة للفترة 2001-2002	(32.02)
184	السكنات المنجزة خلال الفترة 2005-2009	(33.02)
185	الوحدات السكنية لمجموع الصيغ المبرمجة للمخطط الخماسي 2010-2014	(34.02)
188	تطور مخصصات الإنفاق على قطاع السكن	(35.02)
195	تطور مخصصات الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	(36.02)
198	تطور مستويات التشغيل في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية	(37.02)
206	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	(01.03)
210	تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها	(02.03)
214	عدد سكان الجزائر 1990-2017	(03.03)
215	تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	(04.03)
215	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة 1990-2012	(05.03)
218	تطور النفقات العامة في الجزائر من 1990-2017	(06.03)
220	تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة من 1990-2017	(07.03)
222	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2017	(08.03)
227	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2014)	(09.03)
229	تطور معدل إعادة الخصم (1990-2009)	(10.03)
232	معدلات تدخل بنك الجزائر بالأمانات ومزايدات القروض (1995-2009)	(11.03)
235	مؤشرات استرجاع السيولة في الفترة من 2001-2018	(12.03)
237	تسهيله الودائع المغلة لفائدة خلال فترة 2005-2016	(13.03)
238	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	(14.03)
239	المؤسسات التي تم حلها والعمال المسرحين خلال الفترة برنامج التعديل الهيكلي	(15.03)
241	توزيع عدد السكان النشطين والمشتغلين والبطالين في الجزائر خلال الفترة 2001-2015	(16.03)

250	توزيع الشغل المدمج المنشأ في إطار جهاز أعمال المنفعة العامة ذات كثافة في اليد العاملة	(17.03)
255	حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	(18.03)
257	تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين من البطالة (2016-2004)	(19.03)
258	القروض الحسنة لصندوق الزكاة 2010-2004	(20.03)
261	تطور إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (1990-2017)	(21.03)
303	ترميز بيانات الدراسة	(01.04)
307	وصف المتغيرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة	(02.04)
308	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	(03.04)
310	معايير اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق	(04.04)
312	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود	(05.04)
314	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL (2, 2, 2, 2, 1)	(06.04)
315	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير ECM-ARDL	(07.04)
317	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود	(08.04)
318	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL(2,1,0,0,1,1)	(09.04)
320	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير ECM-ARDL	(10.04)
321	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود	(11.04)
323	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (2,1,0,0,0,2)	(12.04)
324	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير ECM-ARDL	(13.04)
329	نسبة الأثر قصير الأجل إلى الأثر طويل الأجل في مقدرات نموذج ARDL (النموذج الأول)	(14.04)
330	نسبة الأثر قصير الأجل إلى الأثر طويل الأجل في مقدرات نموذج ARDL (النموذج الثاني)	(15.04)
331	نسبة الأثر قصير الأجل إلى الأثر طويل الأجل في مقدرات نموذج ARDL (النموذج الثالث)	(16.04)
332	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول	(17.04)
333	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الثاني	(18.04)
334	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الثالث	(19.04)

الصفحة	العنوان	الرقم
19	أسباب تزايد الإنفاق العام	(01.01)
28	فاتورة الأجور والإعانات والإنفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	(02.01)
45	التضخم الناتج عن زيادة الطلب	(03.01)
47	التضخم الناتج عن زيادة التكاليف الإنتاج	(04.01)
67	البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية	(05.01)
77	منحنى فيليبس	(06.01)
94	طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي	(07.01)
112	تطور إعانات التسيير المقدمة للمؤسسات التابعة لقطاع الصحة 2017-2002	(01.02)
120	إنتاج الأدوية في الجزائر	(02.02)
126	تطور نسبة الأطفال بعمر 01 سنة الذين تم تحصينهم ضد الحصبة (%)	(03.02)
162	يبن توزيع ميزانية التسيير بالنسب حسب نمط المؤسسات الجامعية لسنة 2016	(04.02)
163	يبن تطور التخصيص السنوي للطالب في إطار ميزانية التسيير للمؤسسات التعليم العالي.	(05.02)
163	إحصائيات الطلبة المسجلين في الليسانس من 2004 إلى 2015	(06.02)
164	إحصائية الطلبة المسجلين في الماستر من 2007 إلى 2015	(07.02)
165	إحصائية الطلبة المسجلين في دكتوراه (ل م د) من 2009 إلى 2015	(08.02)
166	إحصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس من 2015-2007	(09.02)
166	إحصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر من 2015-2009	(10.02)
167	إحصائيات أطروحات دكتوراه ل م د التي نوقشت من 2012 إلى 2015	(11.02)
167	تطور معدل التأطير الإداري والتقني من 2005 إلى 2014	(12.02)
168	تطور معدل التأطير البيداغوجي من 2005 إلى 2014	(13.02)
168	إحصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس من 2015-2007	(14.02)
169	إحصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر من 2015-2009	(15.02)
169	إحصائيات أطروحات دكتوراه ل م د التي نوقشت من 2012 إلى 2015	(16.02)
187	التوزيع المبرمج للسكنات 2019-2015	(17.02)
217	تطور الأجور الحقيقية مقابل الإنتاجية في الجزائر من 2016-2001	(01.03)

258	الأجهزة والبرامج المتخذة للحد من مشكلة البطالة	(02.03)
262	إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017	(03.03)
264	مساهمة قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2003-2017	(04.03)
266	مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2003-2017	(05.03)
268	مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية والري في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2003-2017	(06.03)
270	مساهمة قطاع الخدمات والخدمات المسوقة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2003-2017	(07.03)
271	مساهمة قطاع الخدمات غير المسوقة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2003-2017	(08.03)
273	مساهمة قطاع الصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2003-2017	(09.03)
287	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	(01.04)
298	الاختبارات المستخدمة لبناء نموذج ARDL	(02.04)
300	الشكل العام لمتغيرات الدراسة القياسية	(03.04)
304	تطور مبالغ الإنفاق العام الاجتماعي للقطاعات محل الدراسة	(04.04)
306	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم)	(05.04)
313	النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل للنموذج الأول	(06.04)
318	النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل للنموذج الثاني	(07.04)
322	النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل للنموذج الثالث	(08.04)
335	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لاختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL-UECM- النموذج الأول	(09.04)
335	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لاختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL-UECM- النموذج الأول	(10.04)
336	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لاختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL-UECM- النموذج الثاني	(11.04)
337	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لاختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL-UECM- النموذج الثاني	(12.04)
337	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لاختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL-UECM-	(13.04)

	النموذج الثالث	
338	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لاختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL-UECM-النموذج الثالث	(14.04)
339	تمثيلات بيانية توضح أثر الصدمات في مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي	(15.04)
341	تمثيلات بيانية توضح أثر الصدمات في مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على البطالة	(16.04)
343	تمثيلات بيانية توضح أثر الصدمات في مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على التضخم	(17.04)

المختصر	المصطلح باللغة الإنجليزية	المصطلح باللغة العربية
<i>MSPRH</i>	<i>Ministre de la sante de la population et de la reforme hospitaliere</i>	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
<i>MDGs</i>	<i>Mellennium developement Goals</i>	الأهداف الإنمائية للألفية
<i>MENAP</i>	<i>Middle East,North Africa,Afghanistan and Pakistan</i>	شرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
<i>CCA</i>	<i>The Caucasus and Central Asia</i>	منطقة قوقاز وأسيا الوسطى
<i>MCD</i>	<i>The Middle East and Central Asia</i>	منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى
<i>LICs</i>	<i>Low income Countries</i>	بلدان منخفضة الدخل
<i>EM-MENAP</i>	<i>Emerging Markets in MENAP</i>	الأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
<i>AEs</i>	<i>Advanced économies</i>	الاقتصاديات المتقدمة
<i>GCC</i>	<i>Gulf Cooperation Council</i>	مجلس التعاون الخليجي
<i>OMS</i>	<i>Organisation Mondiale de la Santé</i>	منظمة الصحة العالمية
<i>ILO</i>	<i>International Labour Organisation</i>	منظمة العمل الدولية
<i>GDP</i>	<i>Gross Domestic Product</i>	الناتج المحلي الإجمالي
<i>GNP</i>	<i>Gross National Product</i>	الناتج القومي الإجمالي
<i>USMR</i>	<i>Mortality rate under5</i>	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
<i>CARMMA</i>	<i>La Campagne pour l'Accélération de la Réduction de la Mortalité Maternelle en Afrique</i>	حملة التعجيل بتخفيض وفيات الأمهات في إفريقيا
<i>PDAU</i>	<i>PLAN DIRECTEUR D'AMENAGEMENT ET D'URBANISME</i>	المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية
<i>ANDI</i>	<i>L'Agence Nationale de Développement de</i>	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

	<i>L'Investissement</i>	
<i>APSI</i>	<i>Agence de Promotion, de Soutien et de Suivi de l'Investissement</i>	الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار
<i>ANDPME</i>	<i>L'Agence nationale du développement de la PME</i>	الوكالة الوطنية لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة
<i>DIAP</i>	<i>Dispositif d'aide à l'insertion professionnelle</i>	برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهن
<i>CID</i>	<i>Contrat d'Insertion des Diplômés</i>	عقود إدماج حاملي الشهادات
<i>CIP</i>	<i>Contrat d'Insertion Professionnelle</i>	عقود إدماج المهني
<i>CIF</i>	<i>Contrat Formation-Insertion</i>	عقود التكوين والإدماج
<i>ESIL</i>	<i>les Emplois Salariés d'initiative locale</i>	برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية
<i>ANEM</i>	<i>AGENCE NATIONALE DE L'EMPLOI</i>	الوكالة الوطنية للتشغيل
<i>ADS</i>	<i>Agence de Développement Social</i>	الوكالة التنموية الاجتماعية
<i>LAIG</i>	<i>l'indemnité d'activité d'intérêt général</i>	التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة
<i>TUPHimo</i>	<i>travaux d'utilité publique à haute intensité de main d'œuvre</i>	الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة
<i>CPE</i>	<i>Contrats de pré-emploi</i>	عقود ما قبل التشغيل
<i>ARDL</i>	<i>Auto regressive distributed lag (ARDL)</i>	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
<i>ACF</i>	<i>Auto correlation Function</i>	اختبار دالة الارتباط الذاتي
<i>ADF</i>	<i>Augmented Dickey Fuller</i>	اختبار ديكي فولر المطور
<i>PP</i>	<i>Phillips-Perron</i>	فيليبس بيرون

KPSS	<i>Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin</i>	اختبار KPSS
DF	<i>Dickey Fuller</i>	ديكي فولر البسيط
AIC	<i>Akaike Criteria</i>	معيار أكايكا
SBC	<i>Schwars Criteria</i>	معيار شوارتز
CUSUM	<i>Cumulative Sum of Recursive Residual</i>	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة
CUSUM of Squares	<i>Cumulative Sum of Square Recursive Residual</i>	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة
FPE	<i>Final Prediction Error</i>	معيار خطأ التنبؤ النهائي

غفرته جلته

تلعب السياسة المالية دورا هاما في الاقتصاد القومي ككل من حيث قدراتها على تخصيص الموارد الكلية للاقتصاد، ناهيك عن تأثيرها في سياسة الدخل عن طريق الدعم والإنفاق الاجتماعي، بينما تتيح الإيرادات المالية الفرصة للدولة لتلبية الأهداف العامة وتحمل الأعباء عن كاهل الفئات الفقيرة ومن ذلك تكتسي السياسة المالية خصوصيتها كونها أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياستها الاقتصادية، والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى رفاهية المواطنين، كما أنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة والتي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات التي عادة لا يتيح توفيرها القطاع الخاص. ومن هذا المنطلق فإن الإنفاق العام هو القناة المباشرة والأسرع نتيجة للتأثير في الوضع الاجتماعي لاسيما عن طريق سياسة التوظيف في مؤسسات القطاع الحكومي إلى جانب التحويلات الاجتماعية. وفي كل الأحوال يعد الإنفاق العام محمدا رئيسيا للنمو الاقتصادي، حيث يتشكل الناتج المحلي الإجمالي وتتحدد مستوياته، ومعدلات نموه نسبيا بموجب حجم وطبيعة الإنفاق العام، خاصة ذات الطبيعة الاستثمارية والرأسمالية.

وتعمل الدول بمختلف أنظمتها على الرفع من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، ليس باعتبارها من الخدمات الأساسية أو الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، وإنما لما لها من أثر مباشر وفعال في زيادة معدل التنمية ودفع عجلة التقدم.

يحتل الإنفاق الاجتماعي أهمية خاصة في هيكل الإنفاق العام والمتمثل في المبالغ المالية الموجهة لقطاع التعليم (التعليم الابتدائي، الثانوي، والتعليم العالي)، الصحة والسكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية، وزادت أهميته باعتباره استثمار في رأس المال البشري الذي يعتمد على مخصصات الإنفاق العام، فكلما زاد ما ينفق على الجانب المعرفي والصحي والمعيشي للسكان، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي زيادة الإنتاج.

وقد انتهجت الجزائر منذ الألفية الثالثة خطة تنموية من خلال مجموعة من البرامج تضمنت مشاريع ضخمة متبعة سياسة إنفاقية توسعية كان للإنفاق الاجتماعي نصيب مهم فيها بسبب مجموعة من العوامل المتمثلة في المحدد الاقتصادي والمذهبي ويقصد بذلك حتمية التغيير الهيكلي للاقتصاد والمحدد الاجتماعي وهو زيادة الضغط على طلب الخدمات الاجتماعية والمحدد المالي الناتج عن قطاع المحروقات. كما أن الإنفاق الاجتماعي وما تضمنه من دعم وتحويلات اجتماعية كان له الأثر البالغ على ميزانية التسيير. فقد كان للشق الاجتماعي نصيب من هذه البرامج إلى جانب مخصصات الميزانية لدعم الفئات الهشة ومحدودة الدخل، على غرار مخصصات السكن الاجتماعي، التعليم (التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي) والصحة...، الأمر الذي كرس التوجه الاجتماعي

للدولة على حساب التوازنات المالية للخزينة العمومية. بهدف التخفيف من معدلات الفقر، البطالة وتحقيق العدالة والإنصاف وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟
- هل يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟
- هل يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر البطالة في الجزائر؟
- هل يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر التضخم في الجزائر؟
- هل تؤثر الصدمات في الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على أسئلة الدراسة فإن صياغة الفرضيات تكون بالشكل التالي:

- يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر البطالة في الجزائر.
- يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر التضخم في الجزائر.
- تؤثر الصدمات في الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من ضرورة إبراز أثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، حيث أضحى الاهتمام بالإنفاق العام الاجتماعي من الأولويات التي يسعى المشرفين على هذا القطاع إلى معرفتها وتحليلها، وبالتالي التحكم فيها وهذا لكون الإنفاق العام الاجتماعي محركاً للنمو الاقتصادي، إذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي من خلال إسهاماته وتأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر البطالة، مؤشر التضخم).

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- توضيح مخصصات الإنفاق على قطاع الصحة، التعليم (التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، التعليم العالي) السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية بتحليل التطور الكمي والنوعي لمؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي.
- دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر البطالة، مؤشر التضخم) في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.
- قياس وتحليل العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الإنفاق العام الاجتماعي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2017، باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag ARDL Model) وتقدير سرعة الوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.

حدود الدراسة:

- تحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانب موضوعي والأخر زماني وجانب مكاني.
- الجانب الموضوعي:** يتعلق بمفاهيم الإنفاق العام (الإنفاق العام الاجتماعي) الاقتصاد الكلي والمؤشرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد القياسي.
- الإطار الزمني:** اقتصر الإطار الزمني للدراسة على الفترة 1990-2017 من خلال الإلمام بمختلف المراحل والتحويلات التي مر بها الاقتصاد الجزائري
- الإطار المكاني:** وقع الاختيار على دراسة الاقتصاد الجزائري كدراسة تحليلية وقياسية.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لمعالجة الموضوع من الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج القياسي حيث تم التطرق إلى كل من الأساسيات حول الإنفاق العام الاجتماعي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم)، تحليل واقع الإنفاق العام الاجتماعي في الجزائر ومؤشراته خلال الفترة 1990-2017، وكذلك تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة الدراسة، في حين تم تحليل بيانات الدراسة ومذجتها لمعرفة أثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض

المؤشرات الاقتصادية الكلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive ARDL Distributed Lag Model) في الجانب التطبيقي.

عينة الدراسة والبيانات المستخدمة:

تحقيقا لأهداف البحث، تم الاعتماد على السلاسل الزمنية لمبالغ الإنفاق الاجتماعي لكل من قطاع الصحة، التعليم (التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، التعليم العالي)، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية، كما تم الاعتماد على السلاسل الزمنية الخاصة ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ويشمل ذلك الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم، خلال الفترة الممتدة من 1990-2017.

محتوى الدراسة:

لمعالجة الإشكالية تم تقسيم البحث إلى جوانب نظرية وأخرى تطبيقية، حيث تم تجزئة الجانب النظري إلى ثلاثة فصول، تم التطرق في الفصل الأول إلى أساسيات حول الإنفاق العام الاجتماعي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، من خلال إعطاء مفاهيم حول النفقات العامة؛ الإنفاق العام الاجتماعي ومؤشراته؛ مفاهيم حول بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم).

أما الفصل الثاني فتكفل بواقع الإنفاق العام الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، من خلال تحليل واقع الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر، مروراً إلى واقع الإنفاق على قطاع التعليم (التعليم الابتدائي، الثانوي، التعليم الابتدائي) والسكن، واقع الإنفاق على قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى واقع الإنفاق على التحويلات الاجتماعية في الجزائر.

بينما الفصل الثالث فاهتم بتحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1990-2017، من خلال تحليل واقع التضخم في الجزائر، وكذا واقع البطالة في الجزائر، مع تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه.

في حين أن الفصل الرابع خصص للدراسة التطبيقية، والتي كانت عبارة عن دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وقد تطرق إلى منهجية الدراسة القياسية، واختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على كل من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مؤشر البطالة ومؤشر التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model ARDL) وصولاً إلى تقييم النماذج المقدره اقتصادياً، إحصائياً وقياسياً وتحليل دوال الاستجابة.

الدراسات السابقة:

في هذا الخصوص تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة لنخصها على النحو التالي:

أولاً-الدراسات باللغة العربية: تكمن أهم الدراسات السابقة فيما يلي:

➤ علي دحمان، تقييم فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الإنفاق الصحي من خلال دراسة تطور حجم المخصصات المالية التي تم رصدتها للقطاع الصحي خلال الفترة الممتدة بين 2000-2013 ومدى استجابتها لاحتياجات القطاع وهذا من خلال الاعتماد على بعض مؤشرات الرعاية الصحية كما تهدف هذه الدراسة البحثية إلى دراسة محددات النفقات الصحية الوطنية بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النمو الملاحظ لنفقات الصحة لا يترجم بالضرورة الرغبة في تحسين الخدمات الصحية بقدر ما يبين الأعباء الناجمة عن سياسة مجانية العلاج، ومن جهة أخرى بينت الدراسة أنه على الرغم من سيطرة الإنفاق الصحي العمومي على مجموع النفقات الصحية، إلا أن في تناقص مقابل الارتفاع في مساهمة القطاع الخاص في عملية تمويل الخدمات الصحية وهذا يدل على الانخفاض التدريجي في مسؤولية السلطات العمومية في مجال تلبية الاحتياجات الصحية للجزائريين.

➤ خميسي قايدي، النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، في الجزائر،

دراسة قياسية للفترة 1980-2013، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 07، العدد 03، 2016.

هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1980-2013 باستعمال نماذج المعادلات الآنية، قام الباحث ببناء نموذج للفترة الدراسة بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية والنظرية الاقتصادية لتحديد المتغيرات المفسرة لكل متغير داخلي والمتغيرات المفسرة له لكل دالة من دوال النموذج في الاقتصاد الجزائري. كما قام الباحث بإجراء عملية المحاكاة التاريخية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2011 وتنبأ تاريخياً من 2012 إلى 2013، وكانت نتائج المحاكاة والتنبؤ جيدة وهذا ما جعل النموذج مقبول وله قدرة كبيرة على عكس واحتواء سلوك الدوال المدروسة.

➤ محمد أحمد الحاوري، أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في اليمن، تحليل العلاقة

التوازنية طويلة الأجل باستخدام منهج التكامل المشترك، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 50،

ديسمبر 2016.

حاولت هذه الدراسة تحليل تطور الإنفاق الاجتماعي ومحدداته الرئيسية، بالإضافة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام الاجتماعي والنمو الاقتصادي في اليمن باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للوصول إلى نتائج تساعد راسمي السياسة المالية في تحديد أولويات الإنفاق الاجتماعي، وتحديد مستوياته وزيادة إسهام الإنفاق الاجتماعي، ومكوناته في تحفيز النمو الاقتصادي.

➤ **صلعة سمية، اقتصاديات التعليم في الجزائر - دراسة قياسية -**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة دراسة القيمة الاقتصادية للتعليم باعتباره استثمار في رأس المال البشري يدر الكثير من العوائد التي يمكن قياسها كمياً ومحاولة تقدير العائد الاقتصادي للتعليم والوقوف على مدى مساهمته في النمو الاقتصادي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لمعالجة الجانبين النظري والتطبيقي، كما استندت كذلك على المنهج المقارن لمقارنة نتائج الدراسة بالنتائج الدولية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر تولى أهمية قصوى لقطاع التعليم باعتباره المحرك الفعال للنمو الاقتصادي والجسر الآمن للوصول إلى تنمية مستدامة وأن هناك ارتفاع إيجابي لمؤشرات النظام التعليمي الجزائري وتوسع في هياكله وتجهيزاته. وأن العائد على التعليم في القطاع العام، يفوق العائد منه في القطاع الخاص، وأن التعليم الأساسي حسب نموذج شولتز ودينسون يسهم مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكد أهمية المرحلة الأساسية في نظام التعليم ويعطيها الأولوية في عملية الاستثمار في رأس المال البشري.

وعليه فإن الباحثة اكتفت بدراسة أحد مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي وهو قطاع التعليم بمختلف أطواره ولم تتطرق إلى أثر مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية. وهذا ما سنتطرق إليه في دراستنا.

➤ **طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أخذ الإنفاق الحكومي في الجزائر الدور الكبير في النشاط الاقتصادي، واستمرار تزايد مرافقاً لتوجه الدولة الاجتماعي، مع أهمية الإنفاق الحكومي في توجيه محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مما يستدعي ترشيد الإنفاق وتوجيه نحو مجالات التنمية الشاملة، والتأكيد على ضرورة

التوجه نحو المزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم لما لهم من قوة دافعة للتنمية، مع الاستمرار في بناء قاعدة صلبة من البنية التحتية والمادية والاجتماعية المحفزة للنمو لتحقيق تنمية حقيقية عادلة.

ثانياً-الدراسات باللغة الأجنبية:

- *Fiseha H, Miguel N, Does Social Spending Improve Welfare in low-income and Middle Income Countries? Journal of International Development, 2017.*

اهتمت الدراسة بدراسة التأثير السبي للإنفاق العام الاجتماعي (الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية) على ثلاثة مقاييس للرفاهية الاجتماعية (مؤشر التنمية البشرية، معدل الوفيات، ومؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة -التفاوت-) باستخدام بيانات طويلة لـ 55 دولة منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل خلال الفترة 1990-2009، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق العام الاجتماعي يلعب دوراً مهماً في تحسين الرفاهية الاجتماعية في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، وأن المعامل المقدّر للإنفاق العام الاجتماعي إيجابي ومهم حيث أن زيادة 1% من الإنفاق الاجتماعي يزيد من مؤشر التنمية البشرية الدولية بـ 0.014 نقطة.

- *Ozlem Alper and Mehmet Demiral, Public Social Expenditures and Economic Growth: Evidence from Selected OECD Countries, Research in World Economy, Vol7, N°2, 2016.*

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في آثار الإنفاق العام الاجتماعي أي التعليم والصحة والحماية الاجتماعية على أداء النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا باستخدام تقديرات المربعات الصغرى المعممة المجدية (FGLS) بناءً على مجموعة بيانات تغطي الفترة 2002-2013 لـ 18 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

خلصت الدراسة إلى أن النفقات الاجتماعية في جميع الأبعاد الثلاثة تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي كما تؤكد النتائج العامة أن النفقات العامة يمكن أن تكون منتجة كاستثمار في حالة بلدان مختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يؤثر الإنفاق العام على التعليم بـ(0.65) وهو الأكثر مساهمة في النمو ثم يليه الإنفاق على الصحة (0.52) ونفقات الحماية الاجتماعية بـ(0.24). وهو ما يؤكد تنبؤات نظريات النمو الداخلي من حيث أهمية رأس المال البشري، بأن النفقات العامة الفعالة يمكن أن تؤدي إلى زيادات في اتجاهات النمو الاقتصادي للبلدان بغض النظر عن مراحل تطورها أو مستويات دخلها.

تشير النتائج الإجمالية إلى أن الحكومات لا يمكنها فقط القضاء على نتائج إخفاقات السوق من خلال الإنفاق الاجتماعي بشكل مباشر، بل يمكنها أيضاً زيادة الرفاهية التي تعزز النمو الاقتصادي من قنوات مختلفة في حالة بلدان مختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- *Saad A , Alshahrani, Ali J Alsadiq, Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabic : an Empirical Investigation, International Monetary Fund ,2014.*

تبحث هذه الورقة بشكل تجريبي عن أثر مختلف مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام تقنيات مختلفة في الاقتصاد القياسي لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى لهذه النفقات على النمو واستخدام البيانات السنوية خلال الفترة 1969-2010. تشير النتائج المتوصل إليها إلى أنه في حين أن الاستثمارات المحلية والعامية الخاصة، وكذلك نفقات الرعاية الصحية، تحفز النمو على المدى الطويل، فإن الانفتاح على التجارة والإنفاق في قطاع الإسكان يمكن أن يعزز الإنتاج على المدى القصير. وترسم هذه النتائج بعض الآثار السياسية بالنسبة لصانعي السياسة السعوديين بشأن تعظيم عوائد الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

- *A.J.Ayuba, the Relationship between Public Social Expenditure and Economic Growth in Nigeria : An Empiricale Analysis, International Journal of finance and Accounting ,vol3(3), Nigeria 2014.*

تهتم الورقة بدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام على التعليم والصحة والنمو في نيجيريا للفترة 1990 إلى 2009، من خلال تطبيق اختبار السببية وفق نموذج تصحيح الأخطاء (VEC)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق على الصحة وهو ما يدعم قانون فاغنر وتبين هذه الدراسة أيضا أن السببية تنطلق من النمو الاقتصادي إلى التعليم والإنفاق الاجتماعي (الإنفاق على التعليم والصحة)، وتوصي هذه الدراسة بزيادة مخصصات الميزانية لكل من قطاع التعليم والصحة، واستكشاف مصادر أخرى لتمويل التعليم، كما ينبغي أيضا ترسيخ كفاءة تخصيص هذه الموارد لتعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا.

- *David Weil, Health and economic growth, handbook of economic growth, Edition 1, volume 2, 2014.*

هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان وتوصلت الدراسة إلى أن دخل الفرد يرتبط ارتباطاً إلى حد كبير مع الصحة كما يقاس بمتوسط العمر المتوقع أو عدد من المؤشرات الأخرى داخل البلدان إضافة إلى وجود علاقة بين صحة السكان والدخل. وأن الدخل المرتفع للأفراد أو الدولة يحسن الصحة في مجموعة متنوعة من الطرق، بدءاً من تحسين التغذية لبناء البنية التحتية للصحة العامة، كما أن نوعية المؤسسات ورأس المال البشري هي أهم عوامل أساسية للصحة لارتباطهم بالدخل.

- *Nworji et al, Effect of Public Expenditure on Economic Growth in Nigeria : a Disaggregated Time Series Analysis International Journal of Management Sciences and Business Research, Vol1, Issue7, 2012.*

درست هذه الدراسة تأثير الإنفاق العام على الاقتصاد في نيجيريا للفترة 1970-2009. بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لمخطط المربعات الصغرى المحدد على العلاقة السببية المتصورة بين الإنفاق الحكومي والنمو

الاقتصادي. الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو تحليل تأثير الإنفاق الحكومي العام على الاقتصاد في نيجيريا بناءً على بيانات السلاسل الزمنية على المتغيرات التي تعتبر مؤشرات ذات صلة للنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي. لذلك، كانت بيانات السلاسل الزمنية المتضمنة في النموذج هي تلك المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP)، ومكونات مختلفة للإنفاق الحكومي.

أظهرت نتائج التحليل أن النفقات الرأسمالية والمتكررة على الخدمات الاقتصادية لها تأثير سلبي معنوي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، لكن النفقات الرأسمالية والمتكررة على الخدمات الاجتماعية والنفقات المتكررة على التحويلات كان لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي. وبالتالي، أوصت الدراسة بتخصيص مزيد من النفقات للخدمات ذات الأثر الإيجابي الكبير.

➤ *Romina Boarini, Asa Johansson and Marco Mira d'Ecole, Alternative Measures of Well-Being, NO 33, OECD Social, Employment and Migration Working Paper, 2006.*

توصل الباحثون في الدراسة إلى أنه توجد عدة مؤشرات لقياس المؤشرات الاجتماعية المحددة والمرتبطة بالرفاهية، فبالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي OECD، فإن مستويات معظم هذه المؤشرات الاجتماعية ترتبط معنويًا مع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن التغيرات فيهما خلال الزمن ليست مرتبطة معنويًا. وتوصلوا إلى أن البيانات القائمة على المسح لمؤشرات السعادة والرضا عن الحياة لهذه البلدان ترتبط ارتباطًا ضعيفًا بمستوى نصيب الفرد للناتج المحلي الإجمالي، وأن مقياس النمو الاقتصادي يبقى غير كافٍ لأي تقييم للرفاهية، ويحتاج هذا المؤشر إلى قياس الأبعاد الأخرى للرفاهية مثل استخدام مختلف المؤشرات غير النقدية إلى جانب المقاييس التقليدية للموارد الاقتصادية.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

بالنظر إلى مجمل الدراسات التي تناولت موضوع الإنفاق العام الاجتماعي، فإنها لم تتعرض إلى كل محددات الإنفاق العام الاجتماعي الذي تناولته هذه الدراسة والمتمثلة في الإنفاق على الصحة، الإنفاق على التعليم (التعليم الابتدائي، الثانوي) التعليم العالي، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية، حيث اكتفت الدراسات السابقة غالبًا بأحد محددات الإنفاق العام الاجتماعي. كما أن معظمها وإن تناولت دراسة أثر الإنفاق العام الاجتماعي فإنها قد تطرقت إليه فقط من ناحية النمو الاقتصادي ولم يسبق لدراسات السابقة أن عاجلت أثر الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 وهذا ما سيتم تناوله في هذه الدراسة .

الفصل الأول

تمهيد:

ازدادت أهمية النفقات العامة في الفترة الأخيرة كون هذه الأخيرة تعتبر الأداة الأساسية التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، حيث تسعى الدولة من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى تحقيق بيئة مستقرة والتي تعتبر شيعا أساسيا في تحقيق الكفاءة في اقتصاد ما، ومن ثم استخدام الإنفاق العام كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار والعمالة الكاملة.

وقد أكدت نظريات التنمية الاقتصادية على أهمية الإنفاق العام بصفة عامة وأهمية الإنفاق العام الاجتماعي بصفة خاصة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. فالإنفاق على قطاع التعليم والتعليم العالي والصحة والسكن والشغل بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية.. الخ يعد أحد أهم أدوات السياسة المالية، والتي يمكن أن تلعب دورا جوهريا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع، حيث تعمل الدول بمختلف أنظمتها على زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية ليس بسبب اعتبارها خدمات أساسية وضرورية لعملية التنمية الاقتصادية وإنما لما لها من أثر مباشر وفعال في زيادة التنمية ودفع عجلة التقدم.

وفي هذا الفصل تم تناول ما يلي:

- ❖ المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق العام؛
- ❖ المبحث الثاني: الإنفاق العام الاجتماعي؛
- ❖ المبحث الثالث: أساسيات حول بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق العام

تمثل النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية من أجل تحقيق أهدافهما، وذلك حسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، ودرجة تطور الاقتصاد وظروفه وموارده واحتياجاته. وسيتم في هذا المبحث تناول أهم الجوانب الخاصة بالنفقات العامة من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول: الإنفاق العام، مفهومه وأركانه

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم الإنفاق العام وإبراز أركانه وذلك من خلال العناصر الموالية.

أولاً- تعريف الإنفاق العام: من أهم التعاريف الشائعة للنفقة العامة ما يلي

- النفقة العامة هي "المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة".¹
 - وتعرف أيضا بأنها "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة".²
 - وتعرف أيضا على أنها "كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك إشباعا لحاجة عامة".³
- مما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي للنفقة العامة "هي المبالغ المالية التي تقوم بإنفاقها السلطات العمومية أو إحدى الهيئات والمؤسسات التابعة لها قصد تلبية حاجات عامة.

ثانياً- العناصر الأساسية للإنفاق العام (خصائصه): ينطوي الإنفاق العام على ثلاثة عناصر أساسية هي

- النفقة العامة مبلغ نقدي.
 - مصدر النفقة العامة أحد أشخاص القانون العام.
 - الغرض من الإنفاق تلبية حاجة عامة.
- وكل عنصر من هذه العناصر يمثل شرطا ضروريا وليس شرطا كافيا لاعتبار نفقة عامة، فالأمر يستلزم توافر جميع هذه الأركان معا لاعتبار النفقة عامة، وفيما يلي استعراض لكل عنصر من هذه العناصر.

¹ محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة، مدخل حديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 267.

² طارق محمد الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 122.

³ كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص: 04.

1. **النفقة العامة هي مبلغ نقدي:** يعتبر الشكل النقدي للنفقة هو الشكل الأكثر شيوعاً وذبوعاً للإنفاق العام، حيث غالباً ما تقوم الحكومة وهيئاتها ومؤسساتها بتنفيذ برامج الإنفاق العام في شكل نقدي، فهي تدفع أجور العاملين في شكل نقدي سواء في شكل نقود أو شيكات، كما أنه يتم شراء السلع والخدمات في شكل نقدي أياً كان سواء كان الشراء فوراً أو آجلاً، كما أنها تقوم بسداد فوائد وأقساط القروض في شكل نقدي لاعتبارات توزيعية. وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن الحكومة ووحداتها المختلفة عندما تمارس أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية فإن تلك الأنشطة ترتب جوانب إنفاق غالباً ما يأخذ الشكل النقدي.¹

2. **مصدر النفقة العامة أحد أشخاص القانون العام:** لا تعد نفقة عامة إلا المبالغ النقدية المنفقة من طرف الدولة وأقسامها السياسية وجماعتها المحلية والهيئات والمؤسسات العامة التي تتمتع بالشخصية المعنوية،² فإذا قام الشخص ببناء مدرسة أو مسجد لغرض تحقيق نفع عام فإن هذا الإنفاق يعد إنفاق خاصاً ولا يعد من قبيل الإنفاق العام، ويعد من قبيل الإنفاق العام ما تنفقه الدولة لتقديم خدمات عامة مثل الدفاع، الأمن، والقضاء والتعليم وبناء المشاريع الاقتصادية ذات الصلة التجارية.³

3. **تحقيق منفعة عامة:** لا يكفي أن يتحقق العنصران السابقان حتى نكون أمام منفعة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة،⁴ ويجد هذا العنصر مبرره بأمرين اثنين هما:⁵

➤ أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة.

➤ أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة، فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

ويتم تقسيم الحاجات العامة إلى حاجات اجتماعية يتم إشباعها عن طريق سلع وخدمات يمكن لجميع أفراد المجتمع الانتفاع بها دون إمكانية استبعاد أحد من الانتفاع بمنافعها كالدفاع والأمن والقضاء،⁶ وحاجات

¹ عاطف وليم أندرواس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص: 100.

² بلعاطل عياش ونوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، في 12/11 مارس 2013 جامعة سطيف، ص: 04.

³ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ص: 57.

⁴ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 58.

⁵ علي سيف علي مزروعى، والياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، 2012، ص: 616.

⁶ عاطف وليم أندرواس، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

مستحقة أو ما يطلق عليها بالحاجات الملحة أو التي تستحق الإشباع العام، حيث يمكن أن تخضع لمبدأ الاستبعاد من خلال نظام السوق، إلا أن مصلحة المجتمع في إشباع هذه الحاجات لكافة أفراد المجتمع أو تقييم الحد الأدنى منها، مثل خدمات التعليم والخدمات الطبية وغيرها من الخدمات الإجتماعية.¹

ويجب التفرقة بين الحاجة العامة والخاصة:²

➤ الحاجات الخاصة:

- ✓ يكون إشباعها بواسطة السوق.
- ✓ يتم تمويلها عن طريق الخواص والأفراد.
- ✓ تخضع لمبدأ الاختيار أو التفضيل أو الاستثناء.
- ✓ يتفاوت مقدار المنفعة بين المستهلكين لها حسب ما يدفعون لامتلاكها.

➤ الحاجات العامة:

- ✓ يقوم القطاع العام بتمويلها.
- ✓ يتحصل عليها الفرد دون أن يكون الدفع مباشرا.
- ✓ ينتفع بها جميع الأفراد بمستوى واحد وغير متفاوت.

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام

لا يوجد تقسيم واحد تتبعه جميع الدول للنفقات العامة، فكل دولة تتبع التقسيم الذي يتلاءم وظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وقد أجمع معظم علماء المالية على نوعين من التقسيمات للنفقات العامة الأولى هو التقسيمات العلمية، والثاني هو التقسيمات الوضعية وفيما يأتي تفصيل لهذين النوعين.

أولاً- التقسيمات العلمية (النظرية): يقصد بالتقسيمات العلمية التقسيمات الوظيفية التي تناو لها علماء المالية العامة، والتي تعتمد على التكرار أو الدورية حسب أغراضها وأهدافها أو بحسب نطاق سريانها أو بحسب مقابلها، فتقسيم النفقات العامة حسب معيار أو آخر يبين التوجهات الاقتصادية التي تتبناها الدولة عند كل مرحلة، كما أن لهذا التقسيم أهمية كبيرة للسلطة التشريعية من خلال السماح لها بإجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة. وتمثل هذه التقسيمات فيما يلي:

¹ محمد البناء، مرجع سبق ذكره، ص: 269.

² الحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص: 42.

1. تقسيم النفقات من حيث انتظامها: تنقسم النفقات من حيث انتظامها إلى قسمين

1.1 نفقات عادية (*Ordinary Expenses*): يطلق عليها بالنفقات العامة الجارية ارتباطاً بأنها تتحقق عادة، ويتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، وغالباً ما تكون سنة، ويتم تمويلها من إيرادات الدولة أي إيراداتها الجارية، والتي تتمثل أساساً في إيراداتها من الضرائب إضافة إلى إيراداتها من أملاكها العامة،¹ وتتمثل هذه النفقات في رواتب وأجور موظفي الحكومة، والمستلزمات السلعية والخدمية التي تستخدمها الحكومة ووحداتها المختلفة.²

2.1 نفقات غير عادية (*Extraordinary Expenses*): والتي يطلق عليها بالنفقات غير الجارية، والتي تتمثل في النفقات الاستثنائية،³ فهي لا تتكرر ولا تتحدد في كل ميزانية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، كنفقات الحروب ومكافحة الآفات الزراعية وكوارث الطبيعة، وتمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.⁴

2. تقسيم النفقات من حيث أغراضها: استناداً إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة الحكومية تبعاً للهدف أو الغرض المسطر لها بلوغه أو كما اعتاد تسميتها "بالتقسيم الوظيفي" إلى نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية ومالية وعسكرية:

1.2 النفقات الإدارية (*Administrative Expenses*): والتي تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة والتمثيل الدبلوماسي وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية... إلخ. فجميعها تكاليف ضرورية لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية، وغالبية إن لم يكن جميع هذه النفقات يمكن تصنيفها على أنها نفقات جارية.⁵

2.2 النفقات الاقتصادية (*Economic Expenses*): تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الاقتصادية،

¹ فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، 2008، ص: 125.

² عاطف وليم أندرواس، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

⁴ محمد كرم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001/2012، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص: 06.

⁵ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 476.

النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالحامات الأساسية كالطاقة، والنقل، مشاريع البنية الأساسية.¹

3.2 النفقات الاجتماعية (Social Expenditures): وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم، أو إسناد الفئات التي تعاني من ظروف صعبة (إعانات الفئات المحرومة محدودة الدخل، منح للبطالين... الخ).

وتشمل هذه النفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة والنقل والسكن، وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية، فهي مرآة عاكسة لتقدم المجتمع في كل البلدان المتقدمة والنامية على السواء.²

4.2 النفقات المالية (Financial Expenses): تتضمن فوائد وأقساط الدين العام.

5.2 النفقات العسكرية (Military Expenditures): تشمل نفقات الأمن والدفاع وشراء الأسلحة وبناء المصانع العسكرية وما شابه ذلك.³

3. تقسيم النفقات حسب مقابلها: تنقسم النفقات حسب مقابلها إلى ما يلي:

1.3 النفقات الحقيقية (الفعلية) (Real Expenses): هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات، أو رؤوس أموال إنتاجية، أي نفقات تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل الإنفاق، مثل مرتبات الموظفين وكذلك فوائد القروض،⁴ كما تعمل النفقة الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي.⁵

2.3 النفقات التحويلية (نفقات إعادة التوزيع) (Remittance Expenses): هو ما تنفقه الدولة من الأموال دون الحصول على أي سلعة أو خدمة مقابلة، ويهدف هذا النوع من الإنفاق إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، أو دعم بعض الأنشطة الاقتصادية دون أن يترتب عليها زيادة مباشرة في الدخل القومي،⁶ فبموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية

¹ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 120.

² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 70-71.

³ سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 62-63.

⁴ خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الفرائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 49.

⁵ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص: 44.

⁶ حسين العمر، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002، ص: 97.

الأخرى محدودة الدخل،¹ ونتيجة لهذه الفكرة فقد ظهرت النظرية المسماة (الفلتر) حيث اعتبرت الموازنة بموجبه وسيلة من وسائل توجيه الثروة القومية باتجاه القطاعات التي هي بحاجة إليها. ويعتبر تصوير الموازنة بأنها مضخة ماصة كابسة أدق تصور، فهي تمتص من جهة التوزيع ما امتصته من جهة أخرى. وقد تبلورت في فرنسا على يد الأستاذ "لوفيبورجيه" ومن أمثلة النفقات التحويلية الإعانات التي تمنحها الدول لبعض الأسر الكثيرة العدد والشيخوخة وإعانات البطالة وكذلك من أمثلتها إعانات التصدير لبعض أنواع الصناعات.² وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع:³

1.2.3 النفقات التحويلية الاجتماعية (Social Transfer Expenses): وهي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع، مثل إعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض، وكذلك ما يقدم للمتكوبين بالكوارث الطبيعية والحروب وإعانات البطالة... إلخ.

2.2.3 النفقات التحويلية الاقتصادية (Economic Transfer Expenditure): وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة لمصلحة عامة، مثال دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين، أو تقديم مساعدات للاستثمارات الجديدة في بعض المجالات أو إعانات دعم الصادرات لتمكين المصدرين من المنافسة في الأسواق الخارجية.

3.2.3 النفقات التحويلية المالية (Financial Transfer Expenditures): هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي، ومن أهم صورها فوائد الدين العام، وأقساط استهلاكه السنوية.

4. تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها: يتركز تقسيم النفقات إلى مركزية ومحلية إلى معيار شمولية النفقة العامة ومدة استفادة أفراد المجتمع منها.⁴

1.4 النفقات المركزية (Central Expenditures): هي النفقات الموجهة لعموم المجتمع والتي تتولى الحكومة المركزية إنفاقها ومثالها نفقات الدفاع الوطني.

¹ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

² فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص: 78.

³ سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 64-65.

⁴ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

2.4 النفقات المحلية (*Local Expenses*): فهي النفقات الموجهة إلى منطقة معينة وتقوم بإنفاقها غالبا

الإدارات المحلية.¹ مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

5. تقسيم النفقات القومية تبعا لعلاقتها بالثروة القومية: إن الأساس المعتمد في هذا التصنيف للنفقات

العامة هو تكوين رأس المال الثابت القومي أي مدى مساهمته في زيادة الثروة القومية (الرصيد) وبذلك تقسم النفقات وفقا لهذا المعيار إلى:²

1.5 نفقات جارية (*Running Expenses*): وهي النفقات التي تتكرر بصورة دورية لضمان تسيير الجهاز

الإداري للدولة بدون استهداف المساهمة مباشرة في زيادة رؤوس الأموال العينية، ومثالها ما يدفع لموظفي الدولة من رواتب وأجور ومكافآت، وما يدفع للموردين كأثمان للسلع والخدمات اللازمة للاستهلاك العام، ونفقات تشغيل المرافق العامة والصيانة الجارية.

2.5 نفقات رأسمالية (*Capital Expenditures*): وهي النفقات العامة التي تساهم في تكوين رأس المال

القومي كالإنفاق في الحصول على الآلات والمعدات واللوازم وعلى الأراضي والأبنية والإنشاءات، كإنشاء السدود والأبنية المدرسية والمستشفيات العامة ومحطات توليد الطاقة... الخ. وهنا نلاحظ أن هذا النوع من الإنفاق يساهم في تكوين رأس المال الثابت وبالتالي زيادة الثروة القومية وبالتالي يؤدي إلى نمو الناتج القومي.

6. تقسيم النفقات بحسب إنتاجيتها: حيث تقسم النفقات إلى نفقات عامة منتجة ونفقات غير منتجة.³

1.6 النفقات العامة المنتجة (*Produced Overhead*): هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة مثل

الإنفاق على البناء السكنى الحديدية أو المشاريع الاقتصادية المنتجة.

2.6 النفقات العامة غير المنتجة (*Unproductive Overheads*): هي التي لا يتوقع من إنفاقها حصول

الدولة على إيراد مالي مباشر مثل صيانة الطرق وإعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية الأخرى.

إن هذا التقسيم يهتم بالعائد المالي المباشر فقط إلا أنه في الحقيقة أن أغلب النفقات غير المنتجة حسب هذا

التقسيم تكون منتجة وتساهم في زيادة الإيراد المالي للدولة وزيادة الإنتاج في المستقبل، مثل الإنفاق على

التعليم والصحة والثقافة... الخ، كلها نفقات منتجة على المدى البعيد أو بصورة غير مباشرة.

¹ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص: 77.

² مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص: 56.

³ سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

ثانياً- التقسيمات العملية (الوضعية): تختلف الدول في تقسيم نفقاتها وذلك تبعاً لفلسفتها المتبعة وظروفها التاريخية والاقتصادية والإدارية، وعليه فليس ثمة تقسيم واحد لكل الدول بل يمكن القول أن الدول تختلف في نوع التقسيم الذي تعتمده في موازنتها، وبالتالي فإن هذه التقسيمات قد تختلف عن التقسيمات العلمية حيث تحكمها الاعتبارات الإدارية والاقتصادية والتاريخية. وعليه فإن كل دولة تعتمد على التقسيم الذي يلائمها ويتناسب مع ظروفها. ومن هذه التقسيمات:

➤ التقسيم الإداري.

➤ التقسيم الوظيفي.

➤ التقسيم الاقتصادي.

1. **التقسيم الإداري (Administrative Division):** يقوم التقسيم الإداري على أساس الجهة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، وعلى أساس الوظائف الرئيسة التي تقوم بها تلك الجهة، فيتم تصنيف النفقة تبعاً للوحدات الإدارية العليا وبحسب عددها، فتوزع النفقة على عدة أبواب، مقسمة على عدد من الوحدات والهيئات الإدارية، ومن ثم تقسم كل وحدة إدارية علياً إلى وحدات إدارية أدنى بحسب الفصول، ثم إلى وحدات أصغر بحسب المواد، فهو تقسيم يتماشى والتقسيمات الإدارية لجهاز الدولة.¹

لهذا الأسلوب عدة مزايا، منها سهولة المراقبة على حسن استخدام المال العام، وسهولة اتخاذ القرار في تحديد حجم الإنفاق والإعداد للنفقات العامة في الموازنة العامة.

أما عيوب هذا الأسلوب فتكمن في صعوبة حصر كلفة كل وظيفة حكومية وبالتالي صعوبة التنبؤ للعمليات الاقتصادية والمالية للدولة.²

2. **التقسيم الوظيفي (Occupational Division):** يقوم هذا التقسيم على أساس نوع الخدمة أو الوظيفة التي تؤديها الدولة، والتي ينفق المال العام من أجلها، بغض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم به، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف جميع النفقات العامة إلى مجموعات متجانسة طبقاً للخدمة العامة المتعلقة بوظائف الدولة، وفي هذا الاتجاه يمكن تقسيم النفقات العامة إلى وظائف الشؤون الخارجية والثقافية والتعليم والشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية.... إلخ.³

¹ أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

² طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

³ عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

وعادة ما يكمن الفرق بين التقسيم الإداري والتقسيم الوظيفي للإنفاق العام بما يسمى بتحليل النفقة والعائد *Cost-benefit Analysis* حيث أن التقسيم الإداري يسمح بإنشاء مباني مثلا ولا يسمح هذا التقسيم ببيان مقدار ما أنفقته الدولة كلها على المباني، أما التقسيم الوظيفي فيسمح بتحقيق هذه النتيجة حيث يكون أمانا مجموع ما أنفقته الدولة على هذه الوظيفة ويمكن مقارنته من ناحية أخرى بعائده وبما أنفقته على سائر الوظائف.¹

ومن هنا يتبين لنا أن التقسيم الإداري هو محمول فقط بتوجيه الإنفاق على الوحدات والهيئات الإدارية بغض النظر عن التكلفة والعائد المتحصل منها، أما التقسيم الوظيفي يعطي الأهمية النسبية لكل وظيفة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة، ومقدار ما تم إنفاقه ومردود هذا الإنفاق.²

3. التقسيم الاقتصادي (Economic Division): تجرى التقسيمات الاقتصادية بالاستناد إلى التقسيم الإداري وفقا لمهام مختلف الدوائر الحكومية، بشرط أن توزع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة والسياحة... إلخ. ويؤخذ بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي. ونفقات التوزيع (تحويل جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات اقتصادية وإعانات اجتماعية).³

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

إن تطور دور الدولة وتغير وظائفها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم المنتجة أدى إلى توسع نشاطاتها المختلفة، وإلى زيادة في حجم وتنوع النفقات العامة. حيث أصبحت ظاهرة زيادة النفقات العامة للدولة عامة على جميع دول العالم المتقدمة والنامية، أي كان نظامها السياسي وفلسفتها الاقتصادية.⁴

وقد أثارَت هذه الظاهرة اهتمام الباحثين في الموضوع المالية لدرجة أن اعتبروا هذه الظاهرة قانونا من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي حيث قسمت أدبيات المالية العامة ظاهرة زيادة الإنفاق العام إلى نوعين هما الزيادة حقيقية وزيادة النقدية (الظاهرية) حيث يقصد بالنوع الأول زيادة الإنفاق العام نتيجة لزيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات، أما النوع الثاني فيقصد به زيادة الإنفاق العام نتيجة لزيادة مستوى العام للأسعار.⁵

¹ حسني خربوش وحسن البيحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013، ص: 151.

² فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

³ محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص: 57.

⁴ فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

⁵ حسين العمر، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

وكان من أول من تعرض بالتحليل لهذه الظاهرة الاقتصادية الألماني فاجنر لهذا سميت هذه الظاهرة بقانون فاجنر نسبة له، حيث حاول الاقتصادي الألماني فاجنر أدولف من خلال دراسة العلاقة بين نمو الدخل من جهة ونمو النفقات من جهة أخرى سنة 1892، وتلخص هذا القانون في أنه إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معيناً للنمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره زيادة الحاجة إلى الإنفاق العام، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع العام للتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة عن النمو الاقتصادي.¹

وعليه فإن وفقاً لقانون فاجنر هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي:²

✓ عامل التصنيع والتحديث مما يستوجب قيام السلطة بهذه الأعمال، ويستدعي ذلك الإنفاق العام على المجالات التي تضمن العقود والاتفاقات وحفظ الأمن والعدل وحكم القانون.

✓ عامل النمو في الدخل الحقيقي يؤدي لا محالة إلى التوسع النسبي في الإنفاق الرفاهي والثقافي والتعليمي.

✓ عامل التطور الاقتصادي والتغيرات السريعة يتطلب أن تسيطر الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية، وذلك من أجل زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي، وكذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي يحجم عنها القطاع الخاص.

وبالرغم من أن القانون لم يتوصل إلى أكثر من أن ظاهرة التزايد في النفقات العامة عامة ومستمرة. فإنه ولهذا السبب تعرض إلى نقد نتيجة التي ترافق تطبيقه في المجتمعات التي تتباين في نموها ودرجة تطورها واستمرار زيادة النفقات العامة، كما أن الاعتماد على العوامل الاقتصادية بمفردها غير كافية لتفسير ظاهرة الزيادة في النفقات العامة إذ ربما يغزى تزايدها إلى أسباب سياسية واجتماعية.³

فحين أيد باركنسن في كتابه "قانون باركنسن" الذي صدر عام 1958 قانون فاجنر حيث يرى باركنسن أن القطاع العام يقوم عادة بتوظيف قوة عمل تفوق الحاجة الفعلية لهذا القطاع مما سيؤدي إلى زيادة الإنفاق العام دون تحقيق زيادة ماثلة في الناتج القومي.

¹ بن عناية جلول وسرير عبد القادر، تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج *VAR(1980-2014)*، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، 2016، ص: 45.

² أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015، ص: 53.

³ فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

كما قدم الاقتصاديان بيكوك ووايزمان في كتابهما النمو في الإنفاق العام في المملكة المتحدة تفسيراً آخر لظاهرة تنامي الإنفاق العام، حيث أرجعوا هذه الظاهرة إلى أثرين وهما أثر الاستبدال وأثر التركيز. فأثر الاستبدال يقصد به أثر الظروف غير العادية كالكوارث الطبيعية والحروب على الإنفاق العام التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وذلك من خلال زيادة الإيرادات العامة عن طريق زيادة نسبة الضرائب أو استحداث ضرائب جديدة واستمرار الضرائب الجديدة حتى بعد انتهاء الأوضاع غير العادية، حيث يستمر الإنفاق العام على مستواه الجديد نظراً لاضطرار الدولة لدفع التعويضات المختلفة ومنها إعادة الإعمار. أما أثر التركيز فيقصد به أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي على الإنفاق العام، فالتطور الاقتصادي والاجتماعي سيؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة مما سيزيد عليه زيادة الإنفاق العام لمواجهة هذه الزيادة في الطلب.¹ وكما أيد الأستاذ رفعت محجوب ومحمود يونس بطريق كل من الاقتصاديان بيكوك ووايزمان.

وعليه يمكن تقسيم الأسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق العام إلى أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية.

أولاً- الأسباب الظاهرية: فالمقصود بالأسباب الظاهرية هي الأسباب المؤدية إلى تضخم الأرقام للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة حقيقية في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة.² وتتمثل أهم هاته الأسباب فيما يلي:

1. انخفاض قيمة النقود: التضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار نتيجة لزيادة الطلب النقدي عن العرض السلعي، وهكذا تنخفض القيمة الاسمية للنقود عن قيمتها الحقيقية، وبهدف الحفاظ على القيمة الحقيقية للإنفاق العام فمن الضروري زيادة حجم الإنفاق العام.

ومن يتبين أن الزيادة في الإنفاق هي زيادة اسمية فقط وليست زيادة حقيقية، حيث أنه إذا ما خفضت قيمة النقود في المدى الطويل فإنه من الواجب زيادة حجم الإنفاق العام بهدف الحفاظ على القيمة الحقيقية للإنفاق العام.³

2. التغيير في أساليب الحسابات الحكومية: إن التغيير في أساليب الحسابات الحكومية قد يؤدي إلى زيادة ظاهرية وغير حقيقية في النفقات العامة للدولة حيث يتطلب الأمر عند إجراء المقارنة وإجراء أية دراسة حول

¹ حسين العمر، مرجع سبق ذكره، ص: 105-106.

² حسني خربوش، وحسن البيحي، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

³ هشام صاحب عجم، وعلي محمود سعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2015، ص: 283.

تلك النفقات عبر سلسلة زمنية معينة التأكد من أن تلك الأساليب التي اتبعت في إعداد الموازنات العامة واحدة لم تتغير.¹

حيث كانت الموازنة العامة في الماضي تظهر المبالغ الرقمية للإيرادات والنفقات العامة بعد أن تتم المقاصة المباشرة والفورية بين الإيرادات والنفقات، وبعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة حيث لا يجوز إجراء مقاصة بين الإيرادات والنفقات وجب إدراج جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، حيث أصبح يستخدم ما يطلق عليه الموازنة الإجمالية،² فأدى ذلك بطبيعة الحال إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العامة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.³

3. زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: قد تكون الزيادة في النفقات العامة سببها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، فلو أضافت الدولة إليها إقليم جديد فستزداد أرقام موازنتها بمقدار نفقات وإيرادات الإقليم الجديد دون أن يكون هناك زيادة فعلية في عبء النفقات،⁴ فهذه الزيادة في السكان والتوسع في المساحة لا تعود بمنافع حقيقية على سكان الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه، فالتوسع كان لسد حاجة السكان الجدد من الخدمات والمنافع، وليس لتحسين مستواها، مما أدى إلى اعتبار زيادة حجم الإنفاق هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية، حيث أن نصيب الفرد الأصلي من النفقات العامة لم يتأثر من الخدمات الجديدة لكي نكون أمام زيادة حقيقية للإنفاق العام.⁵

4. استخدام النقود في الإنفاق العام: لم تعد الدولة تقبل أن تحصل على حقها من الفرد بالشكل العيني كما كان في الماضي، بل تحصل عليه نقداً وتدفع للفرد مقابل جهده نقداً،⁶ وما من شك أن يؤدي هذا الأمر إلى زيادة الظاهرية في النفقات العامة. وعليه يعد السبب الأول المتمثل في انخفاض قيمة النقود من أكبر أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة.

¹ عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

² شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص: 80.

³ أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

⁴ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1971، ص: 45.

⁵ أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

⁶ طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

ثانياً- الأسباب الحقيقية: يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة الأعباء المالية بنسبة ما، وترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالباً بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة).¹

وترجع ظاهرة ازدياد النفقات العامة إلى مجموعة من الأسباب الحقيقية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الأسباب الاقتصادية: وهي التي ترجع زيادة الإنفاق العام إلى عوامل اقتصادية أهمها:

1.1 تطور دور الدولة الاقتصادي: كان دور الدولة في السابق حيادي، حيث لم يكن لها الدور الكبير

في إشباع كافة الحاجات العامة سوى الحاجات الأساسية العامة كالدفاع والصحة والتعليم... الخ.

لكن مع توسع النشاط الاقتصادي للدولة بسبب فشل نظام السوق، وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية، لذا أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمراً أساسياً من أجل تحقيق تلك الأهداف،² بالإضافة إلى الدور الريادي الذي تقوم به الدولة في دفع حركة التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال مبادراتها في بناء المشاريع الإنتاجية الكبرى والمرافق العامة، كل ذلك يساهم بصورة مباشرة في زيادة الإنفاق العام.³ كما يلزم على الدولة في فترات الكساد أن تقوم بزيادة في الإنفاق العام وهذا لرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة بالتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.⁴

2.1 زيادة حجم الدخل الوطني: فالزيادة في الدخل الوطني تتبعها زيادة في حجم الإنفاق العام، لأن الزيادة

في الدخل الوطني تؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وإلى طلب المزيد من الخدمات، وإلى زيادة النفقات العامة للدولة لأجل إشباع الحاجات العامة المتزايدة.⁵

3.1 المنافسة الاقتصادية الدولية: كما أن التنافس الاقتصادي الدولي أياً كانت الأسباب المؤدية له يؤدي إلى

زيادة النفقات العامة، إما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة

¹ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

² محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

³ حسين العمر، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

⁴ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

⁵ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 297.

المشروعات الأجنبية في السوق الدولية، وإما في صورة إعانات الإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.¹

2. الأسباب السياسية: تبدو من خلال مجموعة من العوامل التي تؤثر في ازدياد حجم الإنفاق العام. وأهم تلك العوامل انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقتها بالخارج وازدياد النفقات العسكرية.

❖ يترتب على انتشار المبادئ الديمقراطية اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل والقيام بالكثير من الخدمات اللازمة لها، أضف إلى ذلك أن النظام الحزبي (حيث تتعدد الأحزاب السياسية في الكثرة الغالبة من الدول) تدفع الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية لإرضاء الناخبين، وإلى الإكثار من تعيين الموظفين لأنصاره ويترتب على ذلك كله بطبيعة الحال تزايد في الإنفاق العام.²

❖ الإقرار بمبدأ مسؤولية تجاه أفرادها أو بعبارة أخرى مسؤوليتها أمام القضاء بتقديم الدولة للتعويضات التي تنتج عن حكم قضائي أقر بمسؤوليتها عن فعل ألحق ضرراً بفرد أو مجموعة من الأفراد، وقد كان ذلك ناتج عن التغيير في أساس النظر إلى الدولة من جعلها سيادة المجتمع إلى جعلها خادمة له.³ فتزايد شعور المسؤولية من قبل الحكومات نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة كالتعليم والصحة... الخ. كل هذا أدى إلى زيادة الإنفاق العام لصالح أفراد المجتمع.⁴

❖ اتساع نطاق العلاقات الدولية وزيادة البعثات الدبلوماسية وظهور المنظمات الدولية المتخصصة وغير متخصصة والمنظمات الإقليمية المتعددة، حيث اتجهت غالبية الدول على الانضمام إلى عضويتها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.⁵ بالإضافة إلى فتح السفارات والقنصليات في دول العالم يكلف أيضا الدولة مبالغ كبيرة.⁶

¹ عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص: 101.

³ عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

⁴ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

⁵ أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص: 57.

⁶ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 298.

❖ توسع الدول في تقديم الإعانات والقروض للدول الأجنبية كإسلوب لدعم العلاقات الدولية عن طريق مساعداتها في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو لمواجهة الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الكوارث الطبيعية أو بقصد تأييد ومساندة اتجاه سياسي معين.¹

❖ كذلك كان لازدياد النفقات العسكرية دور مهم في توسع دائرة الإئفناق العام سواء في الوقت الحرب أو السلم، وما يتطلبه ذلك من ضرورة في تعدد أساليب التسليح والدفعا العسكري الخارجي أو الداخلي، فضلا عما تولده الحروب من أثار في ازدياد النفقات العسكرية وذلك لتنظيم وبناء وتقوية وإصلاح ما خلفته هذه الحروب من أثار.²

❖ وهناك أيضا سبب يتعلق بمستوى أخلاق المسؤولين يؤثر على حجم الإئفناق العام فكلما انتشرت بعض الآفات الاجتماعية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة والاحتلاس والتزوير... الخ فتزداد تكاليف الخدمات العامة وهذا يزيد من الإئفناق العام.³

3. الأسباب المالية: تتمثل الأسباب المالية في سهولة الحصول على الإيرادات اللازمة كالقروض وفائض الإيرادات العام وفيما يلي شرح موجز لهما:

1.3 سهولة الاقتراض العام: أصبحت العديد من الدول تلجأ إلى أسلوب الاقتراض الداخلي والخارجي، حيث لم تعد القروض العامة مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة لا تلجأ إليه الدول إلا في الظروف غير العادية، بل أصبح للدول الحق في الالتجاء إلى مثل هذا المصدر للحصول على الإيرادات الكافية لتغطية نفقاتها العامة الموجهة لإشباع الحاجات العامة المتزايدة فتلجأ الدول إلى إصدار سندات الخزينة العامة وتشجيع الأفراد على الاكتتاب في هذه السندات من خلال إعفاء فوائد هذه السندات من الضرائب، كما أن ظهور المؤسسات الدولية المتخصصة في الإقراض كالبنك الدولي أدى إلى زيادة الإقبال الدول على الاقتراض من هذه المؤسسات.⁴ إلا أن هذه القروض تستتبع خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائد وهو ما يؤدي إلى اتساع دائرة الإئفناق العام.⁵

¹ فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

² أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 55-56.

³ أحمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

⁴ محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص: 67.

⁵ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

2.3 توافر فوائض الإيرادات العامة: وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين، مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية، وتتجلى خطورة ذلك في الفترات التي تحتّم فيها السياسة الرشيدة على السلطة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من الإنفاق العام.¹

4. الأسباب الإدارية: لقد أدى تطور وظيفة الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ودولة منتجة إلى تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين والعاملين به الأمر الذي يقتضي بالضرورة زيادة الإنفاق العام لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين.²

ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة الإنفاق العام، سوء التنظيم الإداري والبطالة المقنعة وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية، كما أن من هذه الأسباب هو استخدام الأساليب الإدارية الحديثة في الجهاز الحكومي بهدف رفع الأداء وضبط ومراقبة الحسابات وأداء العاملين في الجهاز الحكومي وإدخال الوسائل الحديثة من أجهزة الحاسوب ومعدات مكتبية وغيرها مما ساهم في زيادة الإنفاق العام.³

5. الأسباب الاجتماعية: أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات العلمية والصحية والثقافية الخاصة بالنقل والمواصلات والغاز والكهرباء... إلخ. ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم. كذلك زيادة نمو الوعي الاجتماعي نتيجة لانتشار التعليم، فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها من قبل كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة مما ترتب على ذلك زيادة الإنفاق العام.⁴

وعليه يمكن القول أن تقسيم أسباب زيادة الإنفاق العام إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية ما هي إلا لدواعي أكاديمية من أجل تسهيل عملية التحليل العلمي إلا أنه عملية الفرز هذه العوامل من حيث الواقع تكاد تكون صعبة إذ يتداخل الحقيقي والظاهري ليصب باتجاه تعزيز ظاهرة تزايد الإنفاق العام.

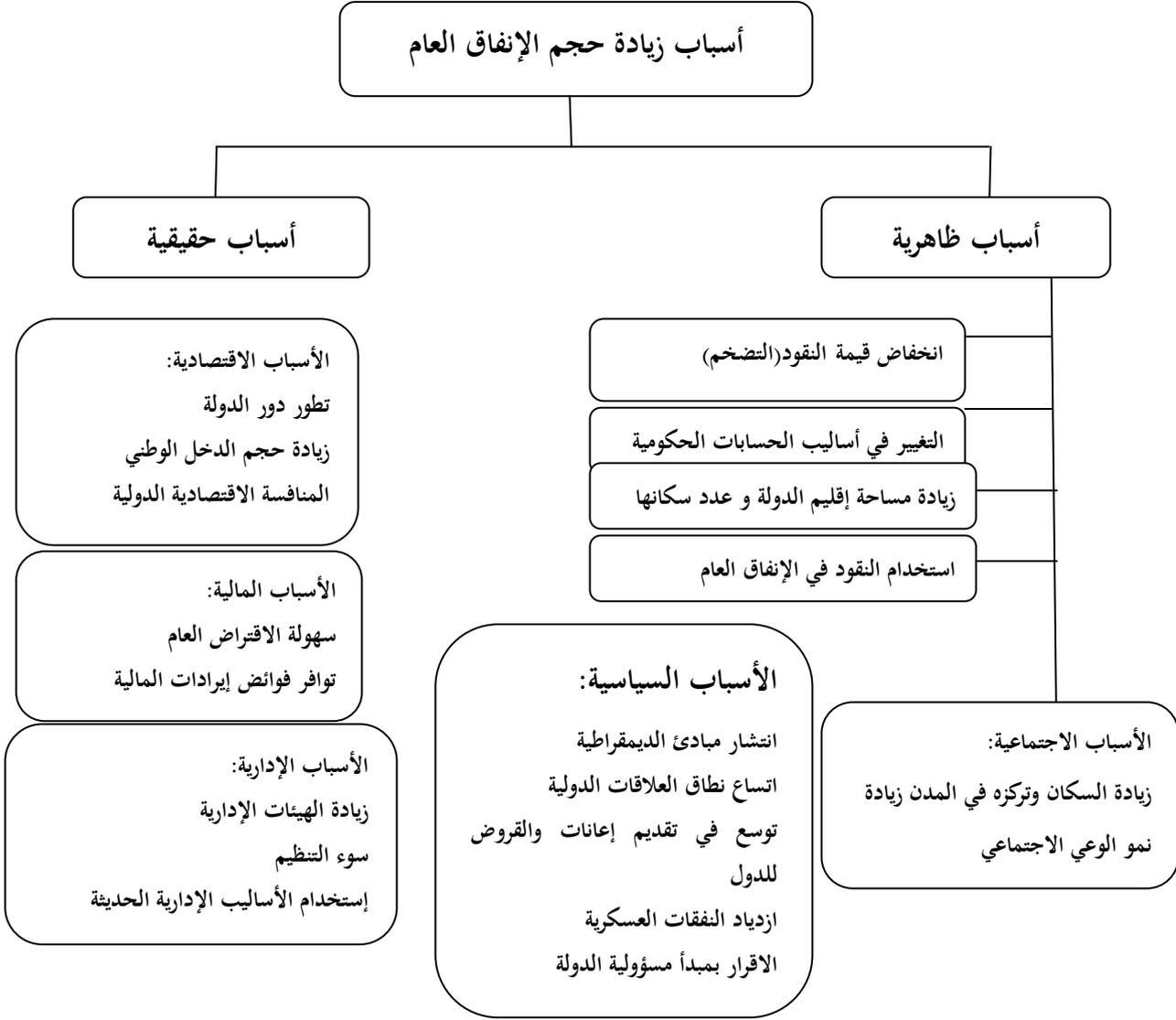
¹ محمد محرز عياد، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

² محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، دون سنة النشر، ص: 49.

³ محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

⁴ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

شكل رقم (01-01): أسباب تزايد الإنفاق العام



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:-

- محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة - الجزائر، دون سنة النشر، ص: 49.
- محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص: 67.
- هيثم صاحب عجم، وعلي محمود سعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2015، ص: 283.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص: 101.

المبحث الثاني: الإنفاق العام الاجتماعي

بعد التعرف على الإنفاق العام بصورة عامة والإمام بأهم جوانبه، سيتم في هذا المبحث إلقاء الضوء على الإنفاق العام الاجتماعي من خلال محدداته المتمثلة في الإنفاق على: الصحة، التعليم والتعليم العالي، السكن والعمل والتشغيل بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام الاجتماعي

قبل التطرق إلى محددات الإنفاق العام الاجتماعي وجب التعرف على مفهومه أولاً.

أولاً- مفهوم الإنفاق العام الاجتماعي: الإنفاق العام الاجتماعي هو الإنفاق المتعلق بالأعراض الاجتماعية للدولة والتي تمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد. وهناك من يعرفها على أنها النفقات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة.¹

ويتمثل هذا النوع من الإنفاق العام الاجتماعي في قيام الدولة بالإنفاق الذي يتخذ شكل تحويلات نقدية أو عينية²، فالتحويلات النقدية تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح الفئات الفقيرة أو محدودة الدخل كمختلف مساعدات التضامن الاجتماعي. ويلاحظ أن الدولة لا تحقق فقط من وراء هذه التحويلات خلق قوة شرائية جديدة لهذه القطاعات تساعد على تحسين أوضاعها المعيشية فقط، بل وأيضاً تتحاشى القلاقل الاجتماعية التي لا بد وأن تحدث إذا زاد عدد العاطلين عن العمل أو العاجزين عن الكسب، بالإضافة إلى ردود الفعل الاجتماعية والسياسية التي تستفيد منها الدولة.

والتحويلات العينية: تهدف إلى تشجيع استهلاك الفئات الضعيفة اقتصادياً لسلع وخدمات معينة تعطيتها الدولة الأولوية، وترى فيها تحقيق لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية فمثلاً تتدخل الدولة في نطاق الإسكان وتقوم بتشديد المساكن للفئات الاجتماعية محدودة الدخل وهي تشجع من ناحية أخرى الإنتاج الصناعي الخاص بمواد البناء في الوقت نفسه تحد من استغلال ملاك العقارات للمستأجرين كذلك فإنه عند قيام الدولة بالإنفاق على

¹ خيسي فايدى، النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 07، العدد 03، جامعة علي لونيسي -بلدية 02-، 2016، ص: 112.

*تحسب النفقات الاجتماعية في البلدان الأوروبية بالنظر إلى مجالات مختلفة من السياسات الاجتماعية الواسعة النطاق، مثل الشيخوخة؛ والنجاة؛ واستحقاقات العجز؛ والصحة؛ والعائلة؛ وسياسات سوق العمل النشطة، بما في ذلك التدريبات المتعلقة بالعمل، والخدمات وإيجاد فرص عمل؛ والبطالة؛ والإسكان؛ وغيرها من مجالات السياسات الاجتماعية. وتحسب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي النفقات الاجتماعية لبلدان أمريكا اللاتينية من خلال جمع النفقات في ستة مجالات هي: حماية البيئة، والإسكان والمرافق المجتمعية، والصحة، وأنشطة الترفيه والثقافة والدين، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

² طلعت الدرمداش، اقتصاديات الخدمات الصحية، الطبعة الثانية، مكتبة القدس، مصر، 2006، ص: 46.

ما يلزم لشراء السلع والخدمات التي تخص النواحي التعليمية والصحية والثقافية، تهدف إلى رفع المستوى الاجتماعي للأفراد وتمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر فمثلا كل ما ينفق على العمال ويؤدي إلى رفع مستواهم الفني والتعليمي والصحي والمعيشي يؤثر على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد من الإنتاج.¹

وعليه يمكن القول أن الإنفاق العام الاجتماعي هو إنفاق الدولة على القطاعات الاجتماعية لضمان التنمية الاجتماعية.

يجب فهم فلسفة الإنفاق العام الاجتماعي كأداة للسياسة الاجتماعية مثل تلك التي تنوي سد الفجوات الاجتماعية ونطاق الرفاهية، والتي تنتج عن سوق الإقصاء والتنافس في التوزيع والوصول إلى السلع والخدمات التي تلي الاحتياجات الأساسية للسكان. ومن ثم، فإن الميزانية المخصصة للإنفاق العام الاجتماعي تعتبر استثمارًا اجتماعيًا، لدرجة أنه على المدى المتوسط والطويل، يكون لها تأثير على تحسين نوعية حياة المجتمع في السعي لتحقيق العدالة، والحد من الفقر، والرفاهية وفي الأفضل الأحوال يهدف الإنفاق العام الاجتماعي إلى تحقيق الحد الأقصى من رفاه الإنسان من خلال حصوله على الخدمات الجيدة والحماية الاجتماعية وتحقيق وصول الخدمات فيها إلى الجميع.² وعليه يمكن القول أن النفقات الاجتماعية المناسبة هي استثمارات اجتماعية تعزز النمو الشامل والمستدام، ومثل هذه الاستثمارات الاجتماعية مهمة لتدفع بالاقتصاد والمجتمع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كذلك ينظر إلى الإنفاق العام الاجتماعي على أنه الأداة بامتياز التي تسمح بإعادة توزيع أفضل للموارد المتاحة للمجتمع وخاصة الموارد التي تعود بالفائدة على الفئات الأكثر فقرا.³

كما يختلف مفهوم الإنفاق العام الاجتماعي بين البلدان ويتوقف ذلك على التقدم الذي يحرزه البلد في أولويات التنمية الاجتماعية، ويُعرّف صندوق النقد الدولي الإنفاق العام الاجتماعي على أنه إنفاق حكومي من الميزانية على الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة.

¹ فاطمة محمد راشد علي، السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020، ص ص: 264-263.

² Elizebeth A, Lilian a carrillo R, *Social Puplic in the countries that compris the Andean Community (CAN), socio economic environmental policies and évolution, january 2017, pp : 311-312.*

³ Fernando chevara M, Noel José C, *Calidad de Vida Y Gasto Publico Social en Colombo : Analisis por Departamontos : 1993-2000, Semestre Economico, Volume 19, N°26, Madellin, Colombia, enero-junio, 2010, p :59*

ويهدف الإنفاق العام الاجتماعي إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاه للإنسان من خلال إتاحة الحصول على الخدمات والحماية الاجتماعية الجيدة، ولاسيما الخدمات التي تهدف إلى تعميمها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويجب أن يحافظ الإنفاق العام الاجتماعي على علاقة إيجابية وهامة بشأن نوعية حياة مجموعة سكانية معينة.

المطلب الثاني: التطور النظري لمفهوم الإنفاق العام الاجتماعي

والذي تم فيه التطرق للعناصر التالية:

أولاً- النظرية الكينزية: وفقا للنظرية الكلية الكينزية يمكن أن يسهم الإنفاق العام (بما فيه الإنفاق العام الاجتماعي) بصورة إيجابية في النمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي العام من المحتمل أن تقود إلى الزيادة في حجم التوظيف والأرباح والاستثمار من خلال تأثير مضاعف الإنفاق العام على الطلب الكلي الذي يحفز على زيادة الإنتاج، وهذا الأخير يعتمد على قيمة مضاعف الإنفاق العام.

وفي المقابل يرى المعارضون لوجهة النظر الكينزية أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، ومن ثم يعيق النمو الاقتصادي في الأجل القصير ويقلل من تراكم رأس المال في الأجل الطويل. وتختلف طبيعة السياسة المالية في النموذج الكينزي بحسب طبيعة الظروف الاقتصادية العامة، ففي فترات الركود الاقتصادي ينبغي الاضطلاع بسياسة مالية توسعية لزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يزيد الناتج المحلي الإجمالي لأن الزيادات في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادات متتالية في فرص العمل وتوظيف المزيد من العمالة لإنتاج السلع والخدمات اللازمة من قبل القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا من شأنه يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

وترى النظرية الاقتصادية الكينزية، أن هناك أنواعا مختلفة من الإنفاق العام تسهم إيجابيا في النمو الاقتصادي، وحتى النفقات الاستهلاكية ذات الطبيعة الجارية هي الأخرى يمكن أن تسهم بصورة إيجابية في النمو الاقتصادي من خلال تأثير مضاعف الإنفاق على الطلب الكلي، غير أن الإنفاق العام ربما يزاحم الاستثمار الخاص، وبالتالي يوهن النمو الاقتصادي في الأجل القصير كما يخفض تراكم رأس المال في الأجل الطويل، وتظهر

المزامحة للقطاع الخاص لاسيما حينما ترتبط الموازنات العامة بعجوزات مالية يتم تمويلها من مصادر الإقراض الحقيقي المحلي التي ترتبط أيضا وتتأثر بأسعار الفائدة.¹

ومع ذلك يصنف البعض الإنفاق العام إلى نوعين : إنفاق عام منتج، وإنفاق عام غير منتج، ويفترض أن الإنفاق العام المنتج يكون تأثيره مباشرا على النمو الاقتصادي، بينما الإنفاق العام غير المنتج يكون تأثيره غير مباشر على النمو الاقتصادي، أو لا يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.²

ثانياً-نظرية ماسجريف: تؤكد هذه النظرية على أنه في المراحل المبكرة من النمو الاقتصادي ينبغي تشجيع الإنفاق العام في الاقتصاد، لأن نظام السوق لا يستطيع إنجاز كل الوظائف الاقتصادية لوجود قصور ذاتي وإخفاقات في نظام السوق، وبالتالي فالسياسة المالية تكون ضرورية لتوجيه وتصحيح مسار الاقتصاد وسد أوجه الإخفاقات لآلية السوق في المجالات التي يعجز فيها، على أنه من المهم إدراك حقيقة أن الحجم الأمثل للقطاع العام هي مسألة فنية أكثر منها مذهبية ويفسر ذلك بعوامل متعددة.

ويشير ماسجريف إلى أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية في الدول النامية تساهم في الضغط باتجاه زيادة الإنفاق العام (باستبعاد التغيرات في الأسعار) هي النمو السكاني والسريع، الضغوط المجتمعية المحلية على الحكومة للقيام بعمل إيجابي لتدعيم النمو وتوفير السلع والخدمات الأساسية في جانب التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي، أثر المحاكات الدولية ووهج الأضواء والصحاح العالمية المنادية بنظام عالمي جديد . كل تلك تنعكس أثارها في زيادة الطلب على الحاجات العامة وبالتالي يزيد الإنفاق العام.

ثالثاً- قانون فاجنر: يرى فاجنر أن النمو في الإنفاق العام هو نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي فهو ينظر إلى الإنفاق العام كمتغير تفسيري يستجيب بشكل إيجابي للنمو الاقتصادي، إذ أن ثمة علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والدخل، وهي علاقة سببية وحيدة الاتجاه تنحدر من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي.

وقد توصل فاجنر إلى هذه النتيجة حينما قام في عام 1983 بدراسة علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي لعدد من البلدان الصناعية، حيث وجد أن هناك حصة متزايدة من الإنفاق العام، وأن زيادة الإنفاق العام هي سمة حتمية لاقتصاديات الدول النامية، وبالتالي صاغ قانونه الشهير في أن الإنفاق العام يزيد كلما زاد الناتج أو الدخل

¹ محمد أحمد الحاوري، أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في اليمن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام منهج التكامل المشترك، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 50، ديسمبر 2016، ص: 210-211.

² المرجع نفسه، ص: 212.

للفرد، ولكن الزيادة في الإنفاق الحكومي تكون بنسبة أكبر من الزيادة في النمو الاقتصادي.¹ وحسب هنريكسون 1993 فإن لدى فاجنر ثلاث أسباب لاعتقاد ذلك وهو بأن دور الدولة سيزيد بمرور الوقت نتيجة للنمو الاقتصادي. يتعلق السبب الأول بعملية التحديث والتصنيع فالأنشطة العامة تعد بديلاً لأنشطة القطاع الخاص، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى الإنفاق العام، باعتبار أن هناك المزيد من الطلب على الخدمات الإدارية والقانونية، أما السبب الثاني فيعزى إلى أن الخدمات الثقافية والاجتماعية تمتاز بالمرونة بالنسبة للدخل وبالتالي ستزيد مع الزيادة في الدخل القومي، حيث يعتبر فاجنر أن القطاع الخاص غير فعال في توفير بعض السلع يتطلب من القطاع العام تمويل مشاريع واسعة النطاق لتلبية الاحتياجات التكنولوجية وإدارة الاحتكار على سبيل المثال والمطارات والموانئ والسكك الحديدية بحيث يجب أن تكون هذه الأخيرة حكراً على الدولة.²

وسؤال أساسي في نظرية النمو عما إذا كانت زيادة الإنفاق العام تعزز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية غير حاسمة. من ناحية أخرى، فإن الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية من شأنه أن يرفع إنتاجية العمل. علاوة على ذلك، فإن الإنفاق العام على البنية التحتية مثل الطرق والاتصالات من شأنه أن يعزز أيضاً معدل الاستثمار المحلي الخاص، والذي بدوره يعزز النمو الاقتصادي.

يزيد الإنفاق الإنتاجي في مجال التعليم والصحة والدفاع والبنية التحتية ونظام الاتصالات والبحوث العامة من إنتاجية الدول وبالتالي يحفز الناتج المحتمل في الاقتصاد. تدعم هذه الحجج نظريات النمو الجديدة للكينز. تؤكد وجهة النظر الكينزية أن المستويات العالية من الإنفاق الحكومي في القطاعات الإنتاجية تساهم في زيادة فرص العمل والربحية والاستثمار، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. فضلاً عن ذلك، كما تدعم وجهة نظر كينز دور الحكومة في استقرار الاقتصاد خلال التقلبات الدورية. ومع ذلك، فإن الإنفاق غير المنتج مثل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية يؤخر النمو الاقتصادي.

ويقر كل من الاقتصاديين وصانعي السياسات بالنمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم مؤشرات مستوى الرفاهية في أي بلد. لذلك، فإن زيادة مستوى الدخل هو الشاغل الرئيسي للسياسات العامة.

¹ Kouakou Bérenger kouassi, *Public Spending and Economic Growth in Developing Countries : a Synthesis, Financial Market Institutions and Risks, Volume2 , issue 2, 2018, p :24.*

² Salah said Masan, *testing keynesian versus Wagner hypothesis on the linkage between government spending and economic growth in Oman ,proceeding of the Fourth Asia pacific conference on global business, economics finance and social science (AP15 Malaysia conference), malaysia,7-9 August 2015, pp :08.09*

الدراسات في الأدبيات الهائلة ذات الصلة حول محددات النمو الاقتصادي قد درست بشكل شائع آثار العوامل الاقتصادية مثل رأس المال والعمالة، والتنمية المالية، والاستثمار، والإنتاجية، ومستوى تكنولوجيا الإنتاج، والتجارة، وما إلى ذلك. تأخذ نماذج النمو الداخلي بعين الاعتبار النفقات العامة في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وحتى في مجالات الدفاع أثناء نمذجة نمو البلدان. تستند أصول نماذج النمو الداخلي إلى دراسات رومر (1986) ولوكاس (1988) وجروسمان 1989 وبارو (1990) وريبيلو (1991). تحديد النمو الاقتصادي على أنه يعني أن الحكومة يمكن أن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي. بمعنى آخر، تؤثر الحكومة على النمو طويل الأجل بفرض الضرائب والإنفاق وتغيرات الميزانية ومع ذلك، فقد ركزت نماذج النمو الداخلي على دور رأس المال البشري كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي الذي يوجه النفقات العامة للاستثمار في رصيد رأس المال البشري.¹

إن الجمع بين الإنفاق على رأس المال البشري مهم أيضاً في نماذج النمو الداخلية حيث توجد علاقات مهمة ومباشرة بين الإنفاق العام مثل الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي. يعتبر التعليم من أهم العوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي المستدام والقدرة التنافسية للدول. لذلك، من المتوقع أن يساهم الإنفاق على التعليم في النمو الاقتصادي من خلال زيادة مستويات الكفاءة والإنتاجية للأفراد كذلك النفقات الصحية لها مساهمات متعددة في النمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل. يصبح العمال الأصحاء أكثر إنتاجية بينما يصبح العمال المرضى أقل إنتاجية ويميلون إلى التغيب في مكان العمل أو العمل بشكل غير فعال. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤثر الأطفال الأصحاء، العمال المحتملون في المستقبل، التأثير على مسارات الدخل في البلدان.

وتم التحقيق على نطاق واسع في تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية ولكن النتائج غير حاسمة. فبعض الدراسات بينت أن الأثر الإنفاق العام (الإنفاق الاجتماعي) سالباً أو يكون تأثيره ضئيلاً وفسر ذلك من خلال (Hsieh and Lai (1994) في محاولتهما تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في دول مجموعة السبع. وجادلوا بأن هذه العلاقة ستختلف بشكل كبير عبر الزمن والبلدان الصناعية

¹ Ozlem Alper and Mehmet Demiral, *Public Social Expenditures and Economic Growth : Evidence from Selected OECD Countries*, Research in World Economy, Vol7, N°2, 2016, p :44.

الكبرى. ووجدوا أنه لا يوجد دليل ثابت على أن الإنفاق العام (الإنفاق الاجتماعي) يمكن أن يزيد الناتج للفرد في البلدان المشمولة في دراستهم¹.

كذلك ما أكده يونججـين *Yongjin* سنة 2012 في دراسته لتأثير حجم الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في 32 دولة متقدمة و51 دولة نامية خلال الفترة 1996-2006 وتبين أن التأثير المتباين للإنفاق العام والنمو الاقتصادي موجود بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. علاوة على ذلك، كان لحجم الإنفاق العام تأثير ضار على النمو الاقتصادي لأنه أدى إلى ارتفاع معدل البطالة وكانت هذه النتائج ثابتة للغاية في البلدان النامية علاوة على ذلك، يؤكد النموذج أن التأثير النسبي لحجم الحكومة على النمو الاقتصادي في البلدان النامية أعلى بخمس مرات تقريباً منه في البلدان المتقدمة. الغرض الآخر من هذه الدراسة هو تقدير تأثير حجم الحكومة على معدل البطالة في مجموعتين من البلدان. تظهر الأدلة من نتائج الانحدار أن حجم الحكومة الأكبر يرتبط بارتفاع معدل البطالة في كلا المجموعتين من البلدان. تشير هذه الدراسة إلى أن صانعي السياسات بحاجة إلى النظر في مستويات وأنواع مختلفة من السياسات المالية لتحسين النمو الاقتصادي اعتماداً على البلد والمستوى الاقتصادي.² وتباينت النتائج أيضاً *Nworji* ووجد أن النفقات الرأسمالية والمتكررة على الخدمات الاقتصادية لها تأثير سلبي ضئيل على النمو الاقتصادي، في حين أن النفقات الرأسمالية والمتكررة على الخدمات الاجتماعية والنفقات المتكررة على التحويلات كانت مرتبطة بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي في نيجيريا،³ وكذلك أثبت *Folster* و *Henrekson* العلاقة السلبية بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي وهذا في دراسة اختبرت العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي لـ23 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي *OECD* للفترة 1970-1995 وخلص أن زيادة في الإنفاق الاجتماعي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي،⁴ كما قام سعد وكلكش (2009) بالتحقيق في آثار الإنفاق القطاعي على النمو الاقتصادي في لبنان من عام 1962 حتى عام 2007. حللت الدراسة آثار الإنفاق على التعليم والإنفاق الصحي والنفقات الزراعية والنفقات العسكرية على النمو الاقتصادي. وخلصوا إلى أن النفقات التعليمية لها تأثير إيجابي على النمو، على المدى القصير والطويل.

¹ Heseish E and K,S, Lai, *Government Spending and Economic growth :the G-7 Experience, Applied conomics*, 26(5) , 1994, p :542.

² Sa Yongjin, *Government size, Economic Growth and Unemployment : Evidence from Advanced and Developing Economy Countries (A Time Séries Analysis 1996-2006)*, *International Review of public Administration* 16(2),2011,p :95.

³ Nworji et al, *Effect of Public Expenditure on Economic Growth in Nigeria : A Disaggregated Time Series Analysis International Journal of Management Sciences and Business Research*, ,V ol1, Issue7, 2012, p :10.

⁴ Folster S, Henrekson M, *Growth Effects of Government Expenditure Taxation in Riche Countries*, *European Economic Review*, Vol45, N°08, p :15.

كما أفادت النتائج أن النفقات العسكرية والصحية تؤثر سلباً على النمو على المدى الطويل. علي وآخرون درس اثر الإنفاق العام للقطاعات المختلفة على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي 1975-1995 ووجد أن الإنفاق العام على الصحة والتعليم كان له اثر مثمرا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وان هناك زيادة في حجم الإنفاق العام مما يزاحم الاستثمار الخاص، وهو ما أكده مارك أن الإنفاق الاجتماعي وخاصة الإنفاق على الصحة يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كل المدخلات معروفة لتنمية النمو الاقتصادي، فالصحة تؤدي إلى تزويد العمال من الناحية الكمية والنوعية كما تتجه إلى التحصيل العلمي والإبداعي الذي يؤدي بلا شك إلى التقدم التكنولوجي، وأن العلاقة بين تحسين الصحة وطول العمر يزيد من معدلات الادخار الشخصي ونتيجة لذلك فإن زيادة معدلات الادخار يجعل المزيد من الأموال المتاحة للاستثمار في رأس المال المادي وهذا بدوره يؤدي إلى النمو الاقتصادي،¹ فحين قام *Dikeogu* سنة 2016 بتحليل تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في نيجيريا 1970-2013 وأثبتت الدراسة أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بل يمكن أن تكون هناك آثار خطيرة وهذا بسبب التوجيه الخاطئ للإنفاق العام إلى القطاعات غير المنتجة وانتشار الفساد على قطاع واسع.²

وعليه يمكن القول أن أنصار الإنفاق العام الاجتماعي يرون أن زيادته تحسن البيئة العامة في المجتمع فيحسن من رفاهية المجتمع ويقلل التفاوت غير الصحي في الدخل والتي لها آثار طويلة الأجل على الرفاه الاقتصادي، فحين يرى المعارضون أن الإنفاق العام الاجتماعي يقلل من الحوافز على العمل ويترك الناس يعتمدون على الحكومة في الحصول على المساعدة وهذا يبطئ النمو الشامل وترى الفئة أخرى أن زيادة الإنفاق ليس له أثر ملموس على النمو الاقتصادي.³

وعليه إن معظم الأعمال التجريبية السابقة وجدت أن الإنفاق العام الاجتماعي، خاصةً عندما يكون مصحوبًا بالحكومة الرشيدة، يرتبط بنتائج اجتماعية أفضل ونمو أعلى.

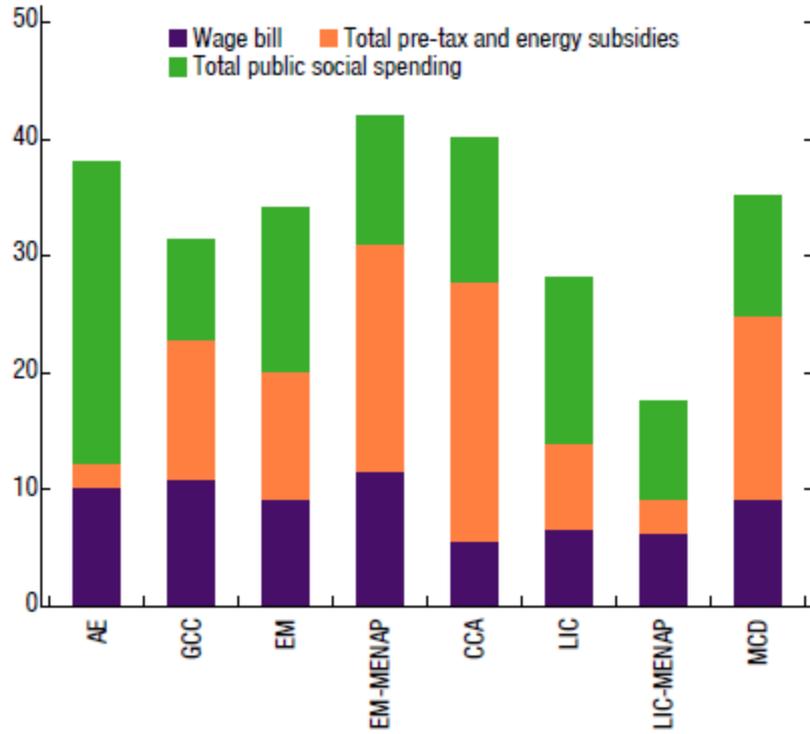
شكل رقم (01-02): يوضح فاتورة الأجور والإعانات والإنفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي

الإجمالي 2018

¹ Mark .p Cannolly, Maeten. J Postma, *Health Care as an Investment : Implications for an Era of Ageing populations*, Journal of medical marketing, Vol 10, N°01, 2010, pp : 06.07

² Dikeogu et al, *Public Expenditure and Economic Growth in Nigeria*, International Journal of Advanced Academic Research, Social and Management Science, Vol 2, Issue12, D ecember2016, p :36

³ Chris Heitzig, *U.S State Social Spending and Economics Growth*, College of Saint Benedict and Saint Jhon's, 2015, p: 06.



Source : Atif Saeed Shoudry Frozen fareed, *Social Spending for Inclusive Growth in the Middle East and Central Asia*, International Monetary Fund, 2020, p : 04.

يقارن هذا القسم الحجم النسبي للإنفاق الاجتماعي لبلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) مع نظرائهم العالميين. نظرًا لأن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD) تضم اقتصادات منخفضة الدخل، وأسواقًا صاعدة، وذات دخل مرتفع، فمن المهم ضمان المقارنة المناسبة بينهم. نظرًا لأن مستويات الدخل تعد محددًا مهمًا لمستويات الإنفاق الاجتماعي، فإننا نقارن البلدان منخفضة الدخل في منطقة MENAP مع البلدان الأخرى منخفضة الدخل (LICs)، والأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (EM-MENAP) وكذلك التقييم القطري المشترك مع الأسواق الناشئة الأخرى (EMs). ودول مجلس التعاون الخليجي ذات الاقتصادات المتقدمة هناك تنوع كبير عبر البلدان، فالإنفاق الاجتماعي في المنطقة أقل عمومًا منه في أجزاء أخرى من العالم. تخصص الحكومات في المنطقة 10.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط للإنفاق الاجتماعي، مقارنة بمتوسط الأسواق الناشئة البالغ 14.2 في المائة. فمستوى الإنفاق الاجتماعي لبلدان LIC-MENAP منخفض بشكل خاص، حيث يبلغ متوسطه 0.8٪، مقارنة بالمتوسط العالمي للبلدان منخفضة الدخل البالغ 1.4٪ من إجمالي الناتج المحلي. فدول مجلس التعاون الخليجي تنفق أقل من الاقتصادات المتقدمة AEs.

كما أن الفارق لافت للنظر أيضاً من حيث نصيب الفرد من إنفاق تعادل القوة الشرائية، حيث تنفق بلدان الأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، على سبيل المثال، ما متوسطه 1.220 دولاراً أمريكياً على النفقات الاجتماعية مقارنة بـ 1.978 دولاراً أمريكياً تنفقها الأسواق الناشئة على مستوى العالم.¹

يجدر التأكيد على أن المقارنات البسيطة بين الدول مثل هذه هي مجرد نقطة بداية - فالتحليل الكامل لمدى كفاية الإنفاق الاجتماعي يجب أن يأخذ في الحسبان بعناية الظروف الخاصة بكل بلد. ومع ذلك، إن المستويات المنخفضة نسبياً للإنفاق الاجتماعي عبر مجموعات البلدان في المنطقة ملحوظة وتشير إلى الحاجة إلى مزيد من التحليلات القطاعية التصاعديّة لاحتياجات الإنفاق.

غير أن ما لوحظ أن جائحة كوفيد 19 زادت من التغطية في الإنفاق الاجتماعي خاصة التحويلات النقدية ويبدو أن جائحة COVID-19 أثرت بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفاً وتهدد إنجازات التنمية في العقود الأخيرة. كما أدت إلى حالة الطوارئ الصحية العامة غير المسبوقة وتدابير الإغلاق المرتبطة بها إلى فقدان الوظائف وانقطاع الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية. وفقاً لتقديرات البنك الدولي، دفعت الأزمة 10 ملايين أسرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى براثن الفقر، منها 03 ملايين يعيشون في براثن الفقر المدقع، كما كان للأزمة تأثير غير متناسب على النساء. تركزت الخسائر في الوظائف بشكل رئيسي في قطاع الخدمات، الذي يميل إلى توظيف المزيد من النساء. كما يعمل المزيد من النساء في القطاع غير الرسمي، مما يعقد قدرتهن على المطالبة بإعانات البطالة أو الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية.

وقد تفاقم العبء غير المتناسب لرعاية الأطفال ورعاية المسنين على النساء حتى في الأوقات العادية بسبب الوباء، حيث أغلقت المدارس، وأصاب أفراد الأسرة بالمرض. كما يوجد عدد أكبر من الإناث في الخطوط الأمامية لمكافحة الوباء، حيث إن 69٪ من المهنيين الصحيين هم من الإناث.²

حيث قدر مستوى التغطية الإضافية لجائحة كوفيد 19 أعلى بشكل منهجي من مستويات ما قبل كوفيد 19 باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع وقد قدرت نسبة تغطية لبرامج التحويلات النقدية من قبل الجزائر بنسبة

¹ Atif Saeed Shoudry Frozen fareed *Social Spending for Inclusive Growth in the Middle East and Central Asia*, International Monetary Fund, 2020, pp :7-8.

² *Ibid*, p: 38.

31%¹ وهو ما يقرب من 544 مليون دولار أمريكي للتخفيف من الأوضاع الصحية والاقتصادية تأثير الوباء، حيث تم تخصيص 5.3% منها للإمدادات الطبية، و24% كمكافأة للعاملين الصحيين، و13% لتطوير القطاع الصحي بشكل عام. تم تخصيص حوالي 30% من الحزمة لإعانات البطالة، و16% للتحويلات إلى الأسر الفقيرة.

رابعاً- مميزات الإنفاق العام الاجتماعي في الدول العربية: ليس من قبيل المبالغة بشيء الادعاء بأن أبرز تحدّي يواجهه الدول العربية، هو تحدي إدارة الإنفاق الاجتماعي، الذي يشمل ما تنفقه الدول على الصحة والتعليم والإعانات المباشرة والدعم النقدي للأسر المعوزة، علاوة على نفقات التقاعد والتأمينات الاجتماعية. وهناك سمات مشتركة لهذا الإنفاق يمكن تلخيصها بالآتي:²

1. تُعتبر المبالغ المنفقة مرتفعةً عندما تُقارن بحجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (المغرب وتونس ومصر والأردن ولبنان وسورية مثلاً)، وهذا يعني أن فرص تخصيص موارد إضافية لهذا الجانب من الإنفاق تُعتبر ضئيلة.

2. يميّز هذا الإنفاق بتدني مستوى الكفاءة، خصوصاً على صعيد الصحة والتعليم، وهما القطاعان اللذان يستحوذان على الحصة الأكبر من الإنفاق الاجتماعي. وهذه قطاعات لا تخضع عادة إلى رقابة ولا توجد مؤشرات تقيس الكفاءة التشغيلية المتعلقة بها. كذلك يذهب الجانب الأكبر من النفقات إلى الأجور والرواتب، ولا يُخصص للتطوير والبحث في تحسين الكفاءة والحد من الهدر.

3. ثمة خلل كبير في آليات الإنفاق والاستهداف، خصوصاً في برامج الإعانة الاجتماعية. فكثير من الدعم مثلاً، لا يصل إلى مستحقيه، بل يذهب أحياناً كثيرة إلى الفئات غير المقصودة، فدعم سلعة مثل الخبز أو المحروقات، مثلاً، يعني تخصيص دعم أكبر لمن يستهلك أكثر، وليس الفقراء، وهم في الأساس المستهدفون من سياسات الدعم، من كبار المستهلكين لتلك السلعة، ما يعني أن جانباً مهماً من الدعم يذهب إلى الأغنياء وليس إلى الفقراء.

4. تُوظف النفقات الاجتماعية أحياناً كثيرة لأغراض سياسية، لجهة توزيعها الجغرافي أو الديموغرافي، إذ تستهدف أحياناً شراء الولاءات السياسية للأنظمة الحاكمة، بصرف النظر عن اعتبارات الكفاءة.

¹ Gentilini and other, *Social Protection and Jobs Responses to Covid19: A Real Time Review of Country Measures* World bank 18 septembre.2020. p: 6 .

² <https://carnegie-mec.org/2011/06/17/ar-pub-44678>.

المطلب الثالث: محددات الإنفاق العام الاجتماعي

تنقسم محددات الإنفاق العام الاجتماعي إلى الإنفاق على الصحة، الإنفاق على التعليم (الابتدائي، الثانوي، التعليم العالي)، الإنفاق على السكن، الإنفاق على العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية.

أولاً- الإنفاق على الصحة (Spending On Health):

1. تعريف الصحة: يعرف البنك الدولي أن كلا من الصحة والقدرة على تحسين الصحة يرتبطان بالدخل والتعليم وبالتغيرات التي تحدثها الثروة والتعليم في سلوك الأفراد وكذلك مقدار النفقات وكفاءتها في النظام الصحي، ومدى انتشار الأمراض الحالية والتي يحددها المناخ والعوامل الجغرافية والبيئة إلى حد كبير.¹ ويؤكد البنك الدولي أن كلا من الصحة والقدرة على تحسين الصحة مرتبطان بالدخل والتعليم.

التعريف أكثر تداولاً هو الذي وصفته منظمة الصحة العالمية OMS على أنها حالة من اكتمال صحة السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا. لا مجرد الخلو من المرض والعجز. وهذا يجعل كل الشعوب تصل إلى أعلى مستوى ممكن من الصحة.²

وهناك من يرى أن المقصود بالصحة هي قدرة الفرد على مواجهة المشاكل الصحية التي يتعرض لها بحيث تتوفر طاقة إيجابية من الصحة من أجل الحصول على التكامل في الجوانب البدنية والعقلية والاجتماعية وهذا ما يوفر للفرد المحافظة على توازنه من خلال التوفيق بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.³ فالصحة هي الثروة الأولى وذلك لأن الصحة الجيدة هي ركيزة البناء. بناء الصحة والمجتمع والاقتصاد.⁴

ويتسع أيضا مفهوم الصحة العامة أو صحة المجتمع ليشمل ما هو أكثر من أعمال وزارة الصحة. فيشمل أيضا مستوى الرفاهية الاجتماعية ومستوى التعليم والعادات المجتمعية والثقافية الصحية والصحة المهنية وإدارة الكوارث وكل الأعمال التي تؤثر في الصحة الفرد والمجتمع.⁵

2. التحليل الاقتصادي للصحة: يعتقد علماء الاقتصاد في البلدان الليبيرالية أن تقديم الخدمات الصحية لا يختلف عن خدمات الأنشطة الاقتصادية الأخرى إذ يعتبرونها مثل الخدمات السوقية الأخرى كالنقل

¹ قنديل رمضان، الحق في الصحة في القانون الجزائري، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 06، جانفي 2012، ص: 219.

² يوسف لازم كماش وآخرون، الصحة والتربية الصحية، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 05.

³ مجلة التمويل والصحة، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2014، ص: 01.

⁴ Larry fox , *Concept Of Health In Sport, Journal Of The Philosophy Of Sport, new York, 15 mars 2013.p:32.*

⁵ عامر عباد العتيبي، إدارة المستشفيات والمرافق الصحية، المبادئ الأساسية، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة 2016، ص: 79.

والتأمين... إلخ. لكن وجهة النظر هذه جزئية لأن الخدمات الصحية ليست كلها قابلة للانحدار حيث لا يخضع جزء منها لقانون السوق.

يتكون سوق الخدمات الصحية من الخدمة المتداولة (الخدمة الصحية) والعرض (الجهة المقدمة للخدمات الصحية) والطلب (المريض) وسعر الخدمة الصحية. تتميز هذه السوق عن سوق الخدمات الأخرى حيث عادة ما يجهل المستهلك (المريض) علته وطبيعة العلاج الملائم لحالته، عدم تجانس الخدمات الصحية المعروضة، الطبيعة الخاصة لهذه الخدمة تجعل من الضروري تدخل الدولة لتحمل جزء من التكاليف، غياب توليفة الأسعار السائدة ومدى تعبيرها عن جودة الخدمة الصحية المقدمة. هذا كله يعني أن عملية اتخاذ القرار لا تتم في بيئة من اليقين بتفضيلات المستهلك وإنما تعتمد على احتمالات حدوث مختلف الحالات الصحية.

❖ **الطلب Demand:** يتكون الطلب على الصحة من الطلب على العلاج والوقاية، ويتكون الطلب على العلاج من خدمات التشخيص والأدوية من خلال العلاج المباشر في المنازل أو عن طريق الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات الاستشفائية، يهدف هذا النوع من الخدمات إلى تخليص المريض من المرض أو تخفيف معاناته من الألم. أما الطلب على الوقاية فيشمل الخدمات الصحية المرتبطة بصحة المجتمع وهو ما يطلق عليه الخدمات الصحية البيئية، ترتبط هذه الأخيرة بالحماية من الأمراض المعدية والأوبئة والحماية من التدهور الصحي الناتج عن سلوك الأفراد والمؤسسات التي تمارس نشاطات ملوثة للبيئة.¹ ويتسم الطلب على الصحة بمجموعة من الخصائص وهي أن طالبو الصحة يختلفون عن طالبي المنتجات الأخرى في كونهم أقل معرفة بطبيعة الخدمات المتوفرة وأساليب العلاج المطلوبة وكيفية إشباعها لحاجاتهم حيث تتأثر الحاجة والطلب على الصحة بالمستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لمستفيد الخدمات.²

❖ **العرض Supply:** يتميز عرض الخدمات الصحية بكونه يتم من خلال منافذ محدودة تتميز في الغالب بالإحتكار من خلال إمكانية التحكم في الأسعار نظرا لخصوصية الخدمة الصحية، ومن ثم غياب حافز الربح بالنسبة للمؤسسات الاستشفائية التابعة للقطاع العام ضف إلى هذا فإنه تتوفر لدى العارضين (الأطباء) معلومات تتحدد على أساسها نوعية الخدمة الممنوحة والتي لا تتوفر لدى المستهلك (المريض).

¹ سعيدة نيس، تمويل نفقات الصحة في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 07، السنة 2016، ص: 366.

² فوزي شعبان مذكور، تسويق الخدمات الصحية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص: 174.

❖ **السعر Price:** لا يتحدد سعر الخدمة الصحية من خلال آلية السوق وإنما يخضع في الغالب للمؤسسات الحكومية التي لا تهدف إلى الربح وإنما إلى تحقيق المصلحة العامة حيث تتدخل الدولة بوضع قيود على السعر وذلك بتحديد سقف أعلى أو أدنى.¹

3. تعريف الإنفاق على الصحة: هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة، وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية ولكنها لا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي. فالإنفاق العام على الصحة يتكون من الإنفاق المتكرر والإنفاق الرأسمالي من الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية)، والقروض والمنح الخارجية بما في ذلك التبرعات المقدمة من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وصناديق التأمينات الصحية العامة والاجتماعية (أو الإجبارية).²

ثانياً- الإنفاق على التعليم (الابتدائي، الثانوي، التعليم العالي)

1. مفهوم التعليم (الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي):

1.1 تعريف التعليم Education: إن العنصر البشري أصل استراتيجي في تقدم وتطور المجتمعات والمؤسسات، والتعليم هو أساس هذا التقدم وقاعدته التي تتحلل كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية، والتعليم هو الوسيلة المناسبة لتحقيق التقدم العلمي، وتوسيع آفاق الابتكار والإبداع وبالتالي تحقيق مزيد من التنمية البشرية والاقتصادية،³ ويعمل التعليم على تنمية الفرد وفقاً لاحتياجاته ومطالب المجتمع الذي لا يتجزأ منه.⁴ ويضطلع التعليم بدور محوري في العملية التنموية وذلك أنه وسيلة يتسنى من خلالها فعلياً تحقيق أهداف التنمية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية وعلى هذا الأساس ينظر إلى الإنفاق على التعليم على أنه استثمار في رأسمال بشري، له عوائد جمة إن على مستوى الأفراد أو المجتمعات.⁵

¹ سعيدة نيس، مرجع سبق ذكره، ص: 367.

² وفاء سلطاني، تقييم مستوى الخدمات الصحية في الجزائر وآليات تحسينها، دراسة ميدانية بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه ل م د في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2015/2016، ص: 162.

³ بلخضر نصيرة، الاستثمار في تنمية الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعليل الشلف، 2016/2017، ص: 203.

⁴ Satich kumar and Sajjad Ahmed, *Meaning Aims and procces of Education, sol-du-ac-im*.

⁵ فيصل بوطيبة، العائد من التعليم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2010، ص: 16.

2.1 تعريف التعليم العالي *Higher Education*: التعليم العالي قمة الهرم التعليمي التي يمر بها الفرد وأرقاها إذ تكسبه مؤهلات ومهارات عالية، تساعد في الحصول على وظيفة كما تمنحه أيضا مكانة اجتماعية مرموقة.¹

كما يعرف التعليم العالي على أنه كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو إعداد المعلم التي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات، كلية، المعاهد التكنولوجية وكليات المعلمين.²

ويعرف التعليم العالي في الجزائر حسب الجريدة الرسمية وفقا لقانون 99-05 بأنه كل نمط للتكوين والبحث يقدم ما بعد التكوين المهني من طرف مؤسسات معتمدة وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمراكز الجامعية، والمدارس والمعاهد الخارجية عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع الوزير المكلف للتعليم العالي.³

3.1 تعريف الإنفاق على التعليم (الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي): يعرف الإنفاق على التعليم على أنه توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس في تزويدها باحتياجاتها المادية والفنية من فصول ومختبرات وملاعب ومكتبة وغيرها، إضافة إلى دفع مرتبات المعلمين والعاملين في الإدارة، مما يعني أن التعليم مشروع مكلف ماديا يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمع،⁴ وعادة ما يتم التعبير عن نفقات التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.⁵

ويعرف أيضا الإنفاق على التعليم العالي على أنه إجمالي الإنفاق على أعلى مستوى للتعليم ويشمل الإنفاق الخاص على الجامعات والكليات والمؤسسات الخاصة التي تقدم الخدمات التعليمية أو تدعمها. بالإضافة إلى الإنفاق على البحث والتعليم من قبل المؤسسة التعليمية.⁶ فهو كل ما يعبئه البلد من موارد تنفقها المؤسسات التعليمية لتسيير شؤونها وتحقيق أهدافها، سواء كانت موارد مادية أو عينية.⁷

¹ توفيق يرغوي ولوزيرة مسعودة، التعليم الإلكتروني في التعليم العالي تطبيقاته وتحدياته، مداخلة ضمن ملتقى الوطني تحت عنوان تقنيات التعليم الحديثة، الجزائر، 20 ديسمبر 2016، متوفر على الرابط: <http://jilrc.com>.

² بطرس ميالة وهناء علي القرشي، مصادر التمويل والإنفاق الحكومي في قطاع التعليم العالي في العراق، التحديات والحلول المقترحة 2010-2012، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر، العدد الحادي والأربعون، 2014، ص: 12.

³ المادة 2، القانون التوجيهي رقم 99-05، الجريدة الرسمية، العدد 24، السنة 36 المؤرخة في 21 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل7 أبريل 1999، ص: 05.

⁴ محمد موساوي، الاستثمار في رأسمال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015، ص: 134.

⁵ http://data.oecd.org/fr/edu_resource/depenses-d-education.

⁶ http://data.oecd.org/edu_resource/spending-on-tertiary-education.

⁷ صلعة سمية، اقتصاديات التعليم في الجزائر، دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2016/2015، ص: 147.

2. أهمية الإنفاق العام على التعليم (التعليم الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي): يعد التعليم القاعدة الأساس في إعداد العناصر المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملية التقدم الحضاري. إذ أخذت معظم الدول العالم بتلك العملية التعليمية وبمختلف مراحلها، فالتعليم يزود القوة العاملة بمهارات اللازمة لجعل إسهامها في النشاطات الاقتصادية أكثر جدوى وفعالية فكلما ارتبط التعليم بتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية من المهارات المختلفة أكبر كلما كان التعليم أكثر قدوة على خدمة المجتمع. ويعتبر الإنفاق العام على التعليم مؤشرا حيويًا لقياس دور الدولة الاجتماعي كما أن للإنفاق العام أثار كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن الفرد المتعلم يكون دوره أكبر في التنمية الاقتصادية وعليه دور كبير في الحياة الاجتماعية أكبر من الشخص غير المتعلم لأن هناك دورا محوريا يؤديه التعليم في التنمية الاقتصادية وتنمية المجتمعات، ويترتب على ذلك عوائد تفوق الحسابات الاقتصادية ويؤدي التعليم الدور محوري في تشكيل رأس المال البشري وأن مؤسسات التعليم هي ثروة اقتصادية واجتماعية. ويلاحظ تزايد الإنفاق العام على التعليم الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي في الدول النامية وهذا التزايد له أسبابه فضلا عن ما ورد أعلاه ومن هذه الأسباب الزيادة في عدد السكان، حيث يتطلب ذلك الزيادة في الإنفاق العام لإيجاد متطلبات العملية التعليمية، وهناك أسباب أخرى مثل الزيادة الدخل القومي والوعي بأهمية التعليم، لذلك يعد التعليم سبب رئيسي في زيادة الدخل لأن الشخص المتعلم حينما يكون دخله أكبر نسبيا من الشخص غير المتعلم، وللتعليم أثار كبيرة في الإنتاجية والجودة مما يساعد في اتساع الخيارات أمام المستهلكين.¹

ويفترض أن يكون التوجه لزيادة الإنفاق على التعليم أن يكون حقيقي وليس نقدي في ميزانيات الدول النامية، رغم أن أغلب البلدان النامية تعاني من محدودية وتواضع دخولها ومن ثم فإن الحجم الكبير لميزانيات التعليم في بعض البلدان النامية التي يصاحبها تضخم عالي يساهم في رفع أسعار المستلزمات الضرورية لعملية التعليم والذي يقود إلى تراجع مستمر في تلك العملية بدل من تسارعها. فالإنفاق على التعليم بشكل علمي وبما يتلاءم والتصور المستقبلي لطبيعة هذا الاستثمار وفي مجالات محددة مسبقا وبما لا يؤدي إلى هدر في الموارد بسبب عدم استخدامها بشكل عقلائي والتي يمكن أن يتم عبر تنسيق مخطط لمخرجات التعليم العالي بما يتلاءم وسوق العمل يمكن أن يحقق الهدف المطلوب.² وهذا في ظل تحول المجتمعات نحو المعرفة والتي أفرزت وظائف وأعمال يتم

¹ أحمد حسن الهيبي وآخرون، العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي لمدة 1981-2006، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 07، العدد 20، 2009، ص: 03.

² عادل مجيد العديلي، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 35، 2013، ص: 54.

انجازها عن بعد بسبب تطور الكبير في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تحتاج إلى مورد بشري يتمتع بتعليم ومهارات عالية وتدريب المستمر لمواكبة التطور السريع لتكنولوجيا.

3. **مصادر تمويل التعليم:** يعتبر تمويل التعليم من أكثر القضايا جدلاً في اقتصاديات التعليم وبالطبع يشهد الجدل ويستخدم الخلاف وتشتعل القضايا في حالة تمويل التعليم العالي على وجه الخصوص وهذا راجع لعدة أسباب منها:

➤ **أولها:** ارتفاع تكاليف التعليم العالي في ضوء تزايد الاهتمام بالجودة.

➤ **ثانيها:** تطلعات المجتمع المتزايدة للحصول على المعارف والمهارات وبين ما هو متاح من موارد مالية لدى المؤسسة التعليمية.

➤ **ثالثها:** تزايد الإنفاق على البحث والتجديد، بحكم ما تفرضه المنافسة الدولية في مجالي البحث والتعليم عن سعي الدؤوب إلى التمييز.¹

وينص القانون الدولي أنه يجب على الدول الالتزام باستخدام أقصى مواردها في توفير التعليم، وفي حالة كانت موارد الدول محدودة تلتزم الدول بإيلاء الاعتبار الأول للإلزامات المباشرة مثل تدعيم التعليم الأساسي (الابتدائي والمتوسط و الثانوي) وضمان التعليم للجميع دون تمييز، كما وتلتزم بتوفير التعليم الثانوي المجاني وكذلك تحسين جودة التعليم.² وهذا بتخصيص جزء كبير من الميزانية لتمويل التعليم وأن تستخدم هذه الأموال بفاعلية. حيث تنص الإعلانات الدولية أنه يجب على الدول تخصيص ما لا يقل عن 06% من الناتج القومي الإجمالي من أجل حصول الجميع على تعليم عادل فعدم المساواة في تمويل التعليم يؤدي إلى تأثير مضاعف حيث يحصل الطلاب ذو الموارد الأقل على فرص أقل للتعليم وعندها يكافح هؤلاء الطلاب لإكمال دراستهم غالباً ما يفشلون في إكمال دراستهم الثانوية والذهاب إلى مرحلة التعليم العالي. لذا يجب على المجتمعات أن تتحمل هذا العبء. فالاستثمار في التعليم يعمل على رفع معدلات التوظيف وتخفيض تكاليف الرعاية الصحية وخفض معدلات الجريمة وعليه الاستثمار في التعليم يحقق فوائد اجتماعية واقتصادية على المدى الطويل.³ وتنوع مصادر تمويل التعليم كما يلي:

¹ نور الدين الدقي، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، الوثيقة الرسمية، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، أكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية 22-26 ديسمبر 2005، ص: 06.

² www.right-to-education.org/ar/node/59.

³ *Funding, formulas, and fairness, education law center: http://www.elc_pa.org.*

1.3 المصادر الحكومية *Government Sources*: تعد الحكومات في معظم الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم حيث تساهم الحكومة وعبر العديد من الوسائل وتمول الحكومات التعليم بهدف أن يصبح مواطنيها قادرين على الكسب المادي وعلى المساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع، وذلك بإنشاء مجتمع أفرادة مثقفين ويحملون مهارات ومعارف ضرورية لبناء المجتمع.¹

2.3 مصادر أخرى لتمويل التعليم: اختلفت مصادر التمويل حسب طبيعة الحكومات وأنظمتها الاقتصادية... إلخ ويمكن إجمالي مصادر التمويل الأخرى كالآتي:

1.2.3 الضرائب والرسوم الخاصة بالتعليم *Education taxes and fees*: كنسبة من ضرائب الدخل وضريبة الأراضي ورسوم السيارات وضريبة التعليم الجامعي.

2.2.3 القروض *Loans*: الداخلية والخارجية والتي تحصل عليها الحكومات أو المؤسسات التعليمية من أجل إقامة مشاريع تعليمية أو تطوير مشاريع قائمة.

3.2.3 المصادر الخاصة *Private Sources*: ويعني تمويل التعليم من خلال المصادر الخاصة أي ما توفره جهات خاصة معينة من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة، مثل الرسوم التي يدفعها الأهالي بشكل رمزي أو كامل، رسوم التسجيل ورسوم الامتحانات وثمان الكتب... إلخ، إضافة إلى أقساط التعليم المدفوعة من قبل أسر الطلبة، كما تساهم أحيانا بعض المؤسسات الصناعية والتجارية في برامج التعليم والتدريب المهني التي تعدها المؤسسة التعليمية.

4.2.3 الرسوم الدراسية *Study Fees*: قامت بعض الدول بفرض رسوم دراسية على الطلبة مقابل دراستهم في الجامعة وهو ما يعرف بنظام استرداد التكلفة، وأصبحت سمة مشتركة في معظم البلدان حيث أن نظام الرسوم قادر على توليد ما يصل إلى 50% من إجمالي إيرادات الجامعات في السنوات الأخيرة في معظم الدول المتقدمة.

5.2.3 القروض الطلابية *Student Loans*: أصبحت القروض الطلابية ذات شعبية كبيرة في العديد من البلدان على الرغم من أن هذه القروض كآلية لتمويل التعليم ترتبط أيضا بنقاط ضعف معينة. منها معدلات استرداد سيئة، وتم تقديم هذه الآلية في السنوات الأخير في كل من الصين وتايلاند حيث لم يكن موجودا في

¹ لنا زياد صبيح وعليان عبد الله حولي، صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، رسالة ماجستير مقدمة لقسم أصول التربية استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، كلية التربية بجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص: 47.

السنوات الأخيرة وتم تنشيطه في البلدان الأخرى التي كان موجودا فيها بهدف زيادة معدلات استرداد مبالغ القروض، وتم تغير العديد من إصدارات هاته القروض إلى قروض تدار بالدخل المستمر مثل أستراليا والمملكة المتحدة. فحين قامت الهند باستبدال مخططات القروض التي تديرها الحكومة بمخطط قروض مصرفية تديرها البنوك حيث ترى أن أفضل طريقة هي إلغاء تمويل من قبل الدولة من عائداتها الضريبية وغير الضريبية.¹

6.2.3 التبرعات والهبات المحلية والدولية *Local And International Donations*: هي عبارة عن الجهود التي تبذلها المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية والهيئات الدولية في ميدان التعليم وهذه الجهود إما تقدم للطلاب مباشرة. كما هو الحال في اليابان واندونيسيا والصين أو تقدم للجامعة مباشرة عن طريق مساعدات مالية للجامعة.

7.2.3 المصادر الذاتية *Self Resources*: لجأت الكثير من الدول الأوروبية إلى أسلوب التمويل الذاتي وذلك ضمن إطار أسلوب الجامعة المنتجة والتي تعنى قيام الجامعة بممارسة بعض النشاطات المضافة إلى مهماتها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة نفسها في تحسن من مستوى المدرسين العاملين فيها وهناك مجموعة من الأساليب تستخدمها الجامعات نذكر منها:

- **الدراسات المسائية (التعليم الموازي)**: تعتمد فكرة الكليات المسائية على توفير فرص جديدة للطلبة الذين فاتتهم تلك الفرص من أعمار مبكرة، وتعذر عليهم الحصول عليها في الدراسة صباحية مقابل أجور.

- **خدمة المجتمع**: تعتبر خدمة المجتمع من وظائف الجامعة، وقد لجأت كثير من الجامعات العالمية والعربية إلى تقديم خدمات مقابل مردود مالي، فمن الوسائل والأساليب التي استخدمتها الجامعات لخدمة المجتمع ما يلي:

❖ **التعليم المستمر والتدريب**: حيث تقوم الجامعات بفتح دورات بمدة مناسبة لزيادة خبرة الكوادر العاملة في مؤسسات حقل العمل.

❖ **الاستشارات العلمية (المكاتب الاستشارية)**: شرعت كثيرا من الدول عددا من القوانين أتاحت فيها الكليات إمكانية استحداث مكاتب استشارية حسب التخصصات التي تتعامل بها تلك الكليات. وتقوم هذه المكاتب على أساس " تقديم الخبرة والمشورة للدوائر والأفراد والشركات في مختلف القضايا التي تهم تلك الجهات، وحل مشاكلها ذات الصلة باختصاصات كلية معينة، مقابل أجور وفق صيغة متفق عليها وعقود أعدت لهذا الغرض.

¹ Jandhayla tilak, *Global Trend in funding higher Education* , *International journal of higher*, Vol 11, n1, march 2015, p: 2.

❖ **النشاطات الإنتاجية:** كثير من الجامعات تقوم بعض كلياتها بنشاطات إنتاجية مختلفة وتقوم ببيع

تلك النشاطات والاستفادة من تلك الموارد المالية في تعزيز الجامع.¹

ثالثاً- الإنفاق على السكن:

1. **مفهوم السكن Housing:** شهد مفهوم السكن تطوراً كبيراً، والذي مر بمراحل مختلفة وتغير من كونه

مفهوماً بسيطاً إلى حد ما إلى مفهوم أكثر تعقيداً، على النحو التالي:²

❖ **المفهوم الضيق:** يشير إلى المسكن الذي يعيش فيه الناس، أو المبنى المادي الذي أقيم من الجدران

والسقف.

❖ **المفهوم الواسع:** يتضمن المفهوم الضيق ولكنه يشمل أيضاً خدمات المساعدة، التي تحفز الناس على

العيش في المنزل باستقرار.

2. **مفهوم الإنفاق على السكن:** ويعرف على أنه الإنفاق على تطوير الإسكان أو البرامج ذات الصلة في

نظم الميزانية القائمة على البرامج وتشمل النفقات الجارية في إدارة شؤون وخدمات المجمعات السكنية وتعزيز

أنشطة المجمعات السكنية ورصدها وتقييمها وتطوير معايير السكن وتنظيمها وتشمل أيضاً إزالة العشوائيات في

إطار توفير السكن واقتناء الأراضي اللازمة لبناء المساكن.³

كذلك يعرف الإنفاق على السكن على أنه يتألف من التقسيمات التالية: تطوير الإسكان، تنمية المجتمع

وإمدادات المياه*، وإنارة الشوارع وإسكان البحث والتطوير والمرافق المجتمعية.⁴ فالإنفاق على السكن وبأسعار

معقولة هو استثمار مهم في بنية التحتية للمجتمع والاقتصاد.⁵

وقد زادت أهمية متغير السكن بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 كونها كانت بسبب أزمة الرهون

العقارية في الأساس، ومن هنا برز دور الدولة في تمويل البرامج السكنية وبالموازاة مع الأزمة. تجلت المشاكل المتعلقة

بالسكن وبالإسكان خاصة بالنسبة للبلدان التي لم تضع يوماً سياسات إسكان عامة، لذلك وبالتحديد سنة

¹ صلعة سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

² G. Sheibani, T.Havard, *Housing Concept, Problem and Polices*, Research Institute for Building and Human Environment, University of Salford, pp : 404-405.

³ إطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية أداة لدعم الميزنة وإصلاح السياسة المالية، الأمم المتحدة، الاسكوا، بيروت 2019، ص: 29.

⁴ Ec.europa.eu

*إمدادات المياه بمعنى توفير المياه للأسر والشركات وليس أنظمة الصرف الصحي التي تم تصنيفها في قسم حماية البيئة.

⁵ *General Gouvernement Expenditure by function, National Account at a glance, 2014, p:90.*

2004 تناولت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مشاكل الإسكان في البلدان الانتقالية المنتشرة في أوروبا الوسطى والشرقية، وقد خلصت اللجنة إلى ما يلي:

لم يكن الاعتماد المتزايد على قوى السوق كافياً للتعويض عن تراجع دور الدولة في مجال الإسكان. ولهذا السبب، غالباً ما لا تتم تلبية حاجات الفقراء والمجموعات المستضعفة على مستوى الإسكان تلبية ملائمة. إلا أن توفر المساكن التي يمكن للجميع تحمل تكلفتها أساسياً لصحة الفرد، ولتحقيق مجتمع متماسك اجتماعياً. كما أنه عامل أساسي لتحقيق الإنتاجية الاقتصادية، فالمساكن التي تكون بمثابة شرط مسبق لتقليل اليد العاملة وجزء لا يتجزأ من بيئة سياسية تؤدي إلى إنشاء الشركات واستحداث فرص العمل. وبعدها أدركت البلدان هذه الحقيقة، سعت إلى إيجاد سبل تسمح بحل مشاكل الإسكان التي يعانيها الأكثر عوزاً بطريقة فعالة وفاعلة، ويبقى تأمين المساكن الاجتماعية أداة أساسية من أجل تحقيق هذا الهدف.¹

لذلك فإن الإنفاق على الإسكان من قبل الحكومة من الأهمية بما كان خاصة بكون الإسكان قضية أساسية من قضايا الأحياء الفقيرة التي تتكاثر على حدود المدن سريعة النمو في البلدان النامية. إن طبيعة تمويل استثمارات المدن السكنية محفوفة بالمخاطر وتحتاج إلى إنفاق استثماري ضخم مما يلزم الدولة بالتقدير الجيد لهكذا مشاريع من تقدير احتياجات التمويل قبل البدء في تنفيذ المشروع، تقدير احتياجات تمويل الدراسات والبحوث التخطيطية للمشروع، تقدير احتياجات تمويل البنية الأساسية، تقدير احتياجات تمويل أنشطة القاعدة الاقتصادية الأساسية والخدمة التابعة للمشروع وكذلك تقدير احتياجات تمويل الإسكان. وتكمن أهمية الإنفاق على السكن في جعل المستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة وقادرة على الصمود، ومن الأهمية تأمين السكن للفقراء، وإعادة توطين سكان الأحياء الفقيرة وإيجاد مرافق مجتمعية جيدة لتحسين الكفاءة والإنتاجية، وينبغي أن تشكل المساعدة لإعادة بناء المنازل والمرافق المجتمعية.

ويظهر أثر ذلك على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى على مستوى الأفراد، فعلى المستوى الاقتصادي تزيد إنتاجية الفرد لأن حصوله على مسكن صحي ولائق يحسن من حالته الصحية ويجعله على استعداد دائم للرفع من إنتاجيته ومن ثم رفع الإنتاج الوطني، وعلى المستوى الاجتماعي فإن تهيئة الأحياء ورسم صورة حضارية له وقعه البالغ في إزالة مسببات تفشي الجريمة بكل أنواعها داخل المجتمع، فإذا أمن الناس في أنفسهم وممتلكاتهم زاد التكافل والتضامن الاجتماعي، أما على مستوى الأفراد فإن تخفيف العناء البشري له أثر

¹ David hall, *Why We Need Public Spending?* psiru university of greenwich, London October 2010, p: 60.

كبير في القضاء على انحراف السلوك، حيث أن هذا الأخير يؤدي إلى تفشي الأمراض النفسية والعقلية ومنه تدهور الصحة العامة.

رابعاً- التحويلات الاجتماعية *Social Transfers*: وتتكون التحويلات الاجتماعية من التحويلات النقدية أو العينية للأسر والأفراد الفقراء وفئات معينة مستهدفة وهي تعكس السياسة الاجتماعية للدولة وهذا باتخاذ إجراءات في مجالات المساعدة والتضامن الاجتماعي، الإسكان، التعليم، الصحة، العمالة وإعانات الدعم والقوة الشرائية للسكان، الكهرباء وتوزيع الريفي للغاز، وهي تشمل أيضا الإعانات الأسرية وأشكال العمل الاجتماعي (كفروق المعاشات وصندوق التضامن الاجتماعي والإعفاءات المختلفة...)¹.

فبعض التوجهات الحديثة للدولة المعاصرة ترى أن التحويلات الاجتماعية لا تعزز الاستهلاك الاجتماعي فحسب، بل هي استثمار في عملية اجتماعية أوسع نطاق تستهدف تكوين أفراد يتمتعون بمزيد من المهارات والقدرات الإنتاجية وهؤلاء هم مصدر الإنتاجية الاقتصادية ودعامة التماسك الاجتماعي.² وكذلك استخدامها كإستراتيجية للحد من الفقر وإدارة المخاطر، وهنا يمكن لهذه التحويلات أن توفر احتياجات الفقراء وحمائتهم من اتخاذ قرارات مؤذية وعلى صعيد الدولة يرون أن التحويلات الاجتماعية تدعم النمو الاقتصادي والإنتاج من خلال تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل عدم المساواة.³

خامساً- الإنفاق على العمل والتشغيل *Spending on Work And Employment* :

1. مفهوم العمل: هو أن يتحصل الفرد على منصب عمل يمكنه من الاستفادة من الامتيازات المالية وغير المالية من جراء اشتغاله بهذا المنصب، مما يتطلب ضرورة توفير وخلق مناصب عمل من أجل استغلال اليد العاملة.⁴

¹ *Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement, rapport national 2000-2015, rapport établi par le gouvernement, Algérien, juin 2016, p. 24.*

² بلقاسمي نويسر، كريمة حاتي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 02، 2017، ص: 359.

³ قدار مريم وعبيدودي فاطمة الزهرة، دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 التحليل إلى المركبات الأساسية ACP، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، أوت 2019، ص: 970.

⁴ مشوك لامية، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على التشغيل و البطالة (2001-2014)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، العدد 10، المجلد 2، جوان 2018، ص: 610.

2. مفهوم الإنفاق على العمل: يعد الإنفاق على قطاع العمل بعد التدخلات في سوق العمل وخلق فرص عمل حيث تخصص حصة كبيرة من النفقات العامة للأجور ومعظم العاملين هم في القطاع العام، وفي بعض الحالات يمنح العمل في القطاع العام لأسباب اجتماعية أكثر منها اقتصادية. نظرا إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب واتساع القطاع غير النظامي في المنطقة، تزداد أهمية الإنفاق العام على إيجاد فرص عمل وتعزيز فرص العمل اللائق، فالإنفاق على تطوير المهارات وتدريب المهني والتدخلات الرامية إلى موازنة المهارات مع الطلب في السوق العمل يصنف إنفاقا اجتماعيا، كما تشكل برامج إيجاد فرص عمل ضمن برامج أو استراتيجيات الحماية الاجتماعية جزءا من النفقات الاجتماعية. وتساهم فعالية الإنفاق في تحقيق الهدف الثامن للتنمية المستدامة والمتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. مما لا شك فيه إن الإنفاق العام الاجتماعي كجزء من الإنفاق العام له أثر إيجابي كبير، إن على المستوى الاقتصادي أو على مستوى الأفراد والجماعات، ولكن يجب أن نشير إلى أن السياسة الإنفاقية للدولة لا تؤدي رسالتها إلا من خلال كافة أنواع الإنفاق العام بما فيه الإنفاق الاجتماعي والإنفاقات الأخرى المتبقية من الإنفاق العام، وتتضمن الإنفاقات الأخرى من الإنفاق العام ما يلي:

- نفقات تنمية الموارد الطبيعية.
- نفقات تنمية الصناعة.
- الإنفاق على النقل.
- النفقات الدولية.
- الإنفاق على الدفاع الوطني.

المبحث الثالث: أساسيات حول بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

تعد البطالة والتضخم من أهم المشكلات التي تواجه اقتصاد أي دولة وهما مؤثرين بدرجة كبيرة على الناتج المحلي للدولة، وعليه سيتم التطرق إلى عموميات المتعلقة بهذه المؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال عناصر هذا المبحث.

المطلب الأول: أساسيات حول التضخم

يعد التضخم من أهم المشاكل التي تواجه دول العالم بصفة عامة والنامية بصفة خاصة، حيث يأتي في مقدمة الاختلالات المالية والنقدية التي تعاني منها هذه الدول ويترتب عليه العديد من الآثار السلبية على كافة جوانب الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، مما يتطلب الإحاطة بهذا المفهوم وتحديد أسبابه وآثاره والتشخيص هذه الظاهرة واتخاذ السياسات الملائمة لعلاجها والحد منها.

أولاً- مفهوم التضخم *Inflation*: لقد برز مصطلح التضخم في الدراسات والأدبيات الاقتصادية بشدة وشاع استعماله، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويعود السبب في ذلك إلى تعدد العوامل المسببة له كما أن مصطلح التضخم قد يستخدم لوصف عدد من الحالات نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي:¹

➤ الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.

➤ ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور والأرباح.

➤ ارتفاع التكاليف.

➤ الإفراط في تراكم الأرصدة النقدية.

ويعرف أيضاً على أنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض في الطلب يفوق قدرة العرض،² بسبب عدم مرونة آلية الإنتاج.

وأشار بول سامويلسون في كتابه الاقتصاد إلى كلمة التضخم (*Inflation*) تعني ارتفاع في المستوى العام للأسعار.³

¹ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد، الأسباب والحلول، وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 19.

² حسون بن سالم، جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 32.

³ بول أ. سامويلسون وويليام ود. نوردهاس، الاقتصاد، ترجمة الطبعة الخامسة عشر، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006، ص:

وقد عرف كينز التضخم الحقيقي على انه: ظرف اقتصادي لا يؤدي فيه زيادة إضافية في الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الناتج.¹ فالتضخم عند كينز يحدث بعدما يبلغ الاقتصاد مستوى التوظيف التام. كما عرف محمد حسين الوادي التضخم أنه قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يوافق ذلك في زيادة الإنتاج.² كما يعرف على أنه " الزيادة في معدل الإنفاق والادخار".³ ويعرف أيضا على أنه ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور في القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع والخدمات وهو ما يحدث غالبا عند تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للمستوى التوازن الموافق للطاقة الرأسمالية في الاقتصاد السوقي أو عند انعكاس العوامل الخارجية كالحروب وتقلبات الأسواق.⁴ وعليه يمكن تعريف التضخم على أنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار التي تؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية. وتغيير في معدل الطلب الكلي (إنفاق الاستهلاكي والاستثماري) الذي يفوق العرض الكلي (الإنتاج).

ومن أهم الشروط التي لا بد أن تتوافق مع التضخم هي:

- ✓ أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار لا بد أن يتسم بصفة استمرارية أن يكون على المدى الطويل؛⁵ فهو ليس حالة مؤقتة ناجمة عن نقص طارئ في سلعة معينة.
- ✓ لا بد أن يكون هناك ارتفاع ملموس في المستوى العام للأسعار وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض لأسعار بعض السلع الأخرى.⁶
- ✓ لا بد أن يرافق ارتفاع العام للأسعار انخفاض الدخل الحقيقي للفرد.

ثانياً- أسباب التضخم:

نظرا لتعدد الأفكار حول مفهوم التضخم وتعدد النظريات المفسرة لظاهرة التضخم التي كانت ولا زالت تعاني منها الدول سواء بشكل دوري أو متصل. وأن معظم النظريات المفسرة للتضخم تقوم على فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن بين هذه النظريات نذكر ما يلي:

¹ حسن داود وعماد الصعيدي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2001، ص: 243.

² محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف ووليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 181 - 182.

³ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 17.

⁴ سردان عثمان خدار بادواني، تحليل العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي بمعدل التضخم، دراسة تطبيقية للمحافظة أربيل، للمدة 2006-2014، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثالثة، العدد 47، العراق، 2015، ص: 138.

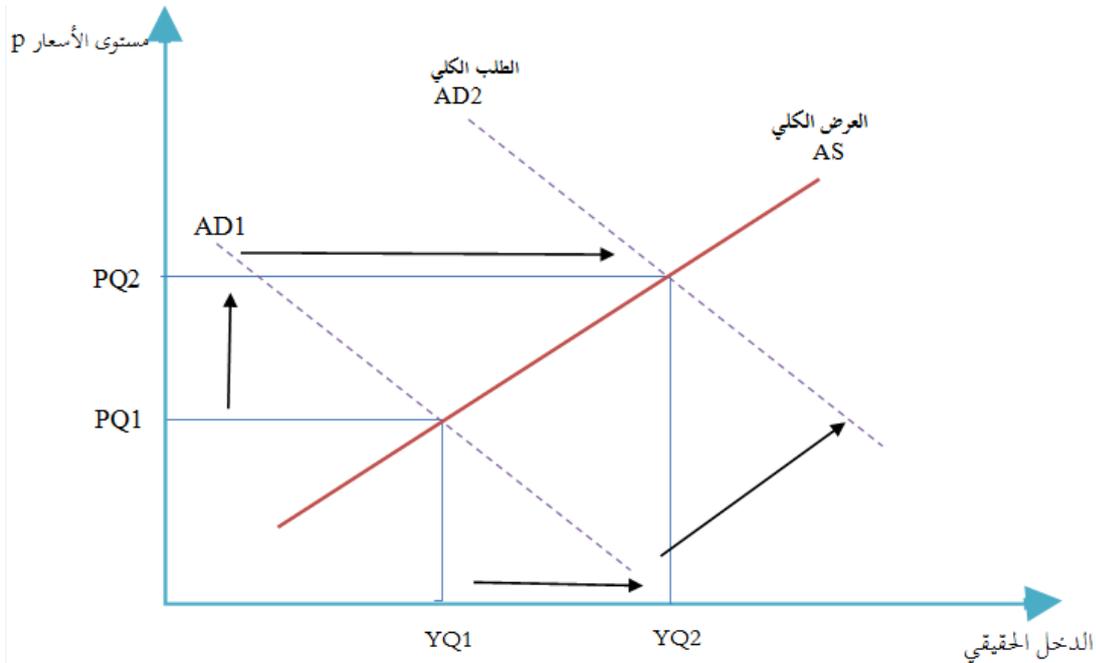
⁵ السيد محمد السريبي، علي عبد الوهاب نجما، الاقتصاد الجزائري، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص: 225.

⁶ محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

1. نظريات الطلب (جذب الطلب) (*Demand Pull Inflation*): تركز هذه النظريات في تفسيرها لظاهرة التضخم على العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتائر لا تتناسب مع زيادة العرض الكلي مما تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار،¹ وهذا يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات وما يترتب عليها من زيادة مجموع النفقات،² سواء كان ذلك الإنفاق استهلاكيا أو استثماريا أو إنفاقا حكوميا وبشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي،³ مما ينتج عنه بالضرورة ارتفاعا في المستوى العام للأسعار،⁴ وأطلق على هذه النظريات اسم نظرية جذب الطلب،⁵ وعليه يمكن القول أن معظم نظريات التضخم تغزو التضخم إلى فائض الطلب.

ويمكن توضيح التضخم الناتج عن زيادة الطلب في الشكل التالي:

شكل رقم (01-03): التضخم الناتج عن زيادة الطلب



المصدر: عبد الرزاق بني هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص:

211.

¹ نزار سعد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2001، ص: 196.

² Charles L. Schultz, *Creeping Inflation, Causes Consequences, Volume3, Issue2, Summer1960, p: 65.*

³ السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجما، الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص: 256.

⁴ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص: 155.

⁵ السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجما، الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص: 256.

يسين الشكل أن منحني الطلب الكلي، ونتيجة لصدمة ما (*shock*)، كأن نقول زيادة في الإنفاق الاستهلاكي قد انتقل من الموقع (*ADI*) إلى (*AD2*) وإذا لم يقابل هذه الصدمة زيادة مكافئة في العرض الكلي فإن النتيجة النهائية تكون زيادة في الإنتاج التوازني من (*YQ1*) إلى (*YQ2*) وزيادة في مستوى الأسعار التوازني من (*PQ1*) إلى (*PQ2*).¹

وقد يحدث هذا النوع من التضخم، إما نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وما يترتب على ذلك من زيادة المعروض النقدي المتداول في السوق بنسبة تفوق نسبة المعروض السلعي الذي يعتبر ثابتاً، كون الحالة تمثل استخدام كامل أو بسبب قيام البنوك التجارية وبموافقة البنك المركزي بمنح بعض التسهيلات الائتمانية أو التوسيع في خلق الائتمان، أو قد يغزى إلى قيام السلطات النقدية باعتماد سياسات نقدية تساعد على زيادة المعروض النقدي.²

2. نظريات العرض (نظرية دفع النفقة) (*Cost Push Inflation*):

يرجع التضخم وفقاً لهذه النظرية إلى الزيادة في تكاليف الإنتاج، مما يترتب عليها انخفاض أرباح رجال الأعمال، وبالتالي نقص العرض الكلي،³ ومن أهم العوامل التي يترتب عليها زيادة تكاليف الإنتاج:

- ✓ زيادة الأجور والمرتبات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة الإنتاجية العمل.
- ✓ زيادة أسعار المستلزمات الإنتاج سواء محلية أو المستوردة.
- ✓ زيادة الضرائب.

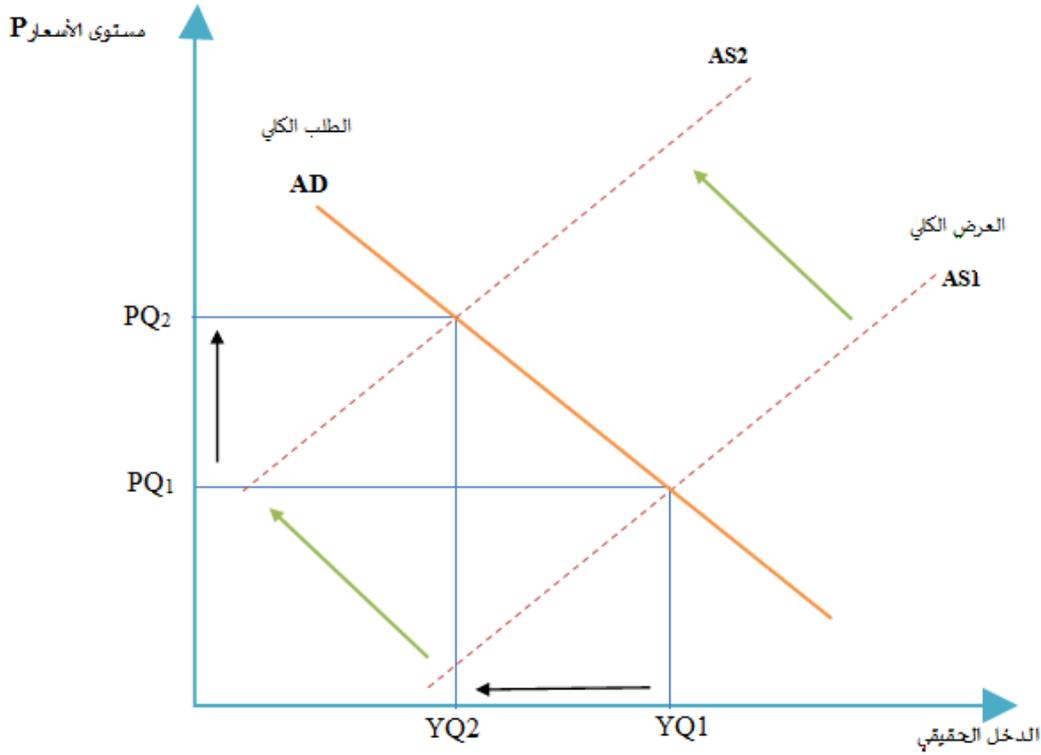
ويمكن توضيح التضخم الناتج عن زيادة التكاليف الإنتاج، في الشكل التالي:

¹ عبد الرزاق بني هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص: 212.

² محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

³ السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجاء، الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص: 259 - 260.

شكل رقم (01-04): التضخم الناتج عن زيادة التكاليف الإنتاج



المصدر: عبد الرزاق بني هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص: 213.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن منحني العرض الكلي قد انتقل إلى اليسار نتيجة صدمة ما، كأن نقول ارتفاعاً في كلفة مدخلات الإنتاج تسبب في انخفاض كمية الإنتاج من $(YQ1)$ إلى $(YQ2)$ وارتفاع مستوى الأسعار من $(PQ1)$ إلى $(PQ2)$ أي يزداد معدل التضخم.

ويدور عادة جدل كبير حول تفسير مسببات تضخم التكاليف بين شركات الإنتاج ونقابات العمال، فمن ناحية يرى أصحاب الشركات والمؤسسات الإنتاجية أن نقابات العمال تصر على زيادة أجور العمال بنسبة أكبر من إنتاجية العمال، حيث أن هذه الأجور تمثل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج فترتفع إثر ذلك الأسعار. ولكن من ناحية أخرى ترى نقابات العمال أن أسباب المطالبة بزيادة أجور العمال إنما يرجع إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات ومن ثم فانه وللحفاظ على الأجر الحقيقي من الانخفاض تطالب النقابات برفع مستوى الأجور النقدية، وهكذا يدور الجدل في الحلقة مفرغة تعرف بحلقة الأسعار والأجور، بمعنى أن زيادة الأجور تسبب ارتفاع الأسعار وارتفاع الأسعار يسبب ارتفاع الأجور مع اختلاف وجهات النظر فيمن هو المسبب الأول ولكن

المصلحة النهائية هي حدوث ارتفاع في تكلفة الإنتاج،¹ مما يؤدي إلى حدوث تضخم وهو ما يعرف باسم التضخم " بسبب دفع التكاليف " أو بسبب " صدمة العرض ".²

وعادة ما يحدث تضخم التكاليف عندما يكون الاقتصاد في حالة أقل من التوظيف الكامل، أي وجود طاقة عاطلة خاصة العمل ومن هنا ظهر تعبير التضخم الركودي*.

3. نظرية التضخم الهيكلي: تفسر هذه النظرية التضخم الذي يصيب اقتصاديات الدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه ينتج عن الاختلال في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وقد يغزى سبب هذا النوع من التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي، وبشكل يفوق التغيرات في دالة العرض الكلي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية.

ثالثاً- أنواع التضخم وطرق قياسه: ينقسم التضخم حسب عدة معايير إلى أنواع عديدة حسب الظروف الاقتصادية المسببة لكل نوع وأثاره. وقد خصص هذا الجزء لعرض أهم أنواع التضخم وطرق قياسه.

1. أنواع التضخم: تعدد المفاهيم الاقتصادية لكلمة التضخم أدى لوجود أنواع متعددة لها، إلا أن ذلك لا يمنع عدم وجود علاقات أو روابط بين هذه الأنواع، فقد تشترك هذه الأنواع بسمات ومظاهر خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها ومن أهم المعايير التي تستند إليها هي:

1.1 من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

1.1.1 التضخم المفتوح (الظاهر) *Open inflation*: يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب، دون أي عوائق تتعرض ذلك، أي دون تدخل غير طبيعي من السلطات،³ ويعرف أيضاً بالتضخم الصريح أو الطليق.

2.1.1 التضخم المكبوت *Repressed inflation*: غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه حيث تصدر الدولة نقوداً دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة، وهذا ما يؤدي إلى قيمة مفادها أن الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من المعروض النقدي وبالتالي ارتفاع الأسعار.⁴

¹ بسام الحجار وعبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2014، ص: 333.

² بول أ سامويلسون وويليام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 618.

* يقصد بالتضخم الركودي: ارتفاع مستوى العام للأسعار مع وجود ركود التوظيف وفي معدل النمو الاقتصادي، بعبارة أخرى عدم وجود الاستقرار في المستوى العام للأسعار مصاحباً بحالة من الركود الاقتصادي .

³ محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

⁴ السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجما، الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص: 265.

فتتدخل السلطات المسؤولة وتقوم بضبط الأسعار، حيث لو تركت الأسعار دون إجراءات مضادة لارتفعت ولكن تدخل السلطات يثبت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال، وهذه الحالة مؤقتة إما أن تستطيع السلطات أن تصحح الأوضاع الاقتصادية بإجراءاتها من خلال الأسعار الجبرية والتوزيع بالبطاقات،¹ وتحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد وأيضا الرقابة على الصرف، ويحدث هذا التضخم عادة في حالات الحروب والأزمات، وينعكس هذا النوع من التضخم في مظاهر عديدة لعل أهمها اختفاء السلع من الأسواق، وظهور طوابير أمام منافذ التوزيع وظهور السوق السوداء، وإتباع نظام التقنين في توزيع السلع، والتدهور المستمر في نوعية السلع.²

2.1 من حيث شدة التضخم:

1.2.1 التضخم الجامح *hyperinflation*: هذا التضخم عادة يحدث في بداية مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحرب،³ كما يطلق عليه أحيانا بالتضخم المفرط والذي يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف الغير عادية التي قد يمر بها الاقتصاد القومي ويتميز هذا التضخم بارتفاع حاد في معدلات الأسعار يعقبها ارتفاع مستويات الأجور والتكاليف التي قد تؤدي إلى ارتفاع آخر في الأسعار،⁴ ومن تداعيات هذا النوع من التضخم تدمير قيمة الوحدة النقدية، فالنقود تتوقف عن لعب وظيفتها كمستودع للقيمة وتستعمل فقط كوسيط للتبادل،⁵ وقد شهدت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية التضخم الجامح مثل الأرجنتين والبرازيل حيث وصلت معدلات التضخم إلى معدلات قياسية من 50 إلى 700 في المائة في خلال فترة 1970-1980.⁶

2.2.1 التضخم الزاحف *Creeping inflation*: هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج.⁷ ويعرف أيضا بالتضخم المعتدل أو التضخم المتوسط فعندما يكون معدل

¹ حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

² السيد محمد السريني، وعلي عبد الوهاب نجما، الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص: 265

³ وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010، ص: 194.

⁴ محمد حسين الوادي، كاظم حسام العيساوي، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

⁵ كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 272.

⁶ Sylvia Kangago C. *The relationship between inflation rates and real Estate Price in Kenya Case of Nairobi*, University of NAIROBI, October 2013, p : 5.

⁷ محمد حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

التضخم أقل من 10 في المائة سنويا أو معدل التضخم برقم واحد فإنه يعتبر تضخم معتدل. حيث أن هناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة وقد ساد هذا النوع من التضخم كل من أوروبا والولايات المتحدة خلال فترة الخمسينات والستينات وذلك خلال فترة الرواج الاقتصادي كما ساد الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1902-1987¹، إلا أن استمرار هذا التضخم دون علاج يمكن أن يتحول إلى النوع الأول.

3.1 من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

1.3.1 التضخم المستورد *Imported inflation*: يعد هذا التضخم حديثا نسبيا مقارنة بالأنواع الأخرى سابقة الذكر،² ويظهر أكثر هذا النوع من التضخم في اقتصاديات الدول النامية حيث يرتبط أساسا بدرجة ارتباط اقتصاد البلد المعني بالاقتصاد الدولي،³ خاصة الدول التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، ويعود سبب بروزه إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج وأهم ما يميز هذا التضخم هو صعوبة السيطرة عليه.⁴

2.3.1 التضخم المصدر *Exported inflation*: هو التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار.⁵ وعليه نلمس بأن التضخم هو حالة اقتصادية معلقة ولعل أخطر أنواعه هو التضخم الجامح حيث مع هذه الحالة فإن الناس يفقدون الثقة في عملة البلد وتضطرب الأحوال الاقتصادية وهذا ما سيتضح لنا عندما تعرض الآثار المختلفة للتضخم

2. طرق قياس التضخم: هناك العديد من الطرق التي تستعمل لقياس التضخم الاقتصادي، تبعا لنوع التضخم والأسباب المنشئة له، أو لطبيعة الاقتصاد في حد ذاته والبيئة والظروف المحيطة به، أو لطرق إدارة وتسيير الاقتصاد، والأدوات والوسائل المتاحة لذلك. والسلطة النقدية ممثلة في البنوك المركزية للدول هي التي تقوم بقياس نسب التضخم، والطريقة الشائعة لذلك هي طريقة أسعار المستهلك. ومن أنواع طرق قياس التضخم الاقتصادي نجد:⁶

¹ محمد حسن الوادي وكاظم حاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

² بسام حجار وعبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص: 334.

³ رمزي زكي وآخرون، التضخم في العالم العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986، ص: 128.

⁴ صباح نوري عباس، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدنيا العراقي للمدة (1990 - 2005)، مجلة العراقية، العدد السابع عشر، ماي 2008، ص: 60.

⁵ محمد حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

⁶ كاكي عبد الكريم وآخرون، محددات المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر: دليل تجريبي على المدى البعيد باستخدام نموذج (Johanson) وسببية (Toda-Yamamoto)، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 01، 2021، ص: 733-734.

1.2 طريقة الأرقام القياسية: الرقم القياسي هو مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغيير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، وتنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى أنواع من أهمها ما يلي:

الرقم القياسي لأسعار الجملة والتجزئة: وهناك أربعة أنواع من الأرقام القياسية المرجحة تعرف بأسماء العلماء الذين توصلوا إليها وهي:

❖ الرقم القياسي لاسبير المرجح بكميات فترة الأساس:

$$\text{Le Speyres Index} = [(\sum p_1 \times Q_0) / (\sum P_0 \times Q_0)] \times 100$$

P_0 : أسعار فترة الأساس، Q_0 : كميات فترة الأساس، P_1 : أسعار فترة المقارنة.

❖ الرقم القياسي باش المرجح بكميات فترة المقارنة:

$$\text{La Pache Index} = [(\sum p_1 \times Q_1) / (\sum P_0 \times Q_1)] \times 100$$

Q_1 : كميات فترة المقارنة.

❖ الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر):

$$\text{Fisher Index} = \{[(\sum p_1 \times Q_0) / (\sum P_0 \times Q_0)] \times [(\sum p_1 \times Q_1) / (\sum P_0 \times Q_1)]\}^{1/2} \times 100$$

❖ الرقم القياسي لمارشال - أدجورت:

$$\text{Marshall-Edgourth index} = [\sum p_1 (Q_0 + Q_1) / \sum p_0 (Q_0 + Q_1)] \times 100$$

❖ الرقم القياسي الضمني: يعد من أكثر الأرقام القياسية استخداماً، وذلك نظراً لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني، كانت سلع وسيطة أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء، وتعتمد العديد من المنظمات والهيئات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في سنة معينة على الدخل الوطني الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروباً في مئة.

2.2 طريقة الفجوات التضخمية: تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية (وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي) والتي تقيس الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، وهي عبارة عن الفروق بين الطلب الكلي النقدي (الإنفاق الوطني المقدر

بالأسعار الجارية وبين حجم الناتج الوطني الحقيقي، أي تقيس الاختلال بين النمو في مخزون النقود و النمو في لنتاج الداخلي، ومنه:¹

الفجوة التضخمية = الطلب الكلي النقدي - الدخل الوطني الحقيقي.

3.2 معدل الضغط التضخمي: ويتم فيه مقارنة معدل التغيير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل التغيير النسبي للكتلة النقدية، ويستفاد منه في معرفة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم أو انكماش نقدي وذلك من العلاقة التالية:

معيار الضغط التضخمي = التغيير النسبي للكتلة النقدية - الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

4.2 معيار الإفراط النقدي: ويستند هذا المعيار إلى أن التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار، ويستخدم الصيغة التالية لحساب كمية النقود عند حجمها الأمثل:

$$M_{ext} = Q_0 Y_t - M_t$$

M_{ext} = حجم الإفراط النقدي، Y_t = حجم الناتج المحلي الحقيقي، M_t = كمية النقود المتداولة.

Q_t : متوسط نصيب الوحدة المنتجة في الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة.

5.2 معامل الاستقرار النقدي: يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية إلى أفكار النظرية الكمية

الحديثة، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة الناتج القومي الحقيقي، حيث يرى فريدمان أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال التالية:

$$B = \Delta M / M - \Delta Y / Y$$

G: الفجوة التضخمية

ΔM : التغيير في كمية النقود، M : كمية النقود، Y : الناتج الوطني الحقيقي، ΔY : التغيير في الناتج الوطني الحقيقي.

6.2 معيار فائض المعروض النقدي: تتحدد الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة سائلة خلال فترة زمنية معينة. ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بالمعادلة التالية:

¹ كاكي عبد الكريم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 734.

G: الفجوة التضخمية، ΔM : التغيير في عرض النقود، M: كمية النقود، GNP: الناتج القومي الإجمالي .
 ΔGNP : التغيير في الناتج الوطني الإجمالي .

رابعاً- آثار التضخم: يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية. لذلك فقد حظيت هذه الظاهرة بأهمية بالغة وأصبحت من أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل نظراً لما تخلفه من آثار على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1. الآثار الاقتصادية: نلخص الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:-

1.1 إعادة توزيع الثروة: التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ويتم ذلك من خلال-¹

❖ يستفيد المدين من ظاهرة التضخم لأن القيمة الحقيقية لدينه الذي سيدفعه سوق تنخفض وبالمقابل يتضرر الدائن الذي يسترد الدين (الفرق في القيمة).

❖ يتضرر أصحاب الدخل الثابتة والمرتببات، بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم وبالتالي التأثير على حجم الإشباع لديهم (شراء بحجم أقل من السلع).

❖ يستفيد من التضخم أصحاب الأعمال والمنتجون نتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار.

2.1 الأثر على توزيع الدخل: إن التضخم يخفض الدخل الحقيقي للمجتمع، لهذا فإن الدخل القومي يوزع

من خلال التضخم لصالح فئة معينة مقابل أخرى متضررة منه، فمن يستطيع أن يحافظ أو يزيد من مقدار دخله الحقيقي فإنه المستفيد من التضخم، أما من لا يستطيع الحفاظ على دخله الحقيقي فإنه من المتضررين من التضخم،² لذا فإن الذين يتمكنون من التنبؤ بالتضخم ولديهم السبل والوسائل لحماية أنفسهم من فقدان الدخل والثروة لا يتعرضون للأذى من الدخل، بينما هناك العديد من الناس الذين ليس بوسعهم التنبؤ بالتضخم وحماية أنفسهم من آثاره.

ولأغراض تناول أثر التضخم على توزيع الدخل، يمكن تقسيم المجتمع إلى أربعة فئات هي مكتسبي الأجور وأصحاب الأعمال، والمستثمرين في الودائع والمتقاعدين أو أرباب المعاشات،³ حيث يعتبر مكتسبو الأجور من بين قطاعات القوة العاملة التي تتأثر سلباً بالتضخم، بينما يعتبر أصحاب الأعمال الذين يحققون دخلهم من

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص: 311.

² مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 209.

³ حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، 2007، ص: 12.

الأرباح، من ضمن المجموعات الاجتماعية التي تستفيد من التضخم، طالما أن أسعار السلع ترتفع بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في تكلفة الإنتاج.

أما فيما يتعلق بالمودعين للأموال في البنوك يعتبرون من متأثرين بالتضخم، وأخيرا تعتبر مجموعة أرباب المعاشات (أصحاب دخول الثابتة) من أكثر المجموعات المتضررة من التضخم كون دخولهم الحقيقية ستخضع لزيادة الأسعار، ولهذا فإن مقدار تأثرهم بالتضخم يتحدد بمقدار زيادة تكاليف المعيشة قياسا إلى انخفاض دخولهم بسبب تزايد الأسعار.

3.1 الأثر على الادخار والاستهلاك والاستثمار: إن انخفاض الدخل الحقيقية بسبب التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار لأن الدخل النقدي معظمه يوجه إلى استهلاك من السلع المتزايد أسعارها، كما أن قيمة المدخرات ستخضع في الوقت نفسه بسبب ارتفاع الأسعار المتواصل، وبذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب انخفاض الميل الحدي للادخار.¹

وفي النهاية سيؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار وانخفاض احتياطي رأس المال الخاص بالاقتصاد وبالتالي ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية وخاصة عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع سلبية، بمعنى انخفاض سعر الفائدة الحقيقية على الودائع الادخارية.²

ويترتب على التضخم توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة التي تتسم بسرعة دوران رأس المال مثل المضاربة على الأراضي والعقارات وتخزين السلع فضلا عن توجيه الاستثمارات إلى إنتاج السلع الترفيهية والكمالية التي يطلبها ذوي القوة الشرائية المرتفعة فضلا عن ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب عدم الاستقرار الذي يسببه التذبذب في الأسعار.

4.1 تدهور قيمة النقود: إن تدهور قيمة النقود وما ينتج عنه من إضعاف ثقة الأفراد بالعملة، ويؤدي ارتفاع الأسعار وتزايد سرعة تداول النقود نتيجة الهروب من العملة التي تدهور قيمتها ويزداد لدى الأفراد التفضيل السلعي، خاصة بعد أن يؤدي التدهور المستمر في قيمة العملة إلى فقدانها لوظائفها الأساسية،³ لاسيما

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 211.

² أوجست سونينجر، الترجمة خالد العامري، الاقتصاد الكلي بوضوح، دار الفاروق للاستشارات الثقافية، مصر، ص: 213.

³ السيد محمد السريني وعلي عبد الوهاب نجما، الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص: 271 - 272.

وظيفة الادخار مقياس للقيمة ومخزنا لها فيصبح الناس يهربون من النقود والأصول النقدية،¹ ويفضلون الاحتفاظ بأصول أخرى أكثر جدوى أو آمنة كالعقارات والمعادن (الذهب).²

5.1 أثر التضخم على ميزان المدفوعات: إن التضخم وما تضمنه من ارتفاع في الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات، وهو الأمر الذي يقود إلى انخفاض حصيللة الصادرات، وبالذات عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الصادرات عالية، وأن الطلب على الواردات يزداد لارتفاع الأسعار في الداخل.³ وعليه التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية.⁴ فعندما تكون الدولة تعاني من التضخم و في ظل معدل تبادل ثابت فإن ذلك يجعل الطلب على السلع المصدرة أقل أو ضعيف في المقابل ترتفع الواردات بسبب زيادة الطلب الكلي وبالنتيجة تدهور في الميزان التجاري الذي تنعكس آثاره على الميزان المدفوعات.

6.1 الأثر على أسعار الفائدة: لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم أموالهم أو مدخراتهم، فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر. الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة التضخم *inflation premium* إلى العائد على أموال المقرضين، ومن هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الاسمي "*Nominal interest Rate*" وسعر الفائدة الحقيقي "*Real Interest Rate*" والأخير هو معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في الاعتبار توقعات معدل التضخم ويحسب معدل الفائدة الحقيقي.⁵ وفقا لمعادلته فيشير *Irving Fisher* على النحو التالي:

$$r = i - f$$

حيث r = معدل الفائدة الحقيقي، و i معدل الفائدة الاسمي أو المعلن عنه و f معدل التضخم.

7.1 الأثر على مستوى التشغيل والإنتاج: يكون التضخم مصحوبا عادة بانتعاش الأحوال الاقتصادية وارتفاع مستوى التشغيل والإنتاج نتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار الأمر الذي يدفع بالمنتجين وأصحاب الأعمال لمضاعفة جهودهم لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق زيادة حجم الإنتاج الذي يؤدي إلى استخدام عماله أكبر.⁶ وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج سواء بزيادة أسعار المواد الأولية أو

¹ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص: 292.

² رفيق يونس المصري، آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، الطبعة الثانية، دار المكثي، سوريا، 2009، ص: 09.

³ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، 2007، ص: 319.

⁴ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 123.

⁵ خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2002، ص: 187 – 188.

⁶ محمد حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص: 312.

الأجور أو الإيجارات وغيرها من مستلزمات الإنتاج، مما يدفع بالمنتجين إلى تخزين منتجاتهم وخزن المواد الأولية بقدر يفوق احتياجاتهم الفعلية لأن توقعاتهم المستقبلية المرتبطة بمزيد من الزيادات في الأسعار، كما أن المستهلكين سيزيد طلبهم على السلع والخدمات المختلفة بحكم توقعاتهم المستقبلية باستمرار تزايد الأسعار، لذلك فإن الزيادة في الأسعار المتواصلة ستؤدي في بداية الأمر إلى زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح ومن ثم استمرار تزايد الأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية أيضا، ومثل هذا الحال يصعب استمراره لفترة طويلة إذ يمكن أن يجعل المنتجين يواجهون صعوبة كبيرة.¹ في تصريف إنتاجهم بحكم التزايد المستمر في الأسعار مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تخفيض استخدام الأيدي العاملة.

2. الآثار الاجتماعية: يترتب على التضخم عديد من الآثار السلبية اجتماعيا:-

➤ زيادة مستوى الفقر وبالتالي زيادة حجم الفئات المحرومة في الدولة.

➤ تدني مستوى الأمان الاجتماعي فتنشر السرقة وتزداد معدلات الجريمة وينتشر الفناء المالي والأخلاقي.²

3. الآثار السياسية:

➤ انتشار المظاهرات والإعتصامات المطالبة بتخفيض الأسعار وزيادة مستوى الأجور.

➤ ربما تصل الأمور إلى العصيان المدني العام واختيار الأنظمة السياسية القائمة بسبب ذلك، فما يحدث حاليا في الدول العربية يعود في جزء كبير منه في الإفراط في رفع الأسعار، بسبب غياب الرقابة الحكومية عن التجار والمنتجون والفساد المالي والإداري واستغلال السلطة أيضا.

إلا أنه رغم أن التضخم في حد ذاته أمر غير مرغوب فيه، فهو أمر واقع لا محالة وفي هذا الصدد يمكن أن تكون له بعض الآثار الإيجابية منها:³

❖ دفع عجلة الاستثمار الرأسمالي الحقيقي إلى التقدم من خلال التغيرات في الأسعار.

❖ إذا كانت هناك بطالة دورية في بداية التضخم فإنها سوف تختفي مع استمرار التضخم.

❖ يساعد على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية عن طريق:

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

² إياد عبد الفتاح النور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 200.

³ أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص ص: 302 - 303.

✓ يؤدي إلى زيادة دخول الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة وهذه وإن كانت سيئة من ناحية العدالة في توزيع الدخل القومي فإن زيادة الميل الحدي للادخار لدى الطبقات الغنية في شأنه أن يزيد حجم الادخار.

✓ في الوقت الحالي أصبح من الصعب أن تتجه الأسعار والأجور نحو الانخفاض بسبب الاحتكاكات القائمة والنقابات العمالية القوية وفي ظل هذه الظروف من الصعب إيجاد حافز لدى رجال الأعمال لطلب مزيد من العمال للمحافظة على مستويات مرتفعة من العمالة دون أن يكون هناك ولو مجرد ارتفاع طفيف في الأسعار يشير إلى احتمالات أرباح مستقبلية. هذا الارتفاع في الأسعار يساعد التضخم على تكوينه.

✓ الادخار الإجباري: إذا قامت الحكومة بتمويل التنمية عن طريق زيادة إصدار النقود أو عن طريق الاقتراض من البنوك، فإن هذه الزيادة في النقود تؤدي إلى ارتفاع الأثمان نظراً لثبات العرض في المراحل الأولى من التنمية ولما كان بعض المستهلكين لا يستطيعون الشراء بالأثمان الجديدة فإن تخفيض الاستهلاك يكون بمثابة ادخار إجباري يقلل من حدة ارتفاع الأثمان. وفيما عدا ذلك فإن التضخم له آثار ضارة بالمجتمع، وخاصة إذا استمر حتى بلغ مرحلة التضخم الجامح.

خامساً - سياسات معالجة التضخم: إن الآثار السيئة التي يحدثها التضخم لا بد من معالجتها وهناك سياسات تتبع لمعالجة التضخم أبرزها:

❖ السياسة المالية.

❖ السياسة النقدية.

1. السياسة المالية *Fiscal - Policy* *

1.1 سياسة الحد من استيراد السلع الكمالية *Import Control*: تقوم الدولة بزيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.¹

2.1 سياسة التسعير الإجمالي *Price Control*: تقوم الدولة بوضع حد أقصى وأدنى للأسعار في حالة التضخم من أجل التأثير على الأسعار،² كذلك يمكن لها استخدام نظام التقنين أو استخدام البطاقات في توزيع السلع الضرورية،³ من أجل التأثير على الاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي.

3.1 سياسة تشجيع الادخار الموجه نحو الاستثمار *Effect of Saving*: تهدف هذه السياسة إلى تقليل حجم الإنفاق الحكومي، ومحاولة توجيه المدخرات نحو الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أي العرض الكلي مما يساعد في تخفيض الأسعار وإعادة القوة الشرائية للنقود.⁴

4.1 سياسة الحد من زيادة الأجور *Wage Control*: تستلزم تطبيق سياسة أجريه تستهدف ضبط معدلات الزيادة في الأجور النقدية طبقاً للزيادة في معدلات إنتاجية العمل.⁵

5.1 الإنفاق العام والضرائب *Gouvernement Expenditures and Taxes*: تقوم الدولة في حالة التضخم بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام وقد تستخدم الوسييلتين معا إذا دعت الحاجة.⁶ ولهذه السياسة تأثير في تقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع وبالتالي تقليص الطلب على السلع والخدمات.⁷

2. السياسة النقدية *Fiscal Monetary*: تتولي البنوك المركزية في الدولة مسؤولية وضع وتنفيذ هذه السياسة باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية.

1.2 الأدوات الكمية: وذلك من خلال

* السياسة المالية هي مجموع الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

¹ معهد الدراسات المصرفية، نشرة التوعية، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 03، أكتوبر 2012، ص: 04.

² محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص: 313.

³ حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

⁴ محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص: 314.

⁵ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

⁶ محمود حسين الوادي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص: 313.

⁷ حسام داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

* يقصد بالسياسة النقدية مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد.

- ❖ زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية هو خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي. وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للبنوك من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحدا من الإجراءات المكافحة للتضخم.¹
- ❖ قيام البنك ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات.² وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي.
- ❖ رفع نسبة الاحتياطي القانوني من أجل تقييد البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان والودائع.³

2.2 الأدوات النوعية: وتشمل ما يلي:

- ❖ الإقناع والتأثير الأدبي على مدراء البنوك التجارية بالالتزام بالنسب المالية المقبولة لتخفيض حجم التسهيلات والقروض الممنوحة للأفراد.⁴
- ❖ تعد سياسة استهداف التضخم إطارا لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية، إذ تطمح هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة وترتكز سياسة استهداف التضخم على أربعة ركائز:⁵
- ✓ استهداف التضخم يقوم على أساس تعريف معدل التضخم المستهدف بشكل معلن وصریح.
- ✓ بيان واضح لا لبس فيه حول طبيعة الأهداف الرئيسية التي تؤدي إلى استقرار معدلات التضخم.
- ✓ منهجية التنبؤ بالتضخم تتمثل في استخدام أي من المعلومات المتوافرة حول التضخم المستقبلي.
- ✓ تنفيذ الإجراءات الإستشرافية بهدف تسيير الأدوات القيادية التي تعتمد على تقييم المعدلات المتوقعة مقارنة بالهدف المرسوم مسبقا.

3. إجراءات أخرى: تتمثل في -:

¹ حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، العدد 01، 2004، ص: 174.

² أزيد احمد سعدون الدوسكي وعبد الرزاق عزيز حسين، أثر السياسيين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي لمدة 2003 إلى منتصف 2010، تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإحصائية، المجلد 07، العدد 23، 2011، ص: 104.

³ غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

⁴ إياد عبد الفتاح النصور، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

⁵ شوقي جباري وحزمة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة على تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة رؤى الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد 02، العدد 08، أكتوبر 2014، ص: 76.

❖ **معدلات الفائدة:** غالباً ما تقنن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترحة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة متوسطة أم طويلة الأجل، إذا يخص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت آجال الاقتراض، فالقوائد على القروض القصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون الأسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أعلى بينما أسعار الفائدة على القروض المتوسطة الأجل تكون بين السعرين.¹

وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل من أبرزها معدل التضخم، والعرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض وأسعار صرف العملة الوطنية.²

❖ تشجيع الادخار ورفع سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.

❖ زيادة الإنتاج بهدف زيادة المعروض المتاح من السلع والتحكم في الأجور النقدية والتحكم في الأجور النقدية للمحافظة على الانخفاض في التكاليف.³

المطلب الثاني: أساسيات حول البطالة

تعتبر البطالة من أهم المشكلات التي تواجه كل المجتمعات وبنسب متفاوتة وهذا لما لها من آثار خطيرة على استقرار المجتمع، سواء من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. فهي تتجلى في مطاردة عدد كبير من الراغبين في العمل وراء عدد قليل من فرص التشغيل المتاحة.

أولاً- مفهوم البطالة: في هذا المطلب تم تناول في الدراسة تعريف البطالة، وقياس البطالة، أسباب البطالة.

1. تعريف البطالة: تعرف البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور، ويرتبط هذا التعريف بمستوى الأجور،⁴ لأنه يوجد دائماً معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملاً يقومون بذلك ويسمى بأجر القبول.

❖ وتعرف أيضاً بأنها وجود قوة بشرية قادرة على العمل ترغب في العمل وتبحث عنه ولم تجده.⁵

¹ معهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

² ايد عبد الفتاح النصور، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

³ المرجع نفسه.

⁴ بلقاسم العباسن، تحليل البطالة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 58، السنة 05، ديسمبر 2006، ص: 02.

⁵ جلال شيخ العيد وعميسى مهدي، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996 - 2011، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، ص: 24.

- ❖ كما تعرف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل* وراغبين في العمل وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه وذلك خلال فترة الإسناد.¹
- ❖ وهناك من يرى البطالة في تعريفها الشامل بأنها تعبر عن عدم إمكانية النظام الاقتصادي والاجتماعي على خلق فرص استغلال واستثمار وتشغيل اقتصادي لعوامل الإنتاج فيه متمثلة في العمل ورأس المال والأرض والتنظيم لأسباب عديدة وما يترتب على ذلك من خسارة اقتصادية واجتماعية على أصعدة متعددة.²
- ❖ كذلك البطالة هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثالا. ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدهور مستوى رفاهية الأفراد المجتمع، عما كان من المفترض الوصول إليه.
- ❖ وعليه يمكن تعريف البطالة على أنها عدم توفر فرص العمل للفرد القادر على العمل و الراغب فيه م شرط الاستمرار والإصرار في البحث.
- ❖ ويقصد بالإنسان العاطل عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية ILO: كل فرد فوق سن معينة وبدون عمل والمستعد للعمل ويبحث عنه، عند مستوى الأجر. وحسب التعاريف السابقة يمكن تحديد الحالات التي لا يمكن أن يعد منها الأفراد عاطلين عن العمل كالاتي:

- الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيوا إلى التقاعد ويحصلون الآن على معاشات.
- الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلا لأنهم لا يبحثون عن العمل كالطلبة، لأنهم بصدد تنمية مهاراتهم.
- العمال المحبطون وهم الأفراد القادرون على العمل ولا يبحثون عنه. لأنهم أحبطوا تمام، لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تجد، ومن ثم أصبحوا متشائمين وكفوا البحث عن فرص للعمل.
- الأفراد الذين يعملون ويحصلون على أجر أو أجرين لأنهم يبحثون عن عمل أفضل.

¹ عائشة عميسن، دراسة تحليلية قياسية لأنثر تدفق الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر خلال فترة (1970 - 2012) باستخدام منهج التكامل المستمر أو بسببية جرانجر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثالث عشر، 2015، ص: 178.

* هذا السن يتراوح ما بين 16 سنة إلى 65 سنة حسبما يحدده تعريف البطالة وهذا السن يختلف من دولة إلى أخرى.

² عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي، أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 08، 2012، ص: 82-83.

- الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم في درجة الشراء تجعلهم في غنى عن العمل.
- الأفراد الذين يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم ويرغبون في العمل طوال الوقت.
- الأفراد الذين يعملون ولكنهم أثناء إعداد إحصاء البطالة تغيّبوا بصفة مؤقتة كالمرض أو الإجازة أو لأي أسباب أخرى.¹
- وعليه يتبين لنا أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

2. قياس البطالة: تقاس البطالة عند طريقة حساب بنسبة العاطلين إلى قوة العمل و هو ما يطلق عليه معدل

البطالة *Unemployment Rate*

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين} / \text{قوة العمل}) * 100$$

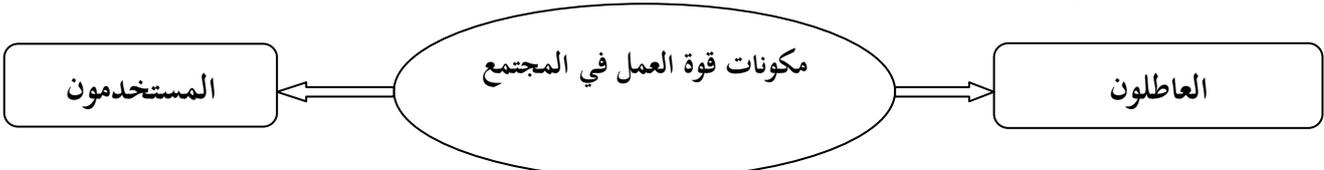
ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجر السائدة.²

أي أن: قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

وبالتالي تتكون مكونات قوة العمل في المجتمع كما يلي:

❖ العاملون.

❖ العاطلون.



3. أسباب البطالة: إن مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب وإنما هي مشكلة اجتماعية سياسية

تعليمية أيضا، ومن ثم فهي ليست مسؤولية بين جهاز معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية

مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة ولذلك تعد وتنوع أسبابها كما يلي:

✓ ارتفاع معدلات النمو السكاني.

✓ انخفاض مرونة التوظيف مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي.¹

¹ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998، ص: 13-14.

² يوسف كافي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 218.

- ✓ الخصخصة* وجوانبها السلبية وما يترتب عليها من تسريح العمال الذين يعملون في الشركات محل الخصخصة مما يؤدي إلى زيادة البطالة.
- ✓ تضخم التكاليف** اللازمة لتعديل الأوضاع وتحويل المسار من صناعة لأخرى.
- ✓ الاعتماد على الهجرة كمصدر رئيس لتوليد العمالة من جانب البلدان المصدرة لليد العاملة ولم تحرك لنا الهياكل الأساسية من جانب البلدان المستوردة لليد العاملة وعندما انفتحت الحاجة لاستيراد العمالة وحلول الآلة محل اليد العاملة شاعت البطالة في البلدان المصدرة والمستوردة.²
- ✓ قلة بناء المصانع ودور العمل.
- ✓ إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتج المحلي.³
- ✓ عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.
- ✓ عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.
- ✓ انتشار الأمية أو تدني المستوى التعليمي، الشيء الذي يحول دون وضع برامج التدريس والتكوين طبقا لما يتطلبه سوق العمل المتجددة والمتغير باستمرار في ظل الطفرة التكنولوجية.
- ✓ ندرة الموارد الاقتصادية حيث أدت إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحولات الكبيرة التي يمر لها الاقتصاد العالمي.⁴

¹ أحمد كامل الناصح، واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية للعمالة لسنة 2012 في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 09، العدد 28، 2011، ص: 04.

* الخصخصة تعني بيع أصول احد الشركات أو الهيئات التي تملكها الدولة إلى أحد الأفراد أو مجموعة منهم، وقد يكون السبب الرئيسي للبيع هو تحقيق الشركة محل الخصخصة خسائر لا أرباح، فيتم بيعها لتفادي الخسارة المتواصلة.

** من الأسباب المؤدية إلى زيادة البطالة هي تضخم التكاليف الملازم لتعديل الأوضاع والذي يعتبر مكمل لسبب الخصخصة، فحينما تقوم الدولة بالخصخصة لشركة ما ونظرا لتضخم التكاليف لتعديل الأوضاع هؤلاء العاملين وتحويلهم وبما من صناعة إلى أخرى إذ كانوا قد فشلوا في إدارة الشركة وإنتاج السلع فيها، تقوم الدولة بإعطائهم بعض المكافآت المالية وتسريحهم بدلا من تحويلهم إلى صناعة أخرى وهذا أدى إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها.

² سالم سليمان درويش، مشكلة البطالة في فلسطين في الفترة 1994-2012 وطرق علاجها، مجلة جامعة فلسطين، للأبحاث والدراسات العدد 05، جويلية 2013، ص: 71.

³ أسامة السيد عبد السمیع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية - الأسباب - الآثار والحلول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص: 25.

⁴ سكه جهينة، واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية للعمالة لسنة 2012 في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 09، العدد 28، 2011، ص: 161.

✓ الإقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التقييم الجامعي نظرا لمجانبة التعليم في معظم الدول وتعظيم الشهادة الجامعية.

✓ الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات تنمية سوق العمل وخطط التنمية؛

✓ سوء سياسة التوظيف الحكومي والتي أدت التضخم الإداري والبطالة المقنعة دون مراعاة متطلبات الوظيفة وسوق العمل.

✓ الهجرة الداخلية والخارجية غير المخططة.¹

✓ تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما كفيلا بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.

✓ تعفف البعض عن بعض أنواع المهن مراعاة للمظهر الاجتماعي (عمال نظافة، أجير) خاصة الحاملين على شهادات علمية ومهنية حيث تفضل الأغلبية العمل المريح داخل المكاتب وهو ما يستعجل تحققه على أرض الواقع.

✓ دخول المرأة بكثافة لعالم الشغل وخلق ضغط إضافي.²

وبذلك تختلف مشكلة البطالة من حيث الخصائص والأسباب المؤدية إليها لكل مجتمع على حدة فأسبابها في المجتمعات الصناعية عائدة إلى التطور التقني الهائل الذي أدى إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة البشرية بشكل كبير أما أسبابها في البلدان العربية والنامية فهي مرتبطة بتخلف وسائل الإنتاج وضعف القطاعات الإنتاجية وعدم قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة المتزايدة مع تزايد نمو السريع، وعلى الرغم من وجود البطالة في الدول الصناعية المتقدمة فإن واقعها أخف وطأة من الدول العربية والنامية وذلك لوجود الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل ومحاوله خلق فرص العمل استثمارية تهدف إلى توظيف جزء من القوى العاملة وامتصاصها بشكل أساسي وهو محاولة لتخفيف وقعها على المستويين الاجتماعي والفردى.

أما في البلدان العربية والنامية فالبطالة ذات تأثير مضاعف وأشد وطأة حيث لا يوجد ضمان اجتماعي ولا فرصة عمل استثمارية فإنها تأخذ أبعادا أكثر خطورة مما هي عليه في البلدان المتقدمة وذلك لعدم وجود نظام

¹ طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها. الطبعة الثانية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص: 21-22.

² شعب يونوة وزهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص: 129.

اقتصادي قادر على الموازنة بين الزيادة السكانية السريعة وبين نمو قوة العمل سواء من حيث فرص العمل أو الرعاية الاجتماعية وهذا ما قد يساهم بشكل أو بآخر من زيادة البطالة وخطورتها على المجتمع بشكل عام وعلى الفرد بشكل خاص بحيث قد يندفع العديد من العاطلين تحت إلحاح الحاجة إلى أشكال مختلفة من النشاط غير المشروع أو السلوك المنحرف الذي لا يقره القانون أو المعايير الاجتماعية السائدة.¹

4. معدل البطالة الطبيعي: حينما يصل اقتصاد قومي ما إلى مستوى التوظيف الكامل، فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن معدل تشغيل قوة العمل يساوي 100%، أو أن معدل البطالة يساوي الصفر. فهناك قدر ما من البطالة يوجد في أي لحظة ولا يمكن اختفاؤه، وأنه عند مستوى التوظيف الكامل. وهو ما يعني اختفاء البطالة الدورية. يسود ما يسمى معدل البطالة الطبيعي الذي يشتمل على البطالة الاحتكاكية والهيكلية.²

إن معدل البطالة هو معدل الذي تكون عنده أسواق العمل وأسواق السلع في حالة توازن، فهو المعدل الذي تكون عنده الضغوط التي ترفع الأسعار والأجور في حالة توازن، مما يجعل معدل التضخم الأسعار والأجور في حالة استقرار.³

ولابد من التمييز بين معدل البطالة الطبيعي والفعلي، فمعدل البطالة الفعلي يعبر عن معدل البطالة في قوة العمل، فإذا فاق معدل التضخم المستوى المرغوب به، عندئذ يمكن تخفيضه عن طريق تحقيق معدل أقل من الناتج القومي الحقيقي الفعلي، ومن ثم رفع معدلات البطالة. أما إذا أريد تخفيض معدلات البطالة وخلق فرص عمل أكبر، ففي هذه الحالة سيرتفع معدلات التضخم.⁴

دار نقاش كبير حول معدل البطالة الطبيعي، فهناك اعتقاد سائد أنه يتراوح بين 03% و04% من قوة العمل. وهذا ما ساد معظم اقتصاديات البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية. وهنا وجهة نظر اليوم تقول بمعدل بين 05% و06% من قوة العمل، وهذا المعدل السائد في اقتصاديات البلدان الصناعية.

¹ طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 22 - 23.

² رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

³ مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، 2007، ص: 196.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 19.

ثانياً- أنواع البطالة: للبطالة أنواع مختلفة ومتنوعة تختلف باختلاف المجتمع السائدة فيه، نذكر منها ما يلي:

1. البطالة الإجبارية والاختيارية:

1.1 البطالة الإجبارية *Involuntary Unemployment* (الاضطرابية *Obligatory Unemployment*):

ويتضمن هذا النوع من البطالة في وجود أفراد تتوفر لهم القدرة على العمل وكذلك الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدون عملاً.¹ وهذا الشكل الظاهر للبطالة هو ذلك الذي لا يمكن للعين أن تخطئه، أي أنه يتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه.² ويعتبر هذا بلا شك استخدام غير امثل للموارد البشرية لأنه لا يتم تحقيق أقصى فائدة ممكنة من استخدام هذا العنصر البشري. بل يترتب على وجود هذا النوع من البطالة ضياع للموارد الاقتصادية ويتمثل ذلك في:³

✓ ضياع في التكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على هذا العنصر البشري حتى يحقق قدر معين من التعليم، وتزداد هذه النفقات كلما زاد بالطبع درجة أو مستوى التعليم الذي وصل إليه هؤلاء الأفراد الذين هم في حالة بطالة.

✓ ضياع في الناتج الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم توظيف هذه الأفراد والذين هم في حالة بطالة. وما يترتب على ذلك من سلسلة الآثار الاقتصادية واجتماعية السلبية التي تلحق بالأفراد والمجتمع.

2.1 البطالة الاختيارية *Voluntary Unemployment*: هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والمعيشة)، أو تتوفر لهم وظائف معينة ولكنهم لا يرغبون في العمل فيها لأن مستوى الأجر في هذه الوظائف أقل من مستوى الأجور التي يرغبونها.⁴ وغير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.

ويمكن توضيح البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية كما في الشكل رقم (01-05).

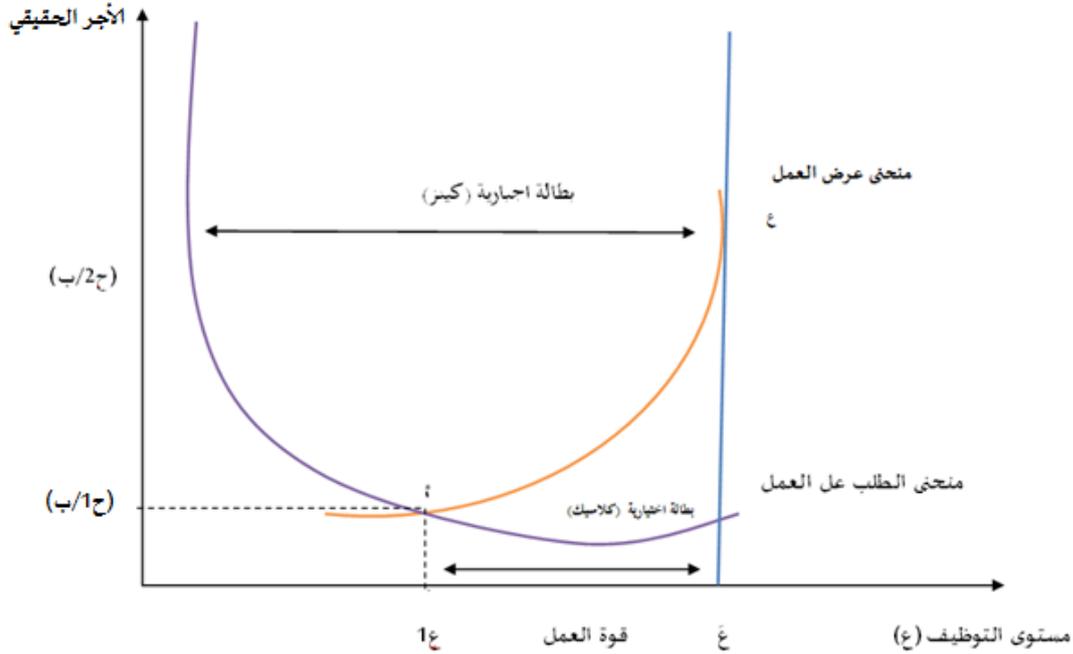
¹ أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2004، ص: 262.

² مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 220.

³ أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 262.

⁴ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

شكل رقم (01-05): البطالة الإيجابية والبطالة الاختيارية



المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية- مصر، 2004، ص: 262.

2. البطالة الهيكلية والاحتكاكية:

1.2 البطالة الهيكلية *Structural Unemployment*: هي ذلك النوع من البطالة الذي ينتج بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي،¹ فتؤدي إلى عدم انسجام المؤهلات الفنية مع فرص العمل المتاحة للعاطلين.²

وتتصف هذه التغيرات الهيكلية أنها إما تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو تغيرات أساسية في الأساليب التكنولوجية المستخدمة لتحل محل العمالة اليدوية، أو تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة.³ أو تغير في هيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة.

¹ طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، البطالة - الفقر - التفاوت في توزيع الدخل، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2007، ص: 139.

² أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق، الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 08، العدد 26، 2010، ص: 03.

³ محمد جلال مراد، البطالة والسياسات الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2008، ص: 13.

ومن بين السياسات التي تساعد على خفض البطالة الهيكلية، تقديم إعانات للتدريب وتوفير المعلومات عن ظروف سوق العمل في المناطق الأخرى وتقديم المساعدات المالية لتحفيز العمال على الانتقال الجغرافي أو الهجرة.¹ وتأتي فئة العمال المحبطين ضمن ضحايا هذا النوع من البطالة.² وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في أن تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة،³ كما يصعب الفصل بين كل من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية ذلك أن جزءاً من الثانية قد يدخل ضمن الأولى عندما تطول فترة الانتقال من عمل إلى آخر بسبب الاختلاف الكبير بين متطلبات العاملين كليهما من حيث نوعية المهارات اللازمة لكل منهما. كما أن التغيرات الهيكلية قد تؤدي إلى زيادة البطالة الاحتكاكية نظراً لخلق فرص جديدة للعمل وما تضيفه من مزايا أكبر مما يشجع بعض العمال على ترك أعمالهم القديمة محاولين الدخول إلى تلك الفرص الجديدة.⁴ وعلاج هذه البطالة يتم من خلال إعادة التدريب والتأهيل للأفراد العاطلين ويتطلب هذا الأمر مزيداً من الموارد والوقت الكافي لذلك.⁵

2.2 البطالة الاحتكاكية *Frictional Unemployment*: تشير هذه البطالة إلى وجود الأفراد القادرين على العمل ويبحثون للمرة الأولى عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل، وهذا بسبب عدم وجود توافق بين الرغبة أو المؤهلات التي يحملها الفرد مع العمل الذي يؤديه أو مكان العمل.⁶ وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى العاطلين والباحثين عن عمل وأيضاً لدى أصحاب الأعمال والذين تتوفر لديهم فرص العمل مما يعني عدم التقاء جانب الطلب على قوة العمل مع جانب العرض،⁷ وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أياً كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها.⁸ فهي قصيرة الأجل نسبياً،⁹ ومن أهم

¹ بشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيط منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد 01، 2004، ص: 154.

² عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص: 09.

³ خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

⁴ علي عبد الوهاب نجح، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية-تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص: 30.

⁵ السيد محمد السريبي وعلي عبد الوهاب نجح، مرجع سبق ذكره، ص: 296.

⁶ فاتح نغميش مطر الزبيدي، البطالة والتنمية البشرية في العراق، أسباب وانتكاسات للفترة 1996 - 2006، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 07، العدد 19، 2009، ص: 02.

⁷ محمد جلال مراد، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

⁸ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

⁹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 301.

العوامل التي تؤثر في طول مدة البحث عن وظيفة ومن ثم حجم البطالة ومدتها: مدخرات العامل أو إمكانية الاقتراض وإعانات البطالة وتكلفة البحث عن وظيفة، حيث أنه كلما توفرت هذه العوامل لدى العاطلين كانت لهم القدرة على مواجهة أعباء البطالة لفترة أطول ومن ثم تطول الفترة البحث عن الوظيفة والعكس صحيح.¹

ويتبين أن البطالة الاحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة واختيارية تتوقف فترتها على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل، غير أن هذه البطالة ليست مؤقتة واختيارية بالنسبة للظروف السائدة في الدول النامية وإنما هي بطالة مزمنة وإجبارية.²

وتعالج هذه البطالة من خلال تحسين شبكة المعلومات الخاصة بسوق العمل والمتاحة لكل من العمال ورجال الأعمال.

3. البطالة الدورية والموسمية:

1.3 البطالة الدورية *Cyclical Unemployment*: هي البطالة الناتجة عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة وهنا يتم الاستغناء عن عدد كبير من العمال في الصناعات التي لا توجد طلب على منتجاتها مما يضطر العمال أن يبحثوا عن عمل آخر جديد،³ فخلال فترة الكساد في الثلاثينات وعندما ارتفعت البطالة في أمريكا إلى 25% كان معظم البطالة بسبب وجود الطلب المنخفض على السلع والخدمات وهذا النوع من البطالة يسمى أيضا ببطالة قصور الطلب⁴ *Demand-deficiency Unemployment* ويهتم الاقتصاديون وواصفوا السياسات الاقتصادية بهذا النوع من البطالة لخطورته محولين دائما المحافظة على عدم تدني مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى عدم ظهور هذا النوع من البطالة أو التقليل من حدتها.⁵ كما توصف بالبطالة الكينزية لأن كينز قد وجه اهتمامه إلى هذا الصنف من البطالة، وقد أدت دراساته إلى ظهور ما عرف باسم أساليب إدارة الطلب التي صارت مستخدمة منذ الحرب العالمية الثانية.⁶

¹ السيد محمد سريتي وعلي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص: 295.

² مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 223.

³ حربي محمد مرسي عريقان، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 146.

⁴ جي هولتن وولسن، ترجمة الدكتور كامل سلمان العاني، الاقتصاد الجزئي، المفاهيم والتطبيقات، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص: 613.

⁵ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 225.

⁶ البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

2.3 البطالة الموسمية *Seasonal Unemployment*: وهي البطالة التي تحدث أساساً في القطاع الزراعي بسبب موسميته الإنتاج الزراعي، حيث أصبحت الزراعة مهنة لبعض الوقت خاصة وأن صغر حجم الحيازة الزراعية بفعل تفتت الحيازة بسبب الميراث قد أدى إلى الحد من العمالة الزراعية وبالتالي الحد من اتساع سوق العمل،¹ ويرغم أن هذا النوع من البطالة قد ارتبط تاريخياً بالاقتصاديات الزراعية إلا أن التطور والتغير الاقتصادي قد أفرز أشكالاً لهذا النوع من البطالة مثل أنشطة السياحة والطيران التي تتأثر غالباً بعوامل خارجة عن سلطة القرار المحلي ومتأثرة بعدة التغيرات الإقليمية والدولية.²

4. البطالة المقنعة *Disguised Unemployment*: تتمثل في حالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر له كفاية من سبل العيش أو أن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم.³ حيث أن إنتاجية العمالة الزائدة تساوي صفراً، بل وقد تكون سالبة فباستبعادهم لا يقل حجم الإنتاج في القطاعات التي يعملون فيها وبل وقد يزيد حيث أنهم قد يتسببون في تعطيل العمل.⁴

وغالبا ما تظهر هذه البطالة في القطاع الزراعي، وفي القطاع العام لدى البلدان النامية بشكل خاص، وتعتبر هذه الظاهرة خطيرة لأنها تمثل هدراً في الموارد الاقتصادية ولا تساعد على زيادة الناتج القومي الإجمالي.⁵ فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثير الكمية المنتجة.⁶

والسؤال الذي يطرح هو لماذا تلجأ بعض البلدان وخصوصاً البلدان النامية إلى خلق البطالة المقنعة مع علمها بأنها تؤثر سلباً على الاقتصاد؟ والجواب هو أن مشكلة البطالة هي مشكلة تخص المجتمع ككل وأن الدولة تضطر إلى التدخل لتقليل أثارها الاقتصادية والاجتماعية السيئة وبالتالي تعمل الدولة على فتح أبواب القطاع العام لتعيين العمال والموظفين لأنها تعتبر ذلك من السياسات القادرة على حل مشكلة البطالة وإرضاء الناس.

وتنص الدساتير البلدان على أن الدولة تتكفل بإيجاد فرص العمل للمواطنين، ولكن إيجاد فرصة العمل غير المنتجة هو أمر غير مقبول من الناحية الاقتصادية لأنه يمثل عبئاً اقتصادياً وأن مصطلح الترهل الإداري يعني أن

¹ محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع البطالة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص: 17.

² عبد الخالق فاروق، البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة، مركز الخروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2004، ص: 42.

³ جميل أحمد محمود خضر وآخرون، البطالة: الأسباب والآثار وتقديم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2013، ص: 21.

⁴ أحمد على دغيم، المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائياً على البطالة، الصين تؤكد عملياً نجاح فكرتنا، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006، ص: 120.

⁵ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 194-195.

⁶ خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

هناك أعداد من العاملين يفوق قدرة الجهاز الإداري على تشغيلهم بشكل منتج الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاجية.

5. أنواع أخرى من البطالة:

1.5 بطالة الفقر: وهي الناشئة بسبب النقص في التنمية، كما نعلم أن الاستخدام له علاقة مباشرة بمعدل النمو فإذا تراخى هذا الأخير تقلص الطلب عن العمل وظهرت البطالة، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجيدون في محيطهم فرصة للعمل الثابت والمستمر ويغلب وجود هذه البطالة في الأقطار القليلة النمو التي يسودها الركود وضعف التنمية، كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا نسمي هذه الدول بدول الإرسال والبلدان الموظفة لهذه العمالة بدول الاستقبال.¹

2.5 البطالة السلوكية: Behavioral Unemployment: هي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.² وقد ترك العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا، كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة وعمال البناء وغيرها،³ وكما يطلق عليها ببطالة العيب.⁴

3.5 البطالة الوافدة (المستوردة) Imported Unemployment: وتحدث بسبب وفود العديد من أبناء الدول هرباً من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة، مما يجعلهم يزاحمون أبناء المحليين على الوظائف المتاحة، خاصة وأنهم يقبلون أجوراً تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون، ومن هنا نشأت سلالات من البطالة نتيجة قوى العمل العاطلة والمستوردة من الخارجة وبفعل أثر المزاخمة، ويقبول أجور متدنية بشكل أساسي.⁵

هذه أهم أنواع البطالة السائدة وهناك أنواع أخرى من البطالة قد تصيب بعض المجتمعات ولا تقع في بعضها كالبطالة التي تحدث نتيجة للتفرقة العنصرية فهي تصيب فئة السود مثلاً والبطالة التقاعدية نتيجة لبلوغ سن معين، كما تنشأ البطالة بسبب الجنس حيث نجد في بعض الأماكن أن البطالة بين النساء أكثر منها بين الرجال.

¹ البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

² حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول النامية، مقال متوفر على الرابط: <http://mpr.ub.umi.de/54600/1MPRA-paper54600.pdf>

³ خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

⁴ حسام داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 259.

⁵ خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

وهناك ما يسمى بشبه البطالة، وتظهر عند الأشخاص الذين يعملون أعمالاً ذات دوام جزئي ويرغبون بمزيد من ساعات العمل أو بعمل كامل ولكن لا يتوفر لهم ذلك.¹

كذلك البطالة بسبب الدين كأن يصر إلى الاستغناء عن العمال بسبب مذهبهم الدينية أو عقائدهم.²

ثالثاً- آثار البطالة: يترتب على البطالة العديد من الآثار الضارة بالاقتصاد حيث تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وذلك من خلال الإضرار بالاقتصاد الوطني والتي تتمثل في التجارة بالمنتجات والعملات والسوق السوداء بطرق غير مشروعة، كما أن معظم المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي ظهرت في المجتمع كانت البطالة هي السبب في استفحالها، ولعل أهم هذه الآثار يتمثل فيما يلي:

1. الآثار الاقتصادية:

➤ نقص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ما يمكن أن ينتجه المتعطلون فيما لو اشتغلوا، وبالتالي فإن حجم السلع والخدمات المتوفرة في السوق سيكون أقل في حالة وجود البطالة ويزيد هذا النقص مع زيادة حجم البطالة، وارتباطاً بذلك سيخسر المجتمع قيمة هذه السلع والخدمات المفترضة، ومن هنا سيكون الإنتاج أدنى من حالة التشغيل الكامل.³

➤ تراجع وتأكد في قيمة رأسمال البشري فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العملية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل يعتبر في حد ذاتها أصلاً ذا قيمة كبيرة وقيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان قسراً وتوقفه عن العمل لفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تأكلها وتناقصها وحتى لو عاد للعمل لاحقاً، فإنه يصبح بعدها أقل إنتاجية وعطاء.⁴

➤ الهدر في الإففاق التعليمي: حيث أن الاقتصاد القومي يفقد جزء كبير من التكاليف التي أنفقها على تعليم الأفراد في حالة إذا كان بعض خريجي النظام التعليمي لم يعملوا، ورغم عدم توفر المعلومات حول الرقم المحدد للخريجين خاصة في الدول النامية والعربية، وتكلفة الفرد المتعلم في كل بلد وحجم الخريجين العاطلين من المتعلمين، لذا فمن الصعب تحديد التكلفة الفعلية للبطالة للخريجين من النظام التعليمي ومع هذا فإن بطالة الخريجين تشكل بدون شك مشكلة استنزاف الموارد البشرية وسوء توظيفها خاصة وأن هؤلاء

¹ محمود الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص: 309.

² عبد الحكيم الرشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2012، ص: 188.

³ حنان عبد الحضر وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي، الآثار الفعلية والمعالجات المقترضة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 16، العراق، 2016، ص: 66.

⁴ أحمد زهير شامية وآخرون، مبادئ الاقتصاد 2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جمهورية مصر العربية، 2009، ص: 283.

الخريجين يمثلون مستوى متميز من التعليم والإعداد الأكاديمي والمهني وأن المجتمع قد استثمر فيهم أثناء تعليمهم موارد ونفقاتهم لم تعد عليه بالفائدة المرجوة.¹

لذا فقد ظهرت بعض النظريات والاتجاهات الحديثة في الغرب تشكك في وزن القيمة الاقتصادية للتعليم، وذهبت بعض هذه النظريات إلى القول بأن تأثير النفقات التربوية والتعليمية على النمو الاقتصادي هو تأثير ضعيف، و حسب أنصار هذه النظريات بأن يفسر تفسيراً عكسياً نوع العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وهذا ما يفرض ضرورة ارتباط سياسات التعليم بمجالات استخدام وسوق العمل بمعنى آخر المطلوب هو التخطيط المستمر لضمان مرونة التعليم وتكييفه لتحديات التنمية المستدامة.

➤ انخفاض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخل الناجم عن البطالة وكما توضحها المعادلة الآتية:

$$T = ty$$

حيث أن T : تمثل الضريبة التابعة .

وأن y : تمثل حجم الدخل القومي المتاح.

$$t = \frac{\Delta Tx}{\Delta Y}$$

وأن t : نسبة ضريبة الدخل. الميل الحدي للضريبة

فكلما زاد حجم الدخل زاد حجم الضرائب المتحصلة للدولة، والعكس صحيح في حالة وجود البطالة فان قدرة الدولة على تقديم الخدمات تكون أقل بسبب انخفاض عوائد الضرائب الناجم عن انخفاض الدخل.²

➤ تكلفة إعالة العاطلين: وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل، حيث تمنح هذه الحكومات إعانات نقدية وعينية للمتعطلين فيها، فهذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيراً لاسيما كلما زادت أعداد البطالة في الدولة، وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا يزيد من عجز الميزانية الدولة.

¹ محمد ياسر الخواجة، مرجع سبق ذكره، ص: 49-50 .

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

- انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ومستوى الرعاية الصحية والاجتماعية، وهذا يترتب عليه انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي.¹
- ظهور الكساد الاقتصادي * للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج** لدى أي للمجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفرادها والإنتاج مرتبط بالعمل، والعكس صحيح. حيث توجد بطالة وبالتالي يترتب عليها ركود وكساد.
- البطالة تؤدي إلى التضخم في الأسعار بسبب قلة المعروض من المنتجات لدى هذه الدولة مع كثرة الطلب عليها فيؤدي ذلك إلى تضخم الأسعار، لأنه كما سبق ذكره فإن البطالة تؤدي إلى كساد وقلة الإنتاج، وهو ما يترتب عليه زيادة الطلب وبالتالي ارتفاع في الأسعار.²
2. الآثار الاجتماعية: للبطالة العديد من التأثيرات النفسية والاجتماعية على صحة المجتمع بكل قطاعاته المتنوعة ومن أهم هذه التأثيرات:
- شعور العاطلين من العمل بالفشل وعدم الثقة بالنفس، بالإضافة إلى شعورهم بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من أفرادهم الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية.
- البطالة أحد معوقات النمو النفسي خاصة للشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو والنضج العقلي.
- البطالة تنشر الأمراض الاجتماعية الخطرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال والجريمة.³
- تؤثر البطالة على الشباب في تظليل فرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة مستقلة وإنجاب الأطفال وبصفة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية، وأيضا تشكل البطالة خطرا على الأسرة بسبب فقدها الدخل اللازم لتأمين ضروريات الحياة، فتقع الأسرة تحت ضغط الديون وتحملها لعبء معيشة المتعطلين مما يؤدي إلى الكثير من المشاكل العائلية وظهور عادات اجتماعية سيئة كالكذب إنفاق والتصرفات غير المسؤولة.⁴

¹ أحمد رمضان نعمة، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

*الكساد أو الركود: يعني عدم بيع السلعة.

** الرواج يعني أن السلع عليها إقبال في السوق.

² أسامة السيد عبد السمیع، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

³ سحر احمد حسن، مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالة مصر، وماليزيا بين 1991-2013)، بحوث اقتصادية عربية، العدد (69 - 70)، شتاء - ربيع 2015، ص: 45.

⁴ خالد عليطو وآخرون، أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية، دراسة ميدانية لاستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 03، 2014، ص: 290.

➤ تؤدي البطالة إلى الشعور الشخص المتعطل بالحُرمان والذلل فيصاب بالإحباط وبضعف انتمائه لمجتمعه ويقل ولاؤه، ويغترب في وطنه، حيث يمكن القول أن معظم الشباب المتعطل وخاصة المتعلم يعاني من حالة اغتراب بسبب عدم وجود فرص عمل تمكنه من تحقيق ذاته وإثبات كيانه وعندما لا يجد مردودا للتعليم ولا يجني من العلم الذي تعلمه ثمارا، يهتز أيضا التعليم كقيمة اجتماعية وحتى الطلاب الذين لا يزالون في طور الدراسة يسودهم شعور بحالة من الإحباط الشديد بعد أن يكتشفوا أن الخريجين الذين سبقوهم في إتمام دراساتهم لا يجدون فرص للشغل ولو بأجر منخفض، وشعور الشخص بالعجز يقوده إلى العزلة النفسية الاجتماعية حيث يتفضل الشخص عن مجتمعه وتراثه ويعيش في شبه عزلة وهذا ما يؤدي إلى فقدان الحس المجتمعي واهتزاز الصعوبة، وضعف انتماء الوطني واللامبالاة.¹

➤ كما تدفع البطالة العاطلين إلى حمل العقائد والأفكار الهدامة المضرة على النسيج الاجتماعي أي ظهور انحرافات الفكرية حيث أن الطبقة العاطلة في حالة ضياع مما يسهل التأثر على فكرهم وقيادتهم.²

➤ كما أن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل تكون سببا للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني كارتفاع ضغط الدم وارتفاع الكوليسترول والأمراض القلب، إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو اكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحيحة.³

3. آثار السياسية:

إن عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلد ما يؤثر بلا شك على مدى استقرارها السياسي، فتفشى ظاهرة البطالة في بلد ما وزيادة أعداد المتعطلين بها ومع زيادة طول الفترة التي يعاني فيها الأفراد من البطالة، فهذا كله يهدد أمن البلاد اقتصاديا وسياسيا ففي بعض الدول التي تزداد فيها معدلات البطالة، تعمل بعض الجهات المدمرة والتي تستهدف تدمير اقتصاد البلد، على استقطاب الأفراد الذين هم في حالة بطالة وتستغل هذا الوضع من أجل تنفيذ مآرب خاصة بها تهدد أمن البلد السياسي.⁴

¹ أحمد خطاي، بطالة الشباب في الوطن العربي، دراسة تحليلية إحصائية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 05، جامعة سكيكدة، ماي 2010، ص: 126.

² نعم حسن كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي نموذجا) دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية المجلد 23، العدد 02، 2015، ص: 749.

³ هاشم بريقل، البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 03، أكتوبر 2014، ص: 159.

⁴ أحمد رمضان نعمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 276.

وهكذا فإن الدول التي تعاني من البطالة تحرص على الإسراع في مواجهتها والتصدي لها بكل السبل والوسائل الممكنة وذلك بهدف الحد منها والقضاء عليها والتقليل من آثارها. وتفتقر مواجهة المشكلة عادة بخطط مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة على المدى الطويل.

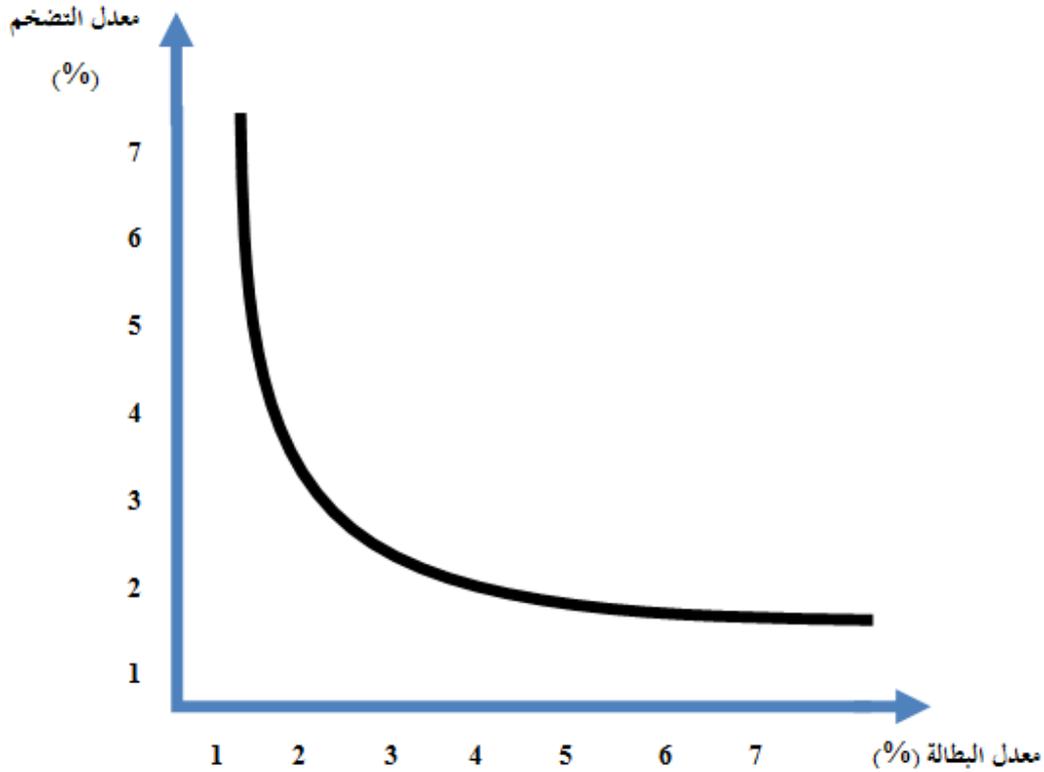
رابعاً- العلاقة بين البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي:

1. العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيليبس): يعتبر تخفيض البطالة هدفا رئيسيا في أي اقتصاد (تحقيق التوظيف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار، فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، عندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. في الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية.

وهذا ما أوضحته الدراسة التي قام بها الاقتصادي فيليبس والتي تبين العلاقة بين حجم البطالة ومعدل التضخم ونشرت هذه الدراسة عام 1958 وتضمنت العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية والنسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي، مستعينا بالإحصائيات المملكة المتحدة للفترة 1957-1961 واستخلص فيليبس أن معدل التغير في الأجور النقدية (معدل التضخم) يرتبط عكسيا بشكل غير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة.¹ كما يوضحه الشكل البياني التالي:

¹ ضياء المجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص: 185.

شكل رقم (01-06): منحنى فيليبس



المصدر: بسام الحجار عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2014، ص: 336.

ومنحنى فيليبس كما هو في الشكل السابق يوضح وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم، فإذا كان المجتمع عند معدل بطالة 06% يكون معدل التضخم 01% وإذا أراد المجتمع أن يخفض معدل البطالة إلى 04% فعليه تحمل زيادة في معدل الأسعار 02% وإذا أراد أن يخفض معدل البطالة إلى 01% فعليه أن يتحمل زيادة معدل الأسعار 06%. يتضح لنا من هذا المنحنى أن المجتمع لا يستطيع أن يحقق معدل منخفض من البطالة و معدل منخفض من التضخم أي لابد لواضعي السياسة الاقتصادية أن يختاروا معدلين مقبولين من التضخم ومن البطالة. ولكن الذي حدث في الاقتصاديات الرأسمالية في السبعينات فقد صاحب التضخم معدل مرتفع من البطالة و هو ما عرف بالتضخم الركودي.¹

2. علاقة البطالة بالنتائج المحلي الإجمالي: كلما ازداد حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدل نموه أدى ذلك وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب عليه انخفاض كل من حجم البطالة ومعدلها. ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو

¹ بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص: 336.

الانتعاش الاقتصادي، ويحدث العكس، في ظل ظروف الركود أو الكساد. أي أن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدلها من ناحية وحجم الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو من ناحية أخرى تكون علاقة عكسية.¹ وتوضح هذه العلاقة بين الناتج ومعدل البطالة في إطار رياضي أكثر تحديدا يسمى قانون أوكون *Okun's law*. وينص هذا القانون على أن تباينات الناتج المحلي الحقيقي Y عن خط اتجاهه العام \dot{Y} تتناسب عكسيا مع تباينات معدل البطالة U عن معدل التوازي \dot{U} . أما معامل التناسب فهو معدل نمو الناتج. لهذا يكون لدينا المعادلة الآتية:

$$U - \dot{U} = -g(Y - \dot{Y})$$

حيث g هو المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الحقيقي.

وتكتب المعادلة السابقة كالتالي:

$$U = \dot{U} + g\dot{Y} - gY$$

من هذه العلاقة إذا اعتبرنا ناتج الاتجاه العام \dot{Y} ومعدل البطالة التوازي \dot{U} معلومين ورمزنا للمجموع

$$U_t = \dot{U}_t + gY_t \quad (\text{أي } U_t = \dot{U}_t + gY_t)$$

فسيكون لدينا المعادلة الآتية:

$$U = U_t - gY$$

وترتبط هذه المعادلة معدل البطالة U مباشرة مع حجم الناتج الحقيقي Y على اعتبار أن كلا U_t و g ثابت ويظهر معدل البطالة في هذه المعادلة على علاقة سالبة مع حجم الناتج الحقيقي.² كلما كان ارتفاع حجم الناتج كبيرا من سنة إلى أخرى فانخفاض معدل البطالة كبير أيضا.

خامساً- النظريات المفسرة لظاهرة البطالة: يقوم هذا المطلب بمعالجة النظريات المفسرة لظاهرة البطالة وذلك وفقا للعناصر التالية:

1. النظرية التقليدية: ظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وكانت البرجوازية مهيمنة على الاقتصاديات حيث أن الصناعة هي المجال الرئيسي للحصول على الأرباح وقد ترتب عنها صراع اجتماعي (البطالة والفقر...) جعل من الفكر التقليدي يدرس نتائج هذا الصراع ومنه البطالة.³

¹ علي عبد الوهاب نجح، مرجع سبق ذكره، ص: 351.

² أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص: 304.

³ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجارية الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، 2009، ص: 239.

1.1 النظرية الكلاسيكية: تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية أهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار وسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل، وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي، فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة وبالتالي فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى اجر التوازن، مما يقلل من أرباح رجال الأعمال، ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفي الوقت نفسه تزداد الكمية المعروضة منه.

ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر الذي يضمن التوظيف الكامل، وبالتالي فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائما القضاء على البطالة وفقا للفكر الكلاسيكي.

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.¹

2.1 النظرية النيوكلاسيكية: يعد النيوكلاسيك امتداد لفكر الكلاسيك، ولذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية وسيادة ظروف التوظيف الكامل وفق "قانون ساي للأسواق"، وبالتالي فإن زيادة عرض سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها من شأنه أن يخفض من سعرها مما يترتب عليه تمديد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض، وبالمثل فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تسوعب البطالة وتحقق العمالة الكاملة، وطبقا لذلك فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق.²

وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج-العرض الكلي-وهيكل الإنفاق-الطلب الكامل-إلا أن تغيرات الأسعار سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج- التي اتخذت من خلال تفاعل قوى السوق- كفييلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل. ولذا أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة

¹ السيد محمد السيرقي، علي عبد الوهاب نجما، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 294-295.

² مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 297-298.

الأجور-خاصة في الاتجاه النزولي- كشرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية وهكذا اتفق مع الفكر الكلاسيكي.

وعليه فإنه وفقا للفكر النيو كلاسيكي فان مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغيير الأجور وسريعا ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت، ووفقا لهذا الفكر فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية.

2. النظرية الكنزوية: ترتب على أزمة الكساد العالمي العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير، وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة-المرتفع جدا خلال تلك الفترة-اختياريا ومن ثم كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلا، وقد ارجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية. ولا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل ويكون عرض العمل لا نهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا.

ومن ثم فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال .

3. النظرية الماركسية: يرى كارل ماركس والمنتسبين إلى المدرسة الفكرية أن رغبة الرأسماليين في تحقيق أقصى ربح في ظل النظام الرأسمالي يدفعهم إلى زيادة الاستثمارات وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج في حين أن الأجور والدخول الموزعة لا تزيد بالنسبة نفسها والنتيجة، انه يحدث قصور في الطلب الفعال مما يؤدي إلى وجود فائض في عرض السلع وتزيد المخزون، وانخفاض في الطلب الفعال مما يؤدي إلى توقف أعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف ناتجها ويقود إلى تفشي ظاهرة البطالة الإجبارية بصورة غير عادية.

وترى كذلك المدرسة الماركسية أن التحولات الاجتماعية التي تترافق مع تطور النظام الرأسمالي تؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من الريف إلى المدن بحيث ترتفع نسبة العاطلين بينهم، وفي الوقت نفسه يشكلون احتياطيًا ضروريا للرأسماليين حتى يسهل عليهم الضغط على أجور العمال واستبدالهم بهؤلاء المتعطلين.

وبصفة عامة ينظر الفكر الماركسي إلى البطالة باعتبارها تجسيدا لعجز النظام الرأسمالي خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار وذات آثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من الناس.

4. **النظرية الحديثة:** وتمثل هذه النظريات في نظرية البحث عن العمل ونظرية اختلال سوق العمل وكذا نظرية تجزئة سوق العمل وغيرها من النظريات الأخرى.

1.4 **نظرية البحث عن العمل:** تتركز هذه النظرية على تغيير فرص أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل والمتمثل في أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه، وهذه مهمة صعبة الحصول لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية عن سوق العمل وبالتالي الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجل الحصول على هذه المعلومات وتقييم عملية البحث بسمتين أساسيتين:¹

❖ **السمة الأولى:** عملية مختلفة لأنها تتضمن نفقات متعلقة بالبحث والاختبار.

❖ **السمة الثانية:** إن العملية تستغرق فترة زمنية من الوقت.

تستند هذه النظرية على هاتين السمتين في تفسير ظاهرة وجود كم من المتعطلين طبقا إلى حين وجود فرص عمل شاغرة ولتفسير تباين الأجور المتعلقة بفئات المهارة نفسها دون أن يعني ذلك وجود أي نوع من الاختلال في آليات سوق العمل. فمن وجهة نظر هذه النظرية أن الأفراد يتكون مناصب عملهم والتفرغ للبحث عن وظائف جديدة ملائمة لقدراتهم وحسب هيكل الأجور وبالتالي فلا بطالة في هذه الحالة وهو سلوك اختياري، كما أن هذه البطالة (الاحتكاكية) تعتبر ضرورية من أجل الحصول إلى توزيع أمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة لطالما أنها تؤدي إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة للعمل.

ويتوقع طول فترة البطالة على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة تحسين درجة معلوماته بأحوال السوق وعلى المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وفي حالة الرواج الاقتصادي فإن البطالة تطول نتيجة وفرة فرصة العمل المتاحة وعلى العكس في حالة الكساد الاقتصادي، كما أن الداخلين الجدد في سوق العمل وخاصة الفئة السكانية نظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد درجة تنقلهم بين الوظائف، المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وبالتالي يتعرضون لفترة بطالة أطول من غيرهم. إن نظرية البحث عن العمل لا تفسر حقيقة البحث على معلومات فرص العمل ولا تلاعب بمعدلات البطالة المرتفعة فلا يمكن إرجاعها لمجرد رغبة الأفراد في التفرغ لعملية جمع المعلومات، وبالتالي فهي عاجزة عن تفسير ظاهرة البطالة وحاجة في الآجال الطويلة،

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 244-245.

كما أن الواقع الميداني أثبت أن البحث عن العمل الجديد يكون للفرد المستغل وليس البطال، كما أن تغيير الوظائف وانتقال العمل من وظيفة إلى أخرى عن وظيفة أخرى وذلك بدون المردود بحالة التعطل، كما أن الدراسات أثبتت أن نسبة كبيرة من البطالة ترجع إلى تخلي المشروعات عن العمل وليس الفكر.

2.4 نظرية اختلال سوق العمل: تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الأساسية للنموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل (المتعلق باستجابة الأجور والأسعار على النمو الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب)، وفرض بديل وهو جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير، بالسرعة لتحقيق التوازن ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال أو عدم التوازن تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، مما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية، ولا تربط هذه النظرية وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده بل محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، وسوق العمل يعتبر البطالة آلية من آليات التوازن الكمي بين عرض العمل والطلب عليه.

نتيجة عدم فعالية التوازن الأخرى، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تعتبر احد الامتدادات النظرية للتحليل التقليدي لسوق العمل إلا أنها تختلف جوهريا معه لاعترافها إمكانية وجود إجبارية على حين لا يتضمن النموذج التقليدي على نوعين فقط من أنواع البطالة هي البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكارية كما أنها خطوة متقدمة بالمقارنة بالنموذج السابق لأنها لا تقتصر البحث عن الأسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل وإنما تسعى لتحليل هذه الظاهرة من خلال دراسة العلاقات القائمة بين سوق العمل وسوق السلع ويوضح *E.MALINNAUD* الذي يرجع السبب له في صياغتها أن علاقات التشابك بين هذه الأسواق ويمكن أن ينتج عنها نوعين من البطالة:¹

❖ وجود فائض في العرض عن الطلب في كلا من سوق العمل وسوق السلع وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع معدلات الأجور، وإنما لقصور الطلب سوق السلع، ونتيجة لتشابك هذا النوع من البطالة من حالة نقص التشغيل الناجمة عن انخفاض الطلب الفعال في التحليل الكينزي توصف البطالة في هذه الحالة بأنها بطالة كينزية.

❖ تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في المعروض من السلع عن الطلب عليها، وتكمن أسباب البطالة في هذه الحالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره ص: 247.

المعروض من السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية التي تمكن أن يقوموا بها ونجد تشابها بين هذه النظرية وجوهية التحليل الكلاسيكي، مما يدفع رجال الأعمال إلى توظيف هذه البطالة في هذه الحالة تعرف بأنها بطالة كلاسيكية.

والجديد في نظرية الاختلال هذه هو استخدامها للإطار التحليلي نفسه في تفسير كل من البطالة الكينزية والكلاسيكية على حد سواء، وهو ما يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما تتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة أي أن هذه النظرية توضح أن البطالة غير الاحتكاكية ترجع في البلدان الصناعية المتقدمة إلى انخفاض مستوى الإنتاج ولكن هذا الأخير قد يكون ناتجا عنه انخفاض معدل الربحية لاستثمارات (بطالة كلاسيكية) أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي (بطالة كينزية) إلا أن هذه النظرية تنقسم إلى قسمين من القصور:

❖ إن التحليل يكون في فترات قصيرة الأجل ويقوم على دراسة مظاهر الاختلال في الأسواق المختلفة داخل كل فترة ولكنه يهمل تماما العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عبر الفترات طويلة، ولا يتم مراجعتها بعد كل فترة زمنية قصيرة.

❖ يبين التحليل السابق على أساس تجانس عنصر العمل من ناحية ووجود سوق واحدة للسلع من ناحية أخرى، وهو ما يعني أن البطالة الواقعة في المجتمع تكون إما كينزية أو بطالة كلاسيكية، ولكن في حقيقة الأمر نجد أن هذه الفرص تتسم بعدم الواقعية فهناك العديد من أنواع عنصر العمل، كما أن هناك العديد من أسواق السلع ومن ثم يكون الأقرب للمنطق هو تزامن نوعي البطالة معا، وهو ما يعني ضمنا استحالة مواجهة ظاهرة البطالة فالسياسة الملائمة للقضاء على البطالة الكينزية والتي تتمثل في العمل على رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة أجور العمال ستؤدي إلى تفاقم البطالة الكلاسيكية، ونظرا لتخفيضها لمعدلات ربحية لاستثمارات بدلا من رفعها.

ونستنتج في الأخير إلا أن نظرية الاختلال وإن كانت قد أصابت في تحليل أسباب البطالة المعاصرة من الناحية النظرية، إلا أنها تعني من الناحية الواقعية إخفاق كافة السياسات الاقتصادية الممكنة إتباعها لمواجهة هذه النظرية مما يشير إلى استمرارها كأحد سمات النظام الرأسمالي في الوقت الراهن.

3.4 نظرية تجزئة السوق: ظهرت نظرية تجزئة سوق العمل على اثر إجراء العديد من الدراسات الميدانية في الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الستينات التي أوضحت أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لظاهرة من التقسيمات والتجزئة على أساس الجنسية، النوع، السن، المستوى التعليمي، وتتعارض هذه النظرية مع النظرية التقليدية

لسوق العمل والتي تفترض للحصول على عمل، ومن حيث الخصائص الشخصية (أي إنتاجيتهم الحديثة) والمساواة للحصول على العمل مما يعني ضمناً وجود فوارق بين النظريتين. لكن يدل وجود قصور النموذج التقليدي على عدم قدرته في تفسير الأوضاع السائدة في المجتمعات الصناعية الحديثة وخاصة البطالة التي مست فئات كبيرة من الإناث والشباب والعمالة المهاجرة، ومن ثم تعددت نظرية تجزئة سوق العمل كمحاولة للتغلب على هذا الوجه من أوجه قصور النموذج التقليدي، وتقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تتبنى وجود سوقين: سوق رئيسي وأخرى ثانوية.¹

وأوضح *Piore* واضع هذه النظرية أن الازدواجية التي يقوم بها سوق العمل تتسم وفقاً لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها المشتغلون في كل سوق ويتصف المشتغلون بالسوق الرئيسي بمهارات عالية وفرص للتقدم جيدة ويحصلون على أجور مرتفعة كما يتمتعون بدرجة استقرار مأمون وشريط عمل جديدة، وتكون فئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين (25-45) سنة هي الفئة الغالبة لهذه السوق ويتمتعون بمستويات مهارة عالية على حين يتصف السوق الثانوي بعدم استقرار المنشغلين فيه وبانخفاض المهارات وفتوة الفئة العاملة وحصولهم على أجور منخفضة، وتضم هذه السوق فئة الشبابي والمهاجرين والإناث وكبار السن والعمالة المنخفضة المهارة، وتتكون السوق الرئيسية (الحديثة) من المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئات معينة من العمالة المهاجرة التي تعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ونظراً لسيطرة هذه الوحدات الكبيرة على أسواق السلع وأسعارها فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على العمالة المنشغلة فيها، والبعض يدرج تحت مسمى هذا السوق كافة المنشآت ووحدات القطاع الحكومي والقطاع العام ومنشآت القطاع الخاص، المنظم إما السوق الثانوية (التقليدية) فتتكون من الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل والتي تتأثر بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، وهي تحتاج إلى عمالة قليلة المهارة وتحتاجها عند الحاجة أي عند الرواج، وتستغني عنهم أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المنشغلون في السوق الثانوية أكثر عرضة للبطالة وذلك لعدم وجود تشريعات تحميهم وخاصة العمالة المهاجرة أو لأنهم لا يمثلون الدخل الأساسي لأسرتهم مثل الشباب والإناث.

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

ويندرج تحت هذا السوق أي السوق الثانوية قطاع الزراعة، وحدات الصناعات التحويلية غير المنظمة وقطاع الخدمات والتجارة وغالبا وحدات قطاع البناء إلا أنه هناك جدول حول هذا التقسيم بحسب النشاط أو بحسب التكنولوجيا الإنتاج مازالت الإشكالية مطروحة، وأن جذور التجزئة ترجع إلى تطور النظام الرأسمالي من مرحلة الرأسمالية التنافسية التي كانت آليات سوق العمل تؤدي إلى تحقيق التجانس بين الفئات المختلفة من العاملين إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية التي شعر رجال الأعمال بضرورة فرض سيطرتهم على أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي في حاجة إلى قوة عمل مجزئة السهل قيادتها، وخلق الصراعات الداخلية وبالتالي عدم المطابقة برفع الأجور وعليه فظاهرة البطالة تظهر في نظرية تجزئة سوق العمل بمظهر من مظاهر التعديل. فتجزئة السوق تعترضها صعوبات نظرية وعملية من حيث التسمية والتصنيف والتوظيف والتسميات المتداولة لثنائية السوق كالقطاع الحديث مقابل القطاع التقليدي أو غير رسمي أي بمعنى آخر القطاع المنظم مقابل القطاع غير المنظم.¹

المطلب الثالث: أساسيات حول الناتج المحلي الإجمالي

يقوم أي اقتصاد في العالم بإنتاج العديد من السلع المختلفة (قمح، لحوم، سلع غذائية، سلع صناعية)، كما يقوم بإنتاج العديد من الخدمات كخدمات النقل، والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، وعند إعطاء قيمة نقدية لهذه السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة فإن مجموع هذه القيم تصبح هي التي يعبر عنها بما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر أحد أهم المؤشرات وأكثرها شيوعا والتي يعتمد عليها لقياس أداء اقتصاد ما.

أولاً- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: لعل من أهم المفاهيم المتداولة والشائعة والتي يقوم على أساسها علم الاقتصاد ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي وطرق التوصل لحسابه وتكمن أهميته في قياس مستوى النشاط الاقتصادي للدولة.

1. تعريف الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة السوقية لما ينتج من السلع والخدمات النهائية باستخدام عناصر الإنتاج من المقيمين في دولة ما سواء كانوا مواطنين أو أجانب مقيمين خلال عام أو القيمة السوقية التي يتم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية على أرض الوطن بصرف النظر عن جنسية العناصر التي ساهمت في العملية الإنتاجية.²

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 249-250.

² إسلام محمد البناء، مقدمة في المبادئ الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص: 220.

ولا يدرج كل النشاط الإنتاجي في الناتج المحلي الإجمالي فعلى سبيل المثال لا يدرج العمل بلا أجر (مثل العمل الذي يؤدي في المنزل في المنزل أو بواسطة متطوعين) وأنشطة السوق السوداء في الناتج المحلي الإجمالي لأن من الصعب قياسها وتقييمها بدقة. وهذا يعني على سبيل المثال أن الحياز الذي ينتج رغيفا من الخبز لأحد العملاء يسهم بدوره في الناتج المحلي الإجمالي. ولكنه لا يسهم في هذا الناتج إذا ما خبز الرغيف نفسه لأسرته.

وعلاوة على ذلك فإن إجمالي الناتج المحلي لا يأخذ في اعتباره استهلاك الآلات والمباني وما شابه (ما يسمى الموجودات الرأسمالية) المستخدمة في إنتاج الناتج. فإذا ما خصمنا هذا الاستنفاد للموجودات الرأسمالية. الذي يسمى إهلاك من الناتج المحلي الإجمالي فسنحصل على الناتج المحلي الصافي.¹

وعليه يتضمن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي العناصر التالية:

- القيمة السوقية للمنتجات (السلع والخدمات).
- السلع والخدمات النهائية* (أي يجب استبعاد السلع الوسيطة).
- ما يتم إنتاجه داخل الدولة.
- خلال فترة زمنية معينة.

وعليه يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن حسابه بسعر السوق وأيضا بسعر التكلفة.

1.1 الناتج المحلي بسعر السوق: الناتج المحلي عادة يقدر على أساس أسعار السوق السائدة، غير أن سعر السوق للعديد من السلع والخدمات يشتمل على الضرائب غير المباشرة تلك المفروضة على بعض السلع. وبهذا فالسلعة تصل إلى المستهلك مضافا إليها الضرائب غير المباشرة، وهناك حالة أخرى لبعض السلع، كأن تقوم الدولة بدعمها فتدفع إعانات إنتاج لمنتجات السلع والخدمات الضرورية، ونتيجة لهذا الدعم يصبح الناتج المحلي بسعر السوق أقل مما تحصل عليه عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في الإنتاج. وتكون الإيرادات التي تحصل عليها الوحدات الإنتاجية، وبالتالي عوائد عوامل الإنتاج مختلفة عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وهو ما يسوق للحدوث عن الناتج المحلي بسعر التكلفة.²

¹ تيم كلين، ما هو الناتج المحلي الإجمالي؟، مجلة التمويل والتنمية لصندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 04، ديسمبر 2008، ص: 48.

* يقصد بالسلع والخدمات النهائية بأنها السلع والخدمات التي تنتج ولا يعاد استخدامها في إنتاج غيرها من السلع خلال فترة التقدير.

² بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

2.1 الناتج المحلي بسعر التكلفة (تكلفة عناصر الإنتاج) *GDP At Factor Cost*: هو عبارة عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحا منه قيمة الضرائب غير المباشرة، ومضافا إليه قيم الدعم وإعانات الإنتاج. ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:¹

$$\text{الناتج المحلي بسعر التكلفة} = \text{الناتج المحلي بسعر السوق} - \text{الضرائب غير المباشرة} + \text{إعانات الإنتاج.}$$

ثانياً- المفاهيم الأخرى ذات العلاقة بالناتج المحلي الإجمالي: إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي هناك بعض المصطلحات الأخرى الهامة مثل الدخل المحلي الإجمالي، الناتج القومي الإجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي وغيرها وسنحاول إعطاء فكرة موجزة عن كل منها:

1. الناتج المحلي الاسمي والحقيقي *Nominal and Real GDP*: يطلق على الناتج المحلي بالناتج المحلي الاسمي والذي هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في العام نفسه. فالناتج المحلي الاسمي يحتسب على أساس القيمة السوقية لأسعار السلع والخدمات المنتجة في كل عام، الأمر الذي يعني تأثر الأرقام بعامل تغيير الأسعار من عام إلى آخر (عامل التضخم).² فمشكلة تغيير الأسعار يتوجب على الاقتصاد حلها عن طريق رقم القياسي للأسعار* والذي هو مقياس متوسط سعر حزمة من السلع. لكن اهتمام ينصب عادة على تقرير ما حدث للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*Real GDP*) والذي يقيس الناتج المحلي لمجموعة من الأسعار الثابتة أو غير متغيرة. للحصول على الناتج المحلي الحقيقي نستخدم رقم قياسي للأسعار يعرف باسم ميثب الناتج المحلي الإجمالي (*GDP deflator*).³ بالتالي فإن نعرف ميثب إجمالي الناتج المحلي على أنه سعر الناتج المحلي الإجمالي، يكون لدينا ما يلي:

$$\text{الناتج الحقيقي} = \text{الناتج المحلي الاسمي} / \text{ميثب الناتج المحلي}$$

ويطلق أيضا على الناتج المحلي الحقيقي اسم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة.

2. الدخل المحلي الإجمالي: هناك اختلاف في وحدة قياس الكميات المنتجة من السلع والخدمات وحسب قطاعات النشاط الاقتصادي، ففي قطاع الزراعة تقاس كميات إنتاج الحبوب واللحوم والألبان بالطن، أما

¹ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

² خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

*الرقم القياسي للأسعار هو متوسط أسعار موزونة، ويستخدم الرقم القياسي للأسعار لإزالة التضخم من الناتج المحلي الإجمالي ويطلق عليه ميثب الناتج المحلي الإجمالي ويعرف بأنه متوسط موزون لأسعار جميع السلع المكونة للناتج المحلي الإجمالي حيث يكون وزن كل سلعة مساويا لنسبة أهميتها المئوية في الناتج المحلي الإجمالي.

³ بول سامويلسون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 441-442.

قطاع الكهرباء فوحدة القياس كيلو واط/ساعة والخدمات البنكية تقاس بساعات العمل وهكذا. لذا لا بد من تقييم كميات الإنتاج من السلع والخدمات بالنقود من خلال قياس أسعار تلك المنتجات وتستخرج بذلك قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يسمى بالدخل المحلي الإجمالي وهو "مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل قطاعات الاقتصاد المحلي في بلد ما وخلال فترة زمنية هي السنة".¹

3. الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product (GNP): يمثل الناتج القومي الإجمالي قيمة ما أنتجه أفراد المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة، ولا يعني أن الناتج القومي الإجمالي يشمل ما أنتج داخل الدولة فقط، بل يشمل كل ما أنتجه عناصر الإنتاج الوطنية سواء داخل الدولة أو خارجها. ولتوضيح ذلك نقول إنه قد يمتلك بعض أفراد المجتمع أصولاً إنتاجية في دولة أجنبية يتحقق من ورائها عوائد لهم تأخذ شكل أرباح وفوائد أو تأخذ شكل استثمار مباشر كامتلاك مؤسسة تجارية أو عقارية أو صناعية ثم يحول نسبة معينة من هذه الأرباح إلى دولته.

لذا، فالاستثمارات الوطنية بالخارج تحقق عائداً سنوياً، غير أننا نجد من جهة أخرى أن جزءاً مما أنتج من سلع نهائية وخدمات داخل حدود الدولة يعود إلى مقيمين أجانب فيها، أفراداً كانوا أو مؤسسات، فإن ذلك الجزء من الناتج القومي لا يعود على أفراد المجتمع بل على المقيمين الأجانب. كذلك قد يمتلك بعض أجانب أسهماً في شركات الوطنية يحصلون مقابلها على عائد سنوي يحولونه كله أو بعضه إلى دولهم.² وعليه، فإن:³

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي + عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج -
عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل (صافي ملكية الدخل من الخارج).

ومن هذه المعادلة يتضح أنه ليس من الضروري أن يتساوى الناتج القومي للدولة مع الناتج المحلي لها، إلا إذا تساوت قيمة عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج مع عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل. أي عندما يكون صافي عوائد خدمات عناصر الإنتاج في الخارج مساوياً للصفر. أما إذا كانت قيمة عوائد الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج أكبر من قيمة عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل يزيد الناتج القومي عن الناتج المحلي، وهي حالة كون صافي عوائد عناصر الإنتاج في الخارج موجبة.

¹ طاهر فاضل البياني، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلّي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 245.

² أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلّي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 1999، ص: 23-24.

³ السيد محمد سريتي علي عيد الوهاب نجّ، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

وفي حالة كون قيمة عوائد الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج أقل من قيمة عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل يقل الناتج القومي عن الناتج المحلي، وهذه في حالة كون صافي عوائد عناصر الإنتاج في الخارج سالبة.

وهذا معناه أن الناتج القومي قد يزيد أو يقل أو يساوي الناتج المحلي، حسب قيمة صافي عوائد خدمات عناصر الإنتاج من الخارج.

ثالثاً- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي الإجمالي المحور الأساسي وحجر الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي والإنفاق. ويمكن قياس الناتج المحلي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن (عام) باستخدام الطرق (المقاييس) التالية:

هناك ثلاث طرق لاحتساب الناتج:¹

➤ طريقة الإنتاج (المنتج النهائي) أو القيمة المضافة.

➤ طريقة الدخل.

➤ طريقة الإنفاق.

1. طريقة الإنتاج: لاحتساب الناتج بطريقة الإنتاج نستخرج صافي قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الأفراد في فترة زمنية معينة، وتسمى طريقة القيمة المضافة.

$$GDP = C + I + \Delta K \quad \text{أو}$$

C: تمثل قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية.

I: تمثل قيمة الاستثمار الكلي المنتج محلياً.

ΔK : تمثل التغيير في المخزون آخر المدة.²

ويمثل صافي القيمة احتساب القيمة المضافة فقط والتي تعرف بأنها قيمة الإنتاج مطروحاً منه قيمة مستلزمات الإنتاج. وبالتالي إذا قمنا بجمع القيم المضافة لجميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع، فإننا سوف نحصل على تقدير معقول للناتج الإجمالي.³

¹ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006، ص: 296.

² مرجع نفسه، ص: 297.

³ محمود الوادي، إبراهيم خريس ونضال الحواري وضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص: 276.

2. طريقة الإنفاق *Final Expenditure Approach*: تقوم هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق

(للقطاعات الاقتصادية الأربعة) اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية، أي أن:

الإنفاق الكلي = الناتج القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل مع الخارج.¹

1.2 الإنفاق الاستهلاكي: يطلق على مشتريات السلع والخدمات من الجانب القطاع العائلي بالإنفاق

الاستهلاكي، وتشكل هذه المشتريات الشطر الأعظم من الناتج الإجمالي وتوجه أغلب النفقات الاستهلاكية

إلى السلع غير المعمرة والخدمات ويدخل في هذه المجموعة الغذاء، الملابس والاستمتاع والخدمات الطبية

والقانونية والتعليم وهذه البنود تستخدم في فترات قصيرة نسبياً. أما السلع المعمرة مثل الأجهزة والسيارات

فتشكل نسبة صغيرة نسبياً في جملة السلع الاستهلاكية وهذه السلع تستخدم على مدى فترة طويلة من الزمن،

رغم أنها تحتسب بالكامل في الناتج القومي في الوقت الذي اشترت فيه.²

2.2 الإنفاق الاستثماري: هذا الإنفاق يشتمل على عنصرين أساسيين:³

✓ العنصر الأول يشمل السلع الرأسمالية كالألات والمعدات، وهي ما يستخدم لإنتاج سلع وخدمات

جديدة، إضافة إلى الاستثمار في المباني والعقارات السكنية.

✓ العنصر الثاني وهو التغيير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيلة وبيع نهائية، فالمنتج لا يقوم ببيع

جميع ما ينتجه فور إنتاجه، إنما يخزن جزءاً من هذا الإنتاج توقعاً لطلب عملائه، كما يخزن بعض المواد الأولية

والوسيلة التي تكفيه لفترة معينة حتى لا يتوقف إنتاجه، وهذا الاستثمار يسمى استثماراً في المخزون.

3.2 الإنفاق الحكومي: يجب التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي:⁴

✓ الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابلته سلعاً أو خدمات ويمثل هذا الإنفاق نشاط إنتاجي.

✓ الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة في مقابلته أي سلعة أو خدمة ولا يمثل هذا الإنفاق نشاطاً

إنتاجياً.

¹ فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة، 1435، ص: 34.

² جيمس جوارتيني وريچارد أستروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص: 168.

³ بسام الحجار وعبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

⁴ حسام داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

وعليه فالذي يدخل في حساب الإنفاق الحكومي الداخل في الناتج القومي الإجمالي هو ذلك الإنفاق الذي يقابله نشاط إنتاجي، ويتكون هذا الإنفاق من سلع وخدمات مشتراة من قطاع الأعمال بالإضافة إلى خدمات مشتراة مباشرة من موظفي الحكومة، وتقاس خدمات العمل المذكورة بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لمقدمي هذه الخدمات، أما الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله أي سلعة أو خدمة وبالتالي لا يناظره نشاط إنتاجي فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية مثل معاشات التقاعد وهيئات والإعانات الأخرى التي تقدمها أحيانا لبعض الأفراد أو الفئات لأنها لا تعكس بدورها إنتاجا جاريا للمجتمع، بالإضافة إلى أنها تعتبر جزء من الإنفاق المنزلي الاستهلاكي عند إنفاقها.¹

4.2 الصادرات والواردات: بعض السلع والخدمات المنتجة محليا يتم تصديرها إلى المستخدمين الأجانب يجب

أن تضاف هذه الصادرات من السلع والخدمات للمشتريات المحلية، لحساب إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد، الأجانب أيضا ينتجون السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلى بلدنا لاستخدامها من قبل القطاع العائلي وقطاع الأعمال والحكومة. يجب أن تطرح هذه الواردات من السلع والخدمات من المشتريات المحلية لحساب إجمالي الإنتاج للاقتصاد، لذلك فإن المكون الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي يبدو كصافي الصادرات: الفرق بين إنفاق الأجانب على الإنتاج المحلي (الصادرات) وإنفاق السكان المحليين على الإنتاج الخارجي (الواردات)، قد يكون هذا الصافي أكبر من الصفر أو أقل من الصفر.²

إذا، فالإنفاق المحلي يساوي مجموع هذه الأبواب من الإنفاق، بالصيغة الرمزية كالتالي:

$$GDE = C+I+G+(x - m)$$

أو

$$GDE = C+I+G+Xp$$

علما أن Xp : صافي الصادرات $(x-m)$

وللحصول على الإنفاق المحلي الإجمالي بالتكلفة بحسم قيمة الضرائب غير المباشرة ونضيف الإعانات

الحكومية أي:

$$GDE = C + I + G + Xp + H - Itx$$

علما أن:

H : الإعانات الحكومية.

¹ بسام حجار وعبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

² روبرت جيب بارو، الاقتصاد الكلي، ترجمة أحمد عساف وعلاء الدين صادق، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2013، ص: 53.

و Itx : الضرائب غير المباشرة.

وعن طريق خصم الاستهلاك الرأسمالي نحصل على الإنفاق المحلي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج.

$$NDE = GBE - D$$

وإذا أضفنا إلى الإنفاق المحلي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج، صافي عوائد الملكية من الخارج، فإننا نحصل على الإنفاق الوطني الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج وهذا يتساوى مع الناتج الصافي بالتكلفة ويتساوى مع الدخل الوطني الصافي بالتكلفة أي أن:

$$\text{الناتج الوطني الصافي} = \text{الإنفاق الوطني الصافي بالتكلفة} = \text{الدخل الوطني}^1.$$

3. طريقة الدخل *Income Approche*: ويشار إلى هذه الطريقة مجموع عوائد عناصر الإنتاج أو طريقة الدخل، وتستخدم هذه الطريقة لحساب الدخل الإجمالي وهي تشمل مجموع الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية خلال السنة. وعناصر الإنتاج هي العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم.²

ولكن هذه العناصر التي ساهمت في العملية الإنتاجية لها أصحاب أي مالكو هذه العناصر، فلا بد إذن أن يحصل كل عنصر من هذه العناصر على عائد (ثمن) مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية وعلى أشكال مختلفة (أجور، ربح، فوائد، أرباح) وعندما نقوم بجمع هذه العوائد (الأثمان) نحصل على الناتج المحلي الإجمالي.³

الناتج المحلي بطريقة عوائد عناصر الإنتاج = أجور + ربح + فوائد + أرباح

$$GDP = W + R + I + P$$

وتشكل هذه الصورة الدخل القومي من زاوية (توزيعية) ولزيد من الإيضاح سوف نبين بإيجاز المقصود بالعوائد السابقة.

❖ **الأجور (Wages (W)**: وتشمل الأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل ما. وكذلك قطاع الأعمال الحرة كدخول المحامين والأطباء وأصحاب المهن الحرة المختلفة ضف إليها المكافآت والعمولات وإيرادات أخرى. ويتم حساب كل ذلك قبل خصم الضرائب والاقتطاعات لكن لا

¹ بسام حجار وعبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

² محمود حسين الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص: 272.

³ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

يتم حساب المدفوعات التحويلية وهي التي تقدمها الدولة بدون مقابل.¹ كمدفوعات الضمان الاجتماعي التي تدفعها الحكومة للمسنين وذوي العاهات.

❖ **الفائدة (i) Interest:** هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عملية الإقراض، ولا يدخل ضمنها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين.²

❖ **الربح (R) Rent:** هو الثمن أو المقابل الذي يحصل عليه مالك الموارد الطبيعية وخاصة الأرض، في مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الموارد.³ وعليه يندرج تحت هذا البند صافي الناتج القومي من الغلات الزراعية وملكيات العقارية وغيرها.

❖ **الربح (P) Profit:** يقصد بالربح العائد الذي يحصل عنصر التنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج ويمثل الربح الفرق بين إجمالي نفقات إنتاج السلعة أو الخدمة من أجور عمال وفائدة رأس المال وأقساط الإهلاك، وإجمالي إيرادات بيع هذه السلعة أو الخدمة.⁴ ويندرج تحت هذا البند أيضا الأرباح الإجمالية التي تحققها المؤسسات التجارية والشركات ومؤسسات قطاع الأعمال وهي تحسب قبل توزيع هذه الأرباح على أصحابها ومستحقيها من مالكي الأسهم، وكذلك قيل خصم أو دفع الضرائب عنها.⁵

وقد يعرف الربح بأنه نسبة العائد على استثمار رأس المال أو هو مكافأة للملكية رأس المال نتيجة لعملية المخاطرة أو حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المالك لهذا العامل الإنتاجي.

ولكننا نريد هنا إجمالي الناتج مقيماً بأسعار السوق وليس بأسعار التكلفة، لذا نضيف الضرائب الغير مباشرة (ضرائب الإنتاج والبيع)، ونطرح إعانات الإنتاج إن وجدت، كما أننا نضيف تلك المدفوعات التي دخلت ضمن الناتج النهائي والمتمثلة في إهلاك رأس المال.

وتلك الطرق تعطي في الأخير النتيجة نفسها تماما ولكن تختلف في تقدير الناتج المحلي الإجمالي فتقدير الإنتاج هو تقدير القيم المضافة لما يتم إنتاجه، وتقدير الدخل هو تقدير دخول عوائد من قام بالإنتاج وتقدير الإنفاق هو تقدير من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج. وما يوحي لنا أن مستوى الإنفاق لا بد وأن

¹ صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 46.

² محمود حسين الوادي، أحمد عارف عساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

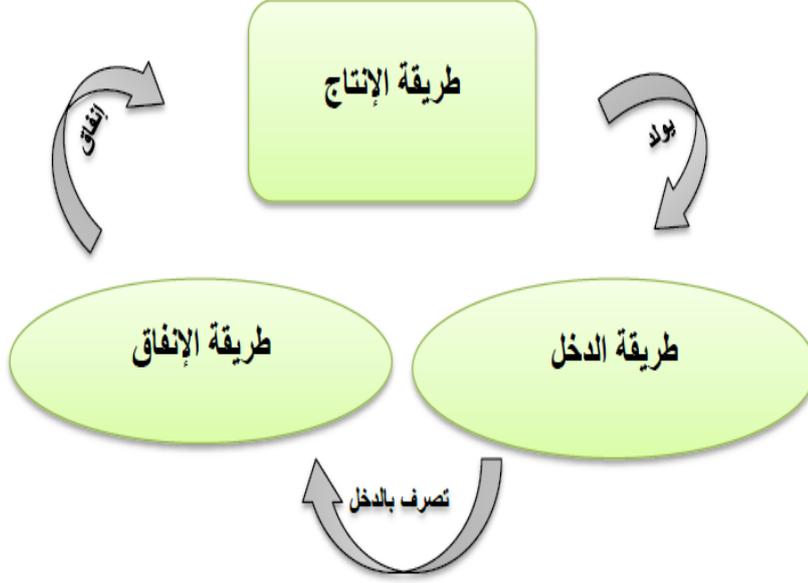
³ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص: 495.

⁴ سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي، النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص: 517.

⁵ صالح خصاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد 2، جامعة القدس المفتوحة، عمان-الأردن، 2009، ص: 40.

يتناسب تماما مع مستوى الدخل لكي لا يواجه الاقتصاد أي مشاكل. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01-07): طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي



الناتج بطريقة الإنتاج = الناتج بطريقة الدخل = الناتج بطريقة الإنفاق

المصدر: مهند عبد الملك سلمان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية، فيفري 2016، ص: 08.

رابعاً- أهمية وصعوبات حساب الناتج المحلي الإجمالي: قبل تناول حسابات الناتج المحلي وأهمية استخدامه، من الضروري أن نستعرض المشاكل والصعوبات التي تواجه حساب الناتج والدخل القومي.

1. صعوبات حساب الناتج المحلي الإجمالي: عادة ما يواجه الخبراء عند تقدير قيمة الناتج المحلي أو الدخل القومي العديد من الصعوبات والتي يترتب عليها اختلاف في التقدير الذي يحصل عليه هؤلاء الخبراء عند التقدير الفعلي للناتج المحلي أو الدخل القومي، وفيما يلي سنشير إلى بعض الصعوبات.

1.1 مشكلة تسعير الناتج أو الدخل القومي: إن تقدير الناتج المحلي يتركز على القيمة النقدية في السوق (أي قيمة السلع والخدمات مقدرة بالنقود)، فلو كانت قيمة الناتج القومي مقوماً بالأسعار الجارية لعام 2000 هي 100 مليون دينار، وفي عام 2001 أصبحت 160 مليون دولار، هذا على الرغم من أن كمية سلع والخدمات المنتجة لم تختلف بل هي متساوية خلال السنتين.

فالسؤال الذي يطرح هو: لماذا ارتفعت قيمة الناتج القومي في سنة 2001 عما كانت عليه في سنة

2000م؟

والسبب هو ارتفاع الأسعار والذي عمل على زيادة الناتج زيادة نقدية وليست حقيقية. ومن هنا تصبح عملية المقارنة بين الفترتين الزمنية غير واقعية. فالتضخم والانكماش يعقدان قياس الناتج القومي والذي ما هو إلا كميات السلع والخدمات المنتجة مضروبة في أسعارها. والتضخم هو ارتفاع مستوى العام للأسعار في حين أن الانكماش هو انخفاض في ذلك.

والمختصون في حسابات الدخل القومي يكمنون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع. بينما يضحون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض. وبذلك يقدمون قيمة الناتج القومي، وكأن الأسعار وقيمة النقود لم تتغير عبر السنوات. ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أنه لكي نتغلب على مشكلة تغير الأسعار وتأثيرها على قيمة الناتج القومي فإننا نعمد إلى استخدام ما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار *Price index* والتي تعرف على أنها الأرقام القياسية التي تقيس التغير في الأسعار خلال فترة زمنية معينة بهدف رصد التغيرات في أسعار السلع المختلفة وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة.¹

الرقم القياسي للأسعار = السعر في سنة المقارنة / السعر في سنة الأساس * 100%.

¹ محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف وآخرون، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 52-53.

وعليه يمكن القول أن تغيرات في المستوى الأسعار سوف تنعكس مباشرة على حساب وتقدير الناتج القومي وتؤدي إلى اختلافات واضحة فيها. وهذا يحدث أيضا مشكلة وصعوبة الوصول إلى حساب وتقدير واضح دقيق ليعبر عن أداء وإنجاز الاقتصاد القومي ومقارنته من عام لآخر. ولا بد من التخلص من هذه المشكلة وهي الاختلافات في تقدير الناتج القومي نتيجة لاختلاف الأسعار وتعديل البيانات الظاهرة في الحسابات القومية للتقلبات في المستوى العام للأسعار، ولتحقيق ذلك هناك طريقتين لتقدير الناتج القومي والتي تم تطرق إليها سابقا من خلال الأسعار الجارية والأسعار الثابتة.

2.1 مشكلة السلع والخدمات الوسيطة (المستلزمات الوسيطة للإنتاج): إن الإنتاج الإجمالي لا بد وأن يتكون من سلع وخدمات في صورة قابلة للاستهلاك النهائي أو في صورة يترتب عليها تغيير في مقدار الثروة عما كانت عليه في بداية الفترة الإنتاجية. وهو ما يعني أن الإنتاج القومي الإجمالي يشمل القيمة النقدية لجمع السلع والخدمات النهائية، أي للاستعمال النهائي وبالتالي لا يشمل على السلع والخدمات الوسيطة والمواد الأولية ونصف المصنعة والتي تدخل في إنتاج السلع النهائية، والهدف من استبعادها هو تفادي مشكلة الازدواج في حساب الإنتاج القومي. فمثلا أن القمح المخصص للاستخدام في إنتاج الخبز لا يمكن اعتباره منتج نهائي قابل للاستهلاك من وجهة نظر قياس الناتج الإجمالي، وذلك لأنه يعتبر في الواقع مادة أولية لإنتاج الدقيق والذي يعتبر بدوره مادة أولية لإنتاج الخبز.¹ ولتخلص من هذا المشكل يعتمد في الحساب على طريقة القيمة المضافة.

3.1 مشكلة القيم الضمنية (الإنتاج غير المتداول في السوق):

في أي اقتصاد ومهما بلغت درجة تطوره الاقتصادي، فإنه لا بد من وجود بعض الأنشطة غير النقدية والتي يقصد بها، ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي ينتج سلعا وخدمات تستهلك مباشرة من قبل أصحابها دون أن تدخل حركة التداول في السوق. (أي لم يتم تبادلها نقديا). وتتراوح هذه السلع والخدمات بين الإنتاج الزراعي المستهلك ذاتيا وكذلك خدمات ربات البيوت وبعض الخدمات التي يقدمها الأفراد لأنفسهم ولعائلاتهم دون مقابل نقدي، والقيم التي تقدر لمثل هذه النشاطات تسمى عادة بالقيم الضمنية.

¹ حسام داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

وعلى الرغم من أن هذه النشاطات لا تخضع للتبادل في الأسواق، فلا ينبغي إهمالها جميعا عند احتساب الناتج الإجمالي، لأن إهمال تلك النشاطات قد يجعل الاحتساب والناتج غير دقيقة وحقيقية وخاصة في الدول النامية التي ترتفع فيها تلك النشاطات.¹

4.1 مشكلة التحويلات بدون مقابل: يقصد بحسابات المدفوعات التحويلية جميع المبالغ التي يحصل عليها الأفراد دون المقابل مثل الإعانات والهبات والهدايا، وهذه المدفوعات يجب استثناءها وعدم إدراجها ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي كون هذه المبالغ دفعت مقابل أي دون إنتاج.²

5.1 مشكلات أخرى: إضافة إلى المشكلات السابقة هناك العديد من المشكلات الأخرى التي لا زالت تواجه القائمين بإعداد الحسابات القومية ومنها:

✓ **استبعاد الأنشطة الاقتصادية الخفية:** هناك العديد من العمليات التي لا يتم تسجيلها أو تدوينها في الناتج القومي الإجمالي حيث أنها تتضمن أنشطة غير قانونية أو عمليات تهرب الضريبي، إلى أن الكثير من الأنشطة الخفية تنتج سلعا وخدمات يحدد قيمتها من يقومون بشرائها وحيث أن هذه الأنشطة لا تسجل وبالتالي فإنها لا تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي.³

✓ لا تستطيع حسابات الدخل والإنتاج الإجمالي قياس الآثار الضارة على البيئة من خلال المشروعات المنفذة والمنتجة في دول عديدة رغم أنه أدخلت بشكل مهم في دول متقدمة لتطور استخدام الحاسوب وقياس درجة الملوثات.

✓ لا تأخذ حسابات الدخل القومي والناتج القومي التطورات الطارئة وغير المحسوبة كالزلازل والفيضانات أو الآفات الزراعية أثناء عملية الحساب الناتج.

✓ من الصعوبات التي تواجه حسابات الدخل والناتج القومي هو تغير نوعية الإنتاج والتغير في ضرائب المبيعات حيث أن زيادة ضرائب المبيعات على السلع والخدمات سوف ترفع من قيمة الدخل النقدي دون أن هناك ارتفاع حقيقي أي دون تغيير طبيعي أو زيادة حقيقية في كمية السلع والخدمات المنتجة.⁴

✓ مشاكل الإحصاءات، حيث من الصعوبة جمع إحصاءات عن كل نشاط اقتصادي في الدولة

¹ محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

² تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

³ جيمس جوارتي، ريجارد استروب، مرجع سبق ذكره، ص: 177.

⁴ طاهر فاضل البياتي خالد توفيق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 264.

✓ وعليه رغم صعوبات فإن حسابات الناتج القومي الإجمالي تساعد بصورة كبيرة على تطبيق نظرية الاقتصاد الكلي والتي تستخدم عناصر تلك الحسابات في تفسير واستنباط أداء النشاط الاقتصادي في أي مجتمع كان.

2. العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي: يمكن القول أن هناك العديد من العوامل المحددة والمؤثرة لحجم الناتج الإجمالي، تلك العوامل يمكن إجمالها بما يلي:¹

✓ كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
✓ علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة، ومدت تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

✓ الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات فالحروب مثلاً لها أثر مدمر على الناتج القومي الإجمالي من خلال تدمير المصانع.

✓ السياسات الاقتصادية حيث أن السياسات والبرامج الإنمائية التي تنتهجها الدولة في المجال الاقتصادي تعتبر واحدة من العوامل المحددة لنمو حجم الناتج الإجمالي وخاصة تلك السياسات المتعلقة بالجوانب النقدية والمالية والتي من شأنها تشجيع وتوجيه الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية بما ينسجم وتحقيق أمان المجتمع ورفاهيته.

3. أهمية الناتج المحلي الإجمالي: تكمن أهمية الناتج المحلي الإجمالي فيما يلي:-

✓ الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً سنة.
✓ الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.

✓ الناتج المحلي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.

✓ يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

✓ استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي.²

¹ مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، فيفري 2016، ص: 29.

² مرجع نفسه، ص: 06.

✓ كما أن معرفة مكونات الإنفاق، كالاتهلاك والاستثمار، تفيد أيضا في التعرف على كيفية التصرف في الدخل. خاصة تلك النسب الموجهة للاستثمار لأهميتها في زيادة رصيد المجتمع من الرأسمال الذي يعمل بدوره على زيادة على زيادة الناتج المحلي في المراحل المقبلة.

✓ إن توافر سلسلة زمنية عن الناتج المحلي يساعد على استشراف مقدرة الاقتصاد على التطور في السنوات المقبلة.

✓ إن معرفة مكونات الدخل المحلي من حيث عوائد عناصر الإنتاج تعطي فكرة عن كيفية توزيع الدخل المحلي في المجتمع بين الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات. وأهمية ذلك تكمن في اتخاذ السياسات اللازمة لتوزيع الدخل بين هذه البنود وتصحيحه باتجاه العدالة.¹

4. استخدام الناتج المحلي كمؤشر للرفاه الاقتصادي:

بالإضافة إلى اعتبار الناتج المحلي الإجمالي من أحد المؤشرات الاقتصادية لقياس أداء الاقتصاد الوطني. فهو يستخدم لقياس الرفاه الاقتصادي للمجتمعات، باعتبار أنه كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي تزيد الرفاه الاقتصادي للمجتمعات إلا أنه لا يتم الاكتفاء بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا يعتبر كاف، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة التي لا يتضمنها الناتج المحلي الإجمالي في حسابه، وذلك إما إلى أن إنتاج تلك السلع والخدمات يكون في ظل أنشطة غير رسمية، وإما لوجود صعوبة في تقديرها وحصرها،² أو أن زيادة الناتج تكون على حساب الأضرار بالبيئة، أو تقليل وقت الفراغ واستنفاد موارد طبيعية غير متجددة.³

لذلك فإنه عند حساب الرفاه الاقتصادي لأي مجتمع، يلزم الأخذ في الاعتبار كل من المفاهيم الآتية بجانب الناتج المحلي الإجمالي:

➤ توقعات الأفراد.

➤ الاستمتاع بأوقات الفراغ.

➤ جودة الحياة.

➤ الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

ويمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة.

¹ بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

² إسلام محمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

³ تيم كولين، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

5. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد:

يمكن حساب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في المجتمع، لنحصل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل متوسط دخل الفرد، باعتبار أن إجمالي الناتج المحلي يساوي الدخل المحلي الإجمالي. ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل من المؤشرات الهامة، التي تقيس أداء اقتصاد الدول. ويتم تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات بناء على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد، والمجموعة الأولى هي الدول ذات الدخل المنخفض وهي التي يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد فيها عن 1000 دولار أمريكي سنويا. ويبلغ عدد تلك الدول 63 دولة على مستوى العالم أما المجموعة الثانية فهي الدول متوسطة الدخل، وهي الدول التي يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها أكبر من 1000 دولار أمريكي سنويا وأقل من 4500 دولار أمريكي سنويا. ويبلغ عدد تلك الدول 52 دولة على مستوى العالم، والمجموعة الثالثة هي الدول عالية الدخل، وهي التي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد عن 4500 دولار أمريكي سنويا، ويبلغ عدد تلك الدول 41 دولة على مستوى العالم.¹

إلا أنه لم تعد الأمم المتحدة ترتب الدول فقط على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بل أيضا على أساس عوامل أخرى مثل طول العمر المتوقع وإجادة القراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس. وقد بذلت محاولات أخرى لمراعاة النقائص في الناتج المحلي الإجمالي مثل مؤشر التقدم الحقيقي ومؤشر إجمالي السعادة. وعليه يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي أن مؤشر اقتصادي هام يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع، كما يمكن استخدامه في التحليلات الاقتصادية والمقارنة بين الدول. ويتم حسابه وفق طرق حسابية تعطي في الأخير النتائج نفسها. حيث يتم إنتاج الناتج المحلي الإجمالي من خلال عناصر إنتاجية، والتي تحصل على دخل مقابل عملها، وفي الأخير تتصرف بذلك الدخل من خلال عمليات استهلاكية بدفعهم المال لشراء الناتج من السلع والخدمات وذلك يعبر عن بند الإنفاق.

¹ إسلام محمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص: 226.

خلاصة الفصل:

مما تقدم فإن الإنفاق العام الاجتماعي يهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية من التعليم والصحة والسكن، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية وكذلك تحسين الوضعية الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية بغية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الذي يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي في كونه يلخص النشاطات الاقتصادية فهو يعطينا صورة عن حالة الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية المرتبطة به، كما اتضح لنا أن البطالة والتضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعا وانتشارا مما دفع بالعديد من الاقتصاديين والمختصين إلى إيجاد الحلول المناسبة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الظواهر وهذا لما تلحقه من آثار سلبية على حركة ومسار الاقتصاد القومي وعلى الأفراد المجتمع.

وبعد تحليلنا لأهم المؤشرات الاقتصادية وجانب النظري للإنفاق العام الاجتماعي ومؤشراته يتبادر لأذهاننا كيفية تطور هاته المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية للإنفاق العام الاجتماعي في الجزائر وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصلين التاليين.

الفصل الثامن

تمهيد:

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على التوسع في الإنفاق العام، وهذا في ظل تحسن المؤشرات المالية العامة. بسبب تحسن الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية، فانتهجت سياسة اتفاقيه توسعية كان للإنفاق العام الاجتماعي نصيب مهم فيها من خلال البرامج التنموية المنتهجة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال مخصصات المالية التي رصدت لتحسين المستوى العلمي والصحي والمعيشي لسكان وتمكينهم من وسائل القوة الاقتصادية.

إن تحليل مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على قطاع الصحة، التعليم (التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي)، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية يهدف للوقوف على حجم ونسبة مساهمة ما يخصص للإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام، وكذلك من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس مدى اهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي. بالتالي إبراز الجهد التنموي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وفي هذا الفصل سيتم تناول المباحث التالية :

- ❖ المبحث الأول: مخصصات الإنفاق العام على قطاع الصحة وتطور النوعي والكمي لمؤشرات؛
- ❖ المبحث الثاني: الإنفاق العام على التعليم (التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي)؛
- ❖ المبحث الثالث: التحويلات الاجتماعية والإنفاق على قطاع السكن والإنفاق على العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

المبحث الأول: مخصصات الإنفاق العام على قطاع الصحة والتطور النوعي والكمي لمؤشراته

يهدف الإنفاق العام على الصحة بدرجة أولى إلى تحقيق هدف أساسي ألا وهو الوقاية من المرض ثم الشفاء منه، فهذا الهدف يضمن المحافظة على رأس المال البشري، وزيادة إنتاجية الفرد وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فالاهتمام بالإنفاق على الصحة ليس مرجعه الدافع الإنساني فقط وإنما الدافع الاقتصادي وترجم ذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إصلاح المنظومة الصحية.

تناول هذا المبحث الجوانب الرئيسية لقطاع الصحة في الجزائر بالأرقام، وذلك من خلال تقييم سياسة الإنفاق العام على قطاع الصحة في الجزائر بالإضافة إلى تقييم نسبة الإنفاق على قطاع الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات الإنفاق العام على قطاع الصحة مع التطرق إلى مصادر تمويله.

المطلب الأول: تقييم الإنفاق العام على قطاع الصحة في الجزائر

يُسيّر النظام الصحي في الجزائر من طرف وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات (*MSPRH*) والتي تقوم بدورها بإدارة مؤسسات العلاج الاستشفائي والقطاع الصحي العمومي.

توجد 05 مناطق صحية عبر جميع أنحاء الوطن مع 05 مجالس إقليمية للصحة و05 مراصد للصحة، أما على الصعيد الولائي يوجد 48 مديرية للصحة والسكن (مديرية في كل ولاية).¹

أولاً- وزن الإنفاق على قطاع الصحة: أصبح قطاع الصحة يشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني، كما أن هذه النسبة في تزايد مستمر من عام إلى آخر وهذا باعتبار الصحة ضمن أولوية الأهداف الاجتماعية لكل الدول سواء الغنية أو الفقيرة، حيث تمت بلورة الأهداف العالمية لتحسين الصحة من خلال ما يسمى بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة *MDGs* والتي تمت الموافقة عليها من قبل حكومات الدول من خلال اللجنة الألفية في عام 2000 ومن أهم الأهداف تخفيض الفقر بصفة عامة وتحسين الصحة بصفة خاصة.² ونتيجة لذلك ازداد الإنفاق على الشؤون الصحية في معظم الدول، والمقصود بالإنفاق الصحي هو كل ما ينفق بهدف تحسين أو الحفاظ على صحة الفرد سواء تحقق الهدف من الإنفاق أو لم يتحقق أو كان هناك أمل في تحقيقه أو لا.

ويخضع حجم الإنفاق على الصحة إلى ضرورتين أساسيتين:

¹www.andi.dz.index.php/ar/secteur-de-sante

² منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم 2000 تحسن أداءات النظم، متوفر على: <http://www.who.int/iris/handle/10665/>

الطلب الاجتماعي على الصحة المرتبط بالاحتياجات الديمغرافية المحددة بالطاقة البشرية التي ينبغي المحافظة عليها من خلال توفير الرعاية الصحية الضرورية، والطلب الاقتصادي على الصحة والناجم عن وضع سياسة تنموية اقتصادية واختيار تكنولوجيا واحتياجات المجتمع للموارد البشرية القادرة على تأطير الاقتصاد الوطني. لتحديد وتحليل حجم الإنفاق على الصحة يمكن الاعتماد على مؤشرين هما نسبة ما يخصص للصحة من الميزانية العامة للدولة، وحصة الإنفاق على الصحة في الناتج المحلي الإجمالي.¹

يبين الجدول التالي وزن النفقات الصحية في الميزانية العامة حيث أن التزايد المستمر في الطلب على الصحة وخدمات الرعاية الصحية أدى إلى بروز تحديات أخرى وجب على الدولة أن تضطلع بها وهي مرتبطة بتحقيق النوعية في تقديم الخدمات الصحية. يتوقع المخطط التوجيهي للصحة للفترة 2009-2025 استثمارات تقدر بـ 20 مليار أورو لبناء مرافق صحية جديدة وكذا تحديث المستشفيات الموجودة. في هذا الصدد تم الشروع في الإصلاحات المتعلقة على تفريد وظيفة صيانة البنى التحتية ومعدات المستشفيات وتدريب الهيئات الصحية.

¹ سعيدة نيس، مرجع سبق ذكره، ص: 372.

جدول رقم (02-01): تطور نفقات الصحة نسبة للميزانية العامة 1990-2017

الوحدة: دج + نسبة مئوية.

السنوات	ميزانية التسيير وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	ميزانية التسيير الدولة دج	حصة ميزانية القطاع من الميزانية العامة (%)	نسبة الزيادة في ميزانية القطاع (%)
1990	3840000000	84000000000	4.57	-
1991	2382560000	118300000000	2.01	37.95-
1992	12317693000	203900000000	6.04	416.99
1993	16713963000	303950251000	5.49	35.69
1994	17819286000	323272877000	5.51	6.61
1995	21171423000	437975979000	4.83	18.81
1996	28994126000	547000000000	5.30	36.94
1997	28536391000	640600000000	4.45	1.57-
1998	29802363000	771721650000	3.86	4.43
1999	31621985000	817692715000	3.86	6.10
2000	33900742000	965328164000	3.51	7.20
2001	38324796000	836294176000	4.58	13.05
2002	49117107000	1050166167000	4.67	28.16
2003	55430565000	1097385900000	5.05	12.85
2004	63770452000	1200000000000	5.31	15.04
2005	62460953000	1200000000000	5.20	-2.05
2006	70315276000	1283446977000	5.47	12.57
2007	93552966000	1574943361000	5.94	33.04
2008	129201251000	2017969196000	6.40	38.04
2009	178322829000	2593741485000	6.87	38.10
2010	195011838000	2837999823000	6.87	9.35
2011	227859541000	3434306634000	6.63	16.84
2012	404945348000	4608250475000	8.78	77.71
2013	306925642000	4335614484000	7.07	-24.20
2014	365946753000	4714452366000	7.76	19.22
2015	381972062000	4972278484000	7.68	4.37
2016	379407269000	4807332000000	7.89	-0.67
2017	389073747000	4591841961000	8.47	2.54

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية 1990-2017.

يلاحظ من خلال الجدول وعند مقارنة ميزانية قطاع الصحة بميزانية الدولة ارتفاع في حجم الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصحة من سنة 1991 إلى غاية 2017، حيث ارتفعت النفقات من 2382560000 دج سنة 1991 بنسبة 02.01% من ميزانية الدولة إلى 389073747000 دج سنة 2017 بنسبة 08.47% من ميزانية

الدولة، وهذا راجع لارتفاع مخصصات القطاع ضمن البرامج التنموية وتفسير دور الدولة في تنمية النشاطات الاجتماعية بصفة عامة والصحية بصفة خاصة. وما يلاحظ أن نفقات التسيير الصحية أخذت المنحى نفسه لنفقات التسيير العامة للدولة، وهو ما يترجم بتأثر حجم نفقات التسيير الموجهة لقطاع الصحة بحجم نفقات التسيير العامة للدولة. فلإنفاق على الصحة جزء من الإنفاق العام للدولة فهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وهذا من خلال تأثيره في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. إذا ما وجه بشكل صحيح وإلا سيكون عبئاً على الاقتصاد المحلي وذلك بزيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

وقد استفاد قطاع الصحة في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من غلاف مالي قدره 619 مليار دج. بهدف إنجاز (172 مستشفى، 45 مجمع صحي متخصص، 377 مستوصف، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتدريب شبه الطبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة).¹ غير أن الجزائر تواجه تحديات من شأنها التأثير على إنجازاتها حيث سيشهد الإنفاق على الصحة ارتفاعاً في السنوات المقبلة بسبب الاحتياجات المتغيرة والمتزايدة، تغيير طبيعة الهرم السكاني، وتغيير خريطة المرض (انخفاض أمراض المعدية وارتفاع الأمراض المزمنة، ضغط الدم، السكري، أمراض السرطانية) ووزن التكنولوجيا العلاج والتكاليف الناجمة عن ذلك. وبالتالي الوقوع في إشكالية تنامي الإنفاق الصحي في الجزائر.

1. تطور نفقات الصحة حسب المصالح: إن تحليل الإنفاق الصحي حسب المصالح يبين مدى استحواد القطاعات الصحية على القسم الأكبر من الاعتمادات، وذلك طيلة الفترة الممتدة من 2000-2017 من أجل تلبية احتياجات الهياكل القاعدية لهذا القطاع بمختلف أنواعها واختصاصاتها حيث تستحوذ المصالح المركزية على نسبة تفوق 70% أما المصالح اللامركزية فقد كانت تستحوذ على نسبة ضئيلة مقارنة مع المصالح المركزية.² سنتطرق إلى الأسباب والدوافع التي أدت إلى تزايد حجم الإنفاق الصحي على المصالح المركزية واللامركزية خلال الفترة 2000-2017.

¹ www.andi.dz.index.php/ar/secteur-de-sante

² علي دحمان محمد، تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016/2017، ص: 223.

جدول رقم (02-02): تطور النفقات الصحية حسب المصالح خلال الفترة 2002-2017

الوحدة: دج.

المصالح اللامركزية	المصالح المركزية	السنوات
730.736.000	48.386.371.000	2002
750.545.000	54.680.020.000	2003
971.066.000	62.979.386.000	2004
881.742.000	61.579.211.000	2005
940.117.000	69.375.159.000	2006
960.033.000	92.592.933.000	2007
1.171.226.000	128.030.025.000	2008
1.515.205.000	176.807.624.000	2009
1.595.734.000	193.416.104.000	2010
2.383.035.000	225.476.506.000	2011
2.874.932.000	402.070.416.000	2012
2.197.122.000	304.728.520.000	2013
2.295.842.000	363.650.911.000	2014
2.382.149.000	379.589.913.000	2015
2.566.688.000	376.840.581.000	2016
2.553.373.000	386.541.014.000	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية أعداد مختلفة للسنوات 2000-2017.

1.1 المصالح المركزية:

شهدت المصالح المركزية زيادة معتبرة في حجم الاعتمادات المخصصة لها، ويعود سبب هذه الزيادة إلى العوامل التالية:¹

➤ **زيادة نفقات الموظفين:** ويشمل هذا القسم الراتب الرئيسي للنشاط والتعويضات والمنح المختلفة وكذلك يضم اشتراكات الضمان الاجتماعي. وقد بلغت النفقات المخصصة لهذا القسم 50200000 دج سنة 2017 مقابل 152783000 دج سنة 2005.

➤ **زيادة المعاشات والمنح للموظفين:** ويضم هذا القسم ربوع حوادث العمل ومعاشات الخدمة والأضرار الجسدية وقد بلغت سنة 2017 بـ 10200000 دج مقابل 400000 دج سنة 2005.

¹ الجريدة الرسمية، - العدد 08، سنة 54، المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1438 الموافق لـ 9 فبراير، 2017، ص: 158. - العدد 09، سنة 42، المؤرخ في 20 ذو الحجة عام 1425 الموافق لـ 30 يناير 2005، ص: 130.

- **التكاليف الاجتماعية :** ويضم هذا القسم المنح العائلية، الضمان الاجتماعي، المساهمة في الخدمات الاجتماعية، وقدرت قيمة هذا القسم سنة 2017 بـ1315000000 دج مقابل 33037000 دج سنة 2005.
- **الأدوات وتسيير المصالح:** ويضم هذا القسم الأدوات والأثاث، الألبسة، اللوازم، التكاليف الملحقمة، حظيرة السيارات، الإيجار، النفقات القضائية، وبلغت قيمة هذا القسم 353970000 دج سنة 2017 مقابل 128060000 دج سنة 2005.
- **زيادة حجم النفقات الموجهة لصيانة المباني:** حيث بلغت سنة 2017 حوالي 9000000 دج مقابل 3630000 دج سنة 2005.
- **زيادة نفقات إعانات التسيير:** ويضم هذا القسم النفقات المقدمة للمعاهد والمدارس والوكالات الوطنية التابعة للقطاع الصحي، حيث بلغت قيمتها سنة 2017 بـ5643000000 دج مقابل 1709325000 دج سنة 2005.
- **نفقات النشاط التربوي والثقافي:** وهي النفقات المخصصة لنشاط التربية الصحية والمنح وتعويزات التدريب ونفقات التكوين وإعادة التأهيل وتحسين مستوى المستخدمين، وبلغت قيمتها سنة 2017 11000000 دج مقابل 20400000 دج سنة 2005.
- **النشاط الاقتصادي:** ويضم المساهمات في الصيدلية المركزية للمستشفيات لاقتناء الأدوية لفائدة المؤسسات العمومية للصحة.
- **النشاط الاجتماعي:** ويضم مساهمة الدولة في نفقات تسيير المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة والمراكز الاستشفائية الجامعية، وتشجيعات للخدمات الخاصة بحماية الصحة والمساهمة في تمويل نشاطات الهلال الأحمر الجزائري، وتضم كذلك نفقات العلاج والإقامة المقدمة للفئات المعوزة غير المؤمنة اجتماعيا، المساهمة في الجمعيات ذات المنفعة العمومية، كذلك تضم مساهمة الجزائر في تمويل الأعباء المقسمة لبرنامج تعاون الجزائر- فينياب (برنامج تحكم النمو الديمغرافي) وكذلك النفقات المتعلقة بالخدمات المقدمة في إطار اتفاقيات التعاون الطبي.
- **النفقات المختلفة:** وتضم النفقات المتعلقة بالمؤتمرات والملتقيات وبلغت قيمتها سنة 2017 6670490000 دج مقابل 2039577000 دج سنة 2005.

2.1 المصالح اللامركزية: ترجع زيادة الإنفاق الصحي إلى زيادة حجم الإنفاق على المصالح اللامركزية لكنها تستحوذ على نسب أقل من المصالح المركزية. وذلك من أجل تغطية النفقات التالية:¹

❖ **نفقات الموظفين:** وهي تشمل (الأجور، الرواتب، التعويضات، التكاليف الاجتماعية والجبائية).

الارتفاع المسجل على مستوى هذه النفقات يفسر بـ:

➤ ترقية المستخدمين.

➤ التوظيف حسب المناصب الشاغرة.

❖ **الأدوات وتسيير المصالح:** هذا الفصل يجمع النفقات التالية:

➤ اقتناء وتسديد اللوازم المكتبية.

➤ شراء اللوازم المختلفة.

➤ التكاليف الملحقة (ماء، هاتف، كهرباء، غاز... إلخ).

❖ **صيانة المباني:** تخص هذه النفقات المبالغ الموجهة لأجل الصيانة العادية للمباني ذات الاستعمال

الإداري بما فيها المساحات الخضراء.

❖ **النشاط الاجتماعي:** في هذا الفصل تدرج النفقات التالية:

➤ المساهمة في الخدمات الاجتماعية.

➤ الدعم المباشر لمداخل الفئات الاجتماعية المحرومة.

❖ **نفقات أخرى:** يخص هذا الباب النفقات القضائية ونفقات الخبرة.

والجدول التالي يبين توزيع نفقات الصحة عبر المصالح المركزية خلال الفترة 1990-2017.

¹ محمد دحمان علي، مرجع سبق ذكره، ص: 226.

جدول رقم (02-03): توزيع نفقات الصحة عبر المصالح المركزية

الوحدة: مليون دج

السنوات	رواتب الموظفين	المعاشات والمنح الموظفين	التكاليف الاجتماعية	الأدوات وتسيير المصالح	أشغال الصيانة	إعانات التسيير	النشاط التربوي والثقافي	النشاط الاقتصادي	النشاط الاجتماعي	النفقات المختلفة
2002	115.930	200	33.037	91.809	2.400	1.207.300	19.400	-	46.906.405	10.430
2003	118.110	300	34.080	96.182	3.000	1.475.984	20.400	-	52.921.504	10.460
2004	138.673	300	39.476	113.292	3.300	1.584.983	20.400	-	61.038.329	40.633
2005	152.783	400	41.066	128.060	3.360	1.709.325	20.400	-	59.519.234	4.313
2006	157.400	400	44.480	151.860	7.000	1.725.857	20.900	-	67.194.262	73.000
2008	208.512	475	58.382	181.776	9.520	1.918.948	20.900	-	125.531.512	100.000
2009	274.779	475	75.357	527.333	10.833	2.535.208	20.900	-	173.284.042	78.700
2010	277.199	475	79.940	537.878	11.375	2.776.564	20.900	-	189.633.073	78.700
2011	451.054	495	108.530	552.257	11.944	3.866.971	20.900	-	220.385.655	78.700
2012	417.000	495	104.545	558.682	12.544	5.285.000	20.900	27.000.000	368.601.250	70.000
2013	442.928	495	119.185	720.031	12.544	4.883.570	20.900	35.000.000	263.465.867	63.000
2014	469.627	842	124.478	720.031	12.544	5.255.383	20.900	42.500.000	314.484.106	63.000
2015	494.679	1.034	131.368	720.031	12.544	5.255.383	20.900	50.000.000	322.890.974	63.000
2016	504.552	1.034	132.053	572.914	11.290	4.537.235	16.720	50.000.000	321.019.423	45.360
2017	205.000	1.020	131.500	353.970	9.000	5.643.000	11.000	50.000.000	329.859.524	30.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية أعداد مختلفة للسنوات 2000-2017.

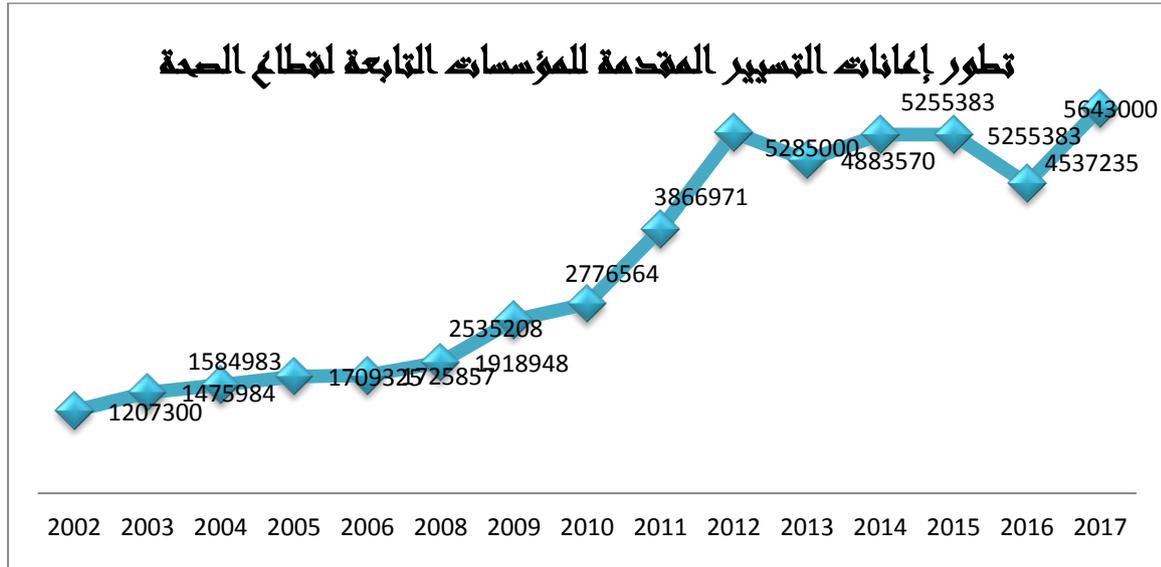
ثانياً- إعانات التسيير المقدمة لقطاع الصحة: هي الإعانات والمساهمات الممنوحة من قبل الدولة في سبيل توفير خدمات الرعاية الصحية كما ونوعاً، تعتبر من أوجه الإنفاق الصحي العام. من بين هذه الإعانات (إعانة للمعهد الوطني للصحة العمومية، إعانة الوكالة الوطنية للدّم، إعانة للمخبر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية، إعانة للمعهد الوطني البيداغوجي للتكوين شبه الطبي، إعانة للمركز الوطني لليقظة بخصوص الأدوية والعتاد الطبي، إعانة للمركز الوطني للعلم السموم، إعانة للمعاهد الوطنية للتكوين العالي شبه الطبي، إعانة للمعاهد الوطنية للتكوين العالي للقابلات، إعانات لمعاهد التكوين شبه الطبي، وإعانة للوكالة الوطنية لزراعة الأعضاء).

تقوم الدولة بصرف هذه الإعانات بهدف تحقيق الكم والنوعية في قطاع الصحة وهذا من خلال تزويد القطاع بالممارسين الصحيين باستمرار تماشياً مع الطلب المتزايد على هذه الإطارات الصحية التي ينتظر منها أن تسهم في تفعيل دور المؤسسات الصحية إلى جانب الإطارات الأخرى من الإداريين العاملين بالقطاع، كما أن لمراكز البحث دور كبير في تحقيق النوعية في خدمات الرعاية الصحية.

بالإضافة إلى ذلك فإن المعاهد والمدارس والمخابر والوكالات والمراكز كلها تعمل على توفير التعليم العالي والتكوين والبحث العلمي، وبهذا فإن الدولة الجزائرية بعد قطعها لطريق طويل في سبيل تحقيق الكم تكون بهذه الإعانات والمساهمات قد حققت انعطاف نحو تحقيق النوعية في هذا القطاع الحيوي، بالإضافة إلى المخصصات المالية المرصودة في شكل إعانات لمؤسسات التكوين والبحث العلمي في مجال الصحة، فهذه الإعانات تعتمد عليها المؤسسات التعليمية والبحثية بشكل شبه كلي بغية تغطية نفقاتها وهذا راجع في الأساس لضعف التحصيل في هذه المؤسسات التي تأخذ صفة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.¹ والشكل التالي يبين تطور إعانات التسيير المقدمة للمؤسسات التابعة لقطاع الصحة.

شكل رقم (02-01): تطور إعانات التسيير المقدمة للمؤسسات التابعة لقطاع الصحة

2017-2002



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (02-03).

يلاحظ من الشكل زيادة النفقات المقدمة للمعاهد والمدارس والوكالات الوطنية التابعة للقطاع الصحي، حيث بلغت قيمتها سنة 2017 بـ 5643000000 دج مقابل 1709325000 دج سنة 2005.

¹ مالكي عمر، تحليل أثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018، ص: 240.

المطلب الثاني: تقييم وزن الإنفاق على قطاع الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي

تمثل ميزانية قطاع الصحة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مقدار ما يتم تخصيصه للرعاية والخدمات الصحية وذلك بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح نسبة الإنفاق على قطاع الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001-2017.

جدول رقم (02-04): نسبة الإنفاق الصحي من الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: مليار دج ونسبة مئوية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (دج)	ميزانية التسيير لوزارة الصحة والسكان	نسبة ميزانية وزارة الصحة من الناتج المحلي (%)
2000	4123500000	33900742	0.82
2001	4260800000	38324796	0.89
2002	4537700000	49117107	1.08
2003	5264200000	55430565	1.05
2004	6150400000	63770452	1.03
2005	7563600000	62460953	0.82
2006	8514800000	70315276	0.82
2007	9366600000	93552966	0.99
2008	11090000000	129201251	1.16
2009	10034300000	178322829	1.77
2010	12049600000	195011838	1.61
2011	14526600000	227859541	1.56
2012	16115400000	404945348	2.51
2013	16647600000	306925642	1.84
2014	17228600000	365946753	2.12
2015	16702100000	381972062	2.28
2016	17406700000	379407269	2.17
2017	18906600000	389073747	2.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير بنك الجزائر 2000-2017.

من خلال الجدول يلاحظ هناك زيادة في نسبة الإنفاق على القطاع الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى لكن هذه الزيادة غير كافية وهي بعيدة عن المقاييس الدولية حيث حذر التقرير العالمي للصحة من أن الجزائر تضيع 20% من النفقات على الصحة بسبب سوء تسيير القطاع الصحي والتكاليف المرتفعة لفاتورة الأدوية حيث هناك تباين في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية بالإضافة إلى ضعف جودتها

في المستشفيات الجزائرية كما يرجع الانخفاض بالنسبة لمقاييس الدولية إلى عدم فهم وعي الدولة لفكرة أن الصحة الجيدة للفرد تساهم وتزيد من الإنتاج والإنتاجية.

النفقات الصحية في الجزائر لا تتوقف على الخدمات العلاجية والرعاية الصحية كذلك تضاف إليها المشاريع الصحية التي أنشأت وأدرجت ضمن مخططات الإنعاش والتنمية الاقتصادية. والجدول التالي يبين المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة من 2000-2017.

جدول رقم (02-05): المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: (%)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	%2.12	260750	%1.82	55240	%4.49
البناء	11031	%17.44	1331679	%9.31	242428	%19.68
الصناعة	12698	%20.08	8373763	%58.56	538558	%43.73
الصحة	1093	%1.73	221383	%1.55	25968	%2.11
النقل	29267	%46.28	1164966	%8.15	158780	%12.89
السياحة	1266	%2.00	1228830	%8.59	77158	%6.26
الخدمات	6531	%10.33	1272257	%8.90	125014	%10.15
التجارة	2	%0.00	10914	%0.08	4100	%0.33
الاتصالات	5	%0.01	436322	%3.05	4348	%0.35
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

Source: www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement.

استفاد قطاع الصحة من 1093 مشروع من بين 63325 مشروع خلال السنوات 2000-2017 وقدرت هذه المشاريع بقيمة 221383 مليون دج وتم توفير 25968 منصب شغل من خلال هذه الاستثمارات الموجهة لقطاع الصحة.

أولاً- تقييم الإنفاق الخاص على قطاع الصحة بالمقارنة مع الإنفاق العام: يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً في توفير الرعاية الصحية ولا بد من تأكيد أن هناك بعض القواعد جراء وجود قطاع خاص فإنه يزيد من الخيارات المتاحة بالنسبة إلى المرضى، كما أنه يساعد على إبقاء العاملين الأكفاء داخل البلد من خلال تنمية مهاراتهم،

بالإضافة إلى أن القطاع الخاص يساعد على زيادة الموارد الكلية المتاحة للرعاية الصحية، ويمكن أن يوفر حافزا تنافسيا للقطاع الصحي العام.¹

جدول رقم (02-06): الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق

الوحدة: (%).

الإنفاق العام	الإنفاق الخاص	السنوات
2.6	1.6	1998-1990
82.2	17.8	2000
75	25	2001
74	26	2002
80.8	19.2	2003
72.5	27.5	2004
77.3	22.6	2006
81.6	18.4	2008
80.7	19.3	2011
78.8	21.2	2013
74.2	25.8	2014
78.8	21.2	2015
78.8	21.2	2016
78.8	21.2	2017

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2002، ص: 38.
- صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2006، ص: 45.
- صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2011، ص: 295.
- صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2016، ص: 418.

من خلال الجدول يلاحظ ان هناك انخفاض في الإنفاق الخاص على الصحة مقارنة بالإنفاق العام، وهو ما يؤكد عجز القطاع الخاص على مساندة القطاع العام لتمويل المنظومة الصحية، وهذا نتيجة لارتفاع تكاليف الصحة لدى القطاع الخاص رغم جودة الخدمات الصحية المقدمة، وكذا غالبية الأطباء العاملين في القطاع العام

¹ علاء الدين علوان، تمويل قطاع الصحة، خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق، المجلة الصحية الشرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية، المجلد 14، العدد 06، 2008، ص: 1378.

يقومون أيضا بالعمل وتقديم الخدمات بصورة خاصة وهو ما يطرح الإشكال حول إمكانية التكامل أو التعارض بين القطاع العام والخاص.

وللإشارة تتفاوت مساهمة القطاعين العام والخاص وتختلف نسبتتهما من دولة عربية إلى أخرى حيث يلاحظ التوجه نحو الاعتماد على القطاع الخاص لتقديم خدمات الصحية في كل من المغرب، تونس، لبنان، حيث يصل معدل إنفاق القطاع العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ثلث معدل الإنفاق على القطاع الخاص.¹ ثانياً- نصيب الفرد من الإنفاق الصحي بالدولار الأمريكي: يقصد بها مجموع الموارد المالية التي تخصصها الدولة للرعاية الصحية سواء للأفراد أو المجموع السكان،² ويضيف الاقتصاديون أمرا مؤكدا وهو نمو الإنفاق على الصحة مع نمو البلدان اقتصاديا، ويتقارب اثنان من الاتجاهات العامة المهمة في سياق التحول في تمويل الرعاية الصحية أي زيادة نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة وانخفاض النفقات التي يتحملها في الخدمات الصحية.³

جدول رقم (02-07): نصيب الفرد من الإنفاق الصحي بالدولار الأمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نصيب الفرد	61.58	66.80	66.46	75.74	92.50	100.71	116.71	150.26	206.88
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نصيب الفرد	208.12	229.28	287.38	335.56	331.94	359.64	291.55	260.77	268.04

Source: <https://donnees.banquemondiale.org/indikator/SH.XPD.CHEX.PC.CD?locations=DZ>

الارتفاع المستمر للإنفاق العام على قطاع الصحة كان له بالغ الأثر الإيجابي على نصيب الفرد من الإنفاق الصحي، فمن خلال الجدول هناك ارتفاع في نصيب الفرد من الإنفاق الصحي من سنة لأخرى فبعدما كان 61.58 دولار سنة 2000 ارتفع إلى 268.04 دولار سنة 2017 ويرجع هذا الارتفاع إلى البرامج التي خصصتها الدولة لتنمية القطاع الصحي.

ثالثاً- عوامل زيادة نفقات الخدمات الصحية: إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري تطرح مشكل نمو احتياجات الأفراد للخدمات الصحية والإنفاق عليها، ويمكن تلخيص هذه التغيرات في العناصر التالية:

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2002، ص: 39.

² oecd.library.org

³ فيكتور فان وأماندا غلاسمان، التحول إلى المحلية، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2014، ص: 12.

➤ **التغيرات الاقتصادية:** والمتمثلة في الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ومختلف الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري التي أثرت على القطاع الصحي؛
➤ تحسن مستوى معيشة السكان وارتفاع الأسعار والتقدم التقني الذي ساهم في ابتكار التكنولوجيات المتقدمة للعلاج؛¹

➤ **التغيرات الديمغرافية:** والمتمثلة في انخفاض معدلات الولادة وارتفاع مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة وبالتالي انخفاض الفئة العمرية صغيرة السن التي تقل أعمارهم عن 15 سنة مما يمثل 27.7% من مجموع السكان ولا يزال عدد الشباب، كبير لأن الفئة العمرية مابين 20-49 سنة تمثل 47.4%، وما ينجر عنها من مشاكل التبغ والمخدرات وبداية ظهور الشيخوخة التي تحتاج إلى إنفاق متزايد على احتياجاتها الصحية.²

➤ **تغيير في الخريطة المرضية:** منذ التسعينات عرفت الجزائر تحولها الوبائي، وتميز هذا التحول مع المشاكل الصحية القديمة والسائدة التي ارتبطت بها الشيخوخة وتغيرات السكان ونمط الحياة مما أدى إلى احتياجات جديدة وتزايد عبء المرض وقد تميزت بشكل رئيسي في تراجع الأمراض المعدية (الملاريا، الكوليرا، شلل الأطفال، الحصبة والسعال الديكي.....). وزيادة في الأمراض غير المعدية والمزمنة (كضغط الدم، أمراض الجهاز التنفسي، السكري، السرطانات،³ والتي تتطلب إنفاقا ضخما نظرا لغلاء الأدوية التي تتطلبها. وخاصة أن أغلبهم يعانون من مرضين حيث يوضح توزيع المصابين بالأمراض المزمنة أن ضغط الدم يحتل المرتبة الأولى بنسبة انتشار 06% وبالتالي يؤثر على 39% من السكان المصابين بأمراض مزمنة، يليه مرض السكري بنسبة 03% ويأتي الربو والمفاصل وأمراض القلب والأوعية الدموية في المرتبة الثالثة بمعدل انتشار 01% لكل منهم ويؤثر السرطان بجميع أنواعه بـ 0.2% من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق.⁴ كما أن الإصابة بالأمراض المزمنة مرتفعة لدى سكان المناطق الحضرية بـ 15% مقابل 12% في المناطق الريفية. ومن حيث الجنس النساء هن الأكثر عددا نسبيا.

¹ سعيدة نيس، مرجع سبق ذكره، ص: 372.

² *Plan stratégique national multisectoriel de lutte intégrée contre les facteurs de risque des maladies non transmissibles 2015-2019*, direction générale de la prévention de la promotion de la sante, p :14.

³ *Ibid*, p :12.

⁴ *MSPRH, Suivi la situation des enfant et des femme , enquête par grappes a l'indicateur multiples (MICS) 2012-2013, Algérie 2015, p:24.*

➤ المؤسسات الصحية خاصة بعد وضع مبدأ مجانية العلاج حيز التنفيذ استفادت من مبالغ مالية هامة الأمر الذي جعل مصادرها تعتمد على تمويل عمومي شامل لجميع النواحي، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المبالغ لم تتوقف عن الزيادة ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها التقدم العلمي في المجال الطبي من جهة والذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف اقتناء التجهيزات والمواد الطبية ذات المبالغ الباهظة.

➤ الزيادة المعتبرة في أجور عمال السلك الطبي وشبه الطبي كان لها أثر كبير في زيادة نفقات المؤسسة الاستشفائية، مع زيادة عدد المناصب.

➤ تغيير كلي للمصالح الإدارية بإنشاء هياكل جديدة وتجهيزها وفتح تخصصات جديدة مثل مركز التصوير الطبي *IRM* (الفحص بالرنين المغناطيسي).

➤ طريقة تسيير القطاع الذي تعاقب عليه سبعة وزراء واستهلك 70 مليار دولار خلال 10 سنوات الأخيرة دون أن يرافق ذلك زيادة في مردودية القطاع.¹

➤ توسع مجالات التغطية الاجتماعية، فقط كان لتوسيع مستويات التغطية في مجال التأمين على نمو عرض العلاج، إضافة إلى تزايد الاحتياجات الصحية والعلاجية للسكان الأثر الكبير في نمو نفقات صناديق ضمان الاجتماعي في مجال التأمين على المرض خاصة تعويض الأدوية التي تحتل المرتبة الأولى في جدول نفقاتها، ويوجد في الجزائر صندوقين للتأمين على المرض هما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، حيث بلغ عدد المؤمنين على المستوى الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء لوحده 11 مليون مؤمن سنة 2015، لهذا فإن صناديق التأمين على المرض في الجزائر تعرف أعباء متزايدة، إضافة إلى ضعف مستويات التصريح بالعمال على مستوى القطاع الخاص، وأيضا تزايد نشاط الاقتصاد غير المنظم وهو ما يكون له تأثير سلبي على تمويل منظومة العلاج في الجزائر.

➤ ارتفاع فاتورة استيراد الأدوية بسبب تسارع طلبات الاستفادة من العلاج وتغطية الضمان الاجتماعي للأفراد.²

¹ ناصر بوعزيز حاجي أسماء، ظاهرة تزايد النفقات الصحية في الجزائر وآليات التحكم في الإنفاق الصحي الوطني، الملتقى الوطني الأول حول الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر بين إشكاليات التسيير ورهانات التمويل 10 و 11 أبريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص: 03.

² باركة محمد الزين خلاصي عبد الإله، ظاهرة تزايد الإنفاق الصحي في الجزائر، تطورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 2017/07، ص: 126-127.

➤ ينبغي أن تهدف الخدمة الصحية الوطنية إلى توسيع نطاق التغطية الصحية السكانية وتحسين جودة واستخدام الخدمات وجعل الخدمات أكثر كفاءة وقل تكلفة بوضع معايير للتغطية الصحية وتحديد الموارد التي سيتم تعبئتها على المستوى الوطني والإقليمي مع الأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص القاعدة السكانية، الوبائية الصحية الجغرافية، الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لضمان التوزيع العادل للرعاية الصحية كما تهدف إلى ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية في أي مكان في البلد.¹

رابعاً- إنتاج الأدوية في الجزائر: يعتبر سوق الأدوية في الجزائر ثالث سوق إفريقي ينمو في المتوسط بأكثر من 10% سنويا بعد كل من جنوب إفريقيا ومصر، وهو في تحسن مستمر بسبب النمو الديمغرافي المتزايد وظهور الأمراض المختلفة كمرض السكري والقلب وضغط الدم والسرطان... الخ، واستمرار الأمراض الوبائية والمعدية، وتحسن التغطية الصحية.²

جدول رقم (02-08): حجم الإنتاج الوطني 2011-2016

السنوات	حجم التعبئة (علبة)	حجم الإنتاج (علبة)	حجم الإنتاج (الدينار)
2011	51366472	402088371	68722438245
2012	53352016	407738657	87976197021
2013	70118004	420692354	105129314161
2014	37803141	638717826	120638308711
2015	6998056	684165895	147849217658
2016	7714529	736524958	190964064562

Source: *Etude Sectorielle sur la concurrentiabilité du marché médicaments a usage humain en Algérie, conseil de la concurrence, p :49.*

معدل التغطية في الإنتاج الوطني ارتفع من 36% سنة 2011 إلى 48% في سنة 2016 بينما كان حوالي 10% في 1990، وتهدف الحكومة إلى معدل تغطية 70% في السوق من الإنتاج الوطني بحلول 2019 وهذا من خلال تعزيز الشراكة القائمة مع المختبرات الأجنبية التي تم إنشاؤها في الجزائر،³ وتوقيع اتفاقيات بين الجزائر والبلدان الأجنبية منها الولايات المتحدة الأمريكية التي أعربت عن نيتها في جعل الجزائر قطبا جهويا في

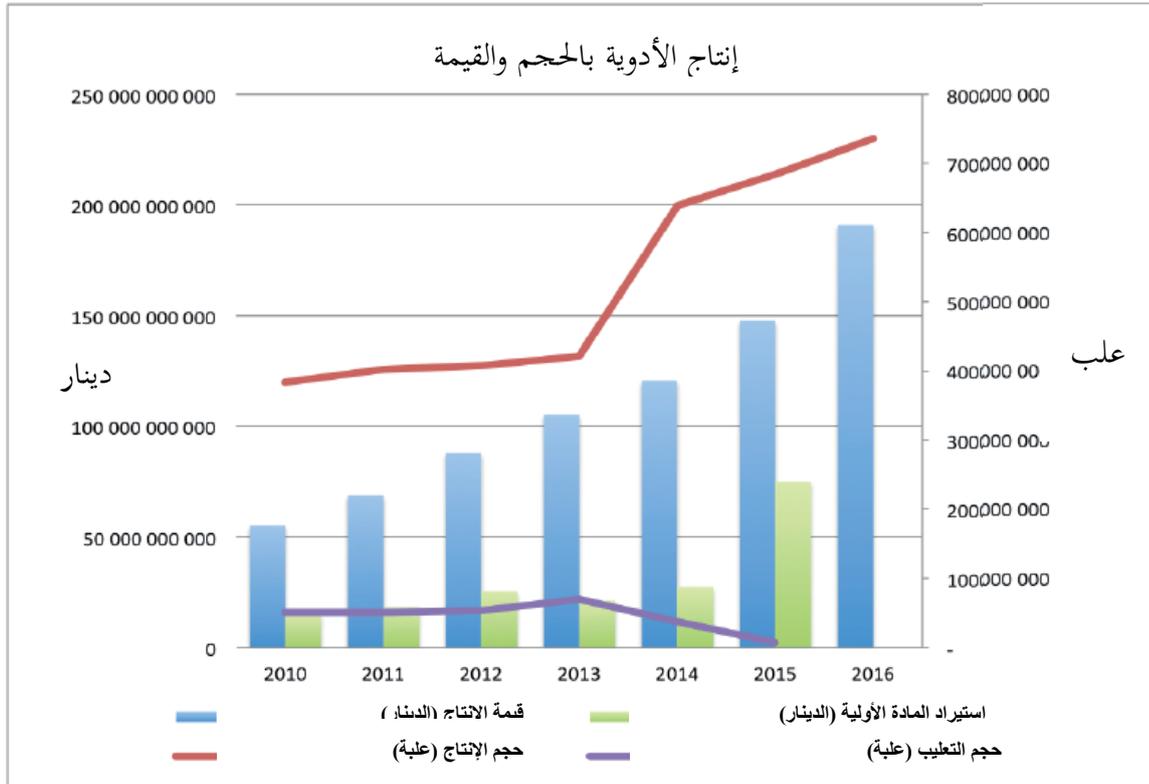
¹ Larbi Abid, *l'offre de soins dans les différents régions d'Algérie en 2014, article 184 de l'avant projet de loi relative a la santé d'aout 2014, p-p:4,14.*

² NABNI, *quel système de santé pour l'Algérie de demain 12 forum d'Alger, 30 novembre 2013 p.9.*

³ *Etude Sectorielle sur la concurrentiabilité du marché médicaments a usage humain en Algérie, conseil de la concurrence, p: 49*

البيوتكنولوجيا وإنتاج الأدوية. ورفع حصة مجمع صيدال العمومي الوحيد في الجزائر من 07% من حيث القيمة إلى 25% وتحسين مكانته في السوق الوطنية مع تفتحه على السوق الدولية.¹

شكل رقم (02-02): إنتاج الأدوية في الجزائر



Source: *Etude Sectorielle sur la concurrentiabilité du marché médicaments a usage humain en Algérie, conseil de la concurrence, p :50.*

خلال الفترة 2010-2016 تضاعف الإنتاج من حيث الحجم والقيمة (الدينار) حوالي 03 أضعاف ولكن في الوقت نفسه زادت قيمة المدخلات المستوردة للإنتاج حوالي 05 أضعاف خلال الفترة ما بين 2010-2015. ذلك لأن النظام المطبق على استيراد المواد الأولية للمنتجين أكثر مرونة ومفتوح على مدار السنة.

¹ علاوي نصيرة، موقع الجزائر من صناعة الدواء عالميا وعربيا، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 04، 2014، ص ص: 12-13.

جدول رقم (02-09): حجم وقيمة الأدوية المشتراة من 2010-2017 من صيدلية المركزية للمستشفى.

السنوات	حجم الواردات (علبة)	قيمة الواردات دج	حجم التسوق في السوق المحلي (علبة)	قيمة المشتريات في السوق المحلي
2010	55027492	12038412518	84572573	8522145272
2011	46017494	13859450761	82845229	9462186912
2012	132281072	38848389414	154749833	14661078555
2013	94262963	34440401578	106490689	11910691644
2014	120779771	40998672426	86428659	14063571473
2015	110979037	41809575492	87787800	15757507348
2016	131238163	53644000000	439563824	24751000000
2017	135762510	56771000000	517047322	25510000000

Source: Sectorielle sur la concurrentiabilité du marché médicaments a usage humain en Algérie, conseil de la concurrence, p : 31.

ارتفاع حجم الواردات خلال سنوات 2010 إلى غاية 2017 وهو ما قابله زيادة الإنفاق في قيمة الواردات من 12 مليار دج سنة 2010 إلى 56 مليار دج سنة 2017 وتغطية السوق المحلي فالصيدلية المركزية هي المسؤولة عن توفير الأدوية لجميع مؤسسات الصحة العمومية في الجزائر وهذا بقرار وزير الصحة كما انه مصرح لها بتزويد العيادات الخاصة كما أن الصيدلية المركزية هي المحتكر الوحيد لاستيراد بعض عقاقير المستشفيات الخاضعة للرقابة الشديدة بما في ذلك العقاقير المخدرة والأدوية.

خامساً- سياسة دعم الصناعات المحلية: بعد قيام الدولة بتنظيم سوق الدواء وفتحها أما الخواص سواء في مجال الإنتاج أو الاستيراد والذي أدى إلى غزو الأدوية الأجنبية للأسواق المحلية وزيادة حدة المنافسة، وأصبح لزاما على الدولة تطوير المنتجات المحلية وحماتها، حيث أصدرت الدولة في سنة 2003 تعليمة تتضمن إعفاء بعض المواد الأولية من الرسوم الجمركية ومنع استيراد 128 دواء ينتج محليا، وفي سنة 2008 تم تقييد دفتر شروط استيراد الأدوية وأصبح يحجر الأجانب على الاستثمار مع المستثمرين المحليين بنسبة لا تقل عن 30%، وفي ديسمبر 2015 تم منع استيراد 357 دواء يتم إنتاجه محليا، وفي إطار الرفع من تنافسية مجمع صيدال وتوسيع نشاطه في مجال إنتاج الأدوية تدخلت الحكومة عن طريق مجلس مساهمات الدولة للمخطط الرباعي للتنمية بالقرار الصادر بتاريخ 17 جوان 2009 الذي يقضي بمنح صيدال قرض استثماري يقدر بـ 16.7 مليار دينار مصحوبا بجملة من الامتيازات على غرار الإعفاء من دفع الفوائد المترتبة على القرض لمدة 04 سنوات، كما منحت الحكومة لمجمع صيدال قرض استثماري يقدر بـ 1.81 مليار دينار من أجل تمويل إنشاء مركز بيوتكنولوجي، في حين أن هذا القرض يمتد على

مدار 20 عاما وبفائدة تقدر بـ 02% فقط يستفيد من خلاله صيدال من إعفاء لمدة 05 سنوات، واستفاد أيضا مجمع صيدال من قرض استثماري آخر يقدر بـ 660 مليون دينار من أجل إنشاء مخبر للبحوث البيولوجية. بالرغم من كل الأدوات والإجراءات التي استخدمتها الدولة الجزائرية في إطار السياسات الصناعية لتطوير صناعة الدواء والتقليل من التبعية للخارج وتقليص فاتورة الواردات، لم تستطع تحقيق هذه الأهداف، لذا تجد نفسها مضطرة لتغطية الباقي من الاحتياجات الوطنية عن طريق الاستيراد تمثل فاتورة الواردات من الدواء تكلفه باهظة على الاقتصاد الوطني وتتقل كاهل ميزان المدفوعات باعتبار الدواء يأتي في المقام الثاني في المنتوجات المستوردة من السلع الاستهلاكية بعد واردات المواد الغذائية.¹

جدول (02-10): تطور نفقات التجهيز حسب طبيعة النفقات

الوحدة: مليون دج

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2011	2012	2015
التكوين	25	62	183	305	440	1700	1500	3911
المنشآت الإدارية	10	50	18	40	44	240	1500	2118
الصحة	1180	1128	8258	14926	41225	136000	33040	63658

المصدر: علي دحمان محمد، تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016/2017، ص: 232.

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع في حجم نفقات التجهيز من سنة لأخرى وهذا راجع لاقتناء مختلف الأجهزة الطبية لتغطية الطلب المتزايد على الخدمات الصحية عبر الوطن.

المطلب الثالث: مؤشرات الإنفاق العام على قطاع الصحة ومصادر تمويله

سيتناول هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً- مؤشرات الإنفاق على الصحة: يقيم الإنفاق على الصحة من خلال المؤشرات الصحية التي تتلخص على النحو التالي:

1. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: يعد معدل وفيات الأطفال مؤشرا حساسا لتطور بلد ما، ودليلا معبرا عن أولوياتها وقيمتها واستثمارها في صحة الأطفال وأمهم ليس متطلبا أساسيا لحقوق الإنسان

¹ لزهري بن عبد الرزاق جمال خنشور، دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018، ص ص: 668-669.

فحسب، بل هو قرار اقتصادي سليم وهو من أضمن الطرق التي يمكن لبلد ما الانطلاق منها نحو مستقبل أفضل. فهو يدخل ضمن هدف الألفية الرابع تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون السن الخامسة، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب إجراء عاجل على عدة جهات، باعتباره مقياسا لا غنى عنه.¹

يشير معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة الذي غالبا ما يختصر بـ(USMR) أو يعرف بمعدل وفيات الأطفال إلى احتمالية الوفاة بين الولادة وسن الخمس سنوات تماما والمعبر عنه بنسبة وفاة لكل ألف ولادة حية، ولهذا المعدل عدة فوائد نظرا لدوره في مقياس رفاة الأطفال بشكل عام وصحة الطفل بشكل خاص. وقد حققت الدول النامية نتائج باهرة خلال العقود الأخيرة في تخفيض الوفيات فقد أصبحت أسباب وفيات الأطفال والحلول معروفة وأصبحت التدخلات البسيطة التي يمكن الاعتماد عليها وتحمل نفقاتها والتي تؤدي إلى إنقاذ حياة ملايين الأطفال.²

جدول رقم (02-11): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: (%)

السنوات	1990	1995	2000	2002	2004	2006	2007	2008
معدل وفيات الأطفال	49.60	43.70	39.70	37.80	35	32.10	30.70	29.40
السنوات	2009	2010	2011	2012	2014	2015	2016	2017
معدل وفيات الأطفال	28.30	27.40	26.70	26.10	25.30	24.90	24.50	24

Source: <http://data.albankdawli.org.indicatore/>

يلاحظ في بيانات الجدول تحسن في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حيث انتقل من 50 حالة لكل 1000 طفل سنة 1990 إلى 39.70 حالة لكل 1000 طفل سنة 2000، ليصل إلى 24 حالة لكل 1000 طفل سنة 2017 وهذا التحسن المعترف به بين الجهود المبذولة والبرامج المتابعة المعتمدة من قبل الحكومة. لكن تتناقض هذه الأرقام بشدة مع الدول مرتفعة الدخل حيث يصل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 05 وفيات لكل ألف مولود حي سنة 2016 أي أن هناك طفل فقط يموت بين 200 مولود حي.³

¹ التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، ص: 47. متوفر على الموقع: www.unescwa.org

² منظمة الأمم المتحدة للأطفال، يونسيف، وضع الأطفال في العالم، بقاء الأطفال على قيد الحياة، 2008، ص: 08.

³ [Blogs.world bank.org/open data/ ic 4d /sustainablecities/ar/new-child-mortality-estimates-show-1500-children-died-every day-2016.](http://blogs.worldbank.org/open-data/ic-4d/sustainablecities/ar/new-child-mortality-estimates-show-1500-children-died-every-day-2016)

تجدر الإشارة إلى أن تراجع هذا المعدل في الجزائر يرجع أساسا إلى انخفاض معدلات وفيات الرضع، وتنفيذ برامج مكافحة الأمراض المستوطنة وتطعيم الأطفال والتباعد بين الولادات وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام،¹ لكن هذه النتائج تخفي الفوارق الجهوية بين المناطق الريفية والحضرية خاصة ولايات الجنوب والهضاب العليا.² وفي عام 2016 عملت الحكومة على تنشيط البرنامج الوطني لفترة ما حول الولادة باعتماد خريطة طريق 2016-2020 تستهدف مستوى وفيات الرضع والأطفال دون 20 لكل ألف في سنة 2020. وهذا بنشر العديد من البرامج الصحية الوطنية للأطفال دون سن الخامسة مثل برنامج مكافحة نقص المغذيات الدقيقة وتعزيز تغذية الرضع والأطفال الصغار خاصة تعزيز الرضاعة الطبيعية.

وفي الوقت نفسه، يُقدَّر معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (الوفاة تحت 28 يومًا) بنحو 17.1 لكل 1000 مولود حي في عام 2018، بانخفاض بنحو 1.2٪ سنويًا على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. وتتراوح وفيات الرضع من 14% من بين الأطفال المقيمين في الشمال إلى 32% من بين الأطفال المقيمين في الجنوب وهي أعلى في المناطق الريفية بـ25% مقارنة بالمناطق الحضرية وتبلغ نسبة التطعيم في وقته حوالي 76% عندما لا تكون الأم على مستوى تعليمي و84% عندما تكون الأم على مستوى تعليمي أعلى،³ وهذه النسب لا تزال دون الأهداف الوطنية.

2. معدل وفيات الأمهات: تعد وفيات الأمهات مقياسا للجهود المبذولة لتحسين صحة وسلامة الأمهات أثناء وبعد الولادة، فهو العدد السنوي لوفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة حية بأي سبب ناتج عن الحمل أو أثناء الولادة أو في غضون 42 يوم من انتهاء الحمل.⁴

في عام 2015 قضت 303000 من النساء نخبهن أثناء الحمل والولادة والجدير بالذكر أن جميع الوفيات تقريبا في بلدان قليلة الموارد، وفي إفريقيا تمكنت العديد من البلدان من خفض مستويات وفيات الأمومة فيها بنسبة النصف منذ عام 1990، بل هناك تقدم أكبر أُحرز في هذا المجال في المناطق الأخرى، بما في ذلك آسيا وشمال إفريقيا ما بين عام 1990-2015، حيث لوحظت زيادة في تسارع معدل انخفاض تلك الوفيات اعتبارا من

¹ *Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, algerie, juillet 2005, p:49.*

² عياشي نور الدين، تطور المنظومة الصحية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، بحث اقتصادية، العدد 31، جوان 2009، المجلد ب، ص: 298.

³ *Enquête par Crappes a l'indicateur Multiples (MICS) 2012-2013, Suivi de la situation des enfant et des femme, Algerie 2015, p :19*

⁴ <http://indexmundi.com/algeria/maternal-mortality>

عام 2000 فصاعداً، وزاد في بعض البلدان معدل وفيات الأمومة سنوياً على 5.5% في الفترة الواقعة بين عام 2000-2010 وهو المعدل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تبلغ نسبة وفيات الأمومة في البلدان النامية عام 2015 ما يقارب 239 حالة وفاة لكل 100000 ولادة مقابل 12 وفاة لكل 100000 ولادة في البلدان المتقدمة، وهناك تباين كبير داخل البلدان بين النساء ذوي الدخل المرتفع وذوي الدخل المنخفض وبين النساء اللاتي يعشن بين المناطق الحضرية والريفية.¹

في الجزائر لظالما كانت صحة الأم واحدة من المجالات ذات الأولوية في الصحة العامة على مدى العقد الماضي، شرعت الجزائر في تنفيذ عملية لخفض وفيات الأمهات من خلال البرنامج الوطني للولادة اعتمد سنة 2005. وفي الآونة الأخيرة تم تنفيذ الخطة الوطنية للتعميل بخصف وفيات الأمهات للفترة 2015-2019 مما يعكس التزام الجزائر بالمبادرات الإقليمية، ولاسيما حملة التعميل بتخفيض وفيات الأمهات في افريقيا (CARMMA) ومن حيث تعبئة الموارد البشرية، شرعت الجزائر في تحسين تغطية أطباء النساء والتوليد وأطباء الأطفال بتوزيع أكثر توازناً من أجل تخفيض الفوارق في مناطق جنوب البلاد.²

جدول رقم (02-12): معدل وفيات الأمهات في الجزائر

الوحدة: (الوفيات / 100000 ولادة حية)

السنوات	1990	2000	2015	2017
معدل وفيات الأمهات	216	170	140	112

Source: [http:// indexmundi.com/algeria/maternal-mortality](http://indexmundi.com/algeria/maternal-mortality)

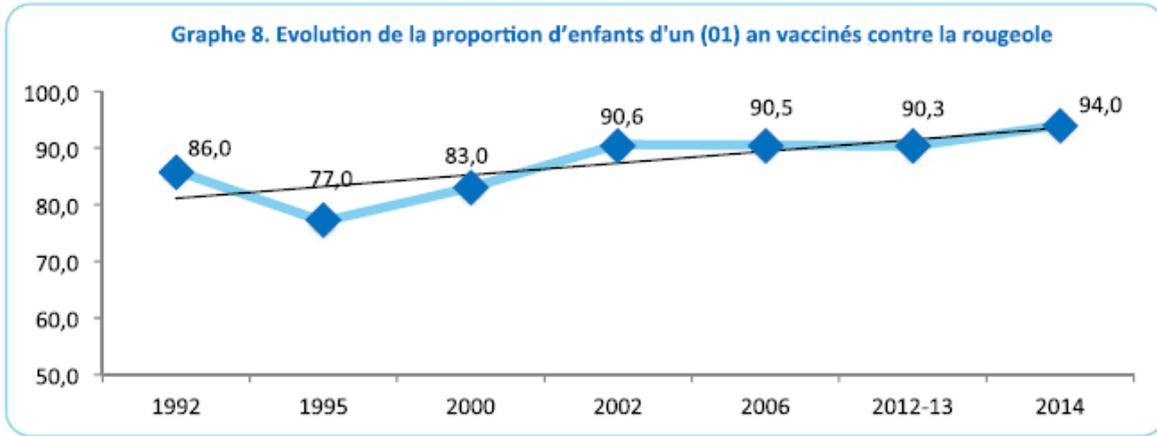
من الجدول يلاحظ انخفاض في معدل وفيات الأمهات حيث انتقل هذا المؤشر من 216 حالة وفاة لكل ألف ولادة حية سنة 1990 إلى 112 حالة وفاة سنة 2017 أي انخفاض بنسبة 50% و يرتبط بالتحسن العام في إدارة الحمل والولادة كذلك يرجع إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية أو حتى الثقافية فخروج المرأة للعمل وتحسن مستواها التعليمي كانت له المساهمة الكبرى في ذلك فمعرفة المرأة لوسائل منع الحمل جعلها تدرك أهمية المبادعة بين الولادات من أجل تجنب الحمل المتكرر. لكن رغم ذلك يمكن القول أنه مرتفع بالنظر للمنشآت الصحية المتوفرة والإمكانات البشرية (عمال السلك الطبي وشبه الطبي) التي تم تكوينها وتسخيرها.

¹ <http://www.who.int/ar/new-room/fact.sheet/detail/maternal-mortality>

² *Responsabilité, culture de paix, mixité et pluralité au service de l'agenda 2030, Algérie, rapport national volontaire 2019*, p:57.

3. نسبة الأطفال بعمر 01 سنة الذين تم تحصينهم ضد الحصبة: تم إدخال التطعيم ضد الحصبة بعمر 09 أشهر في تقويم التطعيم عام 1985 وتم تعزيزه في عام 1997 جرعة منشطة في سن 06 (دخول المدرسة). جعلت الجهود المبذولة في هذا المجال من الممكن الانتقال من معدل تغطية لقاح ضد هذا المرض من 77% في 1995 إلى 94% في 2014.¹ كان لهذا التطعيم تأثير كبير على حدوث هذا المرض الذي ارتفع من 65.5 حالة لكل 100.000 نسمة في سنوات التسعينات مع حدوث أقل من 01 حالة لكل 100.000 نسمة خلال السنوات الأخيرة. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (02-03): تطور نسبة الأطفال بعمر 01 سنة الذين تم تحصينهم ضد الحصبة (%)



Source: *objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015, rapport établi par le gouvernement, Algérien, juin 2016, p :77.*

وعليه يمكن القول أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأمهات من أهم المؤشرات لإعطاء فكرة واضحة وجيدة عن الصحة والجزائر استطاعت تخفيض من هاته المعدلات وهو ما يبين الجهود المبذولة والبرامج الصحية المعتمدة من قبل الدولة لتحسين المؤشرات الصحية عامة وصحة الأم والطفل بصفة خاصة.

ثانياً- مؤشرات التغطية الطبية في الجزائر: عرف القطاع الصحي العديد من الإصلاحات لتحسين أداءه ورفع فعاليته وذلك من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتغطية احتياجات السكان من الخدمات الصحية، وتعتبر الهياكل القاعدية والتجهيزات المادية والبشرية من أهم المنجزات التي تحققت في المجال الصحي.

¹ *objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015, rapport établi par le gouvernement, Algérien, juin 2016, p :76.*

1. المنشآت القاعدية الصحية:

تتكون المنشآت القاعدية الصحية من المراكز الاستشفائية الجامعية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة والقطاعات الصحية من خلال المراكز الصحية والعيادات المتعددة الخدمات والمستوصفات وقاعات العلاج، بالإضافة إلى القطاع الخاص من خلال العيادات الخاصة والمستشفيات مختلفة التخصصات ومخابر التحليل الطبية، بعد تحقيق التغطية الصحية إلى حد ما عملت الجزائر نحو تحقيق النوعية في الصحة العامة من خلال إطلاق العديد من البرامج أهمها برنامج مكافحة السرطان 2015-2019 والذي يعد أحد الأدلة على تحقيق النوعية في القطاع الصحي ولتعرف أكثر على التطورات الحاصلة في أعداد هذه المؤسسات نعرضها في الجدول التالي.

جدول رقم (02-13): تطور المنشآت القاعدية الصحية في الجزائر

2017		2016		2015		2014		البيان
عدد الأسرة التقنية	العدد							
40322	205	38407	200	38305	200	37769	196	مؤسسة استشفائية عامة
1354	09	1324	09	960	09	876	05	مؤسسة استشفائية
12799	15	12910	15	13050	15	12500	14	مراكز استشفائية جامعية
869	01	818	01	810	01	764	01	مؤسسة استشفائية جامعية
11818	77	11725	75	11637	75	11298	71	مؤسسة استشفائية متخصصة (م م)
..	127	123	...	114	...	97	دور الولادة الخاصة*
-	273	.	273	-	271	-	271	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية تجمع: عيادات متعددة الخدمات قاعات العلاج دور الولادة العمومية
4213	1695	4075	1684	3889	1659	3735	1637	
-	5957	-	5875	-	5762	-	5726	
3056	409	3142	416	3175	415	3203	416	
-	653	-	630	-	627	-	622	مركز طبي اجتماعي
-	11385	-	11140	-	10865	-	10700	الصيدليات
-	10516	-	10260	-	9962	-	9794	منها الخاصة
-	92.37	-	92.10	-	91.69	-	91.53	%
								المنشآت الخاصة
-	9795	-	9042	-	8352	-	774 2	عيادة طبيب مختص
-	7803	-	7298	-	6910	-	665 4	عيادة طبيب عام
-	6952	-	6514	-	6144	-	592 8	عيادة طب الأسنان
-	821	-	709	-	600	-	512	عيادة ممارسة مجموعة

* دور الولادة الخاصة = عيادة طبية جراحية خاصة

** دور الولادة العمومية = دور الولادة الموجودة في العيادات المتعددة الخدمات وفي بعض قاعات العلاج

Source: Algérie en quelque chiffre, résultat 2012-2014, p :26.

➤ Algérie en quelque chiffre, résultat 2015-2017, p :22.

يلاحظ من الجدول هناك تعدد الهياكل الصحية العمومية والخاصة، حيث قدر عدد المؤسسات الاستشفائية العمومية سنة 2017 بـ 205 بعدد الأسرة 40322 سرير. ويلاحظ استقرار في عدد المؤسسات الاستشفائية من سنة 2015 إلى غاية 2017 بـ 09 مؤسسات مع زيادة في عدد الأسرة من 960 سرير سنة 2015 إلى 1354 سرير سنة 2017.

بلغ عدد المراكز الاستشفائية الجامعية سنة 2017 بـ 15 مركز إلا أن عدد الأسرة شهد تذبذبا لينخفض سنة 2017 بـ 12799 سرير. وبلغ عدد المؤسسات الاستشفائية المتخصصة 77 مؤسسة بعدد أسرة 1818 سرير. ولوحظ استقرار نسبي في عدد المؤسسات العمومية للصحة الجوارية بـ 273 مؤسسة في حين سجل ارتفاع في عدد العيادات متعددة الخدمات من 1637 مؤسسة سنة 2014 إلى 1695 سنة 2017، بالإضافة إلى الزيادات التي شهدتها قاعات العلاج ودور الولادة العمومية.

أما بالنسبة للمنشآت التابعة للقطاع الخاص فلقد شهد ارتفاع في تعداد مختلف المنشآت حيث بلغ عدد العيادات لطبيب العام 7803 عيادة سنة 2017 و 9795 عيادة لطبيب مختص وأما بالنسبة لعيادات طب الأسنان فقد بلغ 6952 عيادة و 821 بالنسبة لعيادات ذات الممارسة الجماعية سنة 2017، وعليه فإن القطاع الخاص في توسع سريع في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى الهياكل الخفيفة (المكاتب الطبية، وجراحة الأسنان والصيدليات..). ظهرت العديد من العيادات الطبية والجراحية ومراكز التصوير ومراكز غسيل الكلى حيث تسمح اللوائح الحالية لأي مستثمر ببناء وتشغيل مستشفى.¹

وعليه فإن النظام الصحي في الجزائر في المنتصف بين الليبرالية وتدخّل الدولة فلا توجد أي خبرة قادرة على إثبات أن الدولة وحدها المنظم والممول ومقدم الرعاية قادرة على تنفيذ سياسة ذات صلة لتنظيم الإنفاق الصحي ولا يوجد دليل على أن القطاع الطبي الخاص يعوض المبادئ الأساسية للمساواة في الحصول على الرعاية الطبية.²

¹ Ali chaouche, *le financement du système da santé, collègue international sur politiques de santé*, 18-19 janvier 2014, p :5.

² Youcef Abbou, Brahim Brahmia, *le système de santé algérien entre gratuit des soins et maitrise des dépenses de sanré*, revue sciences humaines n°44, décembre 2015, p-p :21.22

2. الموارد البشرية في المنشآت الصحية:

جدول رقم (02-14): توزيع الأطباء والصيدالة على مختلف المنشآت الصحية القطاع العام والقطاع الخاص

البيان	أطباء		جراحو أسنان		صيادلة	
	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام
2000	10325	15556	3346	4665	4587	216
2001	10776	16001	3580	4626	4778	185
2002	11401	16507	3747	4647	4995	189
2003	11464	16868	3804	4639	5502	187
2004	11982	17223	3987	4659	5860	206
2006	12489	18975	4728	4742	7009	232
2008	13193	26098	4803	5888	7513	507
2009	13630	26787	5017	6158	7882	622
2010	14255	28951	5223	6491	8764	624
2011	14510	31597	5396	6737	8764	624
2012	15322	48212	5441	6981	9177	994
2013	15911	50325	5587	7145	9520	1018
2014	16770	52306	5928	7240	9794	1284
2015	18478	54953	6384	7261	9974	1501
2016	19779	55158	6733	7014	10193	1695
2017	21611	57227	7335	6928	10541	1796

Source: *Situation Démographique et Sanitaire, Ministère de la santé de la population et la réforme hospitalière, juillet 2014, p: 77.*

➤ *Algérie en quelque chiffre.résulta 2014-2017, p.21.*

إن تزايد عدد الأطباء الجزائريين هو نتيجة للإصلاحات التي حصلت في مجال العلوم الطبية، وهذا من خلال تحسين جودة التعليم وتدعيم التأطير مما يسمح بوجود عدد كبير من الممارسين الطبيين في كل التخصصات، حيث يلاحظ تركز الأطباء في القطاع العام أما بالنسبة لصيدالة يلاحظ تركزهم في القطاع الخاص حيث بلغ العدد 10541 سنة 2017 بنسبة 85.44% من مجموع الصيدالة وهذا بسبب البحث عن المردودية التي يوفرها القطاع الخاص.

ثالثاً- مصادر تمويل المنظومة الصحية: الصحة ثروة ولأجل الحصول عليها وكذا حفظها لا بد من الحصول على موارد.¹ تمويل الصحة هو الطريقة التي يتم بها تمويل الموارد المالية وتخصيصها واستخدامها في النظم الصحية،² من خلال توليفة من الأموال العامة والخاصة والخيرية، وبالرغم من أن المعدلات تختلف كثيراً كما تختلف الشروط بكل مصدر فإن الخصائص المحددة للخدمات الصحية وطبيعة إدراك الناس للمخاطر الاجتماعية، وعدم التأكد والتكاليف المرتبطة بالخدمات الصحية تجعل ترك استهلاك الخدمات الصحية لآليات السوق فقط أمر غير مؤكد فيه، ومما لاشك فيه أن الأساليب المتبعة لتمويل أنظمة الصحة وطرق إنفاق الأموال على عمق التدخل الحكومي وعلى مدى عدالة النظام والقدرة على الاستفادة منه، كما يؤثر على كفاءته الاقتصادية والاستدامة المالية.³

والجزائر منذ سنة 1974 طبقت مجانية العلاج ووفق المادة 21 من القانون الصحي 05/85 تسخر الدولة جميع الوسائل الكفيلة بحماية الصحة وترقيتها من خلال توفير مجانية العلاج.⁴ ومن كل ذلك فإن تمويل الصحة في الجزائر يعتمد على مصالح مختلفة حيث أصبحت تمنح للمؤسسات الصحية ميزانية إجمالية بشكل جزائي يحددها قانون المالية سنويا حيث قسمت إلى ثلاث مصادر:

➤ مساهمة الدولة.

➤ مساهمة الضمان الاجتماعي.

➤ مساهمة العائلات.

يرجع التزايد المستمر للإنفاق الصحي عن ارتفاع معدل النمو الديمغرافي وتغيير طبيعة الهرم السكاني وارتفاع عرض الخدمات الصحية ينتج عنه مشكلة تمويل نفقات الصحية والبحث عن موارد التي تغطي هذه النفقات. ففي الجزائر يتم تمويل الصحة من توليفة تعتمد بدرجة كبيرة على مساهمة الدولة والضمان الاجتماعي (الاقتطاعات الإجبارية للعمال CASNOS-CNAS) ومساهمة الأسر بدرجة ضعيفة.

1. مساهمة الدولة: مشاركة الدولة في تمويل الخدمات الصحية شيء لا مفر منه حيث أن هذا المصدر في كل المنظومات الصحية العالمية والاختلاف بين منظومة صحية ومنظومة صحية أخرى يكمن في نسبة مساهمة

¹ عمر شنتير رضا، النظام القانوني للصحة العمومية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر 2012/2013، ص: 420.

² Joseph owondi , *poids des dépenses de sante sur le revenu des ménages an Cameroun, international de la population conférence, korea 26-31 August 2013, p:5.*

³ نزار قنوع، دراسة وتحليل دور الحكومة في أسواق الخدمات الصحية في البلدان النامية عموما وفي المنطقة العربية خصوصا 1995-2005، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 01، 2008، ص: 14.

⁴ المادة 21 من القانون رقم 05/85. المؤرخ في 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.

الدولة في عملية التمويل.¹ وفي الجزائر يتم تغطية الجزء الأكبر من نفقات الصحة من خلال الاعتمادات التي تخصصها الدولة في إطار الميزانية العامة للدولة، وتنقسم هذه الاعتمادات إلى قسمين الاعتماد يغطي نفقات التسيير والاعتماد يغطي نفقات التجهيز.²

2. مساهمة صندوق الضمان الاجتماعي: دخلت مساهمة صندوق الضمان الاجتماعي في ميزانية المؤسسات الصحية العمومية حيز التنفيذ منذ سنة 1974 بالاعتماد على العلاقات التعاقدية ويساهم الصندوق الضمان الاجتماعي بنسبة كبيرة في تمويل النفقة الوطنية للصحة باعتباره المساهم الثاني بعد الدولة. ويأخذ الأشكال التالية التأمين، المساعدات الاجتماعية التي تدخل في إطار العلاج لحالات العوز والمرضى وتقدر نسبة مساهمة الضمان الاجتماعي بـ30% من مجموع نفقات الصحة.³

ويطبق هذا التمويل على أساس المعلومات المتعلقة بالمؤمن لهم اجتماعيا المتكفل بهم في مؤسسات الصحة العمومية، وذلك في إطار العلاقات التعاقدية التي تربط بين الضمان الاجتماعي ووزارة الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات. وعلى سبيل التقدير وبالنسبة لسنة 2014 تحدد هذه المساهمة بمبلغ سبعة مئة وخمسين مليار وثمانمائة وثمانية عشر مليوناً وخمسمائة وأربعة وعشرين ألف دينار 57.818.524.000 دج. تتكفل ميزانية الدولة بتغطية نفقات الوقاية والتكوين والبحث الطبي والعلاج المقدم للمعوزين غير المؤمن لهم اجتماعيا.⁴

3. مساهمة الأسر: بصدور القرار الوزاري المؤرخ في 07 جانفي 1995 المتعلق بتحديد طبيعة الموارد المالية الآتية من النشاطات الخاصة بالمؤسسات العمومية للصحة، حيث سمح القرار بمساهمة المنتفعين في دفع مبالغ جزافية مقابل الخدمات الصحية المقدمة كالفحوصات الطبية، الإقامة... الخ. إلا أن هذا النوع من التحويل المعتمد لا يعبر بصدق عن التكلفة الحقيقية للخدمة العمومية وهذه المصادر ضعيفة جدا.

¹ Brahim Brahimia, *transition Sanitaire en Algérie et défis de financement de l'assurance maladie colloque international sur les politique de sante*, Alger 18-19 janvie 2014, p: 35.

² سعيدة تيس، مرجع سبق ذكره، ص: 376.

³ سنوسي علي، آليات التحكم في الإنفاق الصحي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2010، ص: 120.

⁴ المادة 87 من قانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، ص: 40.

جدول رقم (02-15): مصادر تمويل الإنفاق الصحي في الجزائر

الوحدة: 10³ دج

السنوات	الدولة	الضمان الاجتماعي	الأسر	المصادر الأخرى	المجموع
2005	61695031	35407500	800000	2810720	100713251
(%)	61.26	35.14	0.8	2.8	100
2006	73468310	35300000	800000	1793520	111361830
(%)	65.97	31.7	0.72	1.61	100
2007	106660946	35300000	800000	1177980	143938026
(%)	74.1	24.52	0.55	0.82	100
2008	151471267	38300000	800000	3319520	193890787
(%)	78.12	19.75	0.41	1.71	100
2009	173220480	38300000	800000	143520	212464000
(%)	81.52	18.04	0.37	0.07	100
2010	197232583	38300000	800000	614379	236946962
(%)	83.24	16.16	0.34	0.26	100
2011	363948093	38300000	800000	5442320	408490413
(%)	89.10	9.37	0.20	1.33	100
2012	360340296	48429410	800000	26700000	436269706
(%)	82.60	11.1	0.18	6.12	100
2013	308411172	49629410	1100000	14660000	373800582
(%)	82.51	13.28	0.29	3.92	100
2014	307796476	57818524	1100000	800000	37471500
(%)	82.14	15.43	0.3	2.13	100
2015	315898086	65219092	1100000	14000000	396217178
(%)	79.73	16.46	0.28	3.53	100

Source: Boulahrik mohand, *financement du système de sante algérien*, revue des sciences économique de gestion et de commerce N° 33, 2016 , p:17.

4. مصادر التمويل الجديدة:¹

➤ مساهمة المؤسسات الملوثة: عديدة هي المؤسسات الصناعية التي تؤثر نشاطاتها سلبا على صحة السكان، وفي هذا الإطار يمكن فرض على هذه المؤسسات ضريبة لصالح قطاع الصحة، حيث تتغير نسبة الضريبة من مؤسسة لأخرى وهذا حسب درجة التلوث الذي تلحقه بالبيئة وبالتالي بالصحة.

¹ سنوسي علي، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

➤ **المؤسسات الاقتصادية ذات النسبة العالية من المرض ومن حوادث العمل:** وذلك في إطار مشاركة هذه المؤسسات لحماية صحة عمالها، إذ أن حماية صحة العمال تعتبر إجبارية على كل مؤسسة طبقا لقانون العمل المؤرخ في 1988/01/26 والمتعلق بالوقاية والحماية في وسط الشغل. ويعد نشاط طب العمل من مهام القطاعات الصحية العمومية، وعليه يمكن إيجاد صيغة لعلاقة تعاقدية بين المؤسسات المعنية والمؤسسات الصحية، وهذا ما يمكن المؤسسة الصحية من إيجاد مصدر مالي جديد.

➤ **مساهمة التأمينات الاقتصادية:** يجب أن تقدم التأمينات الاقتصادية مشاركتها في التمويل الصحي وذلك لكونها تتكفل طبيا بالخسائر البشرية الناتجة عن الكوارث والأخطار التي يقوم بها هذا النوع من المؤسسات بتأمينها، ذلك عن طريق إجراءات تتمثل في وضع رسوم على الحوادث بقيمة الخدمات الصحية المقدمة لضحايا الحادث.

➤ **مساهمة الجماعات المحلية:** يجب أن تكون مساهمتها فعالة ومتنوعة لأن لها مسؤولية فيما يتعلق بالمحافظة والوقاية العمومية، منه التقليل من الأمراض الناتجة عن البيئة وبالتالي التخفيض من المصاريف التي قد تنجم عن ذلك. كما يمكن للبلديات أن تقوم بتسيير وتمويل الوحدات الصحية القاعدية قاعات العلاج والمراكز الصحية الواقعة في رقعتها الجغرافية.

رابعا- **اختلالات النظام الصحي في الجزائر:** يمكن تقسيم هذه الاختلالات إلى ثلاثة أقسام:¹

1. اختلالات متعلقة بالتنظيم:

المؤسسة الاستشفائية هي مؤسسة ذات طابع خدمي تخضع في تسييرها إلى المنطق الإداري فالعلاقات الهيكلية داخلها موجودة، لكن العلاقات الوظيفية غير محددة بوضوح، إذ أن تعدد أجهزة التدخل فهي تشكل في غالب الأحيان امتدادا عضويا للإدارة المركزية، الأمر الذي ترتب عنه علاقة خضوع عضوية مزدوجة.

- من خلال الخضوع شبه التام للإدارة المركزية فيما يتعلق بتخطيط أعمالها.

- من خلال الخضوع التام فيما يتعلق بمنهجية التسيير المخولة لها من قبل التشريع، والمتعلقة بالمستخدمين

وقواعد المحاسبة، أما فيما يخص الاختلالات التنظيمية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ دريسي أسماء، تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015، ص ص: 145-146.

➤ غياب التحفيز بالنسبة للموظفين مما أدى إلى ركود نشاطهم بسبب غياب تكييف قانونهم الأساسي وسوء ظروف العمل والأجور مقارنة مع القطاع الخاص.

➤ عدم المساواة في توزيع الموارد البشرية والمادية بين جهات الوطن وحتى داخل كل جهة حيث نسجل فوارق كبيرة إذ أن في الشمال طبيب لكل 800 ساكن يقابله 01 طبيب لكل 1200 نسمة في الجنوب. فالرعاية الصحية تتفاوت بنسب كبيرة بين سكان المدن والريف وبين الأحياء في المدينة الواحدة وبين أفراد المجتمع حسب الدخل والمكانة.

2. اختلالات متعلقة بالتسيير المالي:

لا تعاني المنظومة الصحية الجزائرية من قلة الموارد المالية وإنما سوء تسيير الموارد المالية المتاحة هو الذي زاد من تأزم وضعية الهياكل الصحية من أجل مواجهة الطلب المتزايد للعلاج، هذا بالإضافة إلى ما يلي:

➤ سوء توزيع الموارد المالية المتاحة فهيكلة النفقات والإيرادات المتعلقة بميزانية قطاع الصحة غير مرتبة حسب الأولويات.

➤ غياب التحكم في النفقات (أو التحكم في تسييرها) وعدم دقة المعطيات المتعلقة بتكاليف المصالح والنشاطات الصحية، مما جعل من محاسبة المستشفى تقريبا غير دقيقة، وغير حقيقية، فوضعية المؤسسات العمومية للصحة في ظل هذا النظام المعتمد للميزانية تتميز بوضعية التسيير، وهو ما يفسر الوضعية التي تتميز بتراكم الديون على المؤسسة العمومية وفقدان مصداقيتها.

3. اختلالات متعلقة بوسائل التسيير:

أهم خلل في المنظومة الصحية الجزائرية هو سوء التسيير. هذا العنصر ناتج عن نقائص في النظام الإعلامي الصحي، وكذا التكوين الصحي بالنسبة للنقطة الأولى فالنظام الإعلامي الحالي لا يعطي معلومات كاملة عن الطب العلاجي ونوعية الخدمات الصحية المتوفرة للسكان، يرجع هذا الخلل إلى سوء تناول الملفات والتقارير الطبية وعدم مرونة السجلات الإدارية وانعدام تكوين الموظفين في مجال الترميز وترتيب الدولة للأمراض، أما النقطة الثانية فإن النظام التكويني في المجال الصحي لا يأخذ بعين الاعتبار الحاجات المطلوبة من طرف القطاع الصحي وبالتالي عدم توافق التكوين الأكاديمي مع المؤهلات المفروضة في الواقع التطبيقي وكذا اختلاف التكوين عن الوظيفة المشغولة.

ما يمكن قوله انه رغم التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري إلا أن الخدمات الصحية لا تزال دون الحاجة السكانية كما وكيفا وهو ما برز من خلال العديد من المؤشرات الصحية، فالنظام الصحي مكلفا وغير قادرا

على مواجهة المنافسة الدولية، كما انه غير مستعد لمواجهة التحديات الجديدة كمكافحة الأوبئة العابرة عبر القارات ككوفيد 19. وهذا بسبب عدم كفاءة الإنفاق وإهدار ما بين 20% و40% من الموارد المتخصصة لقطاع الصحة.

المبحث الثاني: واقع الإنفاق على قطاع التربية الوطنية (التعليم الابتدائي، الثانوي) والتعليم العالي

يمثل تمويل التعليم والإنفاق عليه مدخلا هاما من مدخلات أي نظام تعليمي، حيث يتم تزويد التعليم بالقوة الاقتصادية الضرورية التي تمكنه من الحصول على احتياجاته من الموارد البشرية. والجزائر من بين الدول التي سعت جاهدت على تحديث وتطوير التعليم بكافة مراحله من خلال إدخال إصلاحات جوهرية محاولة منها لرفع رأس المال التعليمي، فمن أجل الارتقاء بالمستوى التعليمي لابد من زيادة الإنفاق على قطاع التعليم (الابتدائي والثانوي والتعليم العالي) لمواجهة النمو السكاني المتسارع والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات التعليمية.

المطلب الأول: مؤشرات التطور الكمي والنوعي للإنفاق على قطاع التربية الوطنية (التعليم الابتدائي، الثانوي)

تندرج السياسات العمومية في مجال التربية في إطار التنمية البشرية وتمحور حول مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين مردود منظومة التربية والتكوين بغرض الاستجابة كما ونوعا، لاحتياجات البلاد بشأن تأهيل الموارد البشرية. يرمي المسعى الحكومي على الخصوص إلى دعم ديمقراطية التعليم وتحسين إصلاح المنظومة التربوية الذي شرع فيه سنة 2003، مع التركيز على التعليم الابتدائي كمرحلة ذات أولوية والمحافظة على الإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال لاستفادة من تعليم جيد ووجيه وفعال وجامع مترسخ في الهوية الجزائرية ومساعد على النجاح المدرسي. يتعلق الأمر، قبل كل شيء بمواصلة وتعزيز العمليات التي شرع فيها في مجال تعميق ديمقراطية التعليم قصد ضمان، ليس فقط المساواة حتى يستفيد الجميع من التربية، بل أيضا تحقيق النجاح أكبر عدد ممكن من التلاميذ، وذلك عن طريق تخفيض حالات الفشل الدراسي والتسرب المدرسي. من هذا المنطلق، يتعين مواصلة وعقلنة الجهود الكبيرة التي سبق أن بذلتها الدولة في مجال تكثيف شبكة المنشآت المدرسية وفتح المطاعم المدرسية، وتطوير النقل المدرسي والصحة المدرسية وتوسيع العمليات الخاصة بالتضامن المدرسي.¹

أولاً- ميزانية التربية الوطنية والميزانية العامة للدولة:

من خلال إحصائيات التعليم ومؤشرات الجهد التعليمي تحدد العلاقة بين ميزانية التربية الوطنية (التعليم الابتدائي، الثانوي) والميزانية العامة للدولة وذلك في شكل نسب مئوية محددة برقم معين، ويمكن ملاحظة تزايد

¹ السياسات الحكومية في مجال التربية الوطنية، أوت 2015، ص: 01. متوفر على الموقع: <http://www.premier-ministre.gov.dz>

هذه النسب على مدار السنوات المتعاقبة أو تناقصها أو تباينها، ولكن هذا لا يعني أن الأموال المخصصة للتعليم قد قلت وإنما قد تكون هناك زيادة حقيقية من الناحية الكمية المطلقة فيما ينفق على التربية الوطنية وعليه تمثل ميزانية التربية الوطنية (التعليم الابتدائي - الثانوي) بالنسبة للميزانية العامة من المؤشرات التي لها دلالة في نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي مقدرا في صورة رقمية بالنسبة لجهود الدولة الأخرى¹. يحتل قطاع التربية الوطنية مكانة استراتيجية بالغة الأهمية في عمل الحكومة فهو يعتبر قطاعا استراتيجيا بالنظر لأهمية التعداد المدرسي المتكفل به وكذلك ثقل موظفيه وكثافة شبكته حيث يحتل المرتبة الثانية في تقسيم ميزانية الدولة. والجدول التالي يبين تطور ميزانية التربية الوطنية بالنسبة لميزانية العامة للدولة.

جدول رقم (02-16): تطور ميزانية التربية الوطنية وميزانية الدولة

الوحدة: دج.

السنوات	ميزانية التربية الوطنية	ميزانية الدولة	حصة ميزانية التربية من ميزانية الدولة (%)	نسبة الزيادة في ميزانية القطاع (%)
1991	30500000000	118300000000	25.78	
1992	43998241000	203900000000	21.57	44.25
1993	70134248000	303950251000	23.07	59.40
1994	84258412000	323272877000	26.06	20.13
1995	86880000000	437975979000	19.83	3.11
1996	106558630000	547000000000	19.48	22.65
1997	111394291000	640600000000	17.38	4.53
1998	124668015000	771721650000	16.15	11.91
1999	128047426000	817692715000	15.65	2.71
2000	132753160000	965328164000	13.75	3.67
2001	137413766000	836294176000	16.43	3.51
2002	158042316000	1050166167000	15.04	15,01
2003	171105928000	1097385900000	15.59	8,26
2004	186620872000	1200000000000	15.55	9,06
2005	214402120000	1200000000000	17.86	14,88
2006	222036472000	1283446977000	17.30	3,56
2007	235888168000	1574943361000	14.97	6,23
2008	280543953000	2017969196000	13.90	18,93
2009	374276936000	2593741485000	14.43	33,41
2010	390566167000	2837999823000	13.76	4,35

¹ عبد الله الزاهي الرشيدان، في اقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص: 163.

45,76	16.57	3434306634000	569317554000	2011
-4,38	11.81	4608250475000	544383508000	2012
15,48	14.49	4335614484000	628664041000	2013
10,84	14.78	4714452366000	696810413000	2014
7,15	15.01	4972278494000	746643907000	2015
2,33	15.89	4807332000000	764052396000	2016
-2,35	16.25	4591841961000	746052396000	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية من سنة 1991 إلى 2017.

من خلال الجدول وعند مقارنة ميزانية التربية الوطنية بميزانية التسييرية للدولة يلاحظ ارتفاع في حجم الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة التربية الوطنية منذ سنة 2001-2016 وهذا راجع لإتباع الجزائر سياسة انفاقية توسعية نتيجة لارتفاع الإيرادات وهذا لارتفاع أسعار النفط ففي سنة 2001 كانت بـ1374137666 دج أي ما يعادل 16.43% من الميزانية التسييرية للدولة، وفي السنوات الأخيرة 2016-2017 وعلى الرغم من الظروف التي ميزت الدولة بسبب نقص الإيرادات يلاحظ انخفاض طفيف في حصة ميزانية التربية الوطنية، إلا أن السلطات المالية على موقفها التوسعي استمرت في دعم قطاع التربية الوطنية.

يمكن القول أنه منذ سنة 2001 عرفت وزارة التربية الوطنية زيادة مستمرة في النفقات المخصصة لها وهذا لمواكبة التغيرات السريعة الحاصلة في العالم، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد التلاميذ المسجلين، ورفع من الأجور والمرتبات وصيانة وإنشاء المنشآت القاعدية وفتح المطاعم المدرسية وتطوير النقل المدرسي والصحة المدرسية. هذه الزيادة تؤكد مقدار تدخل الدولة في تمويل التعليم وهذا باعتبار أن نظام التعليم في الجزائر هو نظام وطني، ديمقراطي، عصري، علمي، مرتبط بالمخططات التنموية للدولة ومنفتحا على العالم.

الجزائر تعمل جاهدة من أجل إعمال الحق في التعليم بفاعلية وهذا من خلال تخصيص جزء كبير من الميزانية لتمويل التعليم (الابتدائي والثانوي)، حيث تنص الإعلانات الدولية، بأن على الدول تخصيص ما لا يقل عن 6% من الناتج القومي الإجمالي و/أو 20% على الأقل من الإنفاق العام للتعليم من أجل حصول الجميع على تعليم عادل.

جدول رقم (02-17): تطور نفقات التجهيز لقطاع التربية الوطنية

الوحدة: مليون دج

السنة	نفقات التجهيز	السنة	نفقات التجهيز
1990	8.050	2004	77.804
1991	9.000	2005	70.141
1992	11.00	2006	241.114
1993	14.50	2007	85.222
1994	18.500	2008	139.331
1995	22.900	2009	300.125
1996	25.650	2010	310.508
1997	31.600	2011	428.486
1998	37.795	2012	198.511
1999	41.800	2013	169.839
2000	56.068	2014	231.780
2001	65.790	2015	227.829
2002	71.418	2016	78.644
2003	77.804	2017	90.903

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية من سنة 1991 إلى 2017.

يلاحظ تذبذب في مبالغ نفقات التجهيز لكن أغلبها كانت في تصاعد بهدف توفير الهياكل والمنشآت القاعدية لضمان الظروف الملائمة للتعليم.

ثانياً- مؤشرات التعليم في الجزائر: منذ الاستقلال أولت الحكومة الجزائرية قطاع التربية والتعليم أهمية كبيرة من حيث التوسع في حجم التعليم وكميته من ناحية، وزيادة كفاءته الإنتاجية وتحسين نوعيته من ناحية أخرى، حيث وفرت له الأسس التشريعية التي تعزز مسيرته وتسهل عملية البناء¹ وتمكنه من تحقيق ديمقراطية التعليم عن طريق إلزامية التعليم ومجانيته والتوسع في مؤسساته لتستقبل كافة المواطنين ضمن مبدأ تكافؤ الفرص للجميع. وهذا باعتبار التعليم استثمار إنتاجيا واستراتيجيا.

¹ طارق قادوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص: 244.

1. التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي والمتوسط:

جدول رقم (02-18): تطور عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط

البيان	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
*التعليم الابتدائي *نسبة البنات منهم%	3730460 47.68	3886773 47.71	4081546 47.69	4231556 47.65
*التعليم المتوسط *نسبة البنات منهم%	2605540 47.62	2575994 47.55	2614393 47.72	2685827 48.00
*مجموع التلاميذ في التعليم الإبتدائي والمتوسطي *نسبة البنات منهم	6336000 47.65	6462767 47.65	6695939 47.71	6917383 47.78

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2017، ص: 28.

من خلال الجدول يلاحظ زيادة في عدد التلاميذ المسجلين في المرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط حيث قدرت خلال الموسم الدراسي 2014/2013 بـ 6336000 تلميذ في كل من الطورين الابتدائي والمتوسط وهذا بمشاركة للبنات بـ 47.65%، ليصل خلال الموسم الدراسي 2017/2016 بـ 6917383 تلميذ أي بزيادة قدرها 9.17% وهذا راجع لتحسن الأوضاع الاجتماعية ومبدأ إجبارية التعليم الأساسي ومجانته.

2. التلاميذ المسجلون في التعليم الثانوي:

جدول رقم (02-19): تطور عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي

البيان	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
*التلاميذ المسجلين *نسبة الإناث منهم%	1499740 58.22	1526779 57.63	1378860 56.72	1286808 56.64

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2017، ص: 29.

كذلك بالنسبة للتعليم الثانوي عرف بدوره انخفاض في عدد التلاميذ خلال الموسم 2017/2016 مقارنة من الموسم الدراسي 2015/2014 وهذا راجع لانخفاض نسبة الطلبة الناجحين في التعليم الأساسي وما يميزه هو تفوق نسبة الإناث عن الذكور وهذا بنسبة 56.64%.

3. المعلمون في التعليم الابتدائي والثانوي:

جدول رقم (02-20): تطور عدد المعلمون في التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط

البيان	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2018/2017
*التعليم الابتدائي	156737	164930	168230	174115
*منهم إناث	100985	112119	119941	131156
أجانب	00	02	18	21
*التعليم المتوسط	145655	148836	151044	153617
*منهم إناث	92735	96856	101029	105383
أجانب	0	07	01	07

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2017، ص:28.

نتيجة لتزايد عدد التلاميذ المسجلين في الطور الابتدائي والثانوي ولضمان تأطير جيد تم توظيف المعلمين وهذا الموائمة للاحتياجات لتأطير المتعلمين الجدد، حيث يلاحظ تزايد في أعداد المعلمين خلال المواسم الدراسية والملاحظ أن عدد المعلمين يفوق عدد المعلمين حيث قدر عدد المعلمين في التعليم الابتدائي بـ 131156 معلمة من 174115 معلم أي بنسبة 75.32% وقدرت هذه النسبة في الطور المتوسط بـ 68.60% وهو ما يبين لنا أن التوسع في التعليم شمل تحرير المرأة من التمييز الاجتماعي وأصبح هدف لعملية التنمية الشاملة التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة سكان في مختلف الجوانب والحد من التمييز الاجتماعي والثقافي بين الجنسين من جهة أخرى.

كما يلاحظ انخفاض في تعداد الأساتذة الأجانب حيث قدرت نسبة الجزائر* بـ 99.98% في الطور الابتدائي و 99.99% في الطور المتوسط وهذا راجع لتطبيق المنظومة التربوية مبدأ الجزائر الشامل ضمن الإصلاحات التربوية.

4. الأساتذة في التعليم الثانوي:

جدول رقم (02-21): تطور عدد الأساتذة في التعليم الثانوي

البيان	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
*المجموع	95832	99123	99746	100761
*منهم إناث	56105	59437	61668	63755
أجانب	11	04	05	03

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2017، ص:28.

شهد التعليم الثانوي ما شهدته كل من التعليم الابتدائي والمتوسط حيث يلاحظ ارتفاع في عدد تعداد الأساتذة الذي وصل خلال الموسم الدراسي 2016/2017 إلى 100764 أستاذ من بينهم 63755 أستاذة و3 أساتذة أجنب و بالتالي حققت الجزائر مبدأ الجزارة الشاملة بمعدل 99.99% وعليه يمكن القول أن قطاع التربية الوطنية من أهم القطاعات التي توفر مناصب الشغل في الجزائر.

جدول رقم (02-22): تطور الهياكل والمنشآت القاعدية

البيان	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
عدد المدارس الابتدائية	18143	18333	18588	18770
عدد الاكمائيات للتعليم المتوسط	5159	5239	5339	5419
الثانويات	2043	2141	2251	2355

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2017، ص: 28.

ركزت الإصلاحات في قطاع التعليم على توفير الهياكل والمنشآت القاعدية من أجل ضمان الظروف الملائمة للتعليم حيث يلاحظ من خلال الجدول تزايد في المؤسسات التعليمية على مستوى الأطوار الثلاثة الابتدائي - المتوسط - الثانوي، حيث تحتل المدارس الابتدائية الصدارة الأولى بـ 18770 مدرسة خلال الموسم الدراسي 2016/2017. إلى أن القطاع يعاني من مشكلة الاكتظاظ في الأقسام بسبب الارتفاع المتزايد لعدد التلاميذ الملتحقين بالأطوار المختلفة للتعليم. وفي هذا الصدد تسهر الحكومة على رفع الخطيرة البيداغوجية من خلال مواصلة بناء المؤسسات المدرسية من ابتدائيات ومتوسطات وثانويات من أجل استدراك المناطق التي تكون فيها كثافة الاستغلال كبيرة. حيث سيتم ضمان أكبر قدر من التنسيق بين قطاع السكن والتربية من أجل إنجاز المنشآت المدرسية، كما ستبذل جهود خاصة لصيانة وتأهيل المؤسسات المدرسية التي تعرضت حالتها للتدهور، وتطوير شبكة المطاعم المدرسية خاصة عبر المناطق الريفية وكذلك تعزيز النقل المدرسي¹. وهو ما يبينه الجدول التالي:

¹ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص: 30.

جدول رقم (02-23): الإنجازات المادية خلال الفترة من سنة 1999-2018.

التعيين	الحظيرة الموجود إلى نهاية 1998	الانجازات من 2009-1999	الانجازات من 2010 إلى 2018	مجموع الانجازات من 2018-1999	الانجازات الجارية إلى نهاية جوان 2018
الثانويات	1183	610	711	1321	329
المتوسطات	3224	1548	713	2261	483
المدارس الابتدائية	15507	3359	1423	4782	1123
الداخليات	812	313	73	386	36
المطاعم المدرسية	4321	2637	1770	4407	638

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، فيفري 2019، ص: 17.

لقد حظي قطاع التربية الوطنية اهتماما كبيرا من طرف الدولة حيث لا تخفي الأرقام اهتمام الدولة بالتعليم وخاصة التعليم الابتدائي الذي يعتبر القاعدة الأساسية لانطلاق الجيل المتعلم، فمن خلال تحليل هذه الأرقام نستخلص الجهد الذي تبذله الجزائر من أجل ترقية قطاع التعليم (الابتدائي والثانوي) على مر العقود حيث خصصت له موارد مالية وبشرية ضخمة وهذا لتحسين مروده وهذا بتوفير الوسائل الضرورية للتلميذ¹:

➤ **بالنسبة للمؤسسات المدرسية:** بذلت جهود كبيرة مع رفع التجميد عن أكثر من 2000 منشأة بيداغوجية وتمت الموافقة في الوقت نفسه على تعبئة المصالح المختصة والولايات للإسراع في تسليم المؤسسات الجديدة وإعادة تأهيل 9000 مؤسسة أخرى، وقد تنسى تخفيف الضغط الكبير في مجال طاقة الاستيعاب، وأما ارتفاع النمو الديمغرافي سطرته الحكومة برنامجا لتكثيف إنجاز المؤسسات المدرسية ومنعت تسليم التجمعات السكانية التي تنعدم بها المنشآت المدرسية اللازمة.

➤ **بالنسبة لوفرة الكتب اللازمة:** مكن حشد الموارد المالية اللازمة وتعبئة المطبعات التي أنتجت 59 مليون كتاب، إضافة إلى الإسهام الكبير لقطاعات أخرى ولاسيما الجماعات المحلية التي تولت مهمة النقل من توفير الكتب المدرسية بكافة المؤسسات.

➤ **بالنسبة للموظفين البيداغوجيين:** يضم قطاع التربية الوطنية حوالي 750.000 موظف، 89.9% منهم بين أساتذة وأعاون بيداغوجيين. وقد تم تسخير المناصب البيداغوجية الإضافية، كما تعزز برنامج تكوين الأساتذة وإعادة تأهيلهم من خلال رفع الميزانية المخصصة له ومضاعفتها ثلاث مرات.

¹ بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، فيفري 2019، ص: 22.

➤ بالنسبة للمطاعم المدرسية: تبلغ هذه الأخيرة أكثر من 15000 مطعم خلال سنة 2018 ودخلت كل المطاعم في الخدمة بفضل توظيف 35000 عون. كما يضم القطاع 724 منشأة إيواء خاص بالنظام الداخلي.

➤ بالنسبة للنقل المدرسي: تضم حظيرة القطاع 12000 حافلة مدرسية توجد في الخدمة وهي حاليا تتعزز بشكل معتبر حيث تم طلب 3500 حافلة من المؤسسات المحلية بمبلغ 25 مليار دج كما تم إطلاق طلب آخر لاقتناء 3500 حافلة أخرى مما سيسمح تقريبا بمضاعفة حظيرة الحافلات المدرسية في نهاية 2019.

المطلب الثاني: واقع الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر

سيتم من خلال هذا المطلب دراسة الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر حيث يعد هذا الأخير من أهم القطاعات التي حظيت بالاهتمام والتوسع المستمر في الجزائر وهذا لما يقدمه من خدمات التكوين والتعليم لفئات عريضة من المجتمع ولما يخرج من موارد بشرية مؤهلة وقادرة على دفع عجلة التنمية في دولة وسيتم تناوله وذلك من خلال العناصر الموالية:

أولاً- هيكلية التعليم العالي في الجزائر: تضم الشبكة الجزائرية مئة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي موزعة على ثمانية وأربعون ولاية عبر التراب الوطني وتضم خمسون (50) جامعة، ثلاث عشر (13) مركز جامعي، وعشرون مدرسة وطنية وعشرة مدرسة عليا، وإحدى عشر مدارس عليا للأساتذة وملحقتين جامعتين.¹

ثانياً- محددات تمويل التعليم (الابتدائي، الثانوي، التعليم العالي) في الجزائر: ارتكز تمويل التعليم في الجزائر على مجموعة من الأسس والمحددات أهمها:

➤ مجانية التعليم: حسب القانون المعمول به في الجزائر فإن حق تكفله الدولة، وتشرف على التعليم كله، وحسب الدستور فإن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في مراحل المختلفة، وبذلك يعتبر مبدأ مجانية التعليم من المبادئ الأساسية التي أقرها الدستور وتلتزم الدولة بتحقيقه.

➤ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص: يقصد بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إتاحة فرصة التعليم لكل الفرد، بما يتناسب مع قدراته وإمكانياته ودرجة استعداده إلى أطول مدة ممكنة، كما تعني توفير فرص التعليم لكل فرد

¹<http://www.mesrs.dz>.

راغبا في مواصلة التعليم باعتباره حق لكل مواطن، بغض النظر عن عمره أو موقعه الاجتماعي أو الجغرافي، وبما حصل عليه من شهادات، مادام راغبا وقادرا على متابعة المستوى التعليمي الذي يختاره.

هذا لا يعني من جهة أخرى أن يكون التعليم العالي في متناول كل إنسان دون قيود تفرضها ظروف الدولة وسياستها العامة، ومراعاة أمور كثيرة، مثل دعم إنتاج قوى بشرية لا عمل لها، والمقدرة المالية للدولة، والموائمة بين الميزانية المخصصة للتعليم وبقية القطاعات الأخرى، مثل الدفاع والأمن القومي وغيرها من القطاعات المختلفة، التي تستوعب جزءا كبيرا من الموازنة العامة للدولة/ مما يؤثر على نصيب التعليم منها.

نتيجة للضغوط الاجتماعية وضمانا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين أفراد المجتمع الجزائري في التعليم، جعلت الدولة التعليم بالجمان في مختلف مراحلها، والتوسع في التعليم العالي، بهدف استيعاب أكبر عدد من خريجي المرحلة الثانوية، ورصدت أموالا كثيرة لذلك إلا أن قدرة البلاد المالية لم تتناسب مع ذلك الأعداد المقبولة بالتعليم الجامعي، الأمر الذي انعكس على الجوانب الكمية والكيفية بهذا النوع من التعليم.

➤ **النظرة إلى التعليم على أنه استثمار:** أصبح الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نوعا من الاستثمار، تظهر آثاره في زيادة مهارات وقدرات الأفراد بالمجتمع، وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج، وزيادة استغلال الموارد الطبيعية، ودفع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، وأنه أداة تعمل على تنمية الإنسان وتكوين شخصيته وبناء مكانته الفكرية، وأداة لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى تغيير نظرة رجال الاقتصاد للتعليم. كما أنه يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار، لأن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تبادلية، فالتعليم مطالب بالإسهام في عملية التنمية، والتعليم نفسه لا يمكن أن يتقدم أو يتطور بدون تنمية حقيقية، كما أن ارتفاع الدخل القومي يجعل الدولة قادرة على تخصيص أموالا أكبر للتعليم في مختلف مراحلها، وهو يعتبر مستوى التنمية أحد العوامل التي أثرت على تمويل التعليم العالي في الجزائر.

➤ **التخطيط لتمويل التعليم العالي:** ينبغي عند دراسة تمويل التعليم العالي وضع مخطط هيكلي للصورة

المعيارية التي يجب أن تصل إليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل، ثم وضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل، في ضوء الإمكانيات وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع، ولكي يكتب لهذا البرنامج النجاح لا بد أن يحتوي على مجموعة من الخطوات أهمها:

✓ المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي جملة

الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية معينة، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات، وطرق

مراقبتها.

✓ تحديد النفقات المباشرة وغير المباشرة من عمليات التمويل، وتوجيه وضبط الميزانية، وأسلوب الإدارة المالية المتبعة في البلاد.

✓ تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق، ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديمقراطية التعليم ورفع جودته وكذلك الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي.

✓ تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم العالي، واتخاذ القرار في ضوء المخاطر المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.¹

ثالثاً: تطور مسار التعليم العالي في الجزائر: شهد التعليم العالي بدوره تطورات مهمة خلال العقود الماضية التي أعقبت الاستقلال إلى يومنا هذا.

1. التعليم العالي بعد الاستقلال (1962-1971): انطلق التعليم في الجزائر سنة 1962 بجامعة واحدة وهي جامعة الجزائر ومدرستين للتعليم العالي (المدرسة المتعددة التقنيات بالحراش والمدرسة العليا للتجارة) فتميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات المدن الجزائرية الرئيسة حيث افتتحت جامعة وهران سنة 1966 وتلتها جامعة قسنطينة 1967 ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر العاصمة،² وهذا نتيجة لتبني سياسة التوازن الجهوي في خدمة مصالح العامة ولتجنب تركز الازدحام الذي يسببه تركز الطلبة في عاصمة البلاد والعمل على تطوير التعليم العالي ليصبح وظيفياً يخدم حاجات ومتطلبات كل منطقة يوجد فيها عن طريق مؤسساته. لكن المشكل الذي واجه الجزائر هو الامتداد للجامعة الفرنسية حيث كانت الدولة الفرنسية إلى غاية نهاية الستينات تعترف بكامل الحقوق لمعظم الشهادات التي كانت تمنحها الجامعة الجزائرية.³ كذلك النظام البيداغوجي كان مطابقاً للنظام الفرنسي حيث كانت مراحلها كما يلي:

✓ مرحلة ليسانس: وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، وتنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصصات المدرسة.

✓ شهادة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث وإلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.

¹ موسى نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص: 51-52.

² باركة محمد الزين وعبد الكريم سعودي، تحديات التعليم العالي بالجزائر وأفاق التغيير، المجلة الجزائرية للمالية العامة العدد الخامس، ديسمبر 2015، ص: 12.

³ حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم تسيير جامعة محمد لخضر، باتنة، 2010/2009، ص: 69.

- ✓ شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.
- ✓ شهادة دكتوراه دولة قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي حسب التخصص الباحثين واهتماماتهم.¹
- ✓ وهدفت هذه المرحلة إلى توسيع التعليم العالي وجزأته، والتعريب التدريجي للتعليم وخلق معاهد بدلا من الكليات والاعتماد على المتعاونين الأجانب.
- 2. التعليم العالي خلال فترة (1971-1998): تميزت هذه المرحلة باستحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1971 وتقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم أقسام متجانسة واعتماد نظام السداسيات محل نظام الشهادات السنوية كما أجريت التعديلات على مراحل الدراسة الجامعية.
- ❖ مرحلة الليسانس: ويطلق عليها أيضا تسمية مرحلة التدرج وتدوم أربع سنوات أما وحدات الدراسة فهي مقاييس السداسية.
- ❖ مرحلة الماجستير: وتسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولي، وتدوم سنتين على الأقل. وتقسم إلى فترتين، الفترة الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة.
- ❖ مرحلة دكتوراه علوم: ويطلق عليها تسمية مرحلة ما بعد التدرج الثاني وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.²
- وقد تزامنت عملية الإصلاح هذه مع كل من المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977).
- المخطط الرباعي الأول (1970-1973): سعت الدولة من خلاله إلى تحقيق جملة من الأهداف، لعل من أهمها ضرورة الربط بين التعليم العالي والمجتمع ليساهم في تحقيق التنمية المنشودة. وعموما يمكن إنجاز محتويات هذا الإصلاح في النقاط التالية:
- ✓ تكوين الإطارات الوطنية.

¹ عمر بلخير، واقع اصلاح التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية، ص: 02. مقال متوفر على موقع confjo.jilwan.com

² مرجع نفسه، ص: 02.

✓ تكوين أكبر عدد من الإطارات وبأقل التكاليف، أين يتضح اهتمام الدولة بمردودية الاستثمار في قطاع التكوين.

✓ تكوين أنواع الإطارات التي تحتاجها الدولة.

➤ **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** حدد هذا المخطط بطريقة أوضح الأهداف المراد تحقيقها ومدى تكيفها مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. ومن أهم أهداف هذا الإصلاح ما يلي:

✓ **التعريب:** حيث كان يجب أن تحتل اللغة الوطنية المكانة تليق بها في التكوين الجامعي.

✓ **ديمقراطية التعليم:** وهذا بإتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

✓ **الجزارة:** هي إستراتيجية وطنية تهدف إلى الاعتماد على الكفاءات العلمية الجزائرية وتجسدت عبر برنامج تكوين أعضاء هيئة تدريس جزائريين لاستخلاف الأساتذة الأجانب من جهة، ولتلبية احتياجات التنمية من إطارات وتقنيين من جهة أخرى.

✓ **إعادة توجيه محتويات التعليم والتكوين** وفقا لسياسة التوظيف وسياسة التنمية، وذلك من خلال الربط بين الجامعة ومختلف القطاعات الاقتصادية.

✓ **تدعيم الاتجاه العلمي والتقني** لتوفير الكفاءات المرتبطة بهذا المجال.

✓ **تخريج أقصى ما يمكن من الإطارات الوطنية وبأقل التكاليف.**¹

3. **مخطط الخماسي الأول (1980-1998):** واصلت الدولة الاستعانة بالمخططات طويلة المدى من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) وأهم ما ميز هذه المرحلة ظهور مشروع الخريطة سنة 1984 التي تبنتها الوزارة كوسيلة للتعليم العالي وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم العالي في أفق 2000 مستمدة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة من جهة ومن جهة أخرى تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الإنسانية،² وهذا بربط المعرفة بعجلة التنمية

¹ رقاد صليحة، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الجزائرية للشرق الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2014، ص: 175-176.

² طالبي صلاح الدين وبنكة الزين، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، 1962-2014، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الرابع، ديسمبر 2014، ص: 156.

الوطنية ومراعاة التوازن الجهوي وعدم التركيز على المدن ومضاعفة عدد الطلبة في المعاهد والجامعات وتطبيق الديمقراطية تطبيقا فعليا إلى جانب دمج المجتمع ببعضه البعض.¹

لقد تميزت فترة التسعينات بإصدار قوانين ومراسيم خلال سنتي 1995-1998 متضمنة إنشاء وتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير البحث في مجال الصحة جامعي والوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي والوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث العلمي والتطوير كما توج البحث العلمي بإصدار القانون التوجيهي لسنة 1998 الذي يمثل الجهاز القانوني الجديد الذي يرسم الملامح العامة للبحث العلمي في الجزائر، إلا أن الأوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة العديد من الآثار السلبية على قطاع التعليم العالي إذ عانت الجامعة الجزائرية من أزمة أمنية وعدم استقرار سياسي كبيرين فشلت كل مبادرات الوزارة للنهوض بالتعليم العالي والحد من البيروقراطية (مشروع استقلال الجامعات سنة 1989)، مما أدى إلى تدهور نوعية مخرجات التعليم العالي نتيجة هجرة أغلب الإطارات نحو البلدان الأجنبية بحثا عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية.² وتم الرجوع إلى تطبيق نظام الكليات، فالجامعة، أصبحت تتكون من مجموعة الكليات تتولى الجامعة مهمة التنسيق بين أعمال الكليات والمصالح التقنية والمشاركة، حيث تتولى الكلية المهام التالية:

✓ التعليم على مستوى التدرج وما بعد التدرج.

✓ تفعيل البحث العلمي.

✓ التكوين وتحسين المستوى وتحديد المعارف.

4. **مخطط الخماسي الثاني (1998-2003):** تميزت هذه الفترة بتحسين الاقتصاد الوطني إلى حد ما نتيجة

سببين هاميين هما الاستقرار السياسي والأمني وارتفاع أسعار النفط. وتوجت بوضع القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05 والذي يهدف إلى تعريف التعليم العالي على أنه كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي (المادة 02).

كما يهدف إلى تحديد الجامعة مؤسسة عمومية ذات الطابع علمي وثقافي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتخذ هذه المؤسسة شكل جامعة منظمة أساسا في شكل كليات ومراكز جامعية ومدارس

¹ عبد الله ركيبي، التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ورقة مقدمة ضمن ندوة المركز العربي للبحوث التعليم العالي، 13-21 نوفمبر 1985، ص: 161.

² حمزة مرادسي، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

ومعاهد الخارجة عن الجامعة (المادة 38) وعلى إمكانية إنشاء المدارس والمعاهد لدى دوائر وزارية أخرى حيث تكون الوصاية البيداغوجية مشتركة بين الوزير التعليم العالي والوزير المكلف بالقطاع المهني (المادة 40). وتضم المادة 20 على شهادة التعليم العالي دبلوما وطنيا ودوليا، يمنح لحائزيه الحقوق نفسها. (المادة 22) يهدف التكوين الذي يقدمه التعليم العالي إلى تحسين المعارف وتحديدتها ورفع المستوى الثقافي والتخصص في الميدان المهني معين كما تضمن المادة 23 على أن التعليم العالي يسهر في مجال البحث على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمينه في كل التخصصات، حيث يضمن العلاقة الضرورية بين نشاطات التعليم ونشاطات البحث ويمنح الوسائل اللازمة لتكوين البحث (المادة 24) وهذا من أجل تعزيز الطاقات العلمية الوطنية بالاشتراك مع الهيئات الوطنية والدولية التي يوطد معها علاقات التعاون المختلفة (المادة 26).

كما تهدف المادة 35 على أن الدولة تضع تحت تصرف المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والمهني والثقافي إعمادات التسيير والتجهيز، كما يمكن لها أن تحوز على موارد في شكل هبات ووصايا وأموال مخصصة وإعانات مختلفة وأموال عمومية وخاصة. كما تطبق عليها مراقبة مالية بعدية حول الانجازات التي توصلت إليها. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها الإصلاحات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن منظومة التعليم العالي بقيت تميزها جملة من الاختلالات والنقائص سواء من الناحية الهيكلية والتنظيمية للمؤسسات أو من الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين المقدم للطلاب.

5. الفترة من 2004- إلى يومنا هذا: انطلاقا من عام 2004 شرعت منظومة التعليم العالي في إصلاح جديد يصطلح عليه نظام ل م د.

1.5 مفهوم نظام ل م د (ليسانس، ماستر، دكتوراه): نظام ل م د هو نظام للتعليم العالي يتكون من ثلاث مستويات (ليسانس - ماستر - دكتوراه)، وهو نظام أنجلو سكسوني أثبت نجاعته وطبق بعد ذلك في أوروبا في نهاية سنة 1998 في كل من فرنسا وألمانيا وإسبانيا ثم طبق ثم تم تطبيقه في الصين، اليابان، تركيا، تونس، المغرب وعدد معتبر من الدول الإفريقية. تتضمن هيكله دراسته ثلاث مراحل:

➤ المرحلة الأولى: يتلقى فيها الطالب تكوينا لمدة ثلاث سنوات في شكل سداسيات، وتتوج هذه المرحلة بالحصول على شهادة ليسانس أكاديمي أو مهني.

➤ المرحلة الثانية: مرحلة الماستر تتضمن تكويننا لمدة سنتين (أربعة سداسيات) وقد يكون ماستر مهني أو أكاديمي.¹

➤ المرحلة الثالثة: مرحلة الدكتوراه يتم التكوين لمدة ثلاث سنوات أي ستة سداسيات من أجل:
✓ تعميق المعارف في التخصص المطلوب.

✓ تكوين بواسطة ومن أجل البحث العلمي والعمل في الفريق.²

ونتيجة للاختلالات التي تراكمت مع مرور السنين والتي مرت ترجع أساسا إلى الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، مما جعل الجامعة الجزائرية تظهر غير مؤاتية مع التطور الهام الذي عرفته البلاد وعليه فقد أبرزت اللجنة الوطنية للإصلاح النظام التربوي CNRS في تقريرها النهائي حيث أبرزت المحددات والصعوبات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية وكذا التصحيحات الواجب القيام بها. والتي كان من أهم محاورها تطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، لذلك تبنت الجزائر هيكلية جديدة للتعليم العالي نظام ل م د بموجب مرسوم 371/04 المؤرخ في 2004/11/21 وهذا بغية إدماج أحسن للجامعات مع المجتمع وتحسين مردودها الداخلي والخارجي ومد تنظيم التعليم العالي بالمرونة اللازمة وقدرة أكبر على التكيف.

2.5 أهداف إصلاح التعليم العالي (ل م د): كل الاختلالات التي مر بها التعليم العالي استدعى ضرورة إخراج الجامعة الجزائرية من هذه الأزمة التي تمر بها وهذا بوضع كل الوسائل البيداغوجية، العلمية، البشرية والهيكلية التي تسمح لها بتلبية متطلبات المجتمع ومواكبة النظام الدولي للتعليم حيث يسعى هذا الإصلاح الجديد لتحقيق مايلي:

✓ ضمان تكوين ذو جودة وتلبية متطلبات المجتمع.

✓ تحقيق الانسجام الكامل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وهذا بتنمية كل التبادلات الممكنة بين الجامعة والعالم المحيط بها.

✓ تطوير ميكانيزمات التأهيل المستمر الذي يتماشى مع تطور المهن.

✓ الانفتاح على تطور العالم في المجالات العلمية والتكنولوجية.³

¹ محمد بن موسى، سبل توطيد وتدعيم علاقة مؤسسات التعليم العالي بمحيطها الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 08، العدد 02، 2017، ص: 38.

² حفيز مليكة وآخرون، فلسفة وأهداف نظام التعليم العالي (ل.م.د) في المنظور الجزائري، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، أكتوبر 2010، ص: 14.

³ ياسية سليمة، تطبيق نظام ل م د كأساس لتحقيق الجودة في التعليم العالي بالجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص: 551-552.

✓ خلق تبادل في إطار التعاون الدولي بين الجامعات ومراكز البحوث تعزيز القيم الثقافية لرسالة الجامعة كونها أداة لمواكبة التطور.

✓ ترسيخ أسس تسيير تركز على التشاور والمشاركة.¹

تعد مسألة الإصلاح اليوم من الموضوعات الهامة والحيوية في مختلف القطاعات استجابة لما يعرفه التعليم العالم من تغيرات ومستجدات على مختلف الأصعدة، والتعليم العالي كغيره من القطاعات الحساسة للنمو الاقتصادي، فهو أكثر من مجرد فضاء للتعليم بل هو المفتاح الرسمي للرفاهية والتنمية من خلال الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية ولهذا فالجامعة الجزائرية مطالبة وفي كل مرحلة بمواجهة ضغوطات وتحديات العولمة والانفجار المعرفي من خلال مراجعة أهدافها وبرامجها وفلسفتها بما يتوافق مع التحولات الدولية والمحلية والخصوصيات المجتمعية.

المطلب الثالث: مؤشرات التطور الكمي والنوعي للتعليم العالي في الجزائر

إن توفر بلد على منظومة تعليمية نوعية يعد مؤشرا معبرا عن مستوى التنمية البشرية لذلك أولت السلطات العمومية اهتماما خاص بهذا القطاع من خلال تعبئة وسائل تنظيمية ومالية معتبرة إذ تخصص له موارد هامة للرفع من مستوى تكوين الأساتذة وتحسين ظروفهم الاجتماعية والمهنية وتدعيم الخدمات المرافقة (نقل، إتمام) ويحظى الجانب البيداغوجي بعناية خاصة.

سيتناول هذا المطلب مؤشرات التطور الكمي والنوعي للتعليم العالي في الجزائر من خلال العناصر التالية:

أولاً- ميزانية التعليم العالي وميزانية العامة للدولة: من خلال إحصائيات التعليم العالي ومؤشرات الجهد التعليمي تحدد العلاقة بين ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة للدولة وذلك في شكل نسب مئوية محددة برقم معين، ويمكن ملاحظة تزايد هذه النسب على مدار السنوات المتعاقبة أو تناقصها أو تباينها، ولكن هذا لا يعني أن الأموال المخصصة للتعليم العالي قد قلت وإنما قد تكون هناك زيادة حقيقية من الناحية الكمية المطلقة فيما ينفق على التعليم العالي، وعليه تمثل ميزانية التعليم العالي بالنسبة لميزانية العامة من المؤشرات التي لها دلالة في نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي مقدرًا في صورة رقمية بالنسبة لجهود الدولة الأخرى.² والجدول التالي يوضح تطور ميزانية التعليم العالي وميزانية العامة للدولة.

¹ زرقان ليلي، إصلاح التعليم العالي الراهن ل م د ومشكلات الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية لجامعة فرحات عباس - سطيف، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2012، ص: 08.

² عبد الله الزاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص: 163.

جدول رقم (02-24): تطور ميزانية التعليم العالي وميزانية العامة

السنوات	ميزانية التعليم العالي (دج)	ميزانية الدولة (دج)	حصة ميزانية التعليم العالي من ميزانية العامة (%)	نسبة الزيادة في ميزانية القطاع (%)
1991	6.500.000.000	118.300.000.000	5.49%	-
1992	9.063.804.000	203.900.000.000	4.44%	39.34%
1993	3.492.374.000	303.950.251.000	1.14%	-61.46%
1994	4.228.842.000	323.272.877.000	1.30%	21.08%
1995	16.877.192.000	437.975.979.000	3.85%	299%
1996	19.559.000.000	547.000.000.000	3.57%	15.89%
1997	19.188.104.000	640.600.000.000	2.99%	-1.89%
1998	24.306.558.000	771.721.650.000	3.14%	26.67%
1999	34.857.516.000	817.692.715.000	4.26%	43.40%
2000	38.580.667.000	965.328.164.000	3.99%	10.68%
2001	43.591.873.000	836.294.176.000	5.21%	12.98%
2002	58.743.195.000	1.050.166.167.000	5.59%	34,8%
2003	63.494.661.000	1.097.385.900.000	5.78%	8,1%
2004	66.497.092.000	1.200.000.000.000	5.54%	4,7%
2005	78.381.380.000	1.200.000.000.000	6.53%	17,9%
2006	85.319.925.000	1.283.446.977.000	6.64%	8,9%
2007	95.689.309.000	1.574.943.361.000	6.07%	12,2%
2008	118.306.406.000	2.017.969.196.000	5.86%	23,6%
2009	154.632.798.000	2.593.741.485.000	5.96%	30,7%
2010	173.483.802.000	2.837.999.823.000	6.11%	12,2%
2011	212.830.565.000	3.434.306.634.000	6.19%	22,7%
2012	277.173.918.000	4.608.250.475.000	6.01%	30,2%
2013	264.582.513.000	4.335.614.484.000	6.10%	-4,5%
2014	270.742.002.000	4.714.452.366.000	5.74%	2,3%
2015	300.333.642.000	4.972.278.494.000	6.04%	10,9%
2016	312.145.998.000	4.807.332.000.000	6.49%	3,9%
2017	310.791.629.000	4.591.841.961.000	6.76%	-0,4%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية سنة 1991-2017.

يلاحظ من خلال الجدول عند مقارنة ميزانية التعليم العالي بميزانية الدولة ارتفاع في حجم الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة 2001 إلى غاية 2017 وهذا راجع لاتباع الجزائر سياسة إنفاقية توسعية نتيجة لارتفاع الإيرادات بسبب الارتفاع الحاصل في أسعار النفط، ففي سنة 2000 قدرت الاعتمادات بـ38580667000 دج أي ما يعادل 03.99% من الميزانية التسييرية للدولة وتواصل هذا الارتفاع ليصل سنة 2006 بـ85319925000 دج أي بنسبة 06.64% من الميزانية التسييرية للدولة.

وفي سنة 2008 وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الإقتصاد العالمي بسبب الأزمة العالمية وما تبعه من نقص الإيرادات يلاحظ انخفاض طفيف في حصة التعليم العالي ليصل 05.86%، وهو الشيء نفسه في سنة 2014 إلى أن السلطات المالية على موقفها المالي التوسعي استمرت في دعم قطاع التعليم العالي. وفي سنة 2017 قدرت الاعتمادات المالية بـ310791629000 دج أي ما يعادل 06.76% .

وعليه يمكن القول انه منذ سنة 2000 عرف قطاع التعليم العالي زيادة مستمرة في نفقات المخصصة له وهذا لمواكبة التغيرات السريعة الحاصلة في العالم حيث تعمل الحكومة على تطوير الإمكانيات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز دوره باعتباره دعامة للابتكار وتدعيمه بالتكوين والبحث وهو ما يؤكد جهود الدولة المبذولة في تطوير قطاع التعليم العالي.

كذلك يرجع سبب هذه الزيادة إلى الرفع من الأجور والمرتبات وارتفاع عدد الطلبة المسجلين بالجامعة نتيجة لارتفاع معدلات النجاح في البكالوريا، وارتفاع عدد الطلبة المقيمين وهو ما يؤدي إلى ارتفاع في النفقات المخصصة للخدمات الجامعية وكذا زيادة عدد المخابر وأنشطة البحث العلمي وإعادة تقييم المنحة الجامعية. فهذه الزيادة تؤكد مقدار تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي.

وعليه يمكن القول أن قطاع التعليم أو الجامعة بصفة خاصة تعتمد على المصادر العمومية لتمويل نفقاتها المتزايدة وهذا باعتبارها من المرافق العمومية حيث تصنف قانونيا ضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي 99-05 على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي فهي تدار من قبل الدولة ولا وجود للقطاع الخاص فيها، باعتبار أن التعليم العالي في الجزائر مجاني ووطني وديمقراطي وعلمي وعصري مرتبط بالمخططات التنموية للدولة الجزائرية ومنفتحا على العالم. لذا يتوجب فتح المجال أمام القطاع الخاص للنهوض جنبا لجنب والقطاع العام من أجل توفير تمويل للتعليم العالي وهذا بسبب تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات فهو اقتصاد ريعي بامتياز ويتأثر بأسعار المحروقات، وكذا في ظل انحسار الموارد المالية وهو ما يتطلب ضرورة العمل على إحداث إصلاحات في طرائق تمويل التعليم العالي بترشيد الإنفاق وتطوير تشريعات المتعلقة بمساهمة المجتمع في تحمل جزء من تكاليف التعليم العالي.

1. تطور نفقات التعليم العالي حسب المصالح:

جدول رقم (02-25): تطور نفقات التعليم العالي حسب المصالح خلال الفترة 2002-2017

السنوات	الإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي دج	المصالح المركزية للمديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي
2002	58.743.195.000	-
2003	63.494.661.000	-
2004	66.497.092.000	-
2005	78.381.380.000	-
2006	85.319.925.000	-
2007	95.689.309.000	-
2008	118.306.406.000	-
2009	154.544.898.000	87.900.000
2010	173.382.202.000	101.600.000
2011	212.639.711.000	190.854.000
2012	276.922.779.000	118.139.000
2013	264.349.090.000	233.423.000
2014	270.534.089.000	207.913.000
2015	300.126.397.000	207.245.000
2016	311.942.660.000	203.338.000
2017	310.601.025.000	190.604.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجرائد الرسمية أعداد مختلفة للسنوات 2002-2017.

إن تحليل حقل الإنفاق العام على التعليم العالي يبين استحواذ قطاع التعليم على قسم كبير من الاعتمادات طيلة الفترة من 2000-2017 وذلك من أجل تلبية احتياجات الهياكل القاعدية لهذا القطاع بمختلف أنواعها واختصاصها، حيث أن المصالح المركزية لوزارة التعليم العالي قد استحوذت على كل الاعتماد من سنة 2000 إلى غاية 2008 ثم ابتداء من سنة 2009 تم إعادة النظر في نفقات التسيير وذلك من خلال توزيع هذه الاعتمادات على المصالح المركزية للمديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي فقد خصص لها نسب ضئيلة لا تتعدى 5% أما المصالح المركزية للوزارة التعليم العالي فقد خصص لها 95% من أجل تلبية احتياجات الهياكل القاعدية لهذا القطاع وهنا يتم طرح السؤال ما هي الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم الإنفاق على التعليم العالي على المصالح المركزية بنسب كبيرة خلال الفترة 2000-2017.

للإجابة على هذا السؤال يتطلب دراسة تطور الإنفاق العام على التعليم العالي حسب المصالح المركزية

خلال الفترة 2000-2017.

1.1 المصالح المركزية لوزارة التعليم العالي: لقد شهدت المصالح المركزية زيادة معتبرة في حجم الاعتمادات

المالية المخصصة لها طيلة الفترة الممتدة 2000-2017 فقد بلغت هذه الزيادة في سنة 2017

بـ310.601.025.000 دج¹، أي بنسبة 99% ويعود سبب هذه الزيادة إلى العوامل التالية:

➤ نفقات الموظفين: ارتفاع نفقات الموظفين يفسر بما يلي:²

✓ دفع رواتب الموظفين حيث قيمتها سنة 2005 بـ 92.000.000 دج لتصل سنة 2016 بـ

245.000.000 دج أي بزيادة حوالي 161.95%.

✓ ارتفاع اشتراكات الاجتماعية للضمان الاجتماعي حيث وصلت سنة 2017 بـ 37.000.000 دج.

✓ ارتفاع التعويضات والمنح المختلفة من 75.114.000 دج سنة 2005³ إلى 260.000.000 دج سنة

2017 أي بزيادة قدرها 246.16% ورفع المنح المختلفة للتعليم العالي كمنحة المردودية.

✓ ارتفاع المعاشات (ريوع حوادث العمل) من 636.000 دج سنة 2005 إلى 1.000.000 دج سنة

2017 أي بزيادة قدرها 246%.

✓ ارتفاع قيمة الضمان الاجتماعي من 41.238.000 دج سنة 2005 إلى 128.936.000 دج سنة

2016.

✓ المساهمة في الخدمات الاجتماعية من 3.956.000 دج سنة 2005 إلى 14.228.000 دج سنة 2017

و13.473.000 دج سنة 2016.

➤ زيادة نفقات الأدوات وتسيير المصالح: يقسم هذا البند النفقات المخصصة للأدوات والأثاث حيث

وصلت سنة 2017 بـ 5.000.000 دج و7.541.000 دج سنة 2015 بعدما كانت 4.352.000 دج سنة

2002⁴.

✓ اللوازم ارتفعت من 8.000.000 دج سنة 2002 إلى 10.000.000 دج سنة 2017 وكانت

45.295.000 دج سنة 2016.

✓ التكاليف الملحققة: ارتفعت من 21.377.000 دج إلى 53.000.000 دج سنة 2017.

¹ الجريدة الرسمية، العدد 08، السنة 54، المؤرخة في 12 جمادى الأولى عام 1438 الموافق لـ09 فيفري 2017، ص: 130.

² الجريدة الرسمية، العدد 08، السنة 53، المؤرخة في 05 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ14 فيفري 2016، ص: 134.

³ الجريدة الرسمية، العدد 09، السنة 42، المؤرخة في 20 ذو الحجة عام 1425 الموافق لـ30 جانفي 2005، ص: 148.

⁴ الجريدة الرسمية، العدد 03، السنة 39، المؤرخة في اول ذو القعدة عام 1422 الموافق لـ15 جانفي 2002، ص: 137.

✓ الألبسة ارتفعت من 460.000 دج سنة 2005 إلى 700.000 دج سنة 2017. ارتفاع كذلك نفقات القضائية وحظيرة السيارات، الإيجار.

➤ **زيادة النفقات المخصصة لأشغال الصيانة:** حيث بلغت سنة 2017 بـ 13.000.000 دج بعدما كانت 6.519.000 دج سنة 2005. هذه النفقات موجهة لصيانة العادية للمباني ذات الاستعمال الإداري.

➤ **إعانات التسيير:** هي النفقات تضمن بند النفقات المخصصة للأبواب التالية:

✓ إعانات الديوان الوطني للخدمات الجامعية: ارتفعت إلى 101.177.000.000 دج سنة 2017 بعدما كانت 36.700.000.000 دج سنة 2005.

✓ إعانات للجامعات: بلغت 181.000.000.000 دج سنة 2017 بعدما كانت 33.798.000.000 دج سنة 2005.

✓ إعانات للمراكز الجامعية: بلغت 6.300.000.000 دج سنة 2017 بعدما كانت 3.600.000.000 دج سنة 2005.

✓ إعانات للمدارس الكبرى: بلغت 15.000.000.000 دج سنة 2017 بعدما كانت 1.663.000.000 دج.

كذلك يضمن إعانة للوكالة الوطنية من أجل تطوير البحث الجامعي؛ وإعانة للوكالة الوطنية من أجل تطوير البحث الصحي؛ كما أضيف منذ سنة 2013 وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-65 المؤرخ في 23 يناير 2013 إعانات للوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية وإعانات للوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم البيوتكنولوجية وعلوم الزراعة والتغذية وإعانات للوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة وإعانة لجامعة التكوين المتواصل.

➤ **زيادة نفقات النشاط التربوي والثقافي:** زيادة حجم النفقات يمكن تفسيرها أيضا بزيادة الاعتمادات المخصصة للتكفل بمصاريف التكوين وتشجيعات الجمعيات الطلابية وتعميم النشاطات التربوية حيث وصلت قيمة الاعتمادات المخصصة لهذا البند في سنة 312.600.000 دج سنة 2016 و 228.500.000 دج سنة 2017 بعدما كانت 28.800.000 دج سنة 2005.

➤ **نفقات النشاط الاقتصادي:** هذه الزيادة كانت موجهة بصفة حصرية إلى مراكز البحث حيث قدرت بـ 5.411.578.000 دج سنة 2016 بعدما كانت 1.062.493.000 دج سنة 2005 ويضم هذا البند عدة مراكز منها مركز تطوير الطاقات المتجددة، مركز البحث في البيوتكنولوجيا، مركز تنمية التكنولوجيا

المتقدمة، مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقوية، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة... إلخ

➤ النفقات الأخرى: يحتوي هذا البند على النفقات التالية:

- ✓ المؤتمرات والملتقيات.
 - ✓ مصاريف إنجاز وطباعة الشهادات الجامعية.
 - ✓ مصاريف سير اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي.
 - ✓ المساهمة في برنامج دعم السياسة القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي.
- وقد قدرت هذه النفقات بـ 362.100.000 دج سنة 2016 مقارنة بـ 25.066.000 دج سنة 2005.

2.1 المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

- يرجع أيضا زيادة حجم الإنفاق على التعليم العالي إلى زيادة الإنفاق على المصالح المركزية لمديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تستحوذ على 05% من النفقات ويرجع ذلك إلى:
- ✓ مرتبات موظفين المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
 - ✓ أدوات تسيير مصالح المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
 - ✓ أشغال الصيانة المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

جدول رقم (02-26): توزيع نفقات التعليم العالي عبر المصالح المركزية

الوحدة: مليون دج

السنوات	رواتب الموظفين	المعاشات والمنح الموظفين	التكاليف الاجتماعية	الأدوات وتسيير المصالح	أشغال الصيانة	إعانات التسيير	النشاط التربوي والثقافي	النشاط الاقتصادي	النفقات المختلفة
2002	118.800	600	34.547	43.015	5.131	52.047.133	23.800	6.453.844	19.525
2003	122.600	636	37.652	46.303	5.388	56.603.090	26.800	6.609.977	27.195
2004	153.322	636	45.007	63.937	5.926	65.159.600	26.800	1.002.493	24.371
2005	171.461	636	50.069	72.536	6.519	76.948.800	28.800	1.062.493	25.066
2006	173.500	600	51.000	83.824	8.000	83.904.000	29.000	1.032.501	22.066
2008	207.684	636	57.500	106.309	12.000	112.817.416	502.500	1.919.361	2.668.000
2009	294.000	700	82.522	116.565	14.000	148.536.030	501.500	2.328.061	2.670.020
2010	308.412	700	82.208	120.265	15.000	167.090.456	501.600	2.600.061	2.662.000
2011	538.395	800	138.673	123.415	15.750	208.186.175	411.600	3.195.803	27.600
2012	515.760	1.000	129.963	138.915	16.538	270.449.800	411.600	5.412.903	327.900
2013	486.000	1.000	123.336	119.328	16.538	257.837.014	412.600	5.024.874	328.400
2014	661.753	1.000	174.451	156.865	20.000	263.648.775	412.600	5.118.245	340.400
2015	622.500	1.000	175.426	171.546	20.000	292.898.000	412.600	5.484.925	340.400
2016	543.024	1.000	146.283	130.687	18.000	305.017.388	312.600	5.411.578	362.100
2017	528.000	940	142.978	107.607	13.000	305.169.000	228.500	4.386.000	25.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجرائد الرسمية أعداد مختلفة للسنوات 2002-2017.

ثانياً- مخصصات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم العالي: تعبر العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وميزانية التعليم العالي على الجهد التعليمي المبذول وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤكد الأبحاث على ضرورة زيادة نسبة ما تخصصه من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم. حيث تمثل ميزانية التعليم العالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ما يمكن ادخاره من جانب المجتمع لفترة زمنية معينة بحيث يستعين بهذا الإدخار في المستقبل القريب أو البعيد، كما أنه يمثل أيضا ما يمكن أن يستثمره المجتمع في جانب المشروعات البعيدة المدى، كما يمثل جانبا من الخدمات والمنافع الاستهلاكية المتصلة بالرفاهية الاجتماعية¹.

كما تعتبر نسبة الموارد المالية المخصصة للتعليم ولاسيما في مجتمعات المعلومات والمعرفة قرارا استثماريا أساسيا للأفراد والأعمال والمجتمع، تعتبر حصة نفقات التعليم بالنسبة للناتج المحلي مؤشرا على الاستثمارات المالية

¹ عبد الله زاهي الرشيدان، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

للدولة في مجال التعليم،¹ فقياس الأهمية التي يوليها المجتمع للتعليم في سياسة الإنفاق على التعليم عن طريق حساب نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (02-27): نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: دج، مليار دج، %.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي دج	ميزانية التعليم العالي مليار دج	نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	4123500000	38580667	0,94
2001	4260800000	43591873	1,02
2002	4537700000	58743195	1,29
2003	5264200000	63494661	1,21
2004	6150400000	66497092	1,08
2005	7563600000	78381380	1,04
2006	8514800000	85319925	1,00
2007	9366600000	95689309	1,02
2008	11090000000	118306406	1,07
2009	10034300000	154632798	1,54
2010	12049600000	173483802	1,44
2011	14526600000	212830565	1,47
2012	16115400000	277173918	1,72
2013	16647600000	264582513	1,59
2014	17228600000	270742002	1,57
2015	16702100000	300333642	1,80
2016	17406700000	312145998	1,79
2017	18906600000	310791629	1,64

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير بنك الجزائر 2000-2017.

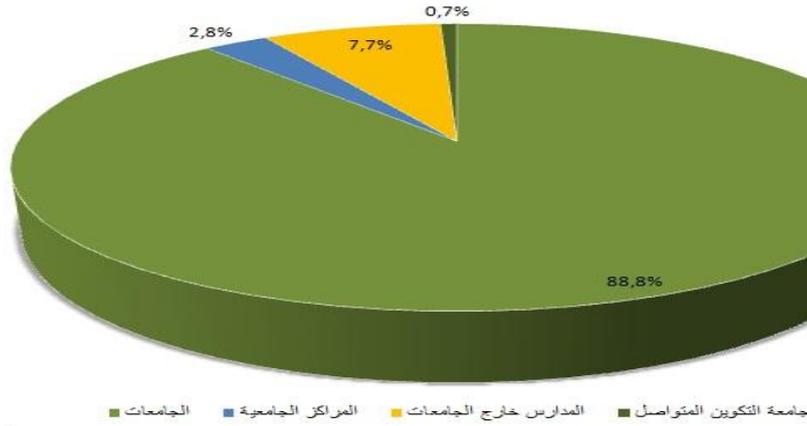
يلاحظ من خلال الجدول زيادة في نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي لكن هذه الزيادة غير كافية وهي ضرورية لتطوير العنصر البشري وإزالة العوائق أمام تطور التعليم العالي والبحث العلمي، ولكن في المقابل خبراء البنك الدولي يعتبرون هذه نسبة ضعيفة وغير كافية لخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة من

¹<http://www.bfs.admin.ch/bfs/fr.home/statistique/themes-transveraux/mesure-bien-etre/indicateurs/depense-publiques-education.htm>.

المحروقات وهي 01% نسبة لا تستجيب للمعايير الدولية واعتبار أن رأسمال ضروري لتنمية الموارد البشرية. لكن يبقى العامل البشري من أهم العوامل لتطوير البحث العلمي.

ولالإشارة فإن معدلات الإنفاق على التعليم العالي كنسب مئوية من الناتج المحلي في أكثر بلدان تطورا في مجال التعليم تبلغ 02.6% في ماليزيا و01.6% دانمارك و01.5% في السويد.

شكل رقم (02-04): يبين توزيع ميزانية التسيير بالنسب حسب نمط المؤسسات الجامعية لسنة 2016

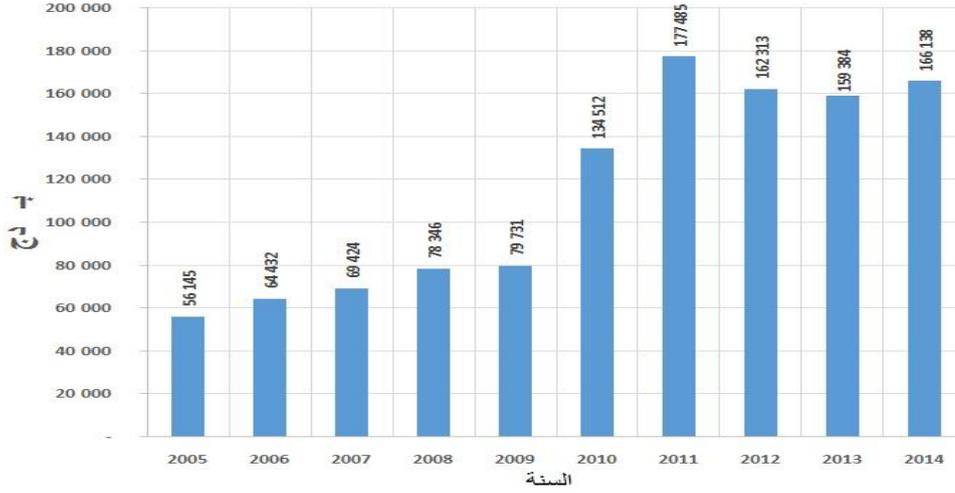


Source: <http://www.mesrs.dz/ar/agrégrate.mesrs>

من خلال تحليل الشكل يلاحظ أن الجامعات الجزائرية والمقدر عددها سنة 2016 بـ 50 جامعة تستحوذ على 88.8% من الميزانية التسييرية لقطاع التعليم العالي والمقدرة سنة 2016 بـ 313.145.998.000 مليار دج، وتاليا في المرتبة الثانية المدارس خارج الجامعات (المدارس العليا الوطنية، المدارس العليا للأساتذة) بـ 07.7%، ثم في المرتبة الثالثة المراكز الجامعية والمقدر عددها بـ 13 المركز الجامعي عبر التراب الوطني بنسبة 02.8% من الميزانية وفي الأخير جامعة التكوين المتواصل بـ 0.7%.

شكل رقم (02-05): يبين تطور التخصيص السنوي للطلاب في إطار ميزانية التسيير لمؤسسات التعليم

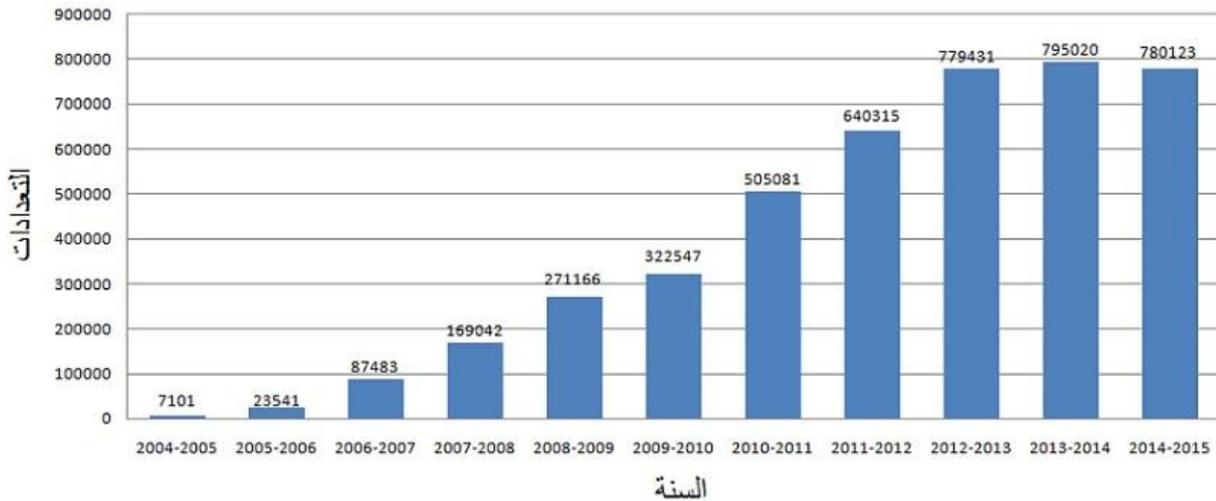
العالي.



Source: <http://www.mesrs.dz/ar/agrégrate.mesrs>

يبين لنا الشكل الميزانية المخصصة لطلاب خلال الفترة من 2005-2014 حيث يلاحظ ارتفاع في المقدار المخصص لطلاب حيث قدر سنة 2005 بـ 56.145 دج، واستمرت الزيادة إلى غاية سنة 2011 حيث قدرت الميزانية بـ 177.485 دج أي بزيادة قدرها 31.63%، ثم انخفضت خلال سنتي 2012-2013 لتصل إلى 159.384 دج، ثم تعود للإرتفاع سنة 2014 حيث قدرت الميزانية المخصصة للطلاب بـ 166.138 دج. وفي الأخير يمكن القول أن هناك تطور ملحوظ في مقدار المخصص للطلاب طول الفترة من 2005 إلى غاية 2014.

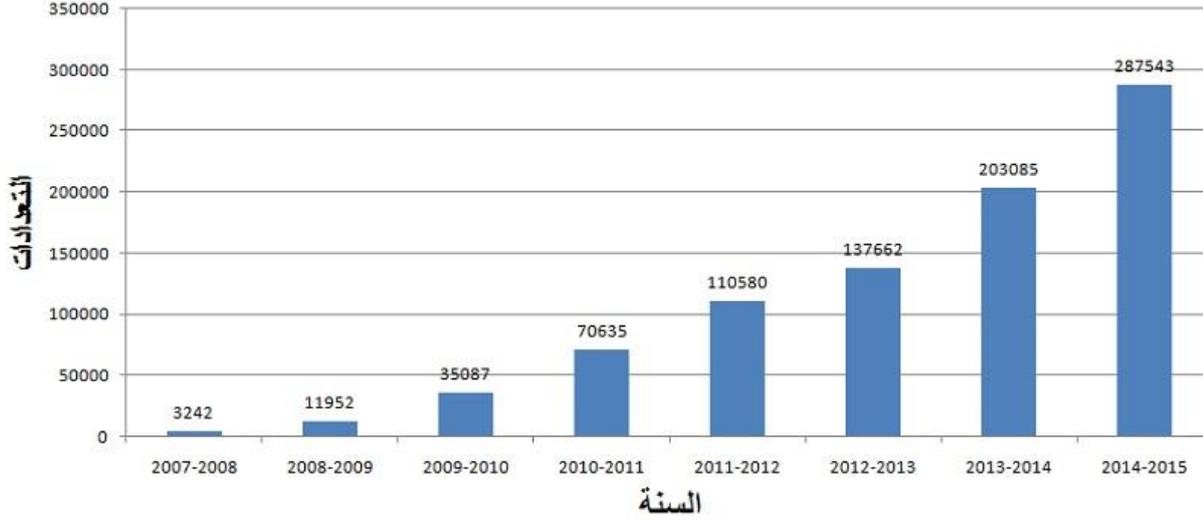
شكل رقم (02-06): إحصائيات الطلبة المسجلين في اليسانس من 2004 إلى 2015.



Source: <http://www.mesrs.dz/ar/agrégrate.mesrs>

يلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع مستمر في عدد الطلبة المسجلين في مرحلة الليسانس حيث قدر خلال الموسم الجامعي 2004/2005 بـ 7101 طالب واستمر هذا الارتفاع ليصل خلال الموسم الجامعي 2015/2014 بـ 780123 طالب، وهذا راجع لارتفاع معدلات النجاح في البكالوريا.

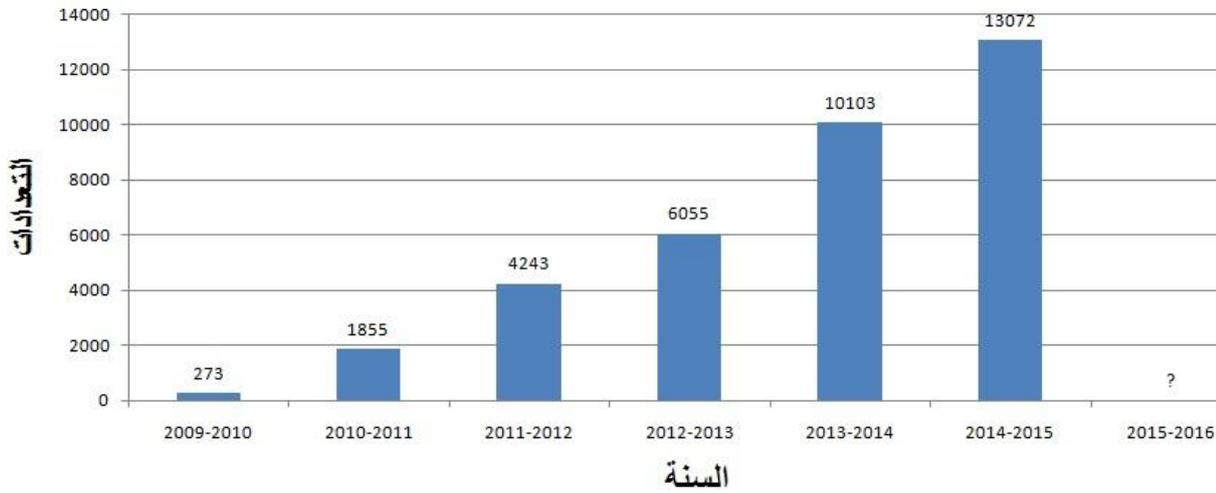
شكل رقم (02-07): إحصائية الطلبة المسجلين في الماستر من 2007 إلى 2015.



Source: <http://www.mesrs.dz/ar/agrégrate.mesrs>

يبين لنا الشكل السابق ارتفاع في عدد الطلبة المسجلين في شهادة في مرحلة الماستر حيث قدر العدد خلال الموسم الجامعي 2008/2007 بـ 3242 طالب واستمر هذا الارتفاع ليصل عدد الطلبة المسجلين في مرحلة الماستر خلال الموسم الجامعي 2015/2014 إلى 287543 طالب وهذه الزيادة رافقت زيادة عدد الطلبة المسجلين في مرحلة الليسانس.

شكل رقم (02-08): إحصائية الطلبة المسجلين في دكتوراه (ل م د) من 2009 إلى 2015.



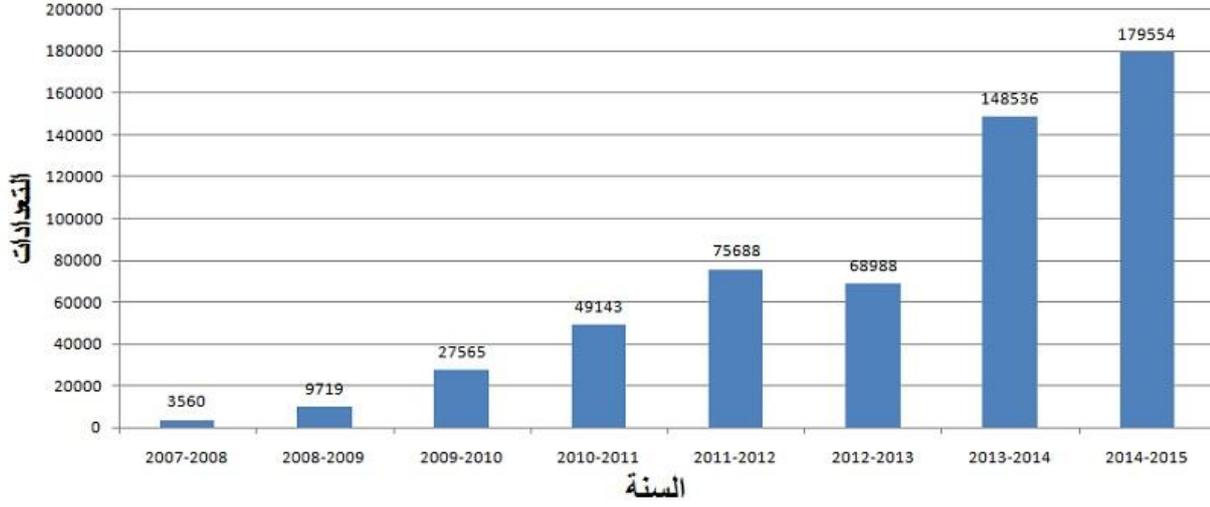
Source: <http://www.mesrs.dz./ar/agrégrate.mesrs>

يبين لنا الشكل السابق عدد الطلبة المسجلين في دكتوراه ل م د حيث قدر خلال الموسم 2010/2009 بـ 273 طالب دكتوراه واستمر هذا الإرتفاع ليصل خلال الموسم 2015/2014 إلى 13072 طالب دكتوراه. أي بزيادة قدرها 88 مرة.

وأما في سنة 2017/2016 ارتفع عدد الطلبة بنسبة 12% مقارنة بعدد الطلبة المسجلين في بداية العام الدراسي 2016/2015 حيث سجل القطاع 1623000 طالب منها 1493000 في الطور الأول والثاني و80000 في طور الثالث و50000 في جامعة التعليم المستمر.¹

¹http://www.algerie360.com/enseignement_superieureplus_dun_million_et_demi_detudiants_s_ont_attendus_pour_larentree/

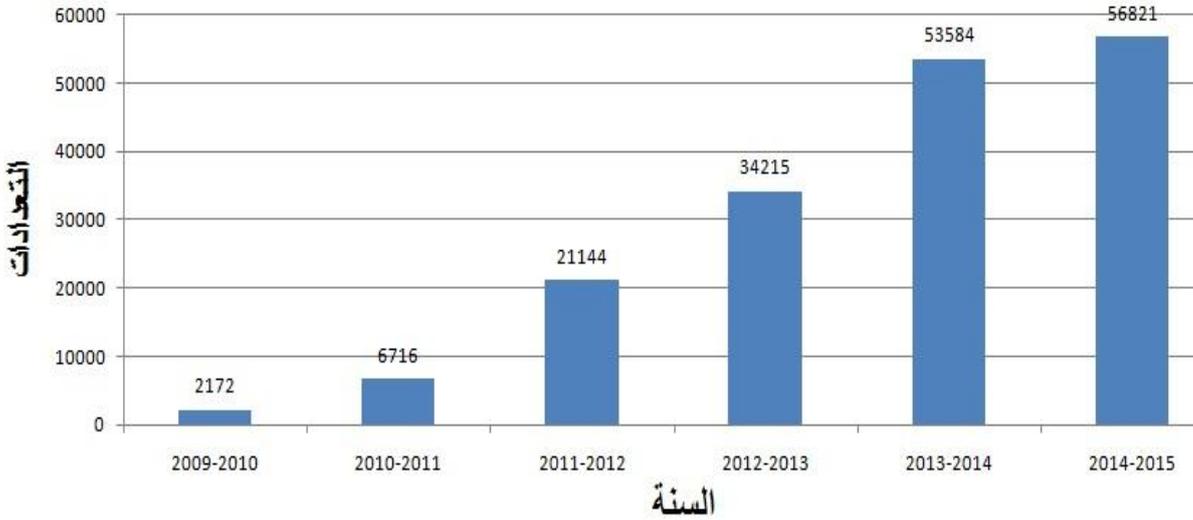
شكل رقم (02-09): إحصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس من 2007-2015.



Source: <http://www.mesrs.dz/ar/agrégrate.mesrs>

يبين الشكل عدد الطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس حيث قدر خلال الموسم الجامعي 2008/2007 بـ 3560 متحصل على الشهادة ليسانس واستمر هذا الارتفاع ليصل خلال الموسم الجامعي 2015/2014 بـ 179554 متحصل على شهادة ليسانس.

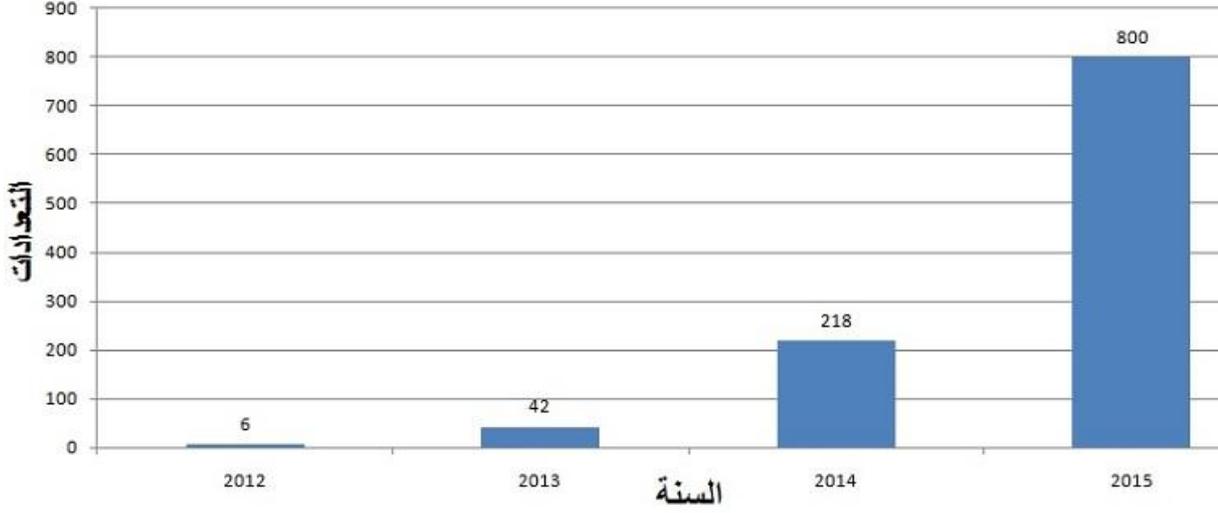
شكل رقم (02-10): إحصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر من 2009-2015.



Source: <http://www.mesrs.dz/ar/agrégrate.mesrs>

يبين الشكل عدد الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر حيث قدر خلال الموسم الجامعي 2010/2009 بـ 2172 متحصل على الشهادة الماستر واستمر هذا الارتفاع ليصل خلال الموسم الجامعي 2015/2014 بـ 56821 متحصل على شهادة الماستر.

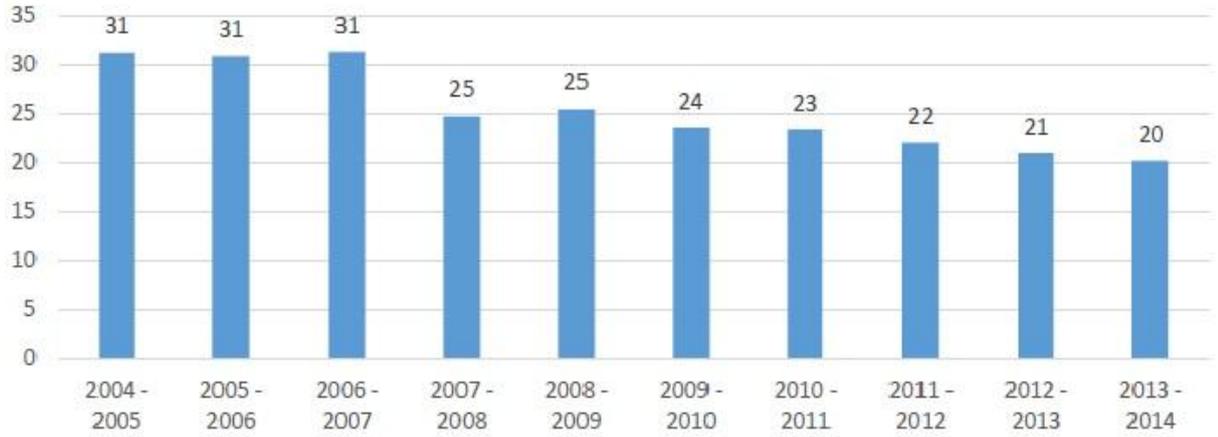
شكل رقم (02-11): إحصائيات أطروحات دكتوراه ل م د التي نوقشت من 2012 إلى 2015



Source: <http://www.mesrs.dz./ar/agregate.mesrs>

يبين الشكل عدد الطلبة الحاصلين على شهادة دكتوراه ل م د حيث قدر سنة 2012 بـ 06 متحصلين على شهادة دكتوراه ل م د باعتبارها فترة تخرج أول دفعة دكتوراه ل م د وقفز هذا الارتفاع إلى سنة 2014 بـ 218 متحصل على دكتوراه ل م د، ليرتفع بعد ذلك ارتفاع شديد سنة 2015 بتخرج 800 دكتور.

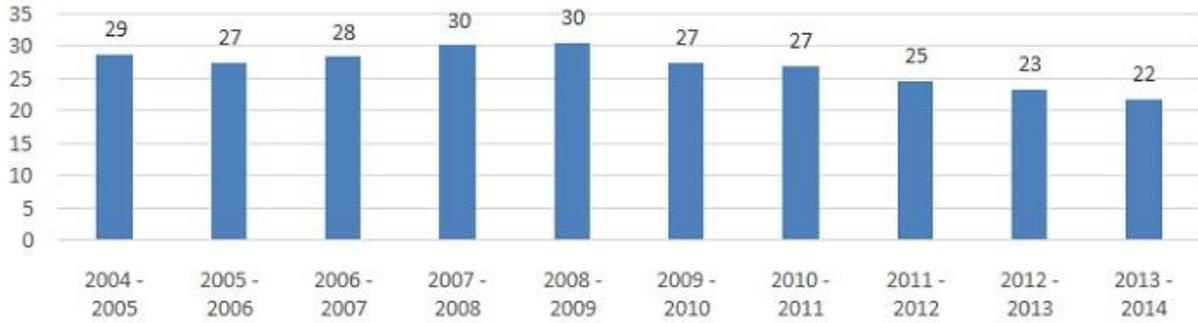
شكل رقم (02-12): تطور معدل التأطير الإداري والتقني من 2005 إلى 2014



Source: <http://www.mesrs.dz./ar/agregate.mesrs>

يبين الشكل معدل تطور التأطير الإداري والتقني حيث كان هذا المعدل ثابت خلال الفترة الممتدة من 2004/2005 إلى غاية الموسم الجامعي 2007/2006 عند المستوى 31 ثم ينخفض خلال الموسمين المواليين إلى 25 ويستمر هذا الإنخفاض إلى غاية الموسم الجامعي 2014/2013 عند معدل 20.

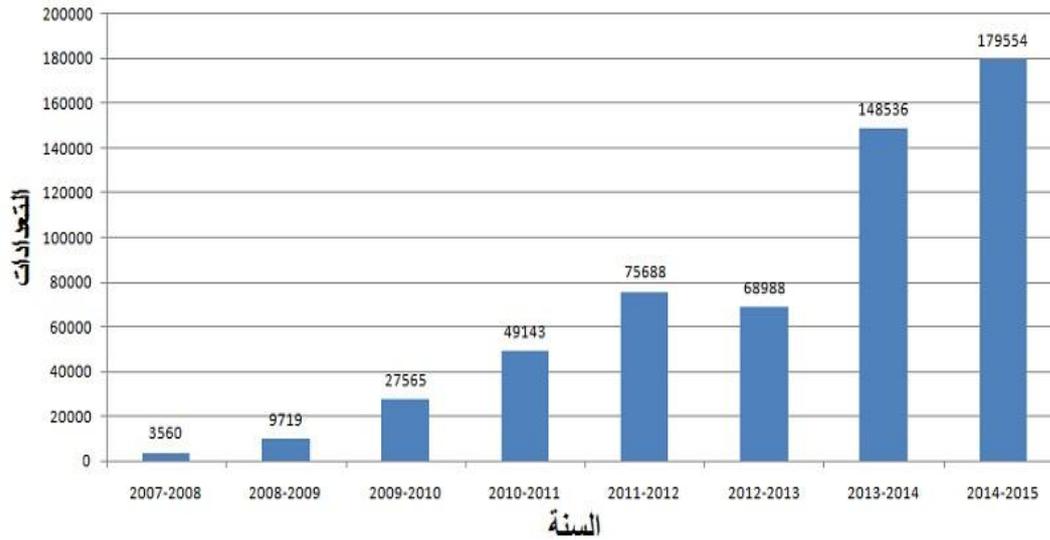
شكل رقم (02-13): تطور معدل التأطير البيداغوجي من 2005 إلى 2014



Source: <http://www.mesrs.dz/ar/agrégrate.mesrs>

يبين الشكل السابق معدلات التأطير البيداغوجي حيث بلغ خلال الموسم 2005/2004 معدل 29 ثم انخفض بعد ذلك تدريجيا ليصل إلى 22 في الموسم 2014/2013.

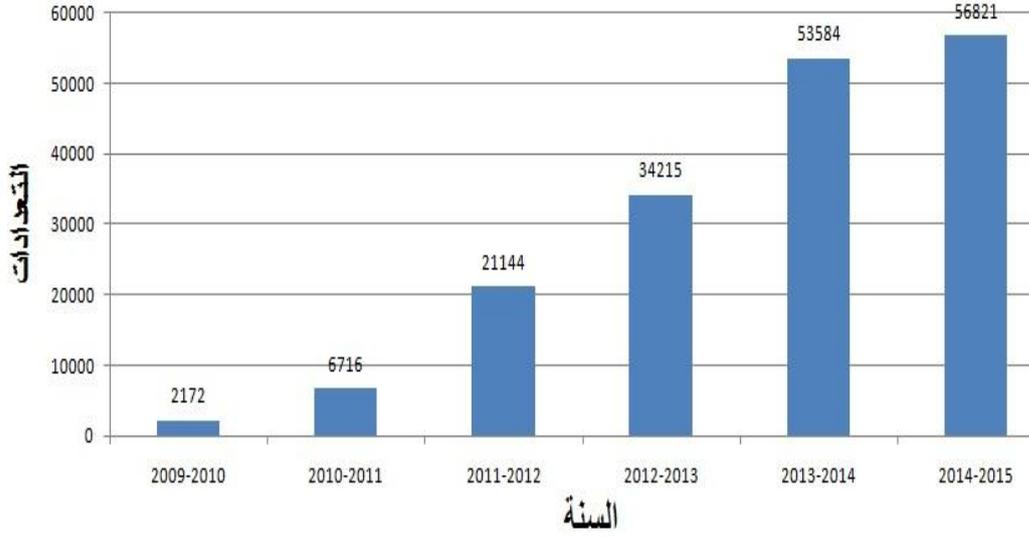
شكل رقم (02-14): إحصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس من 2007-2015



Source: <http://www.mesrs.dz/ar/agrégrate.mesrs>

يبين الشكل عدد الطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس حيث قدر خلال الموسم الجامعي 2008/2007 بـ 3560 متحصل على الشهادة ليسانس واستمر هذا الإرتفاع ليصل خلال الموسم الجامعي 2015/2014 بـ 179554 متحصل على شهادة ليسانس.

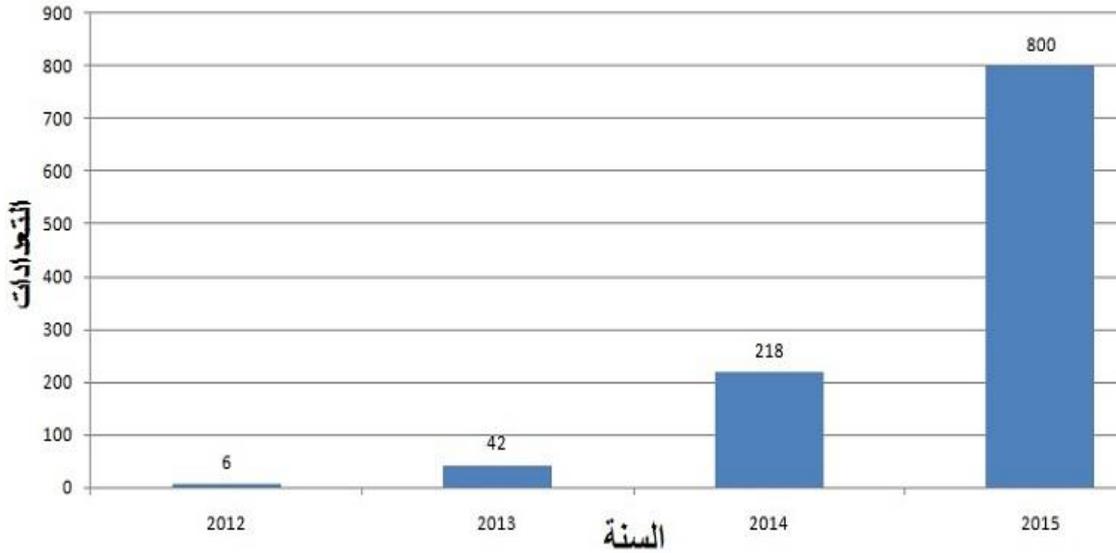
شكل رقم (02-15): إحصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر من 2009-2015.



Source: <http://www.mesrs.dz/ar/agrégrate.mesrs>

يبين الشكل عدد الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر حيث قدر خلال الموسم الجامعي 2010/2009 بـ 2172 متحصل على الشهادة الماستر، واستمر هذا الإرتفاع ليصل خلال الموسم الجامعي 2015/2014 بـ 56821 متحصل على شهادة الماستر.

شكل رقم (02-16): إحصائيات أطروحات دكتوراه ل م د التي نوقشت من 2012 إلى 2015



Source: <http://www.mesrs.dz/ar/agrégrate.mesrs>

يبين الشكل السابق عدد الطلبة الحاصلين على شهادة دكتوراه ل م د حيث قدر سنة 2012 بـ 06 متحصلين على شهادة دكتوراه ل م د باعتبارها فترة تخرج أول دفعة دكتوراه ل م د، وقفز هذا الارتفاع إلى سنة 2014 بـ 218 متحصل على دكتوراه ل م د، ليرتفع بعد ذلك ارتفاع شديد سنة 2015 بتخرج 800 دكتور.

ثالثاً- جهود تحسين أداء التعليم العالي وتفتحه على محيطه

على غرار باقي القطاعات الحكومية فقد استفاد التعليم العالي، من جهد كبير منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم لاسيما من خلال:¹

✓ تضاعف الفئة الطلابية ثلاث مرات حيث انتقلت من 500.000 سنة 2000 إلى أكثر من 01.6 مليون طالب مع الدخول الجامعي سنة 2017.

✓ تضاعف عدد مؤسسات التعليم العالي إذ يبلغ اليوم 106 مؤسسة.

✓ انتقال تعداد الأساتذة الجامعيين من قرابة 18.000 أستاذ سنة 2000 إلى حوالي 70.000 أستاذ سنة 2017.

✓ ارتفاع عدد المقاعد البيداغوجية من قرابة 400.000 مقعد سنة 2000 إلى نحو 01.5 مليون سنة 2017؛

✓ ارتفاع قدرات الإيواء الجامعية من أقل من 200.000 سرير سنة 2000 إلى أكثر من 700.000 سرير سنة 2017.

وعلى أساس هذه المكتسبات الهامة تواصل الحكومة تحسين أداءات منظومة التعليم العالي لضمان مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كما يتعين على هذه المنظومة أن تفتح أكثر فأكثر على محيطها الوطني والدولي. ومن شأن الجهود التي ستبذل في هذا المجال أن تسمح بتعزيز إصلاح منظومة التعليم والتكوين العالي والتكفل بتطور تعداد الطلبة من خلال تحسين استغلال الشبكة الجامعية.

1. فيما يخص التكوين العالي: تعمل الحكومة على :-

✓ تحسين نسبة النجاح وتقليص مدة الدراسة.

✓ رفع نسبة التأطير من صف الماجستير.

✓ إنشاء معاهد للعلوم والتقنيات التطبيقية.

✓ موائمة التكوين في الطب والمسابقات الإستشفائية الجامعية واستحداث مسابقة وطنية للإقامة.

2. فيما يخص نظام التوجيه والمتابعة البيداغوجية: فإن الأمر سيتعلق خصوصا، بالعمل على:

✓ تحسين نسبة تلبية طلب تسجيل حاملي شهادات البكالوريا خلال التوجيهات.

✓ مراجعة نظام الولوج إلى الطور الثاني في المدارس العليا.

✓ تحسين نظام معالجة معادلات الشهادات الأجنبية.

✓ تحسين نظام متابعة ومراقبة المؤسسات الخاصة للتكوين العالي.

¹ مخطط عمل الحكومة، السياسات العامة، بوابة الوزارة الأولى، 2017، متوفر على الموقع: www.premier-minister.gov.dz

3. فيما يخص انفتاح الجامعة على محيطها الدولي: تسهر الحكومة خصوصا على:

- ✓ مواصلة برنامج إقامة أساتذة جامعيين في الخارج لتحسين معارفهم واستكمالها بما يتوافق مع التطورات العلمية في العالم.
- ✓ رفع قدرات نفاذ كل الجامعات إلى شبكات الإعلام والتوثيق لباقي الجامعات عبر العالم بفضل تمويل اشتراكات الضرورية.
- ✓ تطوير برامج التوأمة والتبادل بين الجامعات الوطنية وجامعات البلدان الأخرى، في إطار برامج التعاون الدولي.

4. فيما يخص ظروف معيشة الطلبة: تعمل الحكومة خصوصا على:

- ✓ تحسين ظروف معيشة الطلبة في مجال الإيواء والإطعام والنقل.
- ✓ ترشيد التسيير الحالي للخدمات الجامعية.

المبحث الثالث: التحويلات الاجتماعية والإنفاق على قطاع السكن والعمل والضمان الاجتماعي في الجزائر

سيتم من خلال هذا المبحث دراسة الجوانب المتعلقة بما يعرف بالتحويلات الاجتماعية في الجزائر والدور الذي تحظى به في دوران عجلة الاقتصاد، هذا إضافة إلى تطورها في الجزائر وهيكلها، مع التطرق لحجم إنفاق الجزائر على قطاع السكن وما يحيط به.

المطلب الأول: تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر

تعتبر الجزائر من أولى الدول التي يحظى فيها مجال الدعم والحماية الاجتماعية بأهمية كبيرة حيث تمكنت الجزائر من تحقيق تقدم في هذا المجال على الرغم من الانتقادات المتعددة التي وجهت لسياساتها في المجال الاجتماعي فمنذ التسعينات كثفت الدولة سياساتها في التنمية الاجتماعية مما سمح بتحسين ظروف المعيشة لسكان بشكل عام،¹ فالتوجهات الحديثة للدولة المعاصرة ترى أن التحويلات الاجتماعية لا تعزز الاستهلاك الاجتماعي فحسب، بل هي استثمار في عملية اجتماعية أوسع نطاق تستهدف تكوين أفراد يتمتعون بمزيد من المهارات والقدرات الإنتاجية، وهؤلاء هم مصدر الإنتاجية الاقتصادية ودعامة التماسك الاجتماعي، ترتبط التحويلات الاجتماعية بالأنشطة الاجتماعية الممولة من طرف الدولة دون أن يدفع المستفيدون أي مقابل لها في صورة سلع أو خدمات، وحسب رزنامة لوزارة المالية. فإن التحويلات الاجتماعية تسمح بتحقيق العمليات التالية:²

- ✓ المساعدة والتضامن مع الفئات الهشة، (المعوقين، الفقراء، المرضى المزمنين، ضحايا الإرهاب، العجزة، قدماء المجاهدين، المستفيدين من المنح البسيطة أو ربوع التقاعد... إلخ)، وهنا التكفل يكون على المستوى
- ✓ المالي أو الإيواء أو تقديم خدمات على مستوى المؤسسات المتخصصة.
- ✓ التربية (منح التمدرس، الإيواء والنقل المدرسي والإطعام، الخدمات... إلخ).
- ✓ الصحة (الأمراض المزمنة، تغطية تكاليف تسير القطاع الصحي... إلخ).
- ✓ العمل (أنظمة التشغيل المؤقت، التكوين، الإجراءات الخاصة بخلق مناصب الشغل).

¹ Kamel belguebli ahmed zakane, *Evolution de la pauvreté et des inégalités en algérie, importance des transferts sociaux*, revue d'économie et de statistique Appliquée, volume 17 number 1 june 2020, p : 168.

² بلقاسمي نوبصر، كريمة حاتي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 02، 2017، ص: 359.

✓ السكن.

✓ دعم القطاع الزراعي والمنتجات الغذائية وأسعار الاستهلاك (حليب، عجائن ودقيق،...).

✓ الكهرباء الريفية وتوزيع الغاز الطبيعي.

✓ الإعفاءات الضريبية.

جدول رقم (02-28): تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1993-2017

الوحدة: مليار دج.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2003	2004	2005
التحويلات الاجتماعية	87.3	95.4	114.8	143	173.6	187.4	205.1	221 6.	315.04	416.33	428.029	460.484
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التحويلات الاجتماعية	625.38	838.9	1164.1	1212.6	1239.6	2065.07	1868.5	1574.3	1566	1830.3	1841.5	1630.7

Source: kamel belguebli, ahmed zakane, *Evolution de la pauvreté et des inégalités en Algérie: importances des transferts sociaux*, revue d'économie et de statistique appliquée, volume 17, number 1, june 2020, p:167.

➤ *Rapport de présentation de la loi de finance pour 2016-2017 et prévision 2018-2019*, p:42.

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع في التحويلات الاجتماعية حيث ارتفعت من 87.3 مليار دج سنة 1993 إلى 1212.6 مليار دج سنة 2009 واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2017 بـ 1630.7 مليار دج وهو ما يعكس إرادة الدولة لتلبية الطلب الاجتماعي. من بين الأسباب الرئيسية في ارتفاع قيمتها الراحة المالية التي عرفتها الجزائر من جراء الارتفاع المحسوس في عائدات النفط، ضف إلى ذلك تضاعف نفقات دعم السكن ونفقات دعم المنتجات واسعة الاستهلاك حيث انتقلنا من 324 517 مليون دج سنة 2010 إلى 754 145 مليون دج سنة 2011 بالنسبة لنفقات دعم السكن، أما بالنسبة لنفقات دعم المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك فانتقلت من 96151 مليون دج سنة 2010 إلى 276 115 مليون دج، كما أن إصرار الدولة على الاستمرار في سياستها الاجتماعية حافظ على بقاء حصة التحويلات الاجتماعية من نفقات ميزانية الدولة ضمن مجال يقترب من الخمس إلى ما يزيد عن الثلث من ميزانية الدولة، وهي حصص معتبرة مخصصة للتحويلات الاجتماعية.

أولاً- هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017:

التحويلات الاجتماعية بما في ذلك الإعانات تعمل على حماية الفئات الفقيرة والضعيفة ومحاربة ظروف المعيشة والسكن والاستهلاك الضعيف في الجزائر والمساواة الاجتماعية، وتخصص الدولة ثلث ناتجها المحلي الإجمالي لهذه التحويلات.

سعت الجزائر خلال الألفية الثالثة إلى إتباع المخطط الإنمائي المقرر من قبل الأمم المتحدة يتضمن القضاء على الفقر والجوع لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية من خلال الضمان الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية هذا من خلال تطبيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية،¹ إلا أنه في سنوات الأخيرة شهد الاتجاه العام للتحويلات الاجتماعية تصاعدا ملحوظا ويعزى هذا الارتفاع في التوسع في السياسات الاجتماعية وإدخال عدد كبير من السلع والخدمات تحت مظلة الدعم الحكومي.²

¹ قدار مريم عيادوي فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، التحليل إلى المركبات الأساسية ACP، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، أوت 2019، ص:970.

² صندوق النقد العربي، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، 2018، ص: 24.

جدول رقم (02-29): تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
دعم السكن	324517	754145	461709	250631	240492	403275	471294	304930
دعم الاسر:	318630	492365	423243	405579	400539	479635	444480	413482
التعويضات العائلية	44429	41642	41405	41892	42477	41813	42717	41585
دعم التعليم	87603	89234	90186	100308	98812	10484	114425	116861
دعم أسعار بعض المنتجات	96151	279115	215630	197406	205693	246819	224499	189929
الكهرباء والغاز والماء	90447	82374	76022	65973	53557	81519	62839	65107
دعم معاشات التقاعد	144030	139519	249950	257936	251448	251308	243513	236789
دعما الصحة	199275	367823	364852	263708	314748	325204	321343	330186
دعم المجاهدين	124050	125695	156925	171938	180557	198219	197719	197589
دعم الفقراء والمحتاجين	128758	185527	211821	224569	178224	172673	163221	147525
القيمة الاجمالية للتحويلات	1239260	2065074	1868500	1574361	1566008	1830314	1841570	1630771
التحويلات الاجتماعية/ الميزانية العامة %	26.6	34.8	24.1	22.9	20.5	20.9	23.1	23.70
التحويلات الاجتماعية %PIB/	10.3	14.2	11.5	9.5	8.6	11	10.5	8.4

Source: *Rapport de présentation de la loi de finance pour 2017 , et prévision 2018-2019*, p :42

-*Rapport de présentation de la loi de finance pour 2016*, p :34.

بلغت التحويلات الاجتماعية في سنة 2017 بـ 1630.80 مليار دج وهو ما يمثل 08.40% من الناتج المحلي

الإجمالي و 23.70% من إجمالي النفقات، بانخفاض قدره 210.80 مليار دج (11.40%) مقارنة بسنة 2016.

يظهر هيكل التحويلات لعام 2017 أن نسبة معتبرة من الدعم الحكومي ستوجه للقطاع السكن والصحة، فضلا عن الدعم الموجه للأسر (الفئات الثلاث تمثل إجمالا 64.3% من إجمالي التحويلات).¹

ووصل الدعم الموجه للأسر إلى 413.5 مليار دج مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 7% مقارنة مع سنة 2016 و479 مليار دج سنة 2015، ويمثل هذا الدعم ما يعادل 25.4% من إجمالي التحويلات. ويوجه هذا الدعم في المقام الأول لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية (الخبز، الحليب، السكر والزيت الغذائي).

ووصل الدعم الموجه للسكن إلى 304.9 مليار دج، مسجلا انخفاضا بنسبة 35.5% مقارنة مع قانون المالية لسنة 2016، ويمثل هذا الدعم ما يعادل 18.7% من إجمالي التحويلات.

كما بلغ الدعم الموجه للصحة ما مقداره 330.2 مليار دج في سنة 2017، بارتفاع بنسبة 2.8% مقارنة مع قانون المالية لسنة 2016، ويمثل هذا الدعم ما يعادل 20.2% من إجمالي التحويلات.

وعليه يمكن القول أن الجزائر تخصص نسب كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للتحويلات الاجتماعية وهو ما يدل على أن الدولة تهتم بالجانب الاجتماعي بهدف تحقيق أهدافها الاجتماعية في إطار السياسة الاجتماعية المتبعة منذ الألفية الثالثة. إلى أن العائلة الجزائرية لازالت تعاني من صدمة تضخمية وعجز كبير في القدرة الشرائية ما أودى بها إلى حياة أكثر هشاشة

في ظل زيادة الطلب الاجتماعي بسبب النمو الديمغرافي وانخفاض عائدات النفط أصبحت التحويلات الاجتماعية تشكل عبئا على الميزانية العامة وأصبح من الواجب إعادة النظر في سياسة التحويلات الاجتماعية بشكل عام والاتجاه نحو وسائل بديلة أكثر كفاءة في إيصالها لمستحقيها،² أطلقت في إطار موازنة العامة 2016 بعض الإجراءات الإصلاحية قضت بتعديل تدريجي على هيكل أسعار الوقود بدأ من مطلع العام 2016 كخطوة أولى وسيتم تدريجيا إلى المنتجات الأخرى التي يشملها الدعم. من بين التدابير المتخذة في هذا الصدد، تعديل ضريبة المواد البترولية بالنسبة للبنزين الممتاز من 0.01 دينار للتر إلى 5 دينار للتر، وإلى 04 دينار للتر بالنسبة للبنزين العادي، وإلى 02 دينار للتر بالنسبة للديزل. إضافة إلى تعديل الضريبة على القيمة المضافة على وقود الديزل، واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلواط/فصل واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية/فصل من 7 في المائة إلى 17 في المائة.

¹ مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019، وزارة المالية، ص: 26.

² سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، دراسات اقتصادية 44، 2008، ص: 24.

قضت هذه الإجراءات بارتفاع أسعار وقود الديزل من 13.7 دينار للتر إلى حوالي 18.76 دينار للتر، والبنزين الممتاز من 23 دينار للتر إلى 31.42 دينار للتر، والبنزين الخالي من الرصاص من 22.6 دينار للتر على 31.02 دينار للتر، وأسعار الغاز الطبيعي بنسبة 15 إلى 42 في المائة وتعرفة الكهرباء بنسبة 15 إلى 31 في المائة. صاحبت هذه الإصلاحات تدابير لتخفيف تأثيرها على المستهلكين تضمنت التركيز على التحويلات الموجهة للفقراء تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. بشكل عام، تساعد التحويلات الاجتماعية بشكل مباشر في الحد من انتشار فقر الدخل.

المطلب الثاني: واقع الإنفاق العام على قطاع السكن في الجزائر

يحتل قطاع السكن أهمية كبيرة ليس لانعكاساته الاقتصادية والتنموية وإنما لانعكاساته الاجتماعية الكبيرة في المجتمع مما جعل معظم الدول تولي له بالغ الأهمية، وتعتبر الجزائر إحدى دول العالم الثالث التي قامت بمجهودات جبارة لحل أزمة السكن.

يلعب قطاع السكن في الجزائر دوراً رئيسياً في القضايا الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي دفع جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى فهو قطاع هيكلي - عندما يكون السكن على مايرام يكون كل شيء على مايرام - وهو من القطاعات التي تستوعب يد عاملة مهمة في جميع الدول وتشير بعض الدراسات أن كل دولار يستثمر في هذا القطاع يسمح بإنتاج دولارين في القطاعات الاقتصادية الأخرى وأن كل وظيفة جديدة تنشأ في قطاع السكن تولد وظيفتين في قطاعات اقتصادية أخرى، والإنفاق على السكن مصدر قلق للدولة وهذا من خلال تعبئة الأموال المخصصة إما لبناء أو الترويج العقارات أو الحصول على السكن،¹ وتجدد الإشارة أن الجزائر تنفق 03% من ناتجها المحلي الإجمالي كل عام لتعزيز وتطوير قطاع السكن الأمر الذي يتطلب تعبئة موارد مالية هائلة. غير أن قطاع السكن أصبح غير قابل للتحقيق في ظل محدودية موارد الدولة بسبب انهيار أسعار البترول لذلك كان البحث عن الحلول والبدائل خاصة ويعتبر التمويل العقاري أهم هذه الحلول باعتباره حجر الزاوية في أي إستراتيجية إسكانية حيث تعتمد درجة نجاحها على نجاح وسائل التمويل في خلق قنوات ووسائل فاعلة لتوفير الأموال اللازمة للأفراد والمؤسسات لبناء وحدات سكنية ولعل أهم سبب لأزمة السكن في الجزائر هو ممارسة الدولة سياسة الاحتكار لقطاع السكن إنتاجاً وتسييراً.

¹ Ouadah Rebrab saliha, *La politiques de l'habitat en Algérie entre Monopole de l'état et son désengagement*, enssea.net/moultakayat / 2012/polpub/2012.32.pdf. p.15

كما يعتبر قطاع السكن احد العوامل الرئيسية في الإستقرار الاقتصادي فإن الإهتمام به سيؤدي حتما إلى الزيادة في الطلب على السكن وهذا بدوره سيشجع المقاولين على بناء السكنات جديدة. هكذا تصبح الدورة الاقتصادية في تفاعل مستمر لان كل سكن ينجز سيجر ورائه عدة نشاطات أخرى. بما في ذلك تحريك العمالة وتحريك المصانع التي تصنع المواد الأولية والمواد المصنعة مما يساهم بشكل كبير في حل أزمة البطالة، كما أن اقتطاع الأفراد جزء من مداخيلهم رغبة منهم في الحصول على سكن في المستقبل، هذا يزيد الإدخار لدى البنوك. وبالتالي من نسبة التضخم وتوفير السيولة لتمويل المشاريع المطلوبة.

أولاً- محتوى سياسة السكن ضمن المخططات التنموية في الجزائر:

1. السياسة السكنية خلال الفترة 1990-1994: شهدت هذه الفترة أزمة أمنية أدت إلى نزوح سكان الأرياف على نطاق واسع نحو المدن هربا من العنف وتخلى الدولة المركزية عن تعهداتها في مجال التوسع الحضري والسكن وما إن أصلح النظام حتى خرج عن الضوابط فنتج عنه توسيع حضري ضوضوي واتضح السكن غير الرسمي أكثر انتشارا في المدن الكبرى،¹ ومن بين الإصلاحات التي تبنتها الجزائر هي انسحاب الدولة وتخليها بشكل رسمي عن أدوارها الكلاسيكية في الإشراف، الإنتاج وتمويل السكن والاكتفاء بدورها كمنظم فقط، واستحداث أليا وهيئات مؤسساتية ملئ الفراغ وذلك من خلال استحداث صيغة التمويل البنكي ومراجعة مساعدات السكن وتبني صيغة جديد منها صيغة السكن الاجتماعي التجاري *Le Logement public locatif*² وفق للمرسوم التنفيذي 93-84 المؤرخ في 28 مارس 1993 والذي كان يعرف بالسكن الاجتماعي الحضري ويتم انجازها من طرف وكالات الترقية والتسيير العقاري. كما تم تحديد قواعد تدخل الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر وفق المرسوم 94-308 المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1415 الموافق ل 4 أكتوبر 1994 ويكون التدخل المالي للصندوق الوطني للسكن في حدود موارده حسب الأشكال الأتية:³

❖ مساعدات مالية.

❖ تخفيف في نسب الفوائد.

❖ تمديد مدة تسديد القروض.

¹ راكيل رولنك، تقرير المقررة الخاصة بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، البعثة إلى الجزائر، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 26 ديسمبر 2011، ص: 09.

² ميمش سلمى، اقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص: 462.

³ الجريدة الرسمية، العدد 66، السنة 31، المؤرخة في 01 جمادى الأولى عام 1415، الموافق ل 16 أكتوبر 1994، ص: 05.

ويتم تكيف مستويات الدعم المالي حسب دخل الأسرة. كما قامت الدول بفسح المجال للمتعاملين الخواص والمؤسسات العمومية البنكية وتقديم تسهيلات للاستثمار في هذا القطاع لتخفيف العبء المالي على الخزينة العمومية، كما عرفت هذه الفترة أيضا البداية في إصلاحات قطاعية لإعادة بعث نفس اقتصادي جديد كما شهدت محاولة التخلص من إخفاقات النظام القديم وإعادة تكوين مذهب الدولة للإسكان، وبعد التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي ازدادت أزمة الديون التي حددت القدرة المالية للدولة والأكثر شروط الصندوق النقد الدولي التي أنتجت موافقات بنوية غير عادلة التي قادت الجزائر لاختيار اقتصاد السوق كفرصة جديدة للتنمية والإلتزام بإصلاحات هيكلية وقد لجأت الدولة إلى إحداث قطيعة مع الماضي في كل المجالات بما فيها قطاع السكن والعقار والتهيئة ولتساير تطورات المرحلة الجديدة كان لزاما وضع إصلاحات تشريعية لتكريس مبدأ اللامركزية من خلال تغيير تدخل الدولة والجماعات المحلية في المجال العمراني الذي أصبح يخضع لمنطلق السوق الحرة وحرية الملكية الخاصة.¹

❖ **الإعانات:** تعد الإعانات المالية أو المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للأفراد من أجل حيازة على السكنات من إحدى الطرق أو الوسائل السياسة السكنية للتدخل في السوق السكني وذلك بما يتماشى مع متطلبات الأفراد، والمخطط أن هذه الإعانات تأخذ شكلين:

➤ **إعانة مالية مباشرة:** والمقصود بالمباشرة أي انها تقدم لغرض الحيازة على السكن، حيث أنها تقدر على أساس نسبة من مبلغ شراء المسكن، وتقدم للفرد المعني بعمليّة الشراء وما عليه إلا أن يكمل ما تبقى من باقي المبلغ للحصول على ملكية سكن، ففي الجزائر مثلا فإن هيئة تابعة للدولة متخصصة في منح هذا النوع من الإعانات المباشرة والمتمثلة في صندوق الوطني للسكن *CNL*، الذي يقدم إعانات مالية للفرد بغرض شراء سكن معين وذلك وفق شروط موضوعية (كقيمة دخل الفرد، نوع السكن).

➤ **إعانة مالية غير مباشرة:** ونقصد بغير مباشرة أن الإعانة ليست موجهة بصفة مباشرة من أجل الحيازة على السكن كالحالة الأولى بل هي موجهة للأفراد خاصة ذوي الدخل الضعيف وذلك من أجل الرفع من قدرتها الشرائية ومن شأن هؤلاء أن يخصصوا هذه الإعانة من أجل الحيازة على السكنات بصفة الملكية أو الكراء. ومن الناحية الاقتصادية هذه الوسائل أو الآليات (الضرائب

¹ هيشور محمد لين، قراءة سوسيو تاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، جويلية 2017، ص: 229.

والإعانات) تؤدي دائما إلى النتائج نفسها، غير أن الخيار بينهما يكون حسب طبيعة نظام البلد وكذا مدى تطوره أو نموه.¹

ومن المهم الإشارة إلى تاريخ جوان 1998 والذي يدل على تاريخ فتح المجال لتدخل البنوك العمومية في تمويل السكن الاجتماعي، منها القرض الشعبي الجزائري انطلق في عام 1999 في تقديم القروض، أما بنك التنمية المحلية فقد دخل المجال في عام 2000، وهما أول شريكين جديدين للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك هذا بعد تحويله إلى بنك الإسكان وإنشاء مؤسسة ضمان القرض السكني بالإضافة إلى البنك الوطني الجزائري، بنك البركة وBNP PARIS.

جدول رقم (02-30): الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع السكنية خلال الفترة 1990-1994

السنوات	السكن الاجتماعي	%	السكن الاجتماعي الاخر	%	السكن الترقوي	%	السكن الريفي	%	المجموع
1990	18955	48	1757	4	6293	16	12230	31	39235
1991	11893	47	808	3	6566	26	5530	22	24797
1992	23105	46	854	2	12212	24	13738	27	49909
1993	15761	37	1452	3	16845	39	8516	20	52574
1994	17268	21	2920	3	17397	21	43999	53	81584
المجموع	86982	36	7791	3	59313	24	84013	35	238099

المصدر: ربيعة دبابش، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على ارتفاع تكلفة السكن الاجتماعي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص: 168.

من خلال الجدول يلاحظ أن الدولة وضعت كل جهودها لتمويل السكن الاجتماعي والإيجاري والذي كان ممولا كليا من طرف الدولة وهذا لعزمها على تطبيق أزمة السكن، ثم يليه الإهتمام المتواصل بالسكن الريفي خاصة سنة 1994 وهذا ضمن مساعي الدولة للقضاء على الهجرة الريفية وحث السكان على الاستقرار في قراهم

¹ المومن عبد الكريم، برامج السياسة السكنية ودورها في معالجة أزمة السكن بالجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2013، ص: 21.

وهي سياسة فعالة لتخفيف حدة مشكلة السكن في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، على أن يتم تقديم إعانات السكن إلى الفئات التي تستحقها فعلا.

إجمالا يمكن القول أن العجز في قطاع السكن لم يتم تغطيته وهذا راجع إلى عدم وجود سياسة واضحة في مجال السكن بالإضافة إلى عدم فعالية أساليب التمويل المتبعة وعدم قدرتها على تلبية الحاجات قطاع السكن.

2. السياسة السكنية خلال الفترة 1995-2000: عرفت هذه المرحلة تحولات كبيرة سواء كان مجال برامج السكنات الريفية أو الحضرية فبالنسبة لبرامج السكنات الحضرية، عرفت هذه الأخيرة نمط سكني جديد عرف بالسكن التطوري أو التساهمي* وهذا من أجل كبح زمام أزمة السكن التي لطلما عانى منها المجتمع الجزائري، وهو يمثل أحد الحلول الممكنة التي تهدف إلى زيادة عرض السكن عبر إشراك الأسر المنخفضة الدخل في تمويل بناء مساكنها لتخفيف العبء المالي على الخزينة العمومية، ولعل التغييرات التشريعية الكبيرة التي أولت هذا النمط السكني اهتماما، جعلت مجال إنجاز هذه السكنات يعرف بدوره تطورات ملحوظة.

جدول رقم (02-31): الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع السكنية خلال الفترة 1995-2000

السنوات	السكن الاجتماعي	%	السكن الاجتماعي الأخر	%	السكن التساهمي	%	السكن الترقوي	%	السكنات الريفية	%	المجموع
1995	42208	32	5896	4	9060	6	26271	19	48087	36	131522
1996	39819	35	3127	2	21092	18	15724	14	32523	28	112285
1997	46513	41	3892	3	18482	16	15959	14	26751	23	111597
1998	51588	42	4176	3	22366	18	9299	7	33946	27	121375
1999	41984	33	3181	2	32445	26	7389	5	39209	31	124208
2000	60484	46	1999	2	23535	18	9561	7	34493	26	130072
المجموع	282596	38	22271	3	127180	17	84203	11	215009	29	731259

المصدر: وزارة السكن والعمران والمدينة.

كالعادة واصلت الدولة وضع كل جهودها لدعم السكن الاجتماعي ودعم الطبقات الاجتماعية الفقيرة أي ذات الدخل الضعيف فحين تناقصت نسبة السكن الريفي لحساب العرض الجديد المتمثل في السكن التساهمي غير أن الأرقام تدل إما على عدم فعالية الإصلاحات أو تأخر في الإنجازات ويرجع السبب إلى عدم قدرة المواطن على إتمام مسكنه الريفي بسبب عدم تسلمه قيمة الإعانات بصفة كلية من جهة أو عدم كفاية قيمة الإعانة لإنجاز سكن.

3. السياسة السكانية ضمن برنامج 2001-2004: أهم ما ميز هذه المرحلة الحديثة 2001-2004 في قطاع السكن هو ظهور صيغة سكنية جديدة عرفت بصيغة البيع عن طريق الإيجار،¹ وشرع في انجاز البرنامج الأول والمتضمن 20000 وحدة سكنية عام 2001 والبرنامج الثاني شرع فيه عام 2002 ويقضي ببناء 35000 وحدة بالإضافة إلى تحولات سكنية أخرى ومراسيم تنفيذية جديدة عرفها قطاع السكن ومس بها بعض الأنماط السكنية الأخرى محاولا بذلك تخطي العراقيل التي عرفها ومازال يعرفها هذا القطاع الحساس، بالإضافة إلى كبح زمام أزمة سكن عرفت الجزائر على مدار سنوات.²

جدول رقم (02-32): برامج السكنات المنجزة للفترة 2001-2002

البيان	السكن الاجتماعي		السكن الترقوي		السكن التسهيلي		السكن الريفي	
	المنجزة	الانجاز	المنجزة	الانجاز	المنجزة	الانجاز	المنجزة	الانجاز
2001	64355	48941	24680	17099	1610	5989	20000	26989
2002	36984	54310	22774	19048	5199	8634	3500	10941

المصدر: وزارة السكن والعمران والمدينة.

ما يلاحظ هو أن السكن الاجتماعي يخصص له مبالغ تفوق المبالغ المخصصة لأنواع السكن الأخرى وهذا لكونه يمول من الخزينة العمومية بالكامل ويبني من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري، كذلك يلاحظ زيادة اهتمام بالسكن الريفي وهو ما يعكس حرص الدولة على تشجيع الإقامة في الريف لتخفيف طلب على السكن في المدن. كما شهد السكن التسهيلي انتعاش وهذا نظرا لمشاركة القطاع الخاص في انجازه وإقبال الأسر عليه كونه يتميز عن السكن الاجتماعي بأن فترة الانتظار الحصول على السكن لا تستغرق وقت طويل. وكذلك زيادة مبالغ الإعانات الموجهة إلى الأسر، تماشيا مع ارتفاع التكاليف.

4. السياسة السكانية ضمن برنامج 2005-2009 مشروع مليون وحدة سكنية: تضمن هذا البرنامج كل قطاعات الاقتصاد الوطني وتم تخصيص مبلغ إجمالي قدره 4202 مليار دج أي 114 مليار دولار قبل إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية بما في ذلك برنامج تنمية الهضاب العليا

* أتوجه صيغة البيع بالإيجار للمكتبتين الذين لا يملكون مسكن أو قطعة أرض صالحة للبناء والذين ينحصر دخلهم الشهري ما بين 24.000 دج وستة مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون وتكفل بإيجاره الوكالة الوطنية لتطوير السكن.

¹ المومن عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

والجنوب واستكمال برنامج الإنعاش الاقتصادي¹، على إثره خصص لقطاع السكن 555 مليار دج وهذا لتحقيق مليون وحدة سكنية خلال 5 سنوات بمتوسط إنتاج 200 ألف وحدة في السنة وتقييم مستويات العجز السكني حسب كل البلدية ودائرة والولاية.² وهو الهدف الذي عازمت الحكومة على بلوغه بإدخال بعض التحسينات على سياسة الإسكان الوطنية في مجال إعداد المشاريع وإنضاجها، أمحاط التمويل، تقنيات البناء مع مراعاة أخطار الزلازل وتخفيض أسعار السكن، وتحسين سياسة تسيير المدن، بالإضافة إلى محاولة التحكم في مشكل قلة عقار البناء الذي يتسبب في تأخر البرامج وارتفاع تكاليفها بتمويل تشارك فيه البنوك، وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة تعتمز في توسيع هذه الصيغة بمساهمة الخزينة العمومية وكذا تشجيع الاستثمارات العمومية والخاصة في هذه الأنشطة.³ وتشرف شركات وطنية محلية وأجنبية (عربية وصينية) على إنجاز هذا المشروع كما قدمت السلطات كل التسهيلات التمويلية مع منح للمواطنين مبالغ مالية (عن طريق الصندوق الوطني للسكن) لمساعدته على وحداتهم السكنية،⁴ كما خصص أيضا أكثر من 700 مليار دج لتهيئة وتحسين المحيط العمراني وإصدار قوانين جديدة لتحسين الإطار التشريعي الذي يسيّر المنظومة العمرانية ويضع حدا للفوضى التي شوهت المشهد العمراني بفعل البناءات غير المكتملة والفوضوية من جهة وتنامي ظاهرة السكنات الهشة غير الملائمة من جهة أخرى،⁵ توزيع برنامج السكنات المسجلة كما يلي في البرنامج الخماسي 2005-2009:⁶

البرامج التكميلية موزعة كما يلي:

➤ بالنسبة لولايات الجنوب: 62000 وحدة.

➤ بالنسبة لولايات الهضاب العليا: 98000 وحدة.

➤ بالنسبة لامتنصص السكن الهش 194000 وحدة.

¹ عبو عمر وعبو هدى، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسبية بن بوعلوي، 13 ديسمبر 2013، ص: 13.

² *Politique de l'habitat en Algérie, ministère de l'habitat et de l'urbanisme fevrier 2005, livraison d'un million de logement d'ici 2009,p:38.*

³ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص: 302.

⁴ حاوشين ابتسام، تحليل وتقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي لقطاع السكن الجزائري ضمن البرنامجين الخماسيين 2005/2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، ديسمبر 2015، ص: 64.

⁵ دريدش أحمد، السياسة السكنية في الجزائر، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، مجلد 03، العدد 03، 2013، ص: 22.

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، ص: 348.

➤ بالنسبة لبرامج المختلفة الأخرى: 69000 وحدة.

وهذا ما مجموعه 1.457.000 وحدة خاصة بهذا البرنامج.

ووفق القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 سبتمبر 2008 والذي يحدد تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 4 أكتوبر 1994 حيث حدد مبلغ المساعدة التي يمنحها صندوق الوطني للسكن من أجل اكتساب سكن جديد أمام متعهد بالترقية أو الانجاز عن طريق البناء الذاتي في الوسط الريفي 700.000 دج وأن إعانات الترميم أو التوسيع يتم تجنيدها على أساس مبلغ لا يفوق 700.000 دج للوحدة السكنية. وتخصص الإستفادة من المساعدات المالية لعائلات التي تثبت دخلا شهريا لا يفوق 06 مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون.¹

جدول رقم (02-33): السكنات المنجزة خلال الفترة 2005-2009

البيان	السكن الاجتماعي LPL	السكن التساهمي LSP	سكنات البيع عن طريق الايجارAADL	السكن الترقوي	البناء الذاتي	مجموع السكنات الحضرية	السكن الريفي	المجموع الكلي
2005	25834	15787	12350	8027	27574	89572	42907	132479
2006	43627	23769	7128	8435	18630	101489	76287	177776
2007	44079	19325	8491	5028	14671	91594	88336	179930
2008	57657	37123	1827	4070	15176	115853	104968	220821
2009	55550	37123	9043	5644	18142	126303	914922	217795

المصدر: وزارة السكن والعمران والمدينة.

يلاحظ أن صيغة سكنات البيع بالإيجار بدأت تأخذ مكانها في السوق، كذلك يلاحظ زيادة في حصيلة صيغة السكن الاجتماعي والريفي وهذا نتيجة لمواصلة الدولة وضع كل جهودها لدعم الفئات الفقيرة ضعيفة الدخل، فيمكن القول أن السياسة الحكومة في مجال السكن قد حققت بعض أهدافها من خلال زيادة العرض من السكن في السوق وتنويعه وكذلك تخفيف عبء التمويل على الخزينة العمومية من خلال زيادة الطلب الفعال من خلال المساعدات المالية المقدمة للأسر المتوسطة الدخل لإشراكها في تمويل مساكنها كذلك تشجع العرض من خلال تقديم حوافز مالية وضريبية للقطاع الخاص لحثه على الاستثمار في هذه السوق.

¹ الجريدة الرسمية، عدد 57، السنة 45، المؤرخة في 05 شوال 1429 الموافق لـ 05 أكتوبر 2008، ص: 26.

5. السياسة السكنية 2010-2014: شهد المخطط الخماسي 2010-2014 استثمار مالي غير مسبوق حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وتخصيص 3700 مليار دج لقطاع السكن وهو ما يعادل 50 مليار دولار لانجاز مليوني وحدة سكنية منها 1.2 وحدة سكنية يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي 800000 وحدة سكنية بين 2015-2017. ويتعلق الأمر بالإنجاز 500.000 وحدة سكنية إيجارية و 500000 وحدة سكنية ترقية و 300000 وحدة سكنية في إطار السكن الهش و 700000 وحدة سكنية ريفية.¹ والجدول التالي يبين المقرر الإنجاز.

جدول رقم (02-34): الوحدات السكنية لمجموع الصيغ المبرمجة للمخطط الخماسي

2010-2014

النسبة المئوية	الوحدات المقرر إنجازها	صيغة السكن
25%	500.000	السكن العمومي بالإيجار
15%	300.000	السكن الهش
35%	700.000	السكن الريفي
25%	500.000	السكن الترقوي
100%	2.000.000	المجموع

المصدر: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

الأرقام تترجم نجاح الجهود المتراكمة للدولة والمتبعة منذ إتباع خيار الإصلاح الهيكلي فنتيجة للتحضر السريع الذي شهدته الجزائر بسبب ارتفاع معدلات نمو السكان من جهة والهجرة الريفية من جهة أخرى ازداد الضغط على السكن أي الوعاء العقاري في المدن.

وقد أكدت حصيلة وزارة السكن والعمارة والمدينة أن أكثر من 6.800 مشروعا في مجال التجهيزات العمومية التي برمجت في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 قد استكملت بنسبة 67%. وأشارت إلى أنه من بين 10.188 مشروعا في مجال التجهيز المسجلة عند انطلاق البرنامج الخماسي تم تسليم 3.812 منها و 3.008 مشروعا لا زالت في طور الإنجاز أما ما تبقى فلم يتم إطلاقه بعد حسب الوثيقة التي قدمت خلال أشغال اجتماع

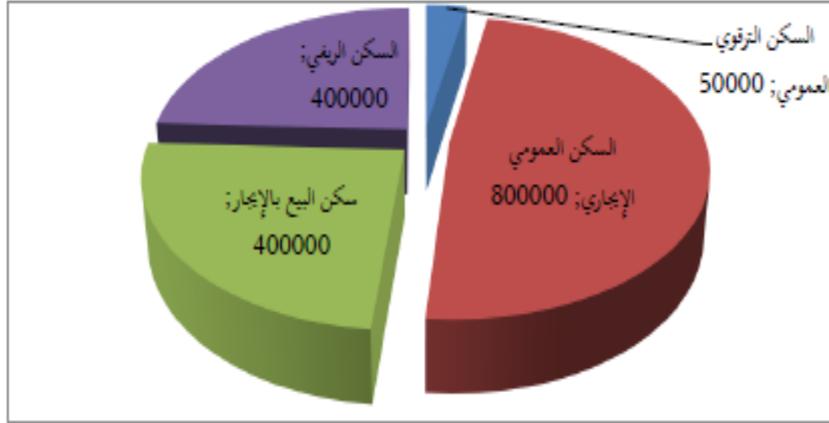
¹ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص: 17.

مدراء التجهيزات العمومية للولايات. وتخص تلك المشاريع 26 قطاعا وأن التربية والتعليم العالي قد استحوذا على حصة الأسد من المشاريع المدرجة. فقد تم إنجاز 2.784 مشروعا في مجال التجهيز بين ثانويات ومتوسطات ومدارس ابتدائية بكل مرافقها (داخليات وقاعات رياضية الخ) من بين 6.630 مشروعا مبرمجا في قطاع التربية في حين توجد 1.613 مشروعا يجري انجازه مقابل 2.233 مشروعا في انتظار الإنطلاق. أما بخصوص التعليم العالي فقد تم تسليم 390 مشروعا مما يمثل 333.650 مقعدا بيداغوجيا و182.791 سريرا وكان البرنامج الأولي يتوقع إنجاز 1.016 مشروعا حسب ذات الحصيلة التي تشير أيضا إلى أن 325 مشروعا يوجد في طور الإنجاز مقابل 301 مشروعا لم يتم انطلاقه. وبخصوص قطاع الثقافة تكفلت وزارة السكن بإنجاز 17 مشروعا في إطار تظاهرة "قسنطينة عاصمة الثقافة العربية" منها خمسة مشاريع يتم تسليمها قبل شهر مارس فضلا عن 59 مسجدا تتطلب إعادة التأهيل. وقد ترجمت الجهود العمومية في مجال إنجاز التجهيزات العمومية بارتفاع قوي للاستهلاك المالي الذي فاق 773 مليار دج. وتوقعت وزارة السكن خلال 2015-2016 تم تسليم 1.138 مشروعا وانطلاق 1.285 مشروعا في شتى القطاعات. أما بالنسبة للدخول المدرسي 2015-2016 تم تسليم 470 مؤسسة مع 142 منشأة مرفقية أما طاقة الإستقبال في قطاع التعليم العالي فتم تدعيمها ب76.800 مقعدا بيداغوجيا و49.944 سريرا.¹

6. السياسة السكنية ضمن مخطط التنمية 2015-2019: يسعى هذا المخطط إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطنين لاسيما في مجال الصحة والتربية والسكن، لذلك فهو يهدف إلى تجنيد كافة الوسائل التي من شأنها كبح أزمة السكن في نهاية 2019، من خلال السعي لإنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية. موزعة كما يلي:

¹ Mhuv.gov.dz.

شكل رقم (02-17): التوزيع المبرمج للسكنات 2015-2019



المصدر: ميمش سلمي، عيدودي فاطمة الزهراء، أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر، *revue des réformes économique et intégration en économie mondiale, vol13, N26, Année2018*, p:7.

إن السكن العمومي الإيجاري أخذ أكبر حصة من السكنات المبرمجة بـ 800000 وحدة، كونها موجهة إلى الطبقة الضعيفة والهدف منها القضاء على السكنات الهشة، ويليهما السكن الريفي بـ 400000 وحدة قصد تنمية الحياة في الريف، وسكن البيع بالإيجار أيضا بحصة 400000 وحدة كونها موجهة إلى الطبقة المتوسطة في المجتمع، ويأتي في الأخير السكن الترقوي بحصة 50000 وحدة وذلك راجع لنقصان الطلب عليه نظرا لعدم حصوله على الدعم المالي المباشر.

ثانياً- مخصصات نفقات الدولة في مجال السكن من 1990-2017: عملت السلطة في ظل الفترة الممتدة من 2005-2014 على تحقيق قفزة نوعية في إطار سياستها السكنية الهادفة نحو تحقيق القضاء على أزمة السكن وتحسين ظروف معيشة المواطن الجزائري وهذا نحو تجسد مخططين يشملان على التوالي إنجاز مليون سكن للخماسي الأول ومليون وحدة سكنية للخماسي الثاني، وذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية معتبرة للقطاع السكن، مع توفير مناخ تشريعي ملائم يسمح بتحقيق ما تم تسطيره وهذا تحت غطاء مجموعة أهداف أخرى تسمح بتوجيه سياسية سكنية ناجعة وكفيلة تمكن من الوصول إلى توفير سكن لكل مواطن بمعايير دولية (معدل شغل المسكن) وكذا بمساهمة مالية مشتركة بين الدولة وطالب السكن مع تحقيق توازن حضري ريفي يتلاءم مع السياسات التنموية الأخرى. والجدول التالي يوضح أن الدولة صببت كل اهتمامها لتوفير التمويل اللازم لإنجاز مشاريعها السكنية.

جدول رقم (02-35): تطور مخصصات الإنفاق على قطاع السكن

الوحدة: دج.

السنوات	نفقات السكن	السنوات	نفقات السكن
1990	481457000	2005	4689999000
1991	4068286000	2006	4915473000
1992	1686769000	2007	5894734000
1993	1861737000	2008	7355512000
1994	2183105000	2009	9943093000
1995	2570021000	2010	10675181000
1996	2512834000	2011	13181921000
1997	2767341000	2012	18204576000
1999	22889832000	2013	15513582000
2000	21757873000	2014	19449647000
2001	18448445000	2015	22600480000
2002	18966645000	2016	21302786000
2003	19036365000	2017	17658533000
2004	4119421000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية 1990-2017.

تزايد الإنفاق على قطاع السكن حيث أن السكن أصبح الشغل الشاغل للسلطة العمومية التي تحاول تقليص نسبة العجز الناتج عن أزمة الطلب والعرض وهذا بوضع برامج استعجالية لتغطية مثل هذا العجز المتزايد وهذا رغم ضعف الموارد المالية للحزينة في سنوات التسعينات والتي ساهمت في تسريح آلاف من اليد العاملة في البناء مما أنجر عنه تعطيل إنجاز المشاريع المبرمجة. منذ سنة 2000 يلاحظ ارتفاع الإنفاق العام على القطاع حيث ارتفع من 04 ملايين سنة 2004 إلى 18 مليار سنة 2012 وتميزت هذه المرحلة بظهور صيغة جديدة لسكن الاجتماعي تمثلت في البيع بالإيجار وكان الهدف منها هو تقليل العبء المالي وتم تسليم 1.2 مليون وحدة سكنية خلال الخماسي 2010-2014 بينما ينجز الباقي بين 2015-2017.

السياسة التي اعتمدها الجزائر في تمويل السكن كان لها أثر إيجابي بالنسبة لطبقة الضعيفة من أفراد المجتمع، حيث أصبح الحصول على السكن مهما كان نوعه بالاعتماد على صيغ دفع مختلفة ملائمة لمقدرة الفرد، مما ساعد على تزايد أزمة السكن إجمالا يمكن القول انه رغم جهود الدولة المبذولة والإنجازات المحققة فإن العجز ازداد تراكما مقارنة بالحاجة أو الطلب من طرف الأسر.

وعليه يمكن القول أن الإنفاق على قطاع السكن ضرورة سياسية يقتضيها الحفاظ على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، وأن الإنفاق على قطاع السكن يهدف إلى زيادة الطلب الفعال في السوق، ومن ثم بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وبالإضافة إلى ذلك فإن دعم السكن يشكل إحدى صور إعادة توزيع الثروة بشكل عادل بين المواطنين.¹ لذا يجب على الدولة اعتناء أكثر بقطاع السكن وذلك بتسهيل شروط الحصول على القروض العقارية وكذا توفير الرقابة اللازمة على أجال انجاز السكنات، وإنشاء بنوك متخصصة في تمويل قطاع السكن لأن الإنفاق على القطاع السكن يرتبط بدرجة كبيرة على موارد الدولة التي تستمد تمويلها من الإيرادات العمومية فإن هذه الأخيرة مرتبطة بدرجة كبيرة بالتقلبات سعر النفط. وبالتالي فقطاع السكن بحاجة إلى تنويع مصادره قصد تخفيض الضغط على الخزينة العمومية.

1. دور قطاع السكن في سوق العمل: تظهر أهمية قطاع السكن من خلال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدرت بـ 177750 مؤسسة أي ما يعادل 29.82% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية، منها 177727 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة و 23 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عامة وهذا راجع إلى سياسة الدولة التي تهدف إلى تدارك التأخر الحاصل في المشاريع المتعلقة بهذا القطاع لاسيما في مجال البنى التحتية والسكن،² مما شجع على قيام مقاولات الخاصة في هذا الشأن نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة.

وتشغل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 28.93% في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 38.90% ويتم تقييم هاته المؤسسات من خلال معيارين عدد المؤسسات العاملة في القطاع والعمالة الموظفة. وبينت دراسات ديوان الوطني للإحصائيات أن سوق العمل في فترة 2014-2017 عن تصدر قطاع البناء للقطاعات الاقتصادية المشغلة للعمال الجزائريين بـ 1.9 مليون عامل ما يمثل 17.2% من إجمالي العمال سنة 2018 (1.84 مليون عامل ما يمثل 17.2% سنة 2017³ و 1.89 مليون عامل سنة 2016 ما يمثل 17.5%

¹ جمال جعيل، نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر، دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011، ص: 262.

² ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جوان 2018، ص: 226.

³ الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، 2018، ص: 21.

¹ مقارنة بسنة 2015 بـ 1.77 مليون عامل ما يمثل 16.8%² وبالتالي فقطاع البناء والأشغال العمومية له قدرة على استيعاب اليد العاملة يتفوق على القطاعات الأخرى.

تشير هذه الأرقام بوضوح زيادة السنوية المعتبرة لعدد العاملين في القطاع، فإذا أضفنا إلى هذه الأرقام أعداد العاملين غير المصرح بهم، والذين يعملون لدى الخواص فإن العدد سيكون أكبر من الإحصائيات الرسمية.

بالإضافة فإن عدد كبير من العمال الأجانب يعملون في هذا القطاع وخاصة الصين، وتركيا الهند، مصر إضافة إلى المهاجرين الأفارقة والسوريين الذين أصبحوا يزاومون العمالة المحلية وقد قدر عدد العمال الأجانب المصرح بهم 140 ألف عامل من 125 جنسية بحيث تأتي العمالة الصينية في المرتبة الأولى بتعداد يقدر بـ 40 ألف عامل ينشط أغلبهم في قطاع السكن. خاصة في بناء الجامع الكبير بالجزائر وهذا بتوظيف 7 آلاف عامل صيني، وكذا مشروع الطريق السيار شرق-غرب الذي يمتد إلى 1720 كلم، وكذلك مشروع عدل2 الذي وفرت له الدولة الجزائرية الإمكانيات منها استخدام اليد العاملة لانجاز 650 ألف وحدة سكنية قبل حلول 2018 وهذا بعد امتناع 90% من المؤسسات الوطنية عن المشاركة في إنجازها بسبب محدودية الإمكانيات المادية والتقنية.

ثالثاً- الإجراءات والتدابير الحكومية المتخذة اتجاه قطاع السكن: اتسمت الظروف للفترة الممتدة 2005-2014 وهذا في إطار تجسيد برنامج التنمية الحماسية لقطاع السكن واهتمام السلطة وهذا سعياً منها إلى ترشيد سياسة هذا القطاع ولتحقيق أهدافها على مختلف التوجهات المسطرة، وقد عرفت سياسة السكن جهوداً مستمرة على المستوى الحكومي والوزاري وذلك من خلال اتخاذ تدابير وإجراءات متزامنة مع الظروف التي فرضتها الساحة الوطنية من تغيرات اتسمت بضرورة إعمال مبدأ الحكامة في وضع إستراتيجية السكن تم من خلالها الحد من أزمة هذا القطاع الذي حاولت فيه العديد من الحكومات تجاوزه لكن دون جدوى، وفيما يلي نورد أهم الإجراءات والتدابير التي عرفت فترة برامج التنمية 2000-2017 على مختلف المستويات.

1. على مستوى تحسين نوعية السكن: قد أدى اقتناع السلطة بأن ظهور نوع جديد من السكن العصري اللائق، يتمتع من خلاله المواطن الجزائري بمحيط مريح. لا يقتصر فقط على البعد المالي، حيث شرعت السلطة العمومية في إعداد إجراءات قانونية وتنظيمية لتأطير عملية البناء وعليه فقد حدد القانون رقم 15 - 08 مبادئ إنشاء المباني واستغلالها، وأساليب مطابقة المباني الموجودة بهدف إنهاء حالات عدم استكمال البنيات

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، 2016، ص: 18.

² الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، 2015، ص: 17.

التي تشوه المدن والمناطق العمرانية في الجزائرية كما شكل هدف تحقيق النوعية التحدي الكبير ضمن مخططات التنمية، هذا الموضوع الذي نال اهتمام الحكومة بضرورة التكفل الفعال بالإطار المبني من أجل السماح بانبعث تدريجي لعمران ذي نوعية وهذا لقد سبق أن شكل البحث عن النوعية أحد أهداف المخطط الخماسي 2005-2009 الجهود المبذولة انعكست بتحسّن واضح في مستوى نوعية السكنات والتجهيزات المنجزة، هذه الانطلاقة النوعية ستتم مواصلتها وتوسيعها بفضل تطبيقات رئيس الدولة وتعليماته، ثم وضع مسعى منهجي من أجل ترقية نوعية أحسن للإطار المبني، ويرتكز هذا المسعى في المقام الأول على:

✓ تحديث المنظومة التشريعية والمؤسسية بهدف إدراج عمل مختلف المتدخلين في قطاع البناء ضمن إطار منسجم.

على مستوى التهيئة الفضائية للمدن، أين يتيم التكفل بنوعية الإطار المبني انطلاقا من مرحلة إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية *PDAU* ومخطط شغل الأراضي *POS* والتي تصبح في الأخير أدوات مرجعية تفرض على جميع العاملين في البناء، كما ألزم هذا المسعى على ضرورة تكون مكاتب الدراسات المدعوة لإعداد وثائق التخطيط الفضائي فعلا بصفة خاصة، كما دعا إلى ضرورة أن تصبح هذه المكاتب متعددة التخصصات من أجل السماح بتحكم أحسن في الهندسة والتصميم في عملية البناء.¹

ومن أجل الحفاظ على صورة القرى والمدن الجزائرية تم أيضا انطلاق برنامج واسع للتحسين العمراني، ويجند هذا البرنامج مبالغ مالية ضخمة، وصلت إلى 300 مليار دينار، ويستفيد منه 13274 موقع يقيم فيها 18 مليون ساكن والهدف منه تحسين الإطار المبني ومحمل المرافق المتعلقة، كالماء والكهرباء والصرف الصحي والإنارة العمومية والغاز وتهيئة المساحات العمومية.

2. البطاقة الوطنية للسكن: يعتبر مشروع انجاز البطاقة الوطنية للسكن أداة مواتية صارمة في يد الوزراء تعود إليها في كل مرة يتم الإفراج فيه عن قائمة سكنية تابعة للحصيرة الوطنية، كما إن إعطاء الصبغة الوطنية للبطاقة، بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 142 - 08، حيث يتحدث الفصل الرابع من المادة 59 إلى المادة 62 حول طبيعة هذه البطاقة وكذا دورها في توزيع السكنات والتي تنص على إلزامية مرور كالقوائم السكنية على البطاقة للبت في أحقية الاستفادة من السكنات. وسع من مهام عمل البطاقة التي تغطي كامل التراب

¹ أسامة حوجة، إصلاح السياسة العامة السكنية، كآلية لإدارة أزمة السكن في الجزائر للفترة 2005-2014، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص: 180.

الوطني وان أي عملية توزيع للسكن لن تتم دون المرور عبرها والتي تمتد إلى 20 سنة. مشيرا إلى أن 04 ملايين جزائري استفادوا من سكنات خلال هذه المدة أو من إعانات من طرف الدولة. ومن أجل ترقية تسيير شفاف لمساعدة الدولة للسكن واستهداف بشكل فعال للأفراد المعنيين فإن الإجراءات الجديدة تم إرفاقها بإنشاء بطاقة وطنية للسكن توضع تحت تصرف وزير السكن والعمران وتحفظ فيها جميع قرارات الاستفادة من السكنات العمومية الإيجازية والسكنات الاجتماعية التساهمية والسكنات الممنوحة في إطار البيع بالإيجار والأراضي ذات الطابع الاجتماعي ومساعدات الدولة لشراء مسكن وبناءه.

3. على مستوى التمويل: صادقت الحكومة في يوم 09 فيفري 2010 على مشروع المرسومين التنفيذيين المحددين لمستوى وكيفية وتخفيض نسبة الفائدة على القروض العقارية التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي من قبل المستفيدين. تنفيذا للإجراء الذي تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المتضمن بمنح قروض عقارية منخفضة الفائدة، الذي تضمن في مادته 109 على السماح للخزينة العمومية بتخفيض معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها المؤسسات المالية والبنوك لاقتناء سكنات جماعية على أن لا يتعدى مداخيل هؤلاء مبلغا مددا بالرجوع إلى الأجر الوطني الأدنى للمضمون والذي نص في مادته 110 أيضا على مساعدات مباشرة للمواطنين لاقتناء سكنات جماعية، أو سكنات في إطار البيع بالإيجار، وسيكون بإمكان أي مواطن الاستفادة من قرض عقاري للحصول على دعم الصندوق الوطني للسكن في مختلف الصيغ المعروضة.

وحسب الشروط الجديدة فقد تم حصر المؤسسات المالية التي لها الحق في منح القروض العقارية المنخفضة في ستة بنوك عمومية فقط، على أن يتم تحديد قيمة القرض حسب إمكانيات الدخل الشهري لأي مستفيد، وستعمل الخزينة العمومية فارق الفائدة على القروض.

4. مخطط القضاء على السكن الهش: تم تجنب هذا المسعى في 2007 بعد الإحصاء العام على مستوى الوطن لهذا النوع من السكنات والذي حدد ما عدده 553.000 سكننا منها 92.000 مبنية بمواد خفيفة و180.000 بالطوب، أغلبها يتواجد بالجنوب والهضاب العليا، أما باقيها منتشرا عبر التراب الوطني، وقد سعت الحكومة إلى إيجاد علاجات تدرج ضمن القضاء التدريجي على هذا النوع من السكنات وبالخصوص في المدن الكبرى في الوطن، ولأجل فعالية هذا الأداء أرفقت الحكومة هذه المقاربة بإجراءات مراقبة ملائمة، حيث سطرت الأهداف التالية:

✓ إيجاد مسعى تدريجي للقضاء النهائي على الظاهرة.

✓ تنوع حلول إعادة إسكان العائلات (سكنات إيجارية عمومية، سكنات ترقية مدعمة، برنامج إعانات في عالم الريف).

5. على مستوى الشراكة والاستثمار الأجنبي: لم تكن المشاريع العديدة التي أشرفت عليها الجزائر في مجال البناء على مستوى المؤسسات الوطنية عامة والخاصة، لتفي بطموح وتطلعات برنامج إنجاز مليون وحدة سكنية في ظرف خمسة سنوات كون التجربة الجزائرية وإن كانت واعدة، فإن القدرات تبقى دون الآفاق المتبتغة، مما دفع الوصاية على فتح سوق السكن أمام المستثمرين الأجانب لاحترام الآجال، وهذا بتسليم كل المشاريع قبل الإنقضاء في الثلاثي الأول من عام 2009، كما يعتبر التعاون والإنفتاح على الشراكة من ضمن المحاور ذات الأولوية للإستراتيجية التي أعدتها وتنتهجها السلطات العمومية الجزائرية، حيث يتمتع المستثمرون بضمان الحماية التي تسمح لهم باللجوء للتحكيم الدولي في حالة المنازعات، وقد انخرطت الجزائر في أغلبية الإتفاقيات الدولية متعددة الجوانب وأبرمت مجموعة من الإتفاقيات الثنائية لعدم ازدواج فرض الضريبة والحماية المتبادلة للاستثمارات مع عدة دول.

وعمقتى الأمر الرئاسي 01 - 03 المؤرخ في 20/08/2002 جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI* لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار *APSI* كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقوم بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، إذ تعتبر الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات اتجاه المستثمرين والتعريف بفرص الاستثمار في الجزائر.

ومن الدول التي شاركت الجزائر برنامجها الإسكاني، نشير بالأساس استثمارات الإمارات العربية المتحدة باعتبارها أول شريك عربي وأجنبي في المشاريع الإسكانية، إذ باشرت شركة الإمارات الدولية بإنفاق خمسة مليارات دولار لإنجاز مشروع سكني ترفيهي معتمدة على مواردها لتمويل مشروع (دنيا بارك) وقد استفادت الشركة من تحفيظات كبيرة وتخفيضات في الضرائب وهو ما دفع الشركة للرمي بكل ثقلها في السوق العقارية في الجزائر.¹

¹ أسامة خوجة، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

المطلب الثالث: قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

في سياسة التشغيل، تعتبر ميزانية الدولة مؤشرا على قدرة السلطات العامة على التدخل في سوق العمل لتصحيح الاختلالات أو الحد من الآثار الضارة. تتدخل ميزانية الدولة بشكل مباشر من خلال دفع رواتب موظفي ودعم التوظيف من خلال المكافآت والإعانات، أو تتدخل بشكل غير مباشر من خلال تشجيع إحياء الاستهلاك، وبالتالي إحياء الإنتاج. والعمالة في الجزائر، كما هو الحال في البلدان النامية، تعد مشكلة التشغيل وتدهور سوق العمل من بين أكثر القضايا حساسية التي تعرفها السلطات العامة منذ التعديلات الهيكلية، ولذلك فإن أزمة العمالة الحالية ترجع أصولها إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في التسعينيات، وهي حالة عانى فيها البلد من البطالة الحادة والمتفشية، التي لا تستثني أي شريحة من السكان وتعد من أهم الأهداف الإستراتيجية الكبرى لسياسة التنمية الوطنية إلى أن الجزائر تنفذ تدابير سياسية نشطة لتحفيز التوظيف وخلق فرص العمل.

أولاً- مخصصات الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

تعمل الخطط الحكومية على زيادة قابلية التوظيف خاصة للشباب. تمت صياغة سياسة التشغيل الوطنية في عام 2008 واعتمدها الحكومة ضمن الخطة الخماسية 2010-2014. كان هدفها الرئيسي هو خفض البطالة إلى أقل من 9% وخلق ثلاثة ملايين وظائف جديدة بحلول عام 2014. حتى الآن، تظل هذه هي الإستراتيجية الوحيدة لتعزيز التوظيف. ومن أهم الجهات الفاعلة الرئيسية في سياسة التوظيف التي تهدف إلى الحد من الفقر هي وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التضامن الوطني. وتشارك وزارات أخرى، وإن كان بدرجة أقل بما في ذلك وزارة الزراعة، ووزارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعات اليدوية، ووزارة الصناعة. الوكالة الوطنية لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) تلعب أيضاً دوراً في ذلك.¹

¹ Algeria Education, Training and employment development 2016, ETF european training foundation 2017, p: 08.

جدول رقم (02-36): تطور منخصصات الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

الوحدة: دج

السنوات	النفقات	السنة	النفقات
1991	3508480000	2005	21337741000
1992	250564000	2006	19524195000
1993	1212413000	2007	21676112000
1994	1330374000	2008	61020350000
1995	1768163000	2009	63848666000
1996	2383459000	2010	70770822000
1997	7664908000	2011	76058041000
1998	11149772000	2012	186100734000
1999	42846649000	2013	276503735000
2000	46969113000	2014	274291555000
2001	37807552000	2015	234882131000
2002	20593852000	2016	226484929000
2003	22527430000	2017	151442004000
2004	14189944000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية 1990-2017.

عرف قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي اعتمادات مالية مخصصة ضمن الميزانية العامة والموجهة أساسا لترقية التشغيل وعصرنة إدارة العمل وضمان التغطية الاجتماعية للفئات الضعيفة لكن هذه المخصصات لم تسلم هي الأخرى من التقلص جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وسياسة التقشف المنتهجة في تلك الفترة وهو ما أثر على خلق مناصب الشغل حيث انخفضت الاعتمادات من 35 مليار دج سنة 1991 إلى 17 مليار دج سنة 1995 ثم زيادة جد بطيئة وهو ما أثر على خلق مناصب الشغل وزيادة معدلات البطالة التي ارتفعت من 19.7% سنة 1990 إلى حوالي 30% سنة 2000.

ومع بداية الألفية الثالثة يلاحظ ارتفاع في الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل وهذا نتيجة إتباع سياسة الإنفاق التوسعي لتنشيط سوق الشغل في الجزائر وهذا على أساس الأداء الملحوظ لعائدات النفط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وضعت السلطات العامة الجزائرية ونفذت برنامجًا لدعم الانتعاش الاقتصادي. يتكون هذا البرنامج من حافز الميزانية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، من خلال توسيع الإنفاق العام على الاستثمارات والتحويلات في سياق الحوافز المالية، غير أنه منذ بداية سنة 2014 يلاحظ انخفاض الإنفاق على مستوى قطاع التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي وهذا في ظل عدم استمرارية الموارد المالية المستخدمة في تمويل

التشغيل والمعتمدة أساس على العائدات البترولية فانخفاض هذه العائدات أدى إلى انخفاض الإنفاق على قطاع العمل والضمان الاجتماعي وتوقف معظم المشاريع مع أن الأغلب مناصب الشغل في الجزائر مؤقتة بالنظر إلى تطور حجم الأجراء المؤقتين هذا من خلال الآليات المتخذة من طرف الدولة والموجهة لتشغيل الشباب عبر عقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج.

وفي ظل التراجع الذي سجلته الجزائر من حيث الموارد المالية بفعل انخفاض عائدات النفط، واصلت الدولة "دعمها لآليات وسياسات التشغيل الهادفة إلى خلق الأنشطة وتشجيع الاستثمار "منتج"، من خلال اتخاذ تدابير حافزة ضريبية وشبه ضريبية، بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال والتغلب على الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة التي تم إنشاؤها في إطار آليات الدعم على الأنشطة".

أما محور الضمان الاجتماعي فقد شهد بعض الاختلالات المالية التي مست فرع التقاعد بالنظر لارتفاع نفقاته مقارنة بمستوى إيراداته الناتجة عن اشتراكات الضمان الاجتماعي حيث بلغ عدد المستفيدين من نظام التقاعد 3225000 متقاعد بكلفة مالية تقدر سنويا في حدود 1.282 مليار دج وأن عجز الصندوق الوطني للتقاعد عرف منحى تصاعديا من 155.1 مليار دج سنة 2014 إلى 336.8 مليار دج سنة 2016 وبلغ 479.1 مليار دج سنة 2017، مونها بالاعتماد الاستثنائي الذي ضخته الدولة سنة 2018 في إطار المحافظة على توازنات منظومة الضمان الاجتماعي حيث مكن من دفع المنح والمعاشات الخاصة بالمتقاعدين.¹

في ظل تأثير هذه الأزمة الوطنية، شهد سوق العمل تغيرات عميقة أدت إلى تعديل بنية السكان العاملين وسلوك نشاطهم. لذلك فإن هذه التغييرات تتعلق بما يلي:²

✓ تزايد دخول النساء إلى سوق العمل.

✓ ارتفاع معدل البطالة بين الشباب بشكل عام.

✓ تزايد بطالة الخريجين.

✓ عودة المتقاعدين إلى سوق العمل.

¹ <http://www.apn.dz/AR/plus-ar/travaux-commission-permanentes-ar/228-2014-06-25-12-41-13/5089-loi-finance-2019-travail>

² Yacine miliani, *Etude de l'impact de la dépense public sur l'emploi en Algérie entre 2000-2016*, revue algérienne d'économie et gestion, Vol14, N01, 2020, p :260.

✓ هيمنة القطاع الخاص على سوق العمل، الذي تسلم زمام الأمور من القطاع العام منذ نهاية التسعينيات، وسيطرته مع عروض عمل مؤقتة وغير كافية ومحفوفة بالمخاطر وفوق كل ذلك لا تؤدي إلى خلق فرص عمل كثيرة. وظائف مستقرة ومجزية على عكس الخدمة المدنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثقل القطاع غير الرسمي في التوظيف أخذ في الازدياد لأن مساهمة هذا القطاع في توفير الوظائف غير الماهرة بشكل عام، استمرت في الزيادة خلال السنوات القليلة الماضية. بالإضافة إلى ذلك، شهد معدل النشاط ركودًا لمدة عشر سنوات، مما أدى إلى انخفاض عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل والمساهمة في انخفاض معدل البطالة. ونتيجة لذلك، في غضون عشر سنوات، نما تطور العمالة غير الرسمية بمعدل أسرع بكثير من نمو العمالة المنظمة.

ثانياً-تطور مستويات التشغيل في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية: يشكل النمو الاجتماعي والاقتصادي للمواطن أحد، أهم الأهداف إستراتيجية السياسة الوطنية وفي هذا الإطار، تعد مكافحة البطالة بمثابة أولوية وطنية، من خلال جملة من الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل وتصب جهود الدولة في اتجاه تعزيز الاستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل، فضلا عن تحسين مناخ الأعمال لفائدة المؤسسات الموفرة لفرص العمل لفائدة الشباب، الذين يستفيدون من آليات متعددة للمساعدة على الإدماج المهني، والجدول التالي يبين مدى نجاح الدولة في إدماج البطالين في سوق العمل وذلك عن طريق إنعاش الاقتصاد.

جدول رقم (02-37): تطور مستويات التشغيل في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

البيانات	قطاع الفلاحة		قطاع الصناعة		البناء والأشغال		الخدمات	
	قوى العاملة	نسبة التشغيل	قوى العاملة	نسبة التشغيل	قوى العاملة	نسبة التشغيل	قوى العاملة	نسبة التشغيل
2000	873	14.13	826	13.37	617	9.98	3864	62.52
2001	1312	21.06	861	13.82	650	10.44	3406	54.68
2002	1398	21.92	901	14.12	725	11.37	3355	52.59
2003	1413	21.14	804	12.03	799	11.95	3668	54.58
2004	1617	20.74	1061	13.61	967	12.4	4193	53.26
2005	1381	17.17	1059	13.17	1212	15.07	4393	54.61
2006	1610	18.15	1264	14.25	1258	14.18	4738	53.42
2007	1171	13.63	1028	11.96	1524	17.73	4872	56.69
2008	1252	13.69	1141	12.48	1575	17.22	5178	56.62
2009	1242	13.11	1194	12.61	1718	18.14	5318	56.14
2010	1136	11.67	1337	13.73	1886	19.37	5377	55.23
2011	1034	10.77	1367	14.24	1595	16.62	5603	58.37
2012	912	8.97	1335	13.13	1663	16.35	6260	61.55
2013	1141	10.58	1407	13.04	1791	16.60	6449	59.78
2014	899	8.78	1290	12.60	1826	17.83	6224	60.79
2015	917	8.66	1377	13	1776	16.76	6524	61.58
2016	949	8.71	1414	12.98	1813	16.64	6718	61.66
2017	1102	-	1493	-	1847	-	6417	-

Source :rapport annuel sur l'activité, emploi et chômage, N°726/2015, p :12.

-rapport annuel sur l'activité, emploi et chômage, N°748/2016, p :13.

-rapport annuel sur l'activité, emploi et chômage, N°819/2018, p :15.

يمثل قطاع الخدمات أكثر فروع نشاط في خلق فرص العمل في الاقتصاد الجزائري إذ يستحوذ القطاع على أكثر نصف الطبقة المشتغلة وقد استفاد القطاع من الدعم الحكومي المساعدة في الحد من فقدان الوظائف خاصة في فترة الركود ومع مطلع الألفية وانتهاج البرامج التنموية قامت الحكومة بتشجيع الشباب من أجل إقامة مشاريع الاستثمارية والدعم الممنوح من طرف الوكالة الوطنية أين اتجه الشباب إلى المشاريع الخدمانية بصورة ملفتة كالنقل، المطاعم، وخدمات الإعلام الآلي ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة 16.64 % سنة 2016 نتيجة الاهتمام بقطاع البنى التحتية والسكن فهذا القطاع ممول بالكامل من طرف الدولة وبالتالي مناصب الشغل فيه مرهونة بمدى استمرار الإنفاق على هذا القطاع، أما قطاع الصناعة والفلاحة لم يتجاوز بالشكل الكافي إذ سجلت نسبة مساهمة ضعيفة ب14.14% و09.49% على التوالي. كما أن القطاع الخاص يساهم في تخفيف

العبء على الدولة في تشغيل اليد العاملة حيث أن 63% من المشتغلين نجدهم في القطاع الخاص. وهو ما أدى بالجزائر إلى تبني إستراتيجية جديدة تنطلق من سنة 2016 .

ثالثا- تقييم سياسة التشغيل:

1. تقييم سياسة التشغيل خلال الفترة 2001-2016: يعد ترقية التشغيل ومحاربة البطالة ضمن أولويات الإستراتيجية الكبرى لسياسة التنمية الوطنية، مشيرا إلى التدابير التي تم إدراجها لتشجيع الاستثمار المنتج وتحسين قابلية التشغيل لدى فئة الشباب، لاسيما من خلال "تثمين الموارد البشرية عن طريق تشجيع التكوين وعصرنة تسيير سوق العمل.

الجزائر في هذه الفترة كانت قد خرجت من مرحلة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد التي مرت بها في عشرية التسعينيات والتي كانت مرحلة انتقال من الاقتصاد الموجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ودخلت في هذه المرحلة الأخيرة بتوجه نحو مبدأ الدولة الحامية، وجدير بالذكر في هذا الإطار أن الجزائر كانت قد تبنت العديد من اتفاقيات المكتب الدولي للعمل التي تحدد معايير دولية لوضعية التشغيل وعلاقات العمل.

تميزت هذه المرحلة بتبني الدولة مجموعة برامج خماسية (2001-2004) (2005-2009) ثم (2010-2014) حاولت الدولة من خلالها وبالاعتماد على فوائض مبيعات المحروقات أن تستدرك التأخر بمحاولة توفير المناخ الملائم للاستثمار وتطوير البنى التحتية وتحسين مستوى المعيشة بتبني مشاريع مختلفة في مجال السكن والصحة والتعليم وتوفير الماء الشروب...، مع المحافظة على التوازنات الهيكلية للاقتصاد عبر منهجية تسيير عقلانية للموارد مكنت من الحفاظ على مستوى تضخم منخفض متوسطه 3% واحتياطي صرف بلغ 200 مليار دولار أواخر 2014 مكن الدولة من التماسك أمام انهيار أسعار البترول سنة 2014.¹

وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي لاعتماده بصورة كبيرة على الإيرادات البترولية هذه الأخيرة التي تساعد على تغطية نفقات الدولة، إلا أن هذه الإيرادات توجه لتغطية النفقات التي توجه بشكل كبير نحو الاستثمارات الغير منتجة التي لا تخلق نمو اقتصادي ولا تخلق قيمة مضافة عكس الاستثمارات المنتجة كما أن السبب راجع إلى أن الاستثمارات العمومية لا تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي خاصة إذا وجهت إلى قطاعات غير منتجة ولا تساهم في توظيف نسبة كبيرة من الأيدي العاملة، لامتناس البطالة على مستوى

¹ مغراوي محي الدين عبد القادر وآخرون، التشغيل في الجزائر، قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد السابع، العدد الأول، مارس 2018، ص:

سوق العمل المحلية من خلال مختلف المؤشرات التي تخص قطاع التشغيل التي تتمثل في الإنفاق على قطاع التشغيل، الدعم الاجتماعي، معدل النشاط أو معدل التشغيل إضافة إلى معدلات البطالة للرفع من النمو الاقتصادي.

2. تقييم التشغيل ضمن النموذج الاقتصادي الجديد للنمو بعد 2016: إن الأهداف الموضوعية تفسر عدة جوانب ومن بين هاته الجوانب معدلات النمو التي تعبر عن مؤشرات قطاع التشغيل الإنفاق على قطاع التشغيل، الدعم الاجتماعي، معدل التشغيل والبطالة...، حيث أن الدولة اتبعت أهدافا إستراتيجية على المدى الطويل للحد من عدة مشاكل أهمها مشاكل قطاع التشغيل:¹

➤ من 2016 إلى 2019 السعي لترشيد سياسة الموازنة من خلال تطوير موارد الميزانية العادية (البترو،

الجباية ..) لتسهيل النفقات الرئيسية للتسيير، وخفض العجز الذي تعاني منه الخزينة في عدة قطاعات، وبهذا فإن تحقيق أهداف النموذج يرفع من معدل الإنفاق على قطاع التشغيل وخفض نسب البطالة...

إن الملاحظ لأهداف هذه الفترة يجد أن الجزائر مازالت تعتمد على قطاع المحروقات بصفة كبيرة، لذا فالنمو في قطاع التشغيل يعتمد بالشكل الكبير على قطاع المحروقات أي الموارد العادية، وهي معرضة للاهتزاز إذا تغيرت أسعار البترول في الثلاث السنوات الأولى سواء في جانب تقليل الإنفاق على قطاع التشغيل أو تقليل الدعم على الجانب الاجتماعي أو ارتفاع معدل البطالة أو انخفاض مستوى التشغيل.

➤ من 2020 إلى 2030 الاتجاه نحو التنويع والتحول الاقتصادي خلال هاته المرحلة وذلك ب:

- التوجه نحو نمو خارج المحروقات للناتج المحلي الإجمالي لتقليل الضغط على قطاع الطاقة والبناء والأشغال العمومية، مما يحتاج إلى رفع معدلات النمو لإنتاج قيمة مضافة في مجال الصناعة الذي يركز على رفع معدل التشغيل فيحدث خفض في معدل البطالة، لهذا تتراجع حصة الأشغال العمومية لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي بلغ نموه 1.7% خلال هذه الفترة.

- تسعى الدولة إلى استهداف القطاعين الخاص والعام، من خلال تطوير إنتاجية رأس المال المستثمر وتعزيز أنظمة الاستثمار، هذا يؤدي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية

¹ بن شهره محجوب وآخرون، واقع التشغيل في ظل أهداف النموذج الاقتصادي الجديد للنمو، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، 14 نوفمبر 2019، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص: 187.

- خدماتية، والتي بدورها تدعم قطاع التشغيل سواء في القطاع الخاص أو العام، وتدعم الشراكة بين القطاعين في جميع المصادر الزراعية أو صناعية أو خدماتية وكذا رفع الجودة في المنتجات أو العمال...
- تسعى الدولة إلى تحديث القطاع الزراعي للوصول إلى الاكتفاء الغذائي، والصادرات خارج المحروقات من 6% في 2015 إلى 3% في 2030 بما يسمح بدعم النمو الاقتصادي المتسارع، فإذا تحقق الاكتفاء الغذائي بالضرورة نتوجه إلى رفاهية المجتمع وهذا يعد كتدعيم اجتماعي للإفراد.
- السعي لمضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال الفترة 2020 إلى 2030 أي (11500 دولار في العام 2030) على أساس الدخل الحالي، وهذا ما يوضح اهتمام الدولة بالدعم الاجتماعي للفرد والإنفاق على قطاع التشغيل التي سيظهر التغير فيها خلال السنوات القادمة.
- يلاحظ من خلال مختلف أهداف النموذج أنها لم تصرح بصفة مباشرة عن الاهتمام بقطاع التشغيل ولكن يلاحظ أن الاهتمام ضمني، بالرغم بالتوجيه الكبير للقطاع الخاص لزيادة نمو قطاع التشغيل، بالنسبة لمؤشرات قطاع التشغيل أو الاهتمام بالقطاعات المستهدفة من طرف النموذج والمدرة لقيمة مضافة في مستوى التشغيل كالصناعة والفلاحة والخدمات، وأيضا قطاع الأشغال العمومية والبناء التي تمول من طرف الدولة.

خلاصة الفصل:

يكمّن الدافع لدراسة الإنفاق العام الاجتماعي أساسا في الثقل الاقتصادي للإنفاق العام الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى مدى مساهمة الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم (الابتدائي والثانوي والتعليم العالي)، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية في تحسين وتربية الواقع الاقتصادي والاجتماعي وأيضا نظرا إلى أن الصحة والتعليم والسكن، والعمل أصبح حقا من حقوق الإنسان. لذلك بات لزاما على الدولة أن تكفل وتقدم حق الصحة، التعليم، السكن، العمل للجميع ولا يأتي ذلك إلا من خلال النفقة الاجتماعية الوطنية.

تحليل مؤشرات التطور الكمي والنوعي للإنفاق العام الاجتماعي في الجزائر لها دلالة كبيرة في استخلاص الجهد الذي تبذله الجزائر من أجل ترقية الخدمات الاجتماعية التعليم (التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي)، الصحة والسكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حماية الفئات الفقيرة والضعيفة وتحسين المستوى المعيشي، من خلال المبالغ الضخمة التي صرفت على هذه القطاعات وهذا لمواجهة ضغط الطلب على الخدمات الاجتماعية لذا يتوجب فتح المجال أمام القطاع الخاص للنهوض جنبا لجنب والقطاع العام من أجل توفير تمويل وهذا بسبب تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات فهو اقتصاد ريعي بامتياز ويتأثر بأسعار المحروقات، وكذا في ظل انحسار الموارد المالية وهو ما يتطلب ضرورة العمل على إحداث إصلاحات في طرائق تمويل الإنفاق العام بصفة عامة والإنفاق العام الاجتماعي بصفة خاصة بترشيد الإنفاق وتطوير تشريعات المتعلقة بمساهمة المجتمع في تحمل جزء من تكاليف التمويل الإنفاق العام.

الفصل الثالث

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط (الموجه) إلى اقتصاد السوق (الحُر)، وذلك بعد أزمة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول التي بينت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، التي نتج عنها تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والمتمثلة في الارتفاع في مستوى التضخم، تفاقم المديونية، وزيادة معدلات البطالة، مع انخفاض في معدلات النمو، وبموجب ذلك تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ شكل اتفاق الاستعداد الائتماني.

ومع بداية الألفية الثالثة اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي لسياستها الاقتصادية بالاعتماد على برامج إنعاش اقتصادي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية في البلاد عن طريق الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الإنتاج أي تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

وفي هذا الفصل سيتم تناول المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر؛
- ❖ المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر؛
- ❖ المبحث الثالث: واقع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم ظاهرة من الظواهر الأكثر مساسا بالاقتصاد الوطني وأكثرها شيوعا وهذا لصعوبة السيطرة عليه والتحكم فيه لما له من آثار تشوه من قرارات الاستثمار والادخار والإنتاج، إذ من شأن المعدلات المرتفعة أن تؤدي إلى نتائج سلبية لعل أهمها تباطؤ في نمو الاقتصاد وإحاق أضرار بالنظام المالي ومؤسساته، فالتحكم فيه عند مستويات دنيا سيساهم في توفير شرط أساسي لنمو الاقتصاد، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني ضغوطات تضخمية خاصة في السنوات التي تلت الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الذي تبنته منذ التسعينات، وأدت الضغوطات التضخمية إلى تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حجم الاحتياطات الأجنبية وارتفاع حجم الإصدار النقدي وانخفاض سعر الدينار الجزائري. إلا أن معدلات التضخم عرفت نوعا من الاستقرار في الألفية الجديدة، غير أنها عادت للتذبذب في السنوات الأخيرة تبعا للتغيرات والظروف الاقتصادية المحلية والدولية مما انعكس سلبا على الأداء الاقتصادي ككل. وستحاول الدراسة في هذا المبحث إلقاء الضوء على ظاهرة التضخم من خلال تحليل واقع التضخم في الجزائر بالإضافة إلى الأسباب المنشئة له.

المطلب الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

لازالت ظاهرة التضخم في الجزائر متواجدة بمعدلات متفاوتة ولازالت رغبة الجزائر في الحد من ارتفاعها من أجل تحسين القدرة الشرائية. يتم في هذا المطلب إعطاء نظرة عامة حول تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

جدول رقم (03-01): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: %

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1990	16.65	2004	3.97
1991	25.88	2005	1.38
1992	31.66	2006	2.31
1993	20.54	2007	3.68
1994	29.04	2008	4.86
1995	29.77	2009	5.74
1996	18.67	2010	3.91
1997	5.73	2011	4.52
1998	4.95	2012	8.89
1999	2.64	2013	3.26
2000	0.3	2014	2.92
2001	4.3	2015	4.84
2002	1.43	2016	6.4
2003	4.26	2017	5.6

Source : ONS .*l'Algérie en quelques chiffres, résultants 1990-2005, pp:14-24.*

- *Rapport annuel de la banque d'Algérie 2006-2017, pp : 26-55*

من خلال ملاحظة بيانات الجدول يتبين لنا حركية معدل التضخم وارتفاعه الكبير في الجزائر خلال الفترة 1990-1996 حيث شهدت هذه الفترة أكبر نسب التضخم، ويمكن إرجاع ذلك لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي عاشته الجزائر في تلك الفترة بالإضافة إلى رفع الدعم على سلع محددة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث في أبريل 1994 واقترن ذلك بارتفاع معدلات النمو في كمية النقود حيث أن أكبر نسبة للتوسع النقدي حدثت في الفترة 1990-1993 وهي أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذه الزيادة أدت إلى اختلال الاستقرار النقدي دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الأعلى.

وفي سنوات 1997-1998-1999 انخفضت معدلات التضخم، حيث وصلت إلى 05% و 04.9% و 02.6% على التوالي، وذلك بسبب نجاح السياسات النقدية والمالية التي طبقتها الحكومة بهدف ضبط نمو الكتلة النقدية والتحكم في السيولة.

في سنة 2000 قدر معدل التضخم بـ 0.3% وهو أدنى مستوى له مقارنة بسنوات الدراسة الأخرى وهذا راجع لتطبيق برامج الإصلاحات مع المؤسسات المالية الدولية والذي تضمن رفع أسعار الفائدة والتخلي عن تمويل عجز الميزانية من خلال الإصدار النقدي والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من

الإصدار النقدي المفرط، والتقليص من النفقات وتضخيم الأجور. وتدني حجم الائتمان المحلي من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد.

أما في سنة 2003 يلاحظ ارتفاع في معدل التضخم إذ بلغ 04.26% وهذا بسبب نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل 25.13%، وهذا تزامن مع إنطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي وارتفاع الحد الأدنى للأجر القاعدي من 600.00 دج إلى 800.00 دج خلال الفترة نفسها وإعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق.

2004-2005 شهدت إنخفاض ملحوظ في معدل التضخم وهذا من خلال أن الهدف الرئيسي لبنك الجزائر وهذا من خلال جعل السياسة النقدية أكثر فعالية في التحكم في التضخم خلال الفترة 2004-2006 بفضل سياسة الإحتياطي الاجباري 157.3 مليار دولار سنة 2004 و 171.5 مليار دولار سنة 2005 و 184.5 مليار دولار سنة 2006 بدلا من 126.7 مليار دولار سنة 2003.

أما ما بين 2007-2009 فيلاحظ ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 05.7% وترجع أسباب النمو إلى البرامج الإنمائية الداعمة للنمو والاعتماد على سياسة نقدية توسعية وارتفاع الأسعار عند الاستهلاك ب 04.4% سنة 2008 بزيادة 0.5 نقطة لسنة 2007. كما يعود الدفع التضخمي في جزء كبير منه إلى الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة منتقلة من 05.4% في 2007 إلى 11.3% في 2008 لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية وارتفاع حصة الواردات الطاقوية بأربع مرات منتقلة من 01.2% إلى 04.7%. وارتفاع فائض السيولة النقدية من 52.57% إلى 57.63% إلى 63% إلى 72% خلال السنوات 2006 و 2007 و 2008 و 2009.¹

بلغ الرقم القياسي سنة 2012 ب 08.89% نتيجة إلى عدم توازن العرض والطلب ورفع الأجور ورواتب العاملين في كل القطاعات وزيادة الأجر الوطني المضمون من 15000 دج إلى 18000 دج، كما تفسر هذه الذروة بتزايد أسعار المنتجات الطازجة (لحم الأغنام.....) الذي ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية سنة 2012 ب 49.65%²، ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2014 بسبب سياسة التقشف المعتمدة من طرف الدولة والتقليص من حجم الواردات وهذا بعد ما شهدته الجزائر من انخفاض لأسعار البترول الذي أدى إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص ص: 55-64.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص ص: 51-52.

وفي سنة 2015 ارتفع معدل التضخم إلى 04.84% مقابل 02.9% سنة 2014 وكان السبب هو التضخم المستورد، وليس التوسع النقدي الذي لم يتجاوز 0.1% بعدما سجل 14.6% سنة 2014،¹ ويستمر ارتفاع التضخم ليصل 06.4% سنة 2016 وكان سببه هو عدم التحكم في ضبط أسواق السلع الاستهلاكية وليس تطور الكتلة النقدية وتدهور سعر الصرف وارتفاع أسعار أهم السلع المستوردة.²

وبلغ معدل التضخم بـ 05.6% سنة 2017 وهذا راجع لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة بـ 07.4% وارتفاع أسعار المنتجات المستوردة من غير المواد الغذائية بـ 06.1%.³

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية لا يمكن حصر أسبابها في نمط واحد بل تشترك فيها مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد كلياً على المحروقات وتبعيته المطلقة للعالم الخارجي، فأغلب نشاطاته لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها، حيث انعكس ذلك على التوازنات المالية الداخلية للبلد حيث تولدت عنها اتجاهات تضخمية داخلية، كذلك الانفتاح على العالم الخارجي وحجم وهيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسات الصرف المطبقة، واللدان من شأنهما التأثير في الاتجاهات التضخمية.

أولاً- الأسباب الداخلية: تتمثل أهم الأسباب الداخلية المحدثة للتضخم في:-

1. تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها: قامت الجزائر باستعمال إستراتيجية التنمية في ظل الاقتصاد الموجه إلى تمويل نقدي ضخم وعجز الادخار على تلبية الحاجات الضرورية لتمويل الاستثمارات، حيث لجأت السلطة إلى الإصدار النقدي الذي لا يقابله مقابل مادي. أي انتهاج أسلوب التمويل بالعجز وبطلب من الخزينة العامة فإن هذه السياسة أفرزت وضعاً اقتصادياً غير مستقرّ بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار.⁴ وبالتالي ارتفاع في التضخم خاصة قبل الاتفاقيات

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص: 45-46.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص: 35-36.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 26-27.

⁴ مروان حايدي، تأثير الصدمات الهيكلية لسعر الصرف والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مقارنة نماذج svar باستخدام برنامج *eviews 10*، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 10، سبتمبر 2018، ص: 90.

المبرمة مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 والذي من شروطه تقرير اللجوء إلى الإصدار النقدي وهذا ما أدى إلى خفض معدلات التضخم.¹

ومع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية 1994-1998 واتباع سياسة نقدية انكماشية وإيقاف التمويل بالعجز وتقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية وتجميد نظام الأجور هذا الأمر ساعد على تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية حيث وصل إلى 10.5% سنة 1995 بعدما كانت نسبة النمو 1993 بـ 21.6%، كما كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي آثار إيجابية على معدلات التضخم في المدى القصير والمتوسط فعرفت معدلات التضخم انخفاضا مستمرا ابتداء من 1995 حيث بلغ 29.7% ليصل إلى 0.3% سنة 2000.² والجدول التالي يبين تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها.

¹ كريمة دراجي ومخلوف الزويبر، تحديد العلاقة في الأجل الطويل بين سياسة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2019، ص: 182.

² طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جوان 2014، ص: 28.

جدول رقم (03-02): تطور الكتلة النقدية ومقالاتها

الوحدة: مليار دج

السنوات	عرض النقود M2	عرض النقود M1	شبه النقود - ودائع لأجل -	صافي الأصول الخارجية	القروض للدولة	القروض للاقتصاد
2000	2022.53	10481.7	974.35	776	667.5	993.73
2001	2473.51	1238.50	1235	1310.7	569.7	1078.4
2002	2901.53	1416.34	1485.19	1755.7	578.6	1266.8
2003	3299.5	1643.5	1656	2342.7	423.4	1380.2
2004	3644.4	2165.5	1478.7	3119.2	20.6-	1535
2005	4070.4	2437.5	1632.9	4179.7	933.2-	1779.8
2006	4827.6	3177.8	1649.8	5515	1304.1-	1905.4
2007	5994.6	4233.6	1761	7415.5	2193.1-	2205.4
2008	6955.9	4964.9	1991	10247	3627.3-	2615.5
2009	7178.7	4949.2	2228.9	10886	3488.9-	3086.5
2010	8162.8	5638.5	2524.3	11997	3510.9-	3268.5
2011	9929.2	7141.7	2787.5	13922.4	3406.6-	3726.5
2012	11015.4	7681.9	3333.6	14940.0	3334.0-	4298.5
2013	11941.5	8249.8	3691.7	15225.2	3235.4-	5156.3
2014	13686.7	9603.0	4083.7	15734.5	1992.3-	6504.6
2015	13704.5	9261.2	4443.3	15375.4	567.5	7277.2
2016	13816.3	9407.0	4409.3	12596.0	2682.2	7909.9
2017	14974.6	10266.1	4708.5	11227.4	4691.9	8880.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام:

- حوصلة 1962-2011، ص: 219.

- نتائج 2012-2014، ص: 66.

- نتائج 2015-2017، ص: 60.

يلاحظ من الجدول أنه مع بداية الألفية الجديدة وارتفاع الأسعار النفط إلى 28.5 دولار للوحدة سنة 2000 اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية من خلال تنفيذ برنامجين تمويين الأول دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والثاني لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 حيث أثرا بشكل واضح في زيادة الطلب الكلي والتضخم إلا أن الطابع التصاعدي في وتيرة نمو الكتلة النقدية قد تم التخفيف من حدته بفعل التسديدات المسبقة للدين الخارجي في سنتي 2005 و2006، حيث تدرج سنة 2007 في الاتجاه الجديد المتميز بانعاش وتيرة التوسع الاقتصادي وفي سنة 2009 تراجع الكتلة النقدية إلى 03.1% نتيجة لصدمة الخارجية ويفسر هذا التراجع بتراجع نمو الودائع تحت الطلب لدى المصارف، والناتج عن تقلص في ودائع قطاع المحروقات.

لتستأنف سنة 2010 التوسع النقدي، ليتواصل الوضع إلى غاية 2014، ليكون هناك تعارض كلي في سنة 2015 مع الفترة التي سبقتها، أين كان متوسط نمو الكتلة النقدية M2 (الذي يعد المجمع المرجعي في مجال السياسة النقدية في الجزائر) يقدر بنسبة 13.4% سنويا، وتميزت الوضعية النقدية المجمعة (باحتماب الودائع لدى الخزينة ومركز الصكوك البريدية) بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية M2 (0.13%)، بسبب الانخفاض القوي للودائع لأجل قطاع المحروقات (-41.1%)، حيث تم استثناء هذا القطاع فإن الكتلة النقدية ارتفعت بشكل جد متواضع (02.8%)¹، كما أن تواصل الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى غاية سنة 2016، عكس النمو الضعيف في الكتلة النقدية M2 في سنة 2016 (0.79%) والسبب في ذلك يكمن في انخفاض ودائع القطاعات خارج المحروقات (03.2%) بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 02.6%² إلا أنه في سنة 2017 نمت الكتلة النقدية M2 بـ 08.3%، بسبب الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف حيث ارتفعت بـ 20.1% مقابل 06.8% فيما يخص الودائع لأجل و 04.9% فيما يتعلق بتداول النقد الورقي، غير أن سبب الارتفاع القوي في الودائع تحت الطلب يعود إلى ودائع الشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت في أواخر سنة 2017 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية (452 مليار دينار)، أي أن التوسع النقدي دون قطاع المحروقات بلغ 04.9% فقط.³ كما انعكس النمو القوي للودائع تحت الطلب بازدياد المجمع النقدي M1 بما يقارب 09.0% مقابل 01.6% في سنة 2016،⁴ بعد تقلصه سنة 2015 بنسبة 03.6%. حيث يُظهر الجدول أن هناك نمو مستمر للمعروض النقدي M1 والذي انتقل من 1048.17 مليار دج سنة 2000 إلى 10266.1 مليار دج سنة 2017 ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نقود التداول وذلك حسب تقارير بنك الجزائر، وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز البنكي، ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى كما أن عدم وجود ما يقابل الكتلة النقدية من إنتاج بسبب سوء التسيير وغياب الفعالية فهذا الاختلال بين كتلة النقود والإنتاج يسبب التضخم. وعادة ما يعتبر تضخم ما تولد عن الإصدار النقدي نتيجة للتوسع في الإنفاق العام وتفاقم المديونية العمومية. إلخ لذا لا بد أن يكون الإصدار النقدي مبنيا على أساس مقابلات الكتلة النقدية (قروض للاقتصاد، قروض للدولة، صافي الأصول الخارجية) أي أن المصادر الثلاثة للإصدار قد تؤدي إلى زيادة حدوث التضخم في

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص: 131.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

⁴ مرجع نفسه، ص: 122.

حالة وجودها بشكل مفرط في الاقتصاد وذلك مثلما حدث في فترة التسعينات، من خلال سياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي والديون التي منحت للخزينة العمومية، وهذا ما أدى إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس العديد من القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف الناتج عن ارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي ساهمت بدورها في رفع الأسعار.¹ بينما فيما يخص الأصول الخارجية (احتياطات الصرف المعبر عنها بالدينار) يلاحظ نموً سريعاً ومستمرّاً ابتداءً من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت 15375.4 مليار دج. ثم شهدت انخفاض طفيف سنة 2015 بـ 0.28% أخذاً بعين الاعتبار تآكل احتياطات الصرف بالدولار.² غير أنه سنة 2017 عرف تقلصاً بـ 10.9% مقابل 18.1% سنة 2016 ويرجع أساساً بتطور أسعار صرف العملات التي تشكل احتياطات الصرف (انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو).³

أما فيما يخص القروض الموجهة للدولة فقد كانت إلى غاية سنة 2014 ذات إشارة سالبة إلى أنه منذ سنة 2015 لم تعد الدولة دائناً صافياً اتجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي قروض النظام المصرفي 567.5 مليار دج مقابل- 1992.3 مليار دج، وهذا تحت أثر انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد وارتفاع استحقاقات المصارف على الدولة.⁴ وفي سنة 2017 عرفت ارتفاعاً من جديد قدره 74.9% منتقلة من 2682.2 مليار دج في نهاية 2016 إلى 4691.9% مليار دج في نهاية 2017 وهذا تحت أثر مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية التي انتقلت من- 870.1 مليار في نهاية 2016 إلى 1967.4 سنة 2017 وانخفاض مستحقات المصارف على الدولة بـ 11% وارتفاع صافي مستحقات بنك الجزائر عن شراء مباشر لسندات الخزينة العمومية.

ارتفعت القروض للاقتصاد بـ 15.6% في سنة 2010 مقابل 20.1% سنة 2009 و18.6% سنة 2008، والذي يؤكد الطبيعة المستمرة لانتعاش القروض للاقتصاد، حيث تتعلق تتعلق القروض بقروض وزعت مباشرة للزبائن أو عن طريق الاستثمار في السندات المصدرة من طرف هؤلاء الزبائن، بالإضافة إلى النمو القوي في القروض متوسطة وطويلة الأجل. والذي يبين الدور الكبير للقروض للاقتصاد في عملية التمويل في الجزائر، وقد وصلت هذه القروض الزيادة خلال سنة 2015 بوتيرة 16.57% (11.9% خارج إعادة الشراء)، مقابل 26.15%

¹ بن البار احمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016/2017، ص: 141.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

في سنة 2014 وبرزت كأحد أهم مصادر التوسع النقدي.¹ ومن شأن هذا التوسع في القروض في ظرف تراجع موارد المصارف أن يؤدي إلى لجوء بعض المصارف إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر خلال سنة 2016، حيث بلغت القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية مطروحا منها إعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة 3688.2 مليار دينار في نهاية سنة 2015، مقابل 3382.3 مليار دينار في نهاية سنة 2014، أي ارتفاع بنسبة 09.04% وازدادت القروض الممنوحة للقطاع الخاص (المؤسسات والأسر) بـ 14.95% سنة 2015، منتقلة من 3121.7 مليار دينار سنة 2014 إلى 3588.3 مليار دينار سنة 2015. لتواصل القروض الموجهة للاقتصاد الارتفاع سنة 2016 بنسبة 08.4% وسنة 2017 بنسبة 12.3% بالغة 8880.9 مليار دينار.²

2. زيادة النمو الديمغرافي: إن الزيادة في النمو الديمغرافي الذي تسبب بدوره في ارتفاع الطلب على السلع والخدمات حيث سجلت الإحصائيات الرسمية أن هناك زيادة مستمرة في عدد السكان حيث بلغ سنة 2000 ما مقداره 26 مليون نسمة ووصل سنة 2013 إلى 39 مليون نسمة لذا فإن الزيادة في عدد السكان زاد من الطلب على السلع والخدمات مما ترتب عنه زيادة الإنفاق العام من أجل الاستجابة للمتطلبات أفراد المجتمع،³ من زيادة في المرافق السكنية المتمثلة في المدارس والمستشفيات... الخ فهذا يتطلب استثمارات ونفقات باهظة التكاليف، ويظهر التضخم حين تتجه أعداد سكان الدولة إلى التزايد بينما تبقى كفايتهم الإنتاجية على حالها أو تزيد بمعدلات تقل بكثير عن معدل نمو السكان وفي سنة 2018 وصل عدد السكان 42.2 مليون نسمة مقابل 41.3 مليون نسمة سنة 2017 و40.4 مليون نسمة سنة 2016.⁴ والجدول التالي يبين تطور عدد سكان الجزائر 1990-2017.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 134-135.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

³ بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص: 157.

⁴ www.ons.dz/demography.html

جدول رقم (03-03): عدد سكان الجزائر 1990-2017

الوحدة: مليون نسمة

السنوات	عدد السكان	السنوات	عدد السكان
1990	25.75	2004	32.692
1991	26.4	2005	33.14
1992	27.02	2006	33.64
1993	27.63	2007	34.16
1994	28.21	2008	34.73
1995	28.757	2009	35.33
1996	29.26	2010	35.97
1997	29.74	2011	36.66
1998	30.19	2012	37.38
1999	30.62	2013	38.14
2000	31.04	2014	38.92
2001	31.45	2015	39.72
2002	31.85	2016	40.55
2003	32.26	2017	41.38

Source :<http://data.worldbank.org/country/algeria>.

3. ارتفاع الأجور: تمثل الأجور المصدر الأساسي لاستهلاك العائلات وبالتالي فإن حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي للسلع والخدمات في البلاد، أي أن الأجور تمثل عنصرا رئيسيا في تحديد مستوى الطلب الكلي، ذلك أن أي زيادة في الأجور لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي ستؤدي إلى اتساع الفرق بين العرض الكلي والطلب الكلي وهو ما يؤدي بدوره إلى حدوث ما يعرف بالفجوة التضخمية.¹ حيث تسعى الدولة دوما إلى رفع الأجور سعيا منها إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين دون مراعاة الآثار التضخمية خاصة أن مصدر الزيادة في الأجور هو الفائض في صادرات المحروقات في حين يعرف نمو الاقتصاد خارج قطاع المحروقات انخفاضا² يمثل كتلة الأجور ما يقارب 12% من نمو الناتج المحلي الإجمالي.³

¹ عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعددة الهيكلية SVAR 1970-2012، مجلة الباحث، عدد 2014/14، ص: 86.

² سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2016/2017، ص: 199.

³ International Monetary Fund, Algeria. Selected issues, IMF Country report, N° 18/169; jun 13.2018, p :18

جدول رقم (03-04): تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	كتلة الأجور	السنوات	كتلة الأجور
1990	180	2004	1278.5
1991	255.5	2005	1363.9
1992	341.3	2006	1500.1
1993	412.5	2007	1721.9
1994	469.9	2008	2138.4
1995	568.8	2009	2360.5
1996	667.2	2010	2917.6
1997	722.1	2011	3817.8
1998	794.6	2012	4291.4
1999	847.6	2013	4390.8
2000	884.6	2014	4659.9
2001	970.6	2015	4983.7
2002	1048.9	2016	5238.7
2003	1137.9	2017	5367.8

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام:

- حوصلة 1962-2011، ص: 73.

- نتائج 2014-2016، ص: 24.

- نتائج 2015-2017، ص: 20.

وتتم الزيادة في الأجور عن طريق الرفع من الحد الأدنى المضمون والذي يتم مراعاة الالتزامات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

جدول رقم (03-05): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة 1990-2012

الوحدة: دج.

تاريخ	أ. و. أم.	تاريخ	أ. و. أم.
1990/1/1	1000	1998/9/1	6000
1991/1/1	1800	2001/1/1	8000
1991/7/1	2000	2004/4/1	10000
1992/4/1	2500	2007/1/1	12000
1994/1/1	4000	2010/1/1	15000
1997/5/1	4800	2012/1/1	18000
1998/1/1	5400		

Source : http://www.ons.dz/IMG/pdf/Masse_salarial.pdf, p:1.

من خلال الجدولين السابقين يلاحظ ارتفاع في كتلة الأجور حيث انتقلت من 180 مليار دج سنة 1990 إلى 5367.8 مليار دج سنة 2017، كما يلاحظ أن الأجر الوطني قد تضاعف بحوالي 18 مرة في 2012 عما كان

عليه سنة 1990. ومعظم الزيادات التي عرفتها الأجور في الجزائر كانت نتاج قرارات سياسية ذات صلة مباشرة بالنضال النقابي لممثلي العمال من جهة والتطورات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد من جهة أخرى. ومن ناحية أخرى أدت الزيادات المتكررة في الأجور إلى خلق صعوبات متعددة في المؤسسات الاقتصادية والإدارية على حد سواء ومن ذلك زيادة ديون المؤسسات وعدم قدرتها على دفع مستحقاتها المالية، وعجزها عن الرفع من الطاقة الإنتاجية أو خلق مناصب شغل جديدة.¹

وقد أدت هذه الزيادات المتكررة إلى التأثير النسبي على المستوى العام للأسعار خلال بعض الفترات، إذ أن الجهاز الإنتاجي القائم فعليا لا يستطيع أن يواكب الطلب المتزايد الناتج عن ارتفاع الأجور، كما أن احتياطات البلاد من العملة الصعبة والمرتبطة بأسعار النفط غير قادرة على تلبية الحاجات المتزايدة من الواردات. وزيادة في الأجور تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك فقد حقق الاستهلاك الخاص زيادة قدرها 7446 مليار دج سنة 2016 مقارنة بـ 313.62 مليار دج سنة 1990، وارتفع الرقم القياسي للاستهلاك من 117.9 سنة 1990 إلى 183.70 سنة 2016، أما الاستهلاك العام فقد وصل إلى 3617.7 مليار دج في سنة 2016.² فالزيادة في الاستهلاك النهائي تعود بالدرجة الأولى إلى الزيادة في الاستهلاك الخاص.

وللتقليل من الضغوطات سعت الحكومة الجزائرية للسيطرة على تطور فاتورة الأجور من خلال تجميد التوظيف باستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية مثل قطاع الصحة والتعليم لكن قد يكون لها آثار سلبية قصيرة المدى تحتاج إلى تقييم دقيق. على سبيل المثال، تؤثر بشكل غير مناسب على النساء، اللاتي هن أكثر عرضة للعمل في القطاع العام ولديهن بديل ضئيل للعمل اللائق في القطاع الخاص. خفض الروح المعنوية، وبالتالي الإنتاجية للعاملين في القطاع العام وإضعاف جودة الخدمات العامة.³

ويمكن توضيح تطور الأجور الحقيقية مقابل الإنتاجية في الجزائر من خلال الشكل التالي:

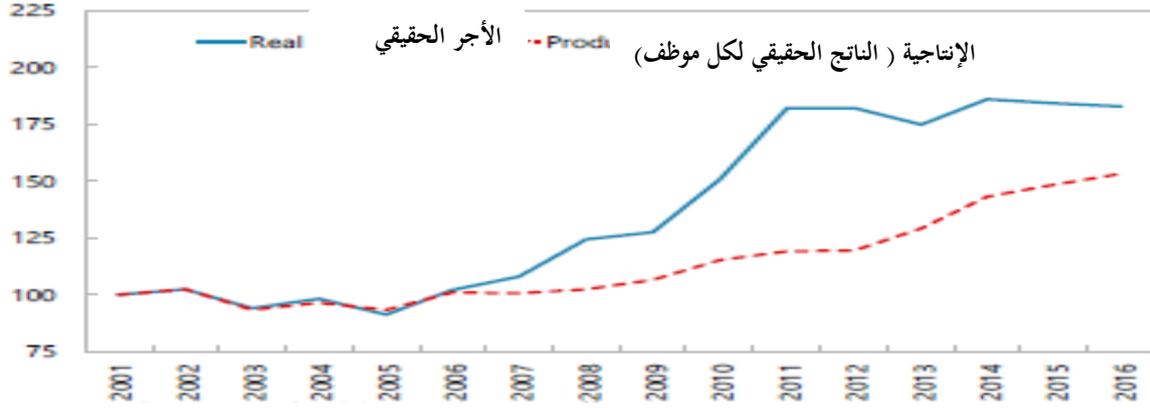
¹ بن البار محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

³ International monetary, *Opcit*, p.19.

شكل رقم (03-01): تطور الأجور الحقيقية مقابل الإنتاجية في الجزائر من 2001-2016

(المؤشر 2001=100)



Source : international monetary fund , *algeria selected issues*, IMF Country report, N18/169 Jun 2018, p:18.

منذ بداية سنة 2006 نلاحظ أن الزيادة في الأجور لا يقابلها زيادة فعلية في الإنتاج الحقيقي للاقتصاد وبالتالي يرتفع الطلب دون تحرك العرض مما يؤدي إلى حدوث الفجوة التضخمية.

4. الزيادة في تكاليف الإنتاج: يقصد بها زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية،¹ ومن بين أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية وهو ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الأصول الثابتة وإنتاجية الأراضي وغيرها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الأجور التي تساهم في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري.²

5. زيادة النفقات العامة:

إن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة، لعب دورا مهما في ظهور الضغوط التضخمية والتوسع في الإنفاق العام الذي كان له أثر مباشر على مكونات السيولة المحلية، حيث وُجد أن عائدات المحروقات التي تشكل أكثر من 50% من الإيرادات العامة للخزينة، تستخدم في تمويل النفقات العامة على السلع والخدمات من

¹ بن البار احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

² بلقاضي بلقاسم، التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 02، 2013، ص: 149.

الفصل الثالث: دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

خلال المداخيل الموزعة على الموظفين وباقي المستهلكين من التحويلات والإعلانات.¹ وشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون له الأثر المباشر على مستوى الأسعار السائد في الاقتصاد.²

جدول رقم (03-06): تطور النفقات العامة في الجزائر من 1990-2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات الميزانية	السنوات	نفقات الميزانية
1990	136.5	2004	1891.76
1991	212.1	2005	2052.03
1992	420.13	2006	2453.01
1993	476.62	2007	3108.56
1994	566.32	2008	4191.05
1995	759.61	2009	4246.33
1996	724.60	2010	4466.33
1997	845.19	2011	5853.56
1998	875.73	2012	7058.11
1999	961.68	2013	6024.13
2000	1178.12	2014	6995.76
2001	1321.02	2015	7656.3
2002	1550.64	2016	7984.1
2003	1690.17	2017	6882.1

Source : - *Rétrospective statistique:1962-2011, finance publiques, rapport de l'ONS*
- *Ministère des finances direction Général de prévision et des politique.*

- القوانين المالية 2016-2017.

يظهر حجم الإنفاق العام في الجزائر في سنة 1990 جد متواضع حيث قدر بـ 136.5 مليار دج ليرتفع تصاعديا في السنوات الموالية وهذا راجع لبرنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي دعا إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي من خلال تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص. لكن هذا لم يكن عائق أمام الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت بمعدل نمو سنوي مركب للفترة 1990-1998 قدر بـ 24.13% حيث تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية والتي انتقلت من 76 مليار دج سنة 1994 إلى 124.4 مليار دج سنة 1996، كلها مؤتة من النفقات العامة للدولة.³ ومع بداية الألفية الثالثة بلغت النفقات العامة 1178.122 دج

¹ بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

² بلقاضي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

³ طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص: 198.

وهذا راجع إلى الارتفاع في أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث ارتفع من 17.5 دولار سنة 1999 إلى 27.5 دولار سنة 2000 وبالتالي ارتفاع في عوائد الجباية البترولية الذي يعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة.¹ ومع بداية تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي خلال المرحلة 2001-2014 يلاحظ زيادة متسارعة ورهيبية للإنفاق العام الذي انتقل من 1321.02 دج سنة 2001 إلى 2052.03 مليار دج سنة 2005 وإلى 4246.33 مليار دج سنة 2009 وإلى 6995.76 مليار دج سنة 2014 وما يفسر هذا التزايد هو تحسن أسعار النفط التي وصلت إلى 99 دولار سنة 2008 و111.3 دولار سنة 2011 و98 دولار سنة 2014 وكذلك قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية في الاقتصاد.² ومع بداية الحماسي 2015-2019 زاد حجم الإنفاق العام حيث بلغ 7656.3 مليار دج أي بزيادة قدرها 09.4% وهذا رغم بؤادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية 2014 من خلال تدهور أسعار المحروقات،³ وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وفي تمويل المشروعات الكبرى والتي قدر حجمها سنة 2015 بـ 26 مليار دولار. وعليه يمكن القول معدل نمو الإنفاق العام في الجزائر بالارتفاع خلال فترة الدراسة وهو ما يطلق عليه بالسياسة الاتفاكية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر.⁴

ثانياً- الأسباب الخارجية: اقتصاد الجزائر منفتح على العالم الخارجي وهذا عبر الواردات من السلع والخدمات فهو يتأثر حتما بالتضخم الذي تعاني منه الدول المصدرة، والذي من شأنه أن يزيد من حدة التضخم المحلي. ويمكن أن نوضح أهم الأسباب الخارجية التي تحدث ضغوط تضخمية في الجزائر فيما يلي:

1. التضخم المستورد: يعتبر التضخم المستورد في الجزائر تضخم بواسطة الطلب تغذية المداخيل الموزعة بعد عملية التصدير وتضخما بواسطة التكاليف من خلال احتواء الإنتاج المحلي على أسعار واردات المواد الأولية الوسيطة والتجهيزية وهو باختصار انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية.⁵ ويظهر أثر التضخم المستورد عبر قناة الواردات نتيجة لانفتاح الجزائر على العالم الخارجي.⁶

¹ العمري لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05 ديسمبر 2016، ص: 204.
² سراج وهيب، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19، جانفي 2018، ص: 94.

³ بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السابع، جوان 2017، ص: 575.

⁴ بصاديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص: 111.

⁵ بن البار احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

⁶ رابيس فضيل، محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2017، ص: 90.

جدول رقم (03-07): تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة من 1990-2017.

الوحدة: مليون دج

الواردات	السنوات	الواردات	السنوات
1314399.8	2004	87018	1990
1493644.8	2005	139241	1991
1558540.4	2006	188547	1992
1916829.1	2007	205035	1993
2572033.4	2008	340142	1994
2854805.3	2009	513193	1995
3011807.6	2010	498326	1996
3442501.6	2011	501579.9	1997
3907071.9	2012	552358.6	1998
4368548.4	2013	610673.6	1999
4719708.3	2014	690425.7	2000
5193459.8	2015	764862.4	2001
5154776.8	2016	957039.8	2002
5111297.6	2017	1047441.4	2003

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات:

- حوصلة الإحصائية 2011-1962، ص ص: 173-175.
- الجزائر بالأرقام 2012-2014، ص: 57.
- الجزائر بالأرقام 2015-2017، ص: 52.

من خلال الجدول يتضح أن الواردات في منحى متصاعد ابتداء من الاتفاق الأول للاستعداد حتى نهاية برنامج دعم النمو الاقتصادي، فبعدما كانت 87018 مليون دج سنة 1990 ارتفعت إلى 340142 مليون دج لتواصل الارتفاع سنة 2000 بـ 690425.7 مليون دج وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب كانت ضمن الأهداف المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي يذكر منها تحرير التجارة وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، فانخفاض قيمة الدينار الجزائري يرفع من القيمة الاسمية للواردات الأمر الذي ينعكس سلبا على المستوى العام للأسعار والتضخم.¹

واستمر نمو الواردات عبر مختلف البرامج الاقتصادية بمستويات مرتفعة لتصل سنة 2010 بـ 3011807.6 مليون دج وسنة 2014 إلى 4719708.3 مليون دج. ونهاية سنة 2014 سجل تراجع في حجم الصادرات من

¹ شقيب عيسى، بن زيان راضية، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، بحوث اقتصادية، العدد 11، الجزء الثاني، جوان 2017، ص:

المحروقات بـ 09.8% راجع إلى تراجع متوسط في أسعار البترول مما أدى إلى تقلص بوتيرة أقل في حجم الواردات.¹ تضمنت الصادرات تغطية الواردات في حدود 57% سنة 2016 مقابل 68% سنة 2015.

التضخم المستورد في الجزائر تتغير حدته بالتركيب الهيكلي للواردات الجزائرية بالذات السلع الغذائية والاستهلاكية،² و سلع التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة وهذا نظرا لتوجه الاقتصاد الوطني نحو التصنيع الأمر الذي جعل من بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها.³ كما تتغير حدة التضخم بأنماط التنمية المتبعة في الدولة والتي تجعلها تابعة للدولة التي استعمرتها وبالتالي فإن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات الفرنسية بـ 522497.6 مليون دج أي بنسبة 10.1% سنة 2016.⁴ كما يظهر أثر الصادرات التضخمي من خلال استعمال مداخيلها في خلق كتلة نقدية زائدة في الاقتصاد أو من خلال ما تحدثه هذه الأخيرة من ارتفاع في مستوى المداخيل الفردية خصوصا دون وجود مقابل مادي متاح لها في السوق المحلية، أي عدم وجود توافق بين السوق النقدي والسوق العيني.⁵

وعليه يمكن القول أن التضخم المحلي في الجزائر يتأثر بالتضخم المستورد لتعاظم الاستيراد الجزائري لمختلف المنتجات والحاجات الوطنية حيث أنه لا يحقق الاكتفاء الذاتي حتى في المشتقات البترولية،⁶ فالأعوان الاقتصاديون وفي حالة ارتفاع سعر السلع الأجنبية لا يجد بديلا على المستوى المحلي مما يضطرهم إلى اللجوء للسلع المستوردة ذات السعر المرتفع. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع عائدات البترول بشكل كبير مما شجع الحكومة على زيادة الإنفاق العام عبر مختلف البرامج الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى اللجوء للاستيراد لتغطية هذا الطلب مما رفع تكلفة الاستثمار المحلي والأجنبي.

لقد استطاعت الجزائر معالجة الأسباب النقدية المنشئة للتضخم إلى حد كبير بتطبيقها سياسة اقتصادية تفشيفية خاصة السياسة النقدية الانكماشية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال تقليص الطلب الكلي، إلا أن معدلات التضخم بدأت تشهد ارتفاعا خلال الفترة 2001-2012 أين بلغ ذروته بـ 08.89% مما حال دون تحقيق معدلات مستدامة للنمو الاقتصادي وبما أن أسباب التضخم في الجزائر متعددة بين أسباب نقدية مؤسسية هيكلية وأسباب خارجية فالتحكم في الأسباب النقدية المنشئة للتضخم أمر مطلوب ولكنه غير

¹ ONS, la Direction Technique Chargée de la Comptabilité National Alger, *Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 2004-2014*, N° 194/2015, octobre 2015, p: 87.

² عبد الله قوري يحي، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

³ بن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، ديسمبر 2014، ص: 40.

⁴ الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2015-2017، ص: 62.

⁵ بن البار احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

⁶ يوسف حميدي، وردة موساوي، نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 29، 2014، ص: 34.

الفصل الثالث: دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

كاف لتحقيق استقرار دائم في الأسعار ما لم يتم القضاء على الأسباب الأخرى التي تبقى تمثل تهديدا للاستقرار النقدي.

2. سعر الصرف وتخفيض العملة الوطنية:

جدول رقم (03-08): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: دج

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1990	8.95	2004	72.06
1991	17.4	2005	73.27
1992	21.83	2006	72.64
1993	23.34	2007	69.29
1994	5.05	2008	64.58
1995	47.66	2009	72.64
1996	54.74	2010	74.38
1997	57.70	2011	72.93
1998	58.73	2012	77.54
1999	66.57	2013	79.36
2000	75.26	2014	80.57
2001	77.21	2015	100.69
2002	79.68	2016	109.44
2003	77.39	2017	110.97

Source : <https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ>

يقصد بتخفيض قيمة العملة هو أن كمية أقل من العملة الأجنبية أصبحت لازمة لشراء نفس الكمية من العملة الوطنية أي أنه كمية أعلى من العملة الوطنية أصبحت اللازمة لشراء نفس الكمية من العملة الأجنبية.¹ لقد حاولت الجزائر منذ سنة 1990 معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها والمتمثلة في اختلالات الاستثمار، العمالة، تزايد التضخم من إجراء تخفيض العملة الوطنية،² وهذا نتيجة لانخفاض السيولة بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فإن الدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية وأمام ضغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار، أو ما يعرف بالانزلاق التدريجي الذي يعد إجراء استهداف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبته.

تم العمل به طيلة نهاية 1987 إلى غاية 1991 ولقد نتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا بنسبة 46.3%. تبعا لذلك عرفت

¹ صبحي حسون الساعدي، أياد حمدي عيداً، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان المختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، 2011، ص: 91.

² مبارك عشيبة، السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد 12، 1999، ص: 83.

قيمة الدينار تخفيضاً قدره 70% خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991 لينتقل سعر صرف الدينار من 8.95 دينار للدولار الواحد إلى 18.4 دينار للدولار الواحد ثم قرار تخفيضه بنسبة 22% فبلغ سعر صرف الدينار 21.83 دينار للدولار الواحد.¹ فبعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 ومع دخول في مرحلة الاتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية خاصة بعد إبرام اتفاق ستاند باي 1994 واتفاق برنامج التعديل الهيكلي 1995 شرع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري، وتم تخفيض الدينار بـ 07.3% في مارس 1994 و40.17% في أبريل لنفس السنة أي بنسبة 47.20% خلال شهرين. حيث أن برنامج التحولات حدد مجموعة من الأهداف التي يجب الالتزام بالوصول إليها.²

ثم يلاحظ بعد ذلك استقرار نسبي في تغيرات سعر الصرف للدينار من سنة 2000 إلى غاية 2006 ما بين 75.26 دينار للدولار الواحد إلى 72.64 دينار للدولار الواحد ما عدا سنة 2003 حيث قام بنك الجزائر برفع قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 02% و05% وكان الهدف الأساسي من هذا الإجراء الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. ليحقق بعدها سعر الصرف شبه استقرار في السنوات التالية 2013، 2012، 2011، 2010، وذلك بقيمة 74.38، 72.93، 77.54، 79.36 وتواصل التطور السلبي للدينار الجزائري ففي سنة 2015 ونتيجة لتقلبات في أسواق الصرف العالمية وانخفاض أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات في انخفاض شديد لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حيث انتقل سعر الصرف للدينار من 80.57 دينار للدولار الواحد في 2014 إلى 100.69 دينار أي انخفاض قدره 19.8%.³ وفي سنة 2016-2017 يلاحظ استقرار نسبي لسعر صرف الدينار حيث انتقل من 109.44 دينار للدولار الواحد في سنة 2016 إلى 110.97 دينار في سنة 2017 أي بانخفاض قدره 01.4% مقابل انخفاض بـ 08.2% في 2016 (109.44) ومقابل 19.8% في سنة 2015⁴ ومقابل 20.12% في سنة 2014. وتأتي فكرة التخفيضات المتتالية لسعر الدينار تطبيقاً لنظرية أسلوب المرونات* المتعارف عليه في سياسات معالجة الاختلال الخارجي لميزان المدفوعات الدولية.⁵

¹ عبد الوهاب دادان، زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، 2016، ص: 12.

² محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، مجلد 03، عدد 04، 2006، ص: 246.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

* أسلوب المرونات هو مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتها في توجيه ميزان المدفوعات، ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من قرن 20 وينسب إلى روبنسون *Robinson* وقد تدغم بما يسمى شرط مارشال ليرنر *Marshall-Lerner*.

⁵ محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، يومي 14-15 سبتمبر 2004، ص: 336.

إن الإجراءات التخفيفية في العملة التي اتخذت منذ عام 1988، كان لها انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة ومن بين الآثار الهامة أيضا نتجت عن تخفيض قيمة العملة نسجل ارتفاع أسعار البيع وتفاقم المديونية المعبر عنها بالدينار سواء العمومية أو تلك الخاصة بالمؤسسات، بالإضافة إلى بروز التضخم بالتكاليف، وبرز أيضا مشكلة تقلص الإيرادات من العملة الصعبة الضرورية لتغطية النفقات التي يقوم بها غير المقيمين في الجزائر.

إن التحاليل المختلفة للنظرية الاقتصادية بما يتعلق بالنتائج المرجوة من عملية التخفيض في العملة التي تنص على ارتفاع أسعار الواردات (مقيمة بالعملة المحلية) وانخفاض التكاليف الإنتاجية (مقيمة بالعملة الأجنبية) ومنه زيادة القوة التنافسية للبلاد، نجد أن هذه التحاليل لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري المتميز بصفة التصدير السلعي الأحادي والمعتمد على المحروقات التي تحدد كميتها وسعرها عوامل خارجية وهي منظمة الأوبك والسوق الدولية للبترو. ¹ وتتطلب الوضعية المتميزة باختلالات اقتصادية كلية عميقة والتي تعكس فائض في الطلب الكلي على المدخيل المتأتية من النشاط الاقتصادي وضع آليات تعديل أخرى غير تلك المرتبطة بسعر الصرف فقط وينبغي تطبيق آليات أخرى لضبط الاقتصاد وتحفيز العرض المحلي من السلع والخدمات في نفس الوقت. ²

المطلب الثالث: السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر

وضعت الجزائر استقرار الأسعار أحد أهم أهدافها، ولذلك تسعى جاهدة أن تضع الحلول الفعالة والجذرية لمشكلة التضخم، ومن هذه الحلول ما يلي:

أولاً-السياسة النقدية: عرف قانون النقد والقرض تعديلات يغلب عليها الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية، حددت مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية حيث سطر كل من القانون (90-10) والأمر (03-11) المتعلقين بالقرض والنقد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتشير المادة 55 من قانون النقد والقرض إلى هدف السياسة النقدية، تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الإنتاجية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد فمن خلال المادة يمكن أن نستخرج الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالجزائر والتي تتمثل في النمو المنتظم للاقتصاد الوطني إلى جانب التشغيل الكامل، وهدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، والملاحظ من نص المادة أن هناك تعدد في الأهداف وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية، كما أن تبني سياسة نقدية صارمة ابتداء من سنة 1990 دليل على أن هدف استقرار

¹ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006/2005، ص: 249.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف النمو الاقتصادي الذي تتراجع معدلاته في حالة تطبيق سياسة نقدية صارمة، وقد تم تعديل هذه المادة من خلال الأمر (11-03) التي أبقى على مهام بنك الجزائر من خلال المادة 35 وتم استبدال النمو السريع محل النمو المنتظم، وكذا إقصاء هدف التشغيل. في المقابل أولى الأمر 10-04 المعد والمتمم للأمر السابق أهمية كبيرة لاستقرار الأسعار باعتباره هدفا للسياسة النقدية، وأعطى له أولوية وأبقى على الأهداف الأخرى دون تغيير.

واتخذت الجزائر اجراءات صارمة تخص السياسة النقدية للتخفيف من التضخم والتحكم فيه يذكر منها:

1. الاحتياطي الإجباري:

1.1 تعريف سياسة الاحتياطي الإجباري: يقصد بالاحتياطي القانوني النسبة التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من أصولها السائلة لدى البنك المركزي، ويستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية. كلما كانت النسبة مرتفعة كلما لجأت البنوك أكثر إلى السوق النقدية لتتزوّد بالسيولة اللازمة أي زيادة طلبها على النقود ومنه ارتفاع سعر الفائدة.¹ إن تطبيق سياسة الاحتياطات الإجبارية تتضمن جانبين أساسيين، جانب هيكلية وجانب ظرفي.

أ- الجانب الهيكلي: الذي يتجلى في اهتمام السلطات النقدية بترسيخ تبعية البنوك التجارية، على وجه دائم للبنك المركزي؛

ب- الجانب الظرفي: تعتبر سياسة الاحتياطات القانونية أداة لضبط الأوضاع الاقتصادية، حيث وعبر تغيير معدلات الاحتياطات النقدية وأسس حسابها، تستطيع السلطات النقدية إما ممارسة تأثير مضاد للتضخم، وإما تشجيع إنعاش النشاط الاقتصادي.

والاحتياطات القانونية ذات هدف مزدوج، فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان. في الجزائر تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10 حيث خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها في هذا القانون وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص: 142-145.

حددت تعليمية البنك المركزي (94/73) الصادرة في 28 ديسمبر 1994 نسبة الاحتياطي القانوني بـ 02.25% من الودائع المصرفية بالدينار وهي الودائع تحت الطلب، لأجل، وودائع صناديق التوفير، وودائع في الخزنة العامة وارتفعت هذه النسبة إلى 04.25% في سنة 2001 وفق التعليمية (01/01) عندما شعر بنك الجزائر بتمادي البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية.¹

وفي سنة 2004 حددت شروطا لتنظيم احتياطي الإجمالي كما يلي: حيث تتراوح نسبة بين (0% و15%) وذلك حسب آجال الودائع، كما أقر بمعدل تعويض هذه الاحتياطات حيث أن لا يتجاوز معدل إعادة التمويل الذي يفرضه البنك، وفرض غرامة على البنوك التي تتأخر في تكوين هذه الاحتياطات بمعدل سنوي لا يفوق معدل التعويض بـ 04 نقاط وفي سنة 2010 وفق (10/04) أصبح معدل الاحتياطي يقدر بـ 09% وفي سنة 2011 رفع معدل الاحتياطي الإجمالي للبنوك من 09 إلى 11 بالمائة في إطار الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي للحد من إشكالية السيولة الفائضة على مستوى البنوك التجارية، ثم تم رفع الاحتياطي الإجمالي في ماي 2013 إلى 12%، بعد اثنا عشر شهرا بعد رفعه بنقطتين مئويتين من (09% إلى 11%) وهذا بهدف تعزيز فعالية السياسة النقدية في الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية. والجدول التالي يوضح تطور معدلات الاحتياطي الإجمالي.

¹ بقيق اسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة المالية النقدية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص: 22.

جدول رقم (03-09): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار دج، نسبة مئوية.

السنوات	حجم الاحتياطي الإجباري (مليار دج)	معدل الاحتياطي الإجباري (%)	معدل الفائدة على الاحتياطي الإجباري (%)
2001	43.5	3	-
2002	109.5	6.25	2.5
2003	126.7	6.5	2.5
2004	157.3	6.5	1.75
2005	171.5	6.5	1
2006	184.5	6.5	1
2007	272.1	6.5	1
2008	394.7	8	0.75
2009	394.8	9	0.5
2010	494.1	9	0.5
2011	569.8	11	0.5
2012	754.10	11	0.5
2013	891.39	12	0.5
2014	1023.96	12	0.5
2015	1091.2	12	0.5
2016	888.5	08	0.5
2017	1083.5	08	0.5
2018	1098.6	08	0.5

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية (جوان 2018، رقم 42، ص:08، جوان 2017 رقم 38، ص:08، جوان 2008، رقم 05، ص:08).

لقد شكلت أداة الاحتياطي الإجباري التي أعيد تعريف إطارها العملياتي في 2004 وسيلة نشطة في امتصاص فائض السيولة، حيث مثلت حوالي 31.7% و 37.7% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر مقارنة مع ما مثلته في سنة 2013 (26.2% و 33.5%) وبلغ قائم الاحتياطات الإجبارية 1023.96 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014 مقابل 891.39 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 (754.10 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012) مساهمات بصفة فعلية في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية. هذا وقد استهدفت هذه الزيادة في معدل وعاء الاحتياطي الإجباري مساهمة في دعم الاستقرار المالي أيضا. وفي نهاية سنة 2015 كانت تعارض كلي مع الفترة 2000-2014 ومع الانخفاض القوي لسعر البترول أدى إلى تخفيض في قائم الاحتياطات الإجبارية وتخفيض معدل الاحتياطي الإجباري إلى 08%.

2. إعادة الخصم: تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل تزود بموجبها البنوك التجارية بسيولة من البنك المركزي، وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها،¹ والافتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض. هذه الأوراق المخصصة تمكن البنوك التجارية من الحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات، تمثل إعادة الخصم أداة غير مباشرة للسياسة النقدية في الجزائر، إلا أن فائض السيولة الذي ميز الوضع النقدي ابتداء من سنة 2001 أدى بينك الجزائر إلى إعادة النظر في جدوى هاته الأداة في احتواء فائض السيولة المصرفية.

1.2 تطور معدل إعادة الخصم: وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية للتأثير على حجم الائتمان نقصا أو زيادة، ففي الجزائر كان معدل إعادة الخصم يعادل 02.75% حيث ظل ثابتا طوال الفترة من 1962 حتى 1986 وكانت خلال هذه الفترة عمليات الخصم تمثل أهم مصدر للسيولة بالنسبة للبنوك وهذا ما يفسر انخفاضه خلال هذه الفترة وكانت وزارة المالية هي من يحدد قيمة الخصم، في حين تتم عملية إعادة الخصم لدى البنك المركزي بصورة آلية وفي سنة 1989 أصبح 07% وبعد صدور قانون النقد والقرض تم تعديل معدل إعادة الخصم تقريبا كل سنة بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق بنك الجزائر لأهدافه، ومنها خاصة التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد حيث رفع إلى 10.5% سنة 1990 ثم إلى 11.5% سنة 1991.

وقد مر معدل إعادة الخصم بعدة مراحل يمكن إظهارها من خلال الجدول التالي:

¹ مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، القاهرة-مصر، 1985، ص: 244.

جدول رقم (03-10): تطور معدل إعادة الخصم (1990-2009)

الوحدة: %.

معدل إعادة الخصم	تاريخ نهاية التطبيق	تاريخ التطبيق
10.5	إلى 1991/09/30	من 1990/05/22
11.5	إلى 1994/04/03	من 1991/10/01
15.0	إلى 1995/08/01	من 1994/04/10
14.0	إلى 1996/08/27	من 1995/08/02
13.0	إلى 1997/04/20	من 1996/08/28
12.5	إلى 1997/06/28	من 1997/04/21
12.0	إلى 1997/11/17	من 1997/06/29
11.0	إلى 1998/02/08	من 1997/11/18
09.5	إلى 1999/09/08	من 1998/02/09
8.5	إلى 200/01/26	من 1999/09/09
7.5	إلى 2000/10/21	من 2000/01/27
6.0	إلى 2002/01/19	من 2000/10/22
5.5	إلى 2003/05/31	من 2002/01/20
4.5	إلى 2004/03/06	من 2003/06/01
4	إلى 2016/09/30	من 2004/03/07
3.5	إلى 2017/04/30	من 2016//06/1
3.75	إلى اليوم	من 2017/05/1

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2017، ص: 19.

ما يلاحظ من الجدول أن معدل إعادة الخصم بدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 1999 وخصوصا ابتداء من سنة 2002، ويرجع هذا الانخفاض في جزء منه إلى تدني معدلات التضخم خلال الفترة 1999-2009 مقارنة بالتسعينات. غير أن السبب الرئيسي لانخفاض معدلات إعادة الخصم بدءاً من 2002 وثباتها من 2003 حتى 2009 يتمثل في تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فوائض كبيرة في السيولة لديها ما أدى بها إلى الإحجام

عن طلب إعادة التمويل لدى بنك الجزائر كملجأً أخيراً للإقراض ف منذ 2001 لم تلجأ البنوك إلى إعادة التمويل، وهنا يمكن القول أن السياسة النقدية قد فقدت إحدى أدواتها في ظل سيولة مصرفية متعاظمة.

إلا أن ما كشف عنه تقرير بنك الجزائر حول الوضعية الاقتصادية للأشهر التسعة الأولى من 2015 أن البنك يعتزم ابتداء من فبراير لسنة 2016 ضخ سيولة مالية لإعادة تمويل البنوك التي تقلصت مواردها في 2015 بعد تسجيل فائض على مدار عدة سنوات. حيث بلغت السيولة الإجمالية للبنوك بنهاية سبتمبر الماضي 1.828 مليار دج مقابل 2730.88 مليار دج بنهاية 2014. كما أن التراجع الحاد لودائع قطاع المحروقات هو السبب الرئيسي في تراجع السيولة النقدية في سياق يتميز بتواصل الصدمة الخارجية وهو ما أدى إلى تسجيل ارتفاع في المبالغ المتداولة في السوق النقدية ما بين البنوك أي 370.5 مليار دج بنهاية يونيو 2015 مقابل 96.5 مليار دج بنهاية ديسمبر 2014. وأن وتيرة توسع القروض الموجهة للاقتصاد لا تتحملها الوضعية المالية دون لجوء بعض البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر نظراً للصدمة الخارجية القاسية.

3. تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية:

1.3 تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية ما قبل سنة 2006: إن التطور التدريجي للسوق النقدية خلال التسعينيات وهي الفترة التي تميزت بالتعديل الهيكلي والإصلاح المالي قد شكل مصدراً إضافياً للسيولة للبنوك، بالفعل لقد بقيت إعادة التمويل لدى بنك الجزائر مصدر السيولة الأكثر أهمية بالنسبة للبنوك وذلك إلى غاية بداية سنوات 2000. إلا أنه مع ظهور فائض السيولة ابتداء من سنة 2001 لم يعد بنك الجزائر مصدر عرض للسيولة لفائدة البنوك لأنه أخذ سيرا معاكساً وذلك اعتباراً من أبريل 2002، بتطوير وسائل امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية. يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي من خلال الإعلان عن مناقصة وعمليات السوق المفتوحة.

أ. الأمانات: هي عملية تمكن البنك المقترض من الحصول على تسيقات في الخزينة مقابل التنازل المؤقت على الأوراق العمومية والخاصة خلال مرحلة القرض فقط أي بيع مقابل فائدة بالالتزام بإعادة شراء في الآجال المتفق عليها، كما يلتزم البنك المقرض بإرجاع السند للمقترض. ويقوم بنك الجزائر بهذه العملية منذ ماي 1989 مع تطبيق معدل تدخل بمدة أربعه وعشرين ساعة وسبعة أيام.¹

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص: 290.

ب. **مزايدة القروض من خلال الإعلان عن مناقصة:** إن أول عملية لإعادة التمويل في الجزائر تمت عن طريق هذه القناة، وكانت بتاريخ 22 ماي 1995 بعد التعلية 27-95 بتاريخ 22 أفريل المتعلقة بتنظيم السوق النقدية. وفي هذه العملية يعلن بنك الجزائر عن رغبته في شراء بعض أنواع السندات الخاصة أو العامة، وتمر هذه العملية بعد مراحل وتمثل في ما يلي:

المرحلة الأولى: هي الإعلان عن المناقصة حيث تكون المزايدات مفتوحة في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في السوق النقدية ولها آجال لا يمكن أن تتجاوز ثلاثة أشهر، كما يتم إعلان المناقصات عن طريق التلكس والتليفاكس على الأقل بداية العملية، ويشمل إعلان المناقصة: معدل الفائدة المستهدف، أنواع السندات، تاريخ قيام السوق، معدل استحقاق العملية والساعة الأخيرة لتقديم العروض. أما **المرحلتين الأخريين** فيتمثلان في استقبال العروض وبث نتائج المزايدة على التوالي.¹

ج. **نظام مزادات أذونات الخزنة العامة:** تقوم الخزنة العامة بإصدار سندات عمومية من خلال بنك الجزائر، وهذا ابتداء من أكتوبر 1995 وتصدر هذه الأذونات طبقا لاحتياجات الخزنة التي تؤسس قرار أسعارها على القروض المقدمة في إطار شروط سعر السوق النقدية من طرف المتدخلين فيه، وتتراوح هذه الأذونات على مدة 13، 26، 56، أسبوعا ولمدة سنة وستين وصولا إلى خمس سنوات.²

د. **عمليات السوق المفتوحة:** يقوم بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية أو خاصة في السيولة النقدية على أن يكون تاريخ استحقاق تلك السندات أقل من ستة أشهر، وتتم عن طريق التلكس أو الفاكس بإعلان مصالح بنك الجزائر بصفة دائمة عن عروض الحصة وتتخذ القرار بإبرام الصفقة لأفضل العروض، وتمت أول عملية للسوق المفتوحة في الجزائر.

إن آليات السوق النقدية التي تم ذكرها قد استعملت بفعالية حتى سنة 2000، حيث كانت إعادة التمويل لدى بنك الجزائر من خلال السوق النقدية مصدر السيولة الأكثر أهمية بالنسبة للبنوك إلى غاية سنة 2000. إلا أنه منذ سنة 2001 ومع ظهور فائض السيولة لم يبقى استعمال تلك الآليات على حاله، وفيما يلي تقييم لتلك الأدوات بعد 2001.

فيما يخص نظام الأمانات ومزايدات القروض بالإعلان عن مناقصة، يتم الاستعانة بالجدول التالي:

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 291.

² موسى بوحاري محلو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية "دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص: 256.

جدول رقم (03-11): معدلات تدخل بنك الجزائر بالأمانات ومزايدات القروض (1995-2006)

الوحدة: %.

المعدل المستهدف لمزايدات القروض بالمناقصة	المعدل المستهدف لنظام الأمانات ل 24 ساعة	البيان
19.44	23.00	1995
16.50	19.00	1996
13.25	14.50	1997
11.75	13	1998
10.75	12	1999
08.25	10.75	2000
08.25	08.75	2001
08.25	08.75	2002
08.75	04.5	2003
04.50	04.5	2004
04.25	04.5	2005
-	04.5	2006

Source: Banque d'Algérie, *Bulletin Statistiques trimestriel*, N°03, juin 2008, p:12. N°11, juin 2010, p:17.

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول، الانخفاض المستمر في معدلات التدخل في السوق النقدية بالنسبة لهاتين العمليتين، حيث سجلت سنة 1995 معدلات قياسية قدرت بـ 23 الأمانة ل 24 ساعة و 19.44% لمزايدة القروض، علما أن العام 1995 قد شهد أعلى معدل للتضخم هو يعكس جهود السياسة النقدية في المحافظة على استقرار الأسعار عن طريق كلتا العمليتين. ومع انخفاض وتيرة التضخم بدأت تلك المعدلات في الانخفاض تدريجيا، وبالرجوع لسنة 2001 فقد سجلت معدلا مستهدفا لنظام الأمانة يقدر بـ 08.75% بعدما قدر بـ 10.75% سنة 2000، لتتخفف إلى 04.5% سنة 2003، ويظل ثابتا إلى غاية 2006 وهو الاستقرار الذي يدل على تحسن وضعية البنوك وعدم حاجتها للسيولة، ليتم إلغاء هذه الأداة بدءاً من 2007. ويمكن تعميم هذه الملاحظات على المعدلات المستهدفة لمزايدات القروض بالمناقصة حيث انخفض المعدل إلى 08.25% سنة 2000 بعدما قدر بـ 10.75% سنة 1999، ليسجل ثبات في هذا المعدل حتى سنة 2002 مع بداية ظهور فائض السيولة، ومحاوله من بنك الجزائر بتفعيل هذه الأداة في احتواء فائض السيولة، قام هذا الأخير برفع المعدل إلى 08.75% سنة 2003 بدلا من 08.25% سنة 2002، لكن ومع استحداث تقنية استرجاع السيولة بمناقصة في أبريل 2002، لم تضيف المزايدة للقروض شيئا تجاه الوضع ويبرر هذا بانخفاض المعدل إلى 04.25% سنة 2005 ثم ألغيت هذه الأداة بدءاً من 2006.

فيما يخص نظام المزايدات أذونات الخزنة العامة، فمع تحقيق الخزينة العمومية لوضعية دائنة اتجاه مجمل النظام المصرفي بدءاً من سنة 2004 توقف سير هذه الأداة. أما أداة عمليات السوق المفتوحة فملاحظة نوع السندات التي تحوزها المصارف العمومية يتبين أن غالبيتها تشكل سندات لديون غير مضمونة على المؤسسات العامة، لذلك وبعد ظهور فائض سيولة في السوق النقدية بداية من 2002 استطاع البنك المركزي تحريك هذه الأداة لأنه لا يمتلك أوراق مالية عامة كما أنه لا يوجد أوراق مالية للقطاع الخاص، كما أن القانون لم يسمح للبنك المركزي بالتدخل في سوق أذونات الخزينة العامة، بالإضافة إلى ضعف تطور سوق السندات الحكومية، ومع ذلك يبقى دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ المصارف بالنسبة لأصولها.¹

لقد أعيد تنشيط السوق النقدية بدءاً من أفريل 2002 وفقاً لأداة استرجاع السيولة بمناقصة، وكذا استحداث تقنية تسهيلية الوديعة المغلة للفائدة سنة 2005، إضافة لتعزيز دور أداة الاحتياطي الإلزامي سنة 2001.

2.3 تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية ما بعد سنة 2006: يحدد النظام 09-02 الصادر 2009

المتعلق بالسياسة النقدية أدوات لتدخل البنك الجزائر في السوق النقدية وهما عمليات السوق المفتوحة وتسهيلات الدائمة.

أ. **عمليات السوق المفتوحة:** تجري عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه أيضاً قرار اختيار معدل ثابت أو متغير الذي يتعين تطبيقه على هذه العمليات. ويمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تكون ذات فترات نضج من سبعة (07) أيام (عمليات أسبوعية عادية) إلى اثني عشر شهراً (عمليات ذات فترات نضج أطول).²

وتنقسم إلى 03 أدوات:

✓ عمليات التنازل المؤقت؛

✓ عمليات النهائية (شراء والبيع الأوراق العمومية)؛

✓ استرجاع السيولة على البيضاء.

¹ موسى بوخاري محلو، مرجع سبق ذكره، ص: 277.

² المادة 13 من الامر 09-02، المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، الجريدة الرسمية، العدد 53، السنة 46، المؤرخة في 23 رمضان 1430 الموافق لـ 13 سبتمبر 2009، ص: 20.

➤ **عمليات التنازل المؤقت:** تتم هذه العمليات إما بأخذ أو منح الأوراق مقبولة على سبيل الأمانة أو منح قروض المضمونة بواسطة تنازل عن الأوراق الخاصة.¹

- **استعمالات التنازل المؤقت:** هي قروض مالية قصيرة بواسطة ضمانات 07 أيام أو 24 ساعة، حيث يستعمل التنازل المؤقت في إدارة معدل الفائدة وتسييل السيولة المصرفية في السوق النقدية وذلك للتقليل من التقلبات الفجائية في السوق النقدية.

➤ **العمليات النهائية:** وهي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء أو بيع النهائي لسندات المقبولة حيث يمكن لهذه العملية أن تأخذ شكل مساهمة في السيولة (شراء النهائي) أو سحب السيولة (بيع النهائي).

➤ **آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:** تعتبر آلية استرجاع السيولة عن طريق المناقصة من طرف بنك الجزائر أحد التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أبريل من سنة 2002. وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البيان على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت تحسب على أساس فترة الاستحقاق (360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.²

وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوب مماثل لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر انطلاقا من سنة 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية بعد سنة 2001 حتمت على بنك الجزائر أن يستخدم الأسلوب ذاته لكن بعكس الأطراف، إذ أنه يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض. وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002.

ونظرا لما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001، وخاصة في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة. هذا وحيث

¹ المادة 15 من الامر 02-09، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

² Article 03-04-05, Instruction n° 02-2002 du 11 Avril 2002 relative à la Reprise de Liquidité sur le Marché Monétaire, p: 01.

الفصل الثالث: دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

كثف بنك الجزائر تدخلاته في السوق النقدية باستعمال وسيلة استرجاع السيولة لفترات سبعة أيام وثلاثة أشهر ليعزز بذلك دور هذه الأداة في احتواء فائض السيولة الهيكلية. وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف جوان 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية على اعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها،¹ ليصل بها إلى 1100 مليار دينار بعد تثبيتها في السداسي الأول عند مبلغ 4502 مليار دينار. كما أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 آلية استرجاع سيولة لستة أشهر، وهي أداة جديدة لامتناس الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية ما بين البنوك بمعدل فائدة 01.5% وبعثة استرجاع قدرت بـ 175 مليار دينار.² غير أنه في سنة 2016 تم التوقف عن استعمال هذه الأداة وهذا راجع لعمليات ضخ السيولة المتأتمية من تمويل عجز الميزانية (اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات).

جدول رقم (03-12): مؤشرات استرجاع السيولة في الفترة من 2001-2017

الوحدة: (%)

السنة	معدل الفائدة على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر	معدل الفائدة على استرجاع السيولة ل7 أيام
2001	-	-
2002	-	2.75
2003	-	1.75
2004	-	0.75
2005	1.9	1.25
2006	2.0	1.25
2007	2.5	1.75
2008	2	1.25
2009	1.25	0.75
2010	1.25	0.75
2011	1.25	0.75
2012	1.25	0.75
2013	1.25	0.75
2014	1.25	0.75
2015	1.25	0.75
2016	1.25	0.75
2017	-	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

¹ ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013، ص: 198.

² Banque d'Algerie, Evolution économique et monétaire en Algerie, rapport 2008, p :172

يلاحظ من خلال هذا الجدول التذبذب في معدلات الفائدة على عمليات استرجاع السيولة الأسبوعية والثلاثية ما يدل على ديناميكية هذه الأداة، في حين لم تشهد هذه المعدلات تعديلات منذ سنة 2009.

ب. تسهيلات الدائمة: هي تسهيلات مخصصة للبنوك فقط من أجل المساهمة في السيولة أو سحبها وهي تتم بمبادرة من قبل البنوك وتأخذ شكلين:

- ✓ تسهيلة الودائع المغلة للفائدة.
- ✓ تسهيلات القرض الهامشي.

➤ تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة: جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعبر عن توظيف لفائض السيولة التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.¹ وبالرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006. وإن معدل الفائدة على التسهيل الخاصة بالوديعة تمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.²

تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة في السداسي الأول من تطبيقها أي بنهاية ديسمبر 2005 حجما قدره 49.5 مليار دينار، في حين أنها تخضت 221.5 مليار دينار نهاية جوان 2006 وهو ما يؤكد على أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة، وبقيت تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة أداة نشطة للسياسة على مدار سنة 2013. والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ Article 02-07, Instruction N° 04-05 du 14 juin 2005 Relative à la Facilité de Dépôt Rémunéré, p: 01.

² حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص: 246.

جدول رقم(03-13): تسهيلة الودائع المغلة لفائدة خلال فترة 2005-2016

الوحدة: (المبالغ بالمليار دج / المعدل %)

السنوات	المبالغ	نسب الامتصاص	معدل الفائدة
2005	49.7	7.41	0.3
2006	456.7	40.94	0.3
2007	483.11	24.14	0.3
2008	1400.4	49.21	0.3
2009	1022.12	41.8	0.3
2010	1016.68	39.9	0.3
2011	1258.04	44.2	0.3
2012	838.08	53.3	0.3
2013	479.90	26.23	0.3
2014	468.6	25.77	0.3
2015	-	-	-
2016	-	-	-

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر من 2005-2014.

➤ تسهيلات القرض الهامشي: وهي عملية يمكن من خلالها البنك أن يحصل على السيولة من بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل محدد مسبقا مقابل تقديم الأوراق وتتم المساهمة بالسيولة في إطار تسهيلة القرض الهامشي بأخذ الأوراق العمومية على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة.¹

¹ المادة 27، الأمر 09-02، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

تظهر البطالة عند اختلال التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل أين تعتبر نسب البطالة أهم مؤشرات ومقاييس ذلك السوق.

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى واقع مشكلة البطالة في الجزائر، من خلال تحليل تطورها في الجزائر وكذا أسبابها وسبل محاربتها وذلك من خلال العناصر المترتبة في المطالب المكونة لهذا المبحث.

المطلب الأول: تحليل تطور البطالة

تعد ظاهرة البطالة الأكثر اهتماما والشغل الشاغل بالنسبة لدول المغرب العربي والجزائر خاصة لما لها من انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والجدول التالي يبين تطور البطالة في الجزائر في الفترة 2017-1990.

جدول رقم (03-14): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2017-1990

الوحدة: (%)

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1990	19.7	2004	17.65
1991	20.6	2005	15.27
1992	24.38	2006	12.27
1993	26.23	2007	13.79
1994	27.74	2008	11.33
1995	31.84	2009	10.16
1996	28.62	2010	09.96
1997	24.43	2011	09.96
1998	26.92	2012	10.97
1999	28.45	2013	9.82
2000	29.77	2014	10.21
2001	27.30	2015	11.21
2002	25.90	2016	10.20
2003	23.72	2017	12.06

Source : <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>

تميز سوق الشغل في الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينات إلى غاية سنة 1999 بارتفاع كبير في نسب البطالة التي وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30%¹، حيث انتقلت معدلات البطالة من 19.7% سنة 1990 إلى 31.84% سنة 1995 و28.45% سنة 1998، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال الفترة التي اتسمت بتراجع كبير للاستثمارات وانخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق

¹ حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص: 142.

الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في الوقت نفسه الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة التي كانت أولى نتائجه غلق مئآت المؤسسات وتسريح آلاف العمال.¹ حيث تم التسريح أكثر من 500 ألف عامل خلال الفترة 1994-1998 وغلق ما يقارب 1000 مؤسسة خلال الفترة نفسها فمصدر البطالة تمثل نسبة 52% من القطاع العام و48% مصدرها القطاع الخاص والتي تتركز بشكل كبير في قطاع الصناعة. لأن الجزائر في فترة التعديل الهيكلي اهتمت بتخفيض معدلات التضخم على حساب معدلات البطالة.² وارتفع عدد البطالين خلال الفترة الممتدة من 1992-2000 من 01.5 مليون بطل إلى 02.5 مليون بطل.³

جدول رقم (03-15): المؤسسات التي تم حلها والعمال المسرحين خلال الفترة برنامج التعديل الهيكلي

البيان	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100948	162175	519881

المصدر: عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران 02، 2016/2015، ص: 156.

إن معدلات البطالة المرتفعة دفعت الحكومة للشروع في إجراءات للتخفيف من حدتها من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها، ففي فترة من 2000-2013 عرفت معدلات البطالة انخفاضا كبيرا ومتتاليا فقد انتقلت من 29.77 إلى 09.82% خلال الفترة نفسها وهذا راجع لإتباع الجزائر سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العام وقد ساعد على ذلك ارتفاع مداخيل الجزائر بفضل عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث أن هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل. واستحداث مناصب شغل جديدة وذلك بإطلاقها برامج خماسية واعدة والتي بدورها سطرت أهداف معينة لبلوغ تحقيقها ومن بينها تخفيف معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص عمل جديدة. فبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية وكان لهذا البرنامج أثرا إيجابيا على سوق العمل مما أدى إلى تقليص حجم البطالة بنسبة 12.12% فقد كان عدد البطالين سنة 2001 يقدر بـ 2510863 بطل ليصل عدد البطالين إلى 2078270 بطل سنة 2003، وإلى 1671534 بطل سنة 2004.⁴ وكان هذا التراجع بسبب

¹ مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص: 195.

² عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران 02، 2016/2015، ص: 155.

³ الطاهر حليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، ديسمبر 2016، ص: 209.

⁴ حوصلة 1962-2011، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت.¹ كما ارتفع حجم العمالة خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي بحوالي 12.5%، الذي رصد له مبلغ 4200 مليار دج. كما يرجع انخفاض معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة إلى مساهمة القطاع الخاص في تشغيل، فساهم في تحسين أوضاع أسواق العمل الأثر الإيجابي الذي بدأ يظهر في الوقت الحالي من جراء تراجع معدلات الخصوبة ومعدلات نمو عدد السكان في سن العمل إلا أن هذا التراجع قابلته زيادة في معدل المشاركة في القوى العاملة إلى ارتفاع معدل نمو قوة العمل النسائية بأكثر من 04% سنويا.²

كما أقرت الحكومة البرنامج الخماسي 2010-2014 والذي يخصص بـ 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف استحداث 03 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل.³

إلا أنه في السنوات الأخير ارتفعت البطالة بنسب قليلة نتيجة لتراجع الأداء الاقتصادي ونتيجة انخفاض عائدات النفط،⁴ فالمؤشرات تفيد بأن حجم التوظيف قد تراجع في القطاعين العام والخاص. وتبقى معدلات البطالة مرتفعة خاصة بين الشباب المتعلمين المتحصلين على شهادات جامعية في سنوات 2012-2013.⁵ غير أن احصائيات الديوان الوطني أظهرت أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد تراجع ما بين سبتمبر 2014 وسبتمبر 2015 حيث انتقل من 16.4% إلى 14.1%.⁶

أدى تطور عدد السكان النشطين في الجزائر ما بين 2001-2015 إلى انتعاش سوق العمل في الجزائر، ففي سنة 2001 بلغ عدد السكان النشطين 8568221 ثم انتقل سنة 2010 إلى 10821200 ثم سنة 2015 بـ 1193100. كما أن نسبة التشغيل تطورت تدريجيا إذ بين سنوات 2001 كانت 29.8% لتصبح 37.2% سنة 2006 وهو مساهم في خلق مناصب شغل جديدة وخفض معدلات البطالة في تلك الحقبة من 27.30% سنة 2001 إلى 12.27% سنة 2006 لتعاود نسبة التشغيل إلى الانخفاض في سنوات 2008، 2009، 2010 لتتأثر بإفراقات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تأثرا طفيفا. لتعاود الارتفاع من جديد بمتوسط 37.4%.

ويمكن توضيح تطور عدد السكان النشطين والمشتغلين والبطالين ومعدلات التشغيل في الجزائر من خلال

الجدول التالي:

¹ دادان عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص: 182.

² صندوق النقد العربي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2009، ص: 38.

³ بوزار صافية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقير في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03، ص: 563.

⁴ صندوق النقد العربي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2016، ص: 67.

⁵ صندوق النقد العربي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2015، ص: 56.

⁶ ONS, Rapport Annuel Sur l'Activité, Emploi et Chômage N°726/2015, p : 01.

جدول رقم (03-16): توزيع عدد السكان النشطين والمشتغلين والبطالين في الجزائر خلال الفترة

2015-2001

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
9.472.000	9.146.000	8.594.243	8.868.804	8.044.220	7.798.412	6.684.056	6.179992	6.228.772	السكان المشتغلون
1.072.000	1.169.000	1.374.663	1.240.841	1.448.288	1.671.534	2.078.270	2510863	2339.449	السكان البطالون
10.544.00 0	10.315.00 0	9.968.906	10.109.64 5	9.492508	9.469.946	8.762.326	8690855	8568.221	السكان النشيطون
37.2	37	35.3	37.2	34.7	34.7	30.4	30.5	29.8	نسبة التشغيل %
41.4	41.7	40.9	42.5	41	42.5	39.8	40.2	41	نسبة النشيطون %
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
	10.769.00 0	10.845.00 0	10.594.00 0	10.239.00 0	10.788.00 0	10.170.00 0	9.599.00 0	9.736.000	السكان المشتغلون
	1.508.000	1.272.000	1.337.000	1.214.000	1.175.000	1.253.000	1.062.00 0	1.076.000	السكان البطالون
	12.277.00 0	12.117.00 0	11.931.00 0	11.453.00 0	11.964.00 0	11.423.00 0	10.661.0 0	10.812.00 0	السكان النشيطون
	36.8	37.4	37.1	36.4	39	37.4	36	37.6	نسبة التشغيل %
	42	41.8	41.8	40.7	43.2	42	40	41.7	نسبة النشيطون %

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حصيلة إحصائيات حول التشغيل من: 1962-2011، من ص ص: 59-68.

- ONS, Rapport Activité emploi et chômage au 4 eme trimestre 2013, N° 653, p :11.

- ONS, Rapport Activité emploi et chômage en septembre 2014, N°683., p :12.

- ONS, Rapport Activité emploi et chômage en septembre 2015, N °726, p :11

- ONS, Rapport Activité emploi et chômage en septembre 2016, N°763, p :12

- ONS, Rapport Activité emploi et chômage en avril 2017, N° 785, p :14.

المطلب الثاني: أسباب ومميزات البطالة في الجزائر

تعد مشكلة البطالة من إحدى أهم المشكلات التي تمس المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة وترجع هذه في الجزائر إلى الكثير من الأسباب والتي يتعلق بعضها بهيكل سوق العمل وآلياته ويتعلق بعضها الآخر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية... الخ، وسيتم في هذا المطلب ذكر أهم أسباب ومميزات البطالة في الجزائر.

أولاً- أسباب البطالة في الجزائر: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تفشي البطالة ونقص التشغيل في أوساط الفئة النشيطة، خاصة عنصر الشباب بغض النظر على مؤهلاته ومستويات تعليمه وتكوينه. ويمكن أن يعزى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها في الجزائر إلى مجموعتين من الأسباب تتمثل الأولى في العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة والثانية العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة.

1. الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة: من أهم الأسباب الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة ولها الأثر الواضح على زيادة نسب البطالة في الجزائر ما يلي:¹

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، ما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذه الصادرات التي تتميز بعدم استقرار أسعارها ما من شأنه يؤدي إلى انكماش اقتصادي (خاصة في النصف الثاني من الثمانينات) والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وظهور آثار انكماشية وانخفاض مستويات الدخل والعمالة.

- النمو الديمغرافي خاصة وأن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل.

- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضالة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.

- أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر والتي تأزمت بعد سنة 1986 ما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما صحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني.

2. الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية: تشمل العوامل التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها، وتؤثر عليها بشكل أو بآخر، وتتعلق في مجملها بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية وللتوزيع السكاني الذي يتركز في مناطق الشمال، مما أحدث اختلالا في التوازنات الجهوية، وما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق. ومن بين هذه العوامل كذلك الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة.

1.2 عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق: هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات دون أن يقابلها طلب مكافئ على هذه الفئة. مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية وهكذا ابتعدت عن عدم الملائمة مما يحول دون توافق العرض مع الطلب ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.²

2.2 قلة المؤسسات البحثية: إن تطور أساليب الإنتاج والاختراعات والابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدى إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني وأثره على مستوى الدخل والعمالة معا، بالإضافة على عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير

¹ براق محمد، بوسعين تسعدت، أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 03.

² حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2007، ص: 44.

البحث، وعدم التناسق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة بحث يرى البعض أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان إلى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية ويرفع عدد العاملين الغير مباشرين في هذه الأنشطة.¹

3.2 مرونة غير كافية لتشريعات سوق العمل: تعتبر تشريعات سوق العمل من أهم محددات الطلب على العمل وبالرغم من إدخال العديد من الإصلاحات على هذه التشريعات خلال العقد والنصف الأخيرين، فإن بعض هذه التشريعات ما زال يمارس دورا سلبيا على الطلب خاصة تلك المتعلقة بتحديد حدود دنيا مرتفعة للأجور، أو تحديد أجور في القطاع العام لا يمكن مضاهاتها بسهولة في القطاع الخاص، مما يحد من الطلب على العمالة في هذا الأخير.²

4.2 سوء تخطيط القوى العاملة: إن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائض وتراكم رأسمالي يعاد استثماره ومن تم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وأن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات بين المطلوب والمتوفر أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما ونوعا ولاشك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة كما يؤدي إلى توجيه العمالة على القطاعات الأكثر حاجة إليها.³

5.2 قدرات وموارد الشباب المحدودة لإنشاء شركات صغرى والحفاظ على استمراريتهما: أثبتت آليات تشجيع المبادرات والمؤسسات الصغيرة في أوساط الشباب أنها ذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة. وبحسب التجارب الدولية والمحلية، فإن القليل من الشباب المستفيدين من هذه البرامج ينجح في إنشاء مؤسسات وجزء قليل منهم ينجح في الحفاظ على استمراريتهما. إن النجاح المتواضع للمؤسسات الصغرى في تخفيض نسبة البطالة يعود لأسباب عدة، نذكر منها ما يلي:⁴

¹ ماضي بلقاسم، آمال خدادمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 09.

² علي سنوسي، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (الأسباب- الحلول من خلال التطرق إلى تجارب دولية)، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 07.

³ ماضي بلقاسم، آمال خدادمية، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

⁴ علي سنوسي، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

1.5.2 ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشاريع: يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال، والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلّمها عبر الأنشطة التدريبية. ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى (رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص)، والتعاقد والتكافل الاجتماعي الذي يشجع الشباب على الاستمرار دون عمل في انتظار الوظيفة.

2.5.2 بيئة أعمال غير مناسبة: لا توفر بيئة الأعمال في الجزائر الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشار العديد من التقارير إلى وقت المؤسسات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور.

3.5.2 الكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية: من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم. على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلّم أو للمرأة الفقيرة المعيلة. ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.

4.5.2 عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب: تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل. بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم وتوسيع رقعة أعمالهم. وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.

6.2 الاختلالات الهيكلية: التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث عناصر أساسية وهي نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعياً كان أو زراعياً. انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية توقيفها في بعض الحالات فقد كانت

الجزائر تعاني من أزمة التمويل. حيث كانت رؤوس الأموال أحد العقبات التي تواجه بعض النشاطات الاقتصادية.¹

7.2 النزوح الريفي أو الهجرة الداخلية: إن التركيز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة، كما أن الهجرة الداخلية ليست فقط من الريف إلى المدينة بل هب أيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الأكثر جاذبية لفرص العمل، وذلك بسبب غياب سياسات توزيعية واضحة للإنفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في الشمال، ومما لاشك فيه أيضا أن الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة مما يترتب عليه زيادة في معدلات البطالة في المدن الكبرى وزيادة الضغط على المرافق العامة المتاحة مما يخلق مشاكل إضافية في مجال السكن والتعليم والصحة والنقل، وهو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجمعات الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى.²

ولعل من أهم أسباب البطالة حاليا في الجزائر هو ميل سياسة التشغيل التي تميل إلى الصيغة التعاقدية مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة، كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية ضاعف من تكاليف إنجازها ما أدى إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية القائمة بها وبالتالي تصريحها للعمال بشكل جزئي أو كلي.³ وكذلك تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.

¹ رواجي بوعبد الله، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة، دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة 10، العدد 19، ديسمبر 2015، ص: 289.

² سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص: 256.

³ جمال بن السعدي، زاوش رضا، البطالة في الجزائر (التعريف- الأسباب- الآثار الاقتصادية)، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 13.

المطلب الثالث: أساليب محاربة البطالة

إضافة إلى البرامج والمخططات الحماسية فقد قامت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعمليات التشغيل المسيرة من قبل وكالات التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي تساهم في تخفيض معدلات البطالة.¹

أولاً- الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: أصبحت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في جوان 2007 مكلفة بمجال الشغل، وذلك من خلال مساهمتها في إعداد السياسة الوطنية للتشغيل ومتابعة تنفيذها والقيام بتقييم وضبط سوق العمل واقترح كل التدابير التي من شأنها ترقية التشغيل.

1. برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهن **DIAP**: في جوان 2008 شرع تنفيذ إجراءات للمساعدة على الإدماج الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، سواء المؤهلين منهم أو غير المؤهلين، والذين دخلوا سوق العمل حسب نص المادة 03 من القانون 126/08 يوجه الجهاز إلى ثلاث فئات من طالبي العمل المبتدئين:²

❖ الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي التقنيين الساميين خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني؛

❖ الفئة الثانية: الشباب خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني؛

❖ الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل؛

من خلال نص المادة يتضح أن برنامج **DIAP** يشمل كل فئات شباب المجتمع دون تمييز وتشمل:

- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) الموجهة لفئة المتحصلين على شهادات جامعية؛

- عقود إدماج المهني (CIP) وتلخص الفئة الثانية من المادة 03 من نفس القانون؛

- عقود التكوين والإدماج (CIF) للفئة الثالثة.

2. الوكالة الوطنية للتشغيل **ANEM**: وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم

التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم: 42/71 المؤرخ في: 17 جوان 1971

المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: 99/62 المؤرخ في: 29 نوفمبر 1962. وبذلك

¹ سليم كعوان، تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، 2011، ص: 149.

² غراب أحمد، سلمي حمزة، دور مؤسسات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص: 19.

يلاحظ أن الوكالة وبعد تغيير التسمية تعتبر من أقدم الهيآت العمومية للتشغيل في الجزائر، وتعد المعبر الإجمالي لأي شخص يبحث عن العمل لأول مرة.¹ ومهمتها الأساسية هي تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين:

✓ طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات.

✓ أصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعات العمومي والخاص باستثناء طبعا الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للتوظيف العمومي.

✓ وقد جاء القانون رقم: 90/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة أين رخص للبلديات استثناء أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية.

✓ في 2006 تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فيفري 2006 وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. وفي نهاية سنة 2006، استفادت الوكالة الوطنية للتشغيل من مخطط إعادة التأهيل المخصص لتطوير شبكتها (مختلف وكالات التشغيل التابعة لها سواء كانت ولائية أو محلية) بالإضافة إلى تقوية المهارات الإدارية لإطاراتها لاسيما تطوير وسائل التسيير وتقديم الخدمات.²

يهدف أساسا إلى تحقيق ما يلي:

- تدعيمها بالإمكانيات لتصفية كل المشاكل التي تعيق سيرها مع توحيد دعائم التسيير والتدخل في سوق الشغل.

- اتخاذ إجراءات عصرنه طرق تسييرها وتدخلها تماشيا مع التطورات التكنولوجية الراهنة.

¹ صديقي عبد النور، سياسات الحد من البطالة في الجزائر، دراسة مقارنة بين البرامج الحكومية وجهود مؤسسات المجتمع المدني، أطروحة أعدت لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2017/2018، ص: 176.

² الموقع الرسمي لوكالة الوطنية للتشغيل: <http://Anem.dz>

- تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها سواء طالبي العمل أو أصحاب العمل. وتعتبر الوكالة المحلية للتشغيل هي الخلية الأساسية في هذا التنظيم وهي التي تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل، ويمكن تلخيص مهامها كما يلي:
- ✓ استقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم ورغباتهم في المنصب الذي يسعون إليه أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى.
- ✓ تتلقى عروض العمل وتعمل على ربطها بالطلبات ضمن بطاقة موزعة حسب المهن والقدرات، وفي هذا المجال فإنها تبادر إلى برمجة زيارات إلى أصحاب العمل من أجل تفعيل سوق الشغل.
- ✓ استقبال الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية لتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل حسب التخصص.
- ✓ تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية من أجل تمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين على البطالة على أساس ملفات وقوائم يقدمها صاحب العمل.

ومن خلال المهام المذكورة أعلاه تقوم الوكالة بدورها في التوجيه وتسعى باستمرار إلى تحسينه خاصة ضمن مخطط إصلاح الوكالة في جانبه المتعلق بعلاقتها مع المتعاملين.¹

3. الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة التنمية الاجتماعية ADS:

ويضم هذا الجهاز ما يلي:

1.3 التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة LAIG:

بالإضافة إلى المنحة الجزافية للتضامن (AFS) الموجهة للأشخاص عديمي الدخل وغير القادرين على العمل وغير المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى. حيث تساهم الوكالة أيضا في إدماج الفئات السكانية التي تعيش حالة هشاشة وعدم استقرار على مستوى النسيج الاجتماعي، وهذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي والتنمية الجماعية في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة (LAIG).

¹ يوسف كريمة، سياسة التشغيل في الجزائر الواقع والتحديات، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 09.

يتعامل هذا الجهاز مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل، وكذا العاطلين عن العمل، ويتم تشغيل هؤلاء الأشخاص في النشاطات ذات المنفعة العامة، في ورشات البلديات، ضمن الشروط نفسها للتشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للشغل والاستفادة من الحماية الاجتماعية. ولا يشكل هذا النوع من الشغل علاقة عمل بل هو حلّ مؤقت وشكل من أشكال التضامن. تحدّد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكلّ عائلة، ويعطي حق الاستفادة من أجر زهيد، ويضمن البرنامج أهم شيء لفئة السكان المحرومة وهو التغطية الاجتماعية.¹

2.3 الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUPHimo: أنشئ هذا الجهاز سنة 1997 بهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشبان والإعانة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة والضعيفة، وهو يهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء عدد كبير من مناصب شغل مؤقتة، من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرق والري والمحافظة على البيئة والغابات، حيث تكون هذه المناصب عبارة عن نشاطات بسيطة وتتم هذه النشاطات من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية وهي:²

❖ الوزارة المكلفة بالعمل؛

❖ الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية؛

❖ الوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

وطبق هذا البرنامج خلال مرحلتين:

➤ المرحلة الأولى من سنة 1997 إلى غاية 2000؛

➤ المرحلة الثانية من سنة 2001 إلى غاية 2004.

¹ دحمان محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبنكر بلقايد تلمسان، 2012/2013، ص: 222.

² غراب أحمد، سالمي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

جدول رقم (03-17): توزيع الشغل المدمج المنشأ في إطار جهاز أعمال المنفعة العامة ذات كثافة في

الييد العاملة

الوحدة: منصب.

حصة 2016		حصة 2015		حصة 2014		حصة 2013		Secteur d'activité
%	خلق مناصب شغل للادماج							
29.4	28945	43.0	39096	30.0	37516	26.1	29394	تهيئة الأرض
50.3	49440	27.6	25056	19.7	24672	28.8	32388	غابات
6.0	5904	11.5	10452	18.3	22920	14.9	16788	المياه
6.5	6360	11.6	10512	14.6	18252	15.6	17592	صيانة الطرق
2.2	2208	2.1	1896	3.7	4596	7.2	8160	الصحة
0.4	408	0.2	192	2.3	2868	0.6	636	الفلاحة
3.2	3144	1.8	1632	9.6	12036	4.4	4968	التربية الوطنية
0.4	384	2.0	1824	0.5	600	0.1	168	التضامن الوطني
1.5	1500	0.2	216	1.4	1788	2.2	2496	الجماعات المحلية
100	98293	100	90876	100	125248	100	112590	خلق مناصب شغل للادماج ذكور/شهريا
	34724		43411		44827		36327	خلق مناصب شغل للادماج ذكور/سنويا
	14747.53		18708.78		19444.38		15705.51	قروض مخصصة بـ 10^6 (دج)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجزائر بالأرقام: 2014-2015، ص: 12.

3.3 برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية ESIL: يمثل البرنامج تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها الرامية إلى محاربة البطالة ودفع التنمية، وهو برنامج موجه أساسا للفئة العمرية بين 19-30 سنة والذين هم بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة. وعرف أول انطلاقة له سنة 1990 في إطار الجهاز الأول جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ.

إن الهدف المسطر لهذا البرنامج للفترة 1990-1994 هو إدماج 500.000 شاب ولمدة 12 شهر، في حين لم يتم إدماج سوى 332.000 شاب ولمدة متوسطة تقدر بـ 06 أشهر.

وتم الإبقاء عليه منذ سنة 1997 كأداة للإدماج الاجتماعي والمهني للشباب. ويدخل هذا البرنامج في إطار آليات التشغيل المؤقت، ولقد عرف البرنامج تراجعاً من حيث عدد المدمجين للفترة 1997-2000.¹

4.3 برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE: يعتبر من أهم البرامج المطبقة حالياً، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة.

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم: 402/98 المؤرخ في: 1998/12/02 ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل، وذلك في إطار اكتساب تجربة تساعد على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة.

وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدجمين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين: صاحب العمل والمرشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية.

وحتى يكون المرشح مؤهلاً للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل فإنه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

وتقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواء لدى:

➤ أصحاب العمل بالاتصال بكل المؤسسات التي يعينها البرنامج وإبراز أهمية البرنامج من خلال:

- الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم وتأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل.

- الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

¹ ايت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، 2010، ص: 298.

➤ أو عند المترشحين الجامعيين باستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية في حوار يهدف إلى التعرف على قدراتهم وتوجيههم نحو المؤسسات التي تقدم عروضاً تناسب اختصاصاتهم واستعداداتهم. ومن خلال الاحتكاك المباشر سواء بالشباب الجامعي أو أصحاب العمل فإن البرنامج حقق نجاحاً معتبراً باعتراف الطرفين:

- فأصحاب العمل يشهدون أن الديناميكية التي أتى بها البرنامج مكنت من إعطاء نفس جديد لتشغيل المتحصلين على شهادات جامعية داخل المؤسسات.
- والشيء نفسه بالنسبة للشباب الجامعي الذي يعتبر التجربة ناجحة حيث سمحت له باقتحام عالم الشغل لأول مرة.¹

4. أجهزة الصيانة وترقية الاستثمارات:

1.4 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: شهدت الوكالة التي أنشئت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل بوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993-2000، ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،² وهي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية³ أنشئت بموجب المادة 06 من الأمر رقم (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار وأسند لها مجموعة من المهام بموجب المادة 21 من الأمر رقم (03/01) المعدل والمتمم ووسعت هذه المهام في إطار المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم (256/06) المتضمن صلاحيات الوكالة وتنظيمها وتسييرها، فكانت جملة من المهام تختلف من حيث طبيعتها حتى تتمكن من القيام بدورها في تحقيق ترقية الاستثمار والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة،⁴ تتنوع هذه المهام بين:⁵

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛

¹ عالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمة وأوجه القصور)، ملنقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 05.

² الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: <http://www.andi.dz>

³ الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم: <http://www.mdipi.gov.dz>

⁴ أمينة بن عمور، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ترقية الاستثمار الأجنبي، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 49، جوان 2018، ص: 404.

⁵ جمام محمد، دباش أميرة، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، ديسمبر 2015، ص: 190.

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزية؛
- منح المزايا المرتبطة باستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

لقد ساهمت الوكالة الوطنية للاستثمار في بعث العديد من المشاريع التي كان لها دور في خلق مناصب الشغل جديدة، فالوكالة تهدف إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، والذي ينعكس إيجاباً في استحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة حيث منذ انشأت الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6616 مشروع بمبلغ 743.97 مليار دج مما سمح بتوفير 1781666 منصب شغل، وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير جو مناسب للاستثمار.¹

2.4 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: هو ذلك البرنامج الذي يموله الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية حيث يعد البرنامج بمثابة إستراتيجية متكاملة تهدف لتطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي باعتباره مبني على سلسلة برامج متخصصة ومتكيفة مع المناخ الفلاحي في الجزائر²، تتمثل أهدافه فيما يلي:³

- تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية (بذور، شتائل... الخ)

- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية (الأراضي، المياه).

- تنمية مستدامة وترقية المنتجات.

- توفير مناصب الشغل والتخفيض من نسبة البطالة.

3.4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة محاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداحيل. ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.⁴

¹ حاسي حمزة، المقاولاتية كاستراتيجية للحد من البطالة في الجزائر، مجلة التنوير، العدد 03، سبتمبر 2017، ص: 132.

² أمال بن صوبلج، المخطط الوطني للتنمية للفلاحة أداة استراتيجية للنهوض بقطاع الفلاحي في الجزائر، حويليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 23، الجزء الأول، أبريل 2018، ص: 187.

³ شعيب بغداد هاشمي الطيب، واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (ولاية سكيكدة كنموذج للمخطط)، العدد 24، المجلد 12، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، ص: 200.

⁴ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: <http://angem.dz>

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

وتتمتع الوكالة بشخصية معنوية وتتبع تنظيميا برئاسة الحكومة الوزارة الأولى تتمثل مهمتها في تقديم قروض مصغرة للفئات ذوي الدخل المحدود أو غير المنتظم أو بدون دخل أساسا بشرط أن يتوجه هذا القرض لنشاط يتناسب مع المهارات التي يتمتع بها الشخص.¹

فهذا البرنامج يدخل في إطار التنمية الاجتماعية المستهدفة من طرف السلطات العمومية والتي تهتم بترقية قدرات الأفراد والفئات السكانية للتكفل بذاتهم، لبلوغ مستوى معيشي لائق ومنصب شغل دائم، بتطبيق سياسة اجتماعية جديدة، هدفها الأساسي تخفيض الكلفة الاجتماعية من أجل انتقال الاقتصاد السوق.²

¹ حاسي حمزة، المقاولاتية كاستراتيجية للحد من البطالة في الجزائر، مجلة التنوير، العدد 03، سبتمبر 2017، ص: 132.

² دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاوطني، جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يوم 19 نوفمبر 2017، ص: 04.

جدول رقم (03-18): حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر

الوحدة: منصب.

عدد الملفات الممولة*	مجموع المناصب الممولة	صيد	تجارة	صناعة تقليدية	خدمات	بناء وأشغال عمومية	صناعة جد مصغرة	فلاحة	سنة النشاط
3329	4994	-	-	1198	300	125	1898	1473	2005
22221	33331	-	-	3989	2328	1020	16391	9603	2006
17231	25847	-	-	6164	4811	1113	9734	4025	2007
42099	63148	-	-	18493	15931	4158	13785	10781	2008
60734	91101	-	-	31711	21169	6282	13706	18233	2009
51956	77934	-	-	22264	18763	5735	18351	12821	2010
107611	161417	-	-	15862	35656	12539	73022	24338	2011
146427	219641	-	92	29546	43916	24021	88902	33164	2012
110702	166053	174	356	17299	32719	16584	79239	19412	2013
117543	176315	691	1664	31083	37416	14049	72608	18804	2014
84101	126315	158	1658	22428	25911	10746	54005	11246	2015
21363	32045	70	688	5025	7197	3686	12248	3131	2016

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2014-2015، ص: 13.

5. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: تم إنشاؤه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي.¹

حيث أن أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تمت في الفترة الممتدة بين سنتي 1996 و1999 التي سائرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، بعد ذلك بدأ منحى الانتساب في التقلص، انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تمّ توطينهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن. منذ سنة 2004 وبتقلص عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة، تمّ تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدججة في إجراءات ترقية التشغيل. ومن جهة أخرى، يسمح نظام التأمين عن البطالة للمستخدمين العموميين والخواص بحيازة آلية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية، المالية والتقنية التي تعرّض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها وضمحلالات وظائفها المأجورة.²

كما أولى الجهاز اهتماما بفتة البطالين البالغين ما بين 30 و35 سنة، وعلى هذا الأساس القانوني، باشر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إرساء ميكانيزمات داخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة.

¹ الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: <http://cnac.dz>

² غانم هاجر، بودراع أمينة، تجربة الجزائر في ميدان التشغيل ومحاربة البطالة، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 11.

جدول رقم (03-19): تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين من البطالة

(2004-2016)

الوحدة: منصب.

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	عنوان/سنة
7465	4221	2429	2574	2236	1901	13	عدد المشاريع الممولة
15804	9574	5781	6949	6078	5159	34	أثر الشغل
	2016	2015	2014	2013	2012	2011	عنوان/سنة
	8902	15449	18823	21412	34801	18490	عدد المشاريع الممولة
	21850	37921	42707	41786	59125	35953	أثر الشغل

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: 2014-2015، ص: 13.

6. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تأسست الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم

التنفيذي 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 الذي يتضمن إنشاء هذه الوكالة وتحديد قانونها الأساسي عملا

بأحكام المادة 16 من الأمر 14/96 المؤرخ في 24 جوان 1996.

تغطي الوكالة نوعين من النشاطات:¹

- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة؛

- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

كما تقوم الوكالة على ثلاث نقاط أساسية:

- إدماج نشاط الشباب في آليات السوق؛

- تدخل البنوك حسب المناطق الاقتصادية والمالية فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ الإجراءات

لتمويل المشاريع؛

- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.

7. تجربة صندوق الزكاة: تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق

اللجان (المركزية والولائية القاعدية)، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم

تنفيذي رقم 472-05 المؤرخ في 05 شوال 1426 الموافق لـ 07 نوفمبر 2005 المعدل والمتمم لمرسوم التنفيذي رقم

¹ غراب أحمد، سالي حمزة، دور مؤسسات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص: 20.

الفصل الثالث: دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

2000-146 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل28 يونيو 2000 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد طرق صرفها من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين ويسدّد في أجل لا يتعدى أربع سنوات. يعرف بالقرض الحسن.¹

جدول رقم (03-20): القروض الحسنة لصندوق الزكاة 2004-2010

الوحدة: عدد القروض.

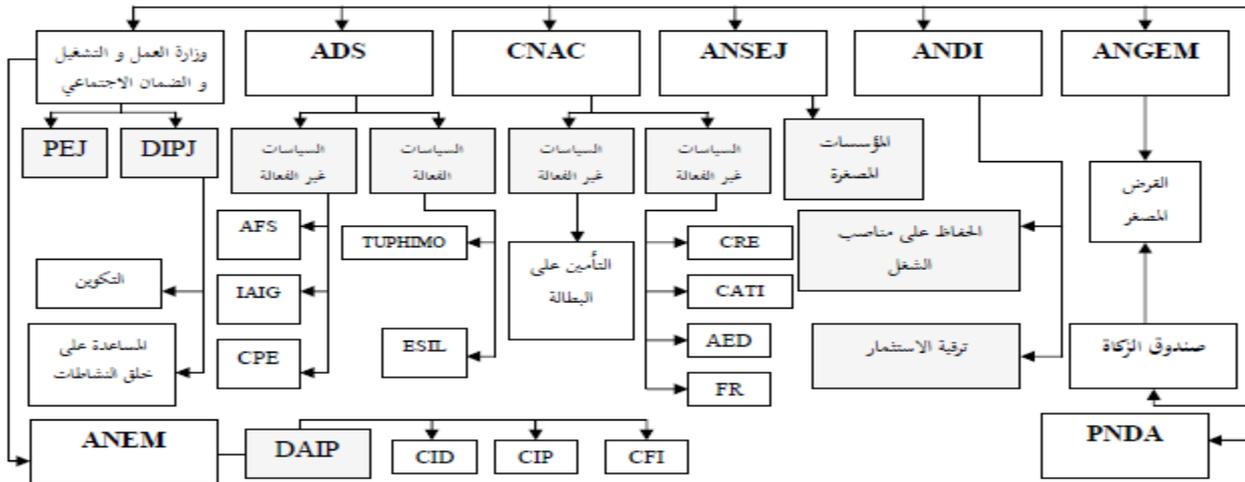
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع	256	466	857	1147	800	1400	3000

المصدر: دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص: 228.

بدأ توزيع القروض الحسنة سنة 2004 بـ 256 قرض وبقي عددها متضائل لغاية 2007 حيث بـ 1147 وتواصل الارتفاع ليصل سنة 2010 بـ 3000 قرض حسن.

وعليه يمكن إجمال مختلف الأجهزة المتخذة للحد من مشكلة البطالة في الشكل التالي.

شكل رقم (03-02): الأجهزة والبرامج المتخذة للحد من مشكلة البطالة



المصدر: دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص: 210.

¹ دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص: 228.

المبحث الثالث: واقع الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

يكتسي الناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جميع القطاعات خاصة الاقتصادية منها، لكونه يعتبر من بين المقاييس التي تبين مدى صحة الاقتصاد ككل والمستوى المعيشي للأفراد فيركز معظم الاقتصاديين في تحليلهم على هذا المؤشر، وعليه فقد اختص هذا المبحث بدراسة واقع الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، من خلال دراسة تطوره خلال الفترة 1990-2017، بالإضافة إلى دراسة علاقته مع القطاعات الاقتصادية، وأخيرا التطرق إلى سياسته الانفاقية.

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

تميز النشاط الاقتصادي على مدى السنوات 1990-2000 بتقلبات قطاعية قوية، بعد العودة إلى النمو الإيجابي في سنة 2001، وانعكس ذلك في الاتجاه الذي تأكد وتكثف بشكل كبير في سنة 2002. حيث تشير جميع المجاميع الاقتصادية (المعبر عنها بالحجم) للقطاع الحقيقي إلى تطور إيجابي إلى حد ما في النشاط الاقتصادي خلال سنة 2002. وعلى وجه الخصوص، الإنتاج ونمو الناتج المحلي الاجمالي (04.2% و 04.1% سنة 2002 على التوالي مقابل 03.8% و 02.7% في سنة 2001).¹

في سنة 2003، تكثف النشاط الاقتصادي وتسارعت وتيرة النمو. وتعافت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 06.8% و 07.1% على التوالي، متجاوزة 01.7 و 01.6 نقطة مئوية عن سنة 1998، أعلى مستوى لها في التسعينيات. كما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004 بنسبة 05.2% وكان هذا النمو أقل من الأداء الاستثنائي لسنة 2003.²

إن تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لسنة 2006 يتماشى مع الاتجاهات التي لوحظت خلال الفترة 2002-2005. وخلال الفترة 2000-2006، قدر التوسع في الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم والمتوسط السنوي بنسبة 04.8% وباستثناء الهيدروكربونات بلغ النمو 05.6%. حيث نما من حيث الحجم، باستثناء الهيدروكربونات، بنسبة 05.3% في سنة 2006، وهو نمو كبير وأعلى بنسبة 0.6 نقطة مئوية عن ذلك المسجل في سنة 2005. وقد نما إجمالي الناتج المحلي بنسبة 02.4% في سنة 2008 مقابل 03% سنة 2007، وبتراجع بحوالي 02.7 نقطة مقارنة مع سنة 2005.³

¹ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2002, 2003, p : 26.*

² *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2003, 2004, p : 26.*

³ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2006, juin 2007, p : 26.*

قدر إجمالي الناتج المحلي بمبلغ 14384.8 مليار دينار سنة 2011 بارتفاع قدره 02.4% عن سنة 2010 التي قدر فيها بمبلغ 12049.5 مليار دينار، متجاوزا وتيرته في سنة 2007، وانخفض العجز الميزاني بشكل ملحوظ إلى 133.2 مليار دينار أي 01.1% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 05.7% سنة 2009. هذا وقد تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي سنة 2010 اذ بلغ بالحجم 03.3% مقابل 02.4% سنة 2009، وقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بسرعة أكبر بواقع 06% مقابل 09.3% سنة 2009، حيث بلغت الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بالقيمة نسبة 20.1%. وقد تميز هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بارتفاع مساهمة القطاعين (خدمات الإدارات العمومية والبناء والأشغال العمومية) وانخفاض مساهمة كل القطاعات الأخرى بحدة متفاوتة.¹

انتعش النشاط الاقتصادي في سنة 2012، مدفوعاً بزيادة الطلب، ولا سيما الاستثمار، والنمو القطاعي في النشاط، باستثناء الهيدروكربونات، الموزعة بشكل جيد نسبياً. حيث قدر النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنحو 03.3%، بزيادة 0.5 نقطة ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني بنسبة 07.1%، بزيادة نقطة واحدة ولكن مع الأخذ في الاعتبار النمو الديموغرافي المقدر بنحو 02.16% في سنة 2012، فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد ارتفع بنسبة 01.14% فقط.²

قدر إجمالي الناتج المحلي سنة 2013 بـ 16569.3 مليار دينار (208.7 مليار دولار) وبقي نمو حجمه في هذه السنة في حدود 02.8%، أي في تراجع بـ 0.5 نقطة بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات مستقرا بنسبة 07.1%.³

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 بنحو 17205.1 مليار دينار (213.5 مليار دولار) ويقدر النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي) بنحو 03.8% بارتفاع نقطة واحدة. وانخفضت النسبة المئوية والناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني بـ 01.5 نقطة مئوية إلى 05.6%.⁴

سنة 2015 قدر إجمالي الناتج المحلي بـ 16591.9 مليار دينار (165.3 مليار دولار)، وقد بلغ نموه حوالي 03.8%، نفس وتيرة نمو سنة 2014 بينما تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بـ 0.7 نقطة مئوية ليبلغ

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012، ص: 27.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص: 33.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص: 25.

⁴ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, juillet 2015, p : 21.*

الفصل الثالث: دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

05%. ومع الأخذ في الاعتبار النمو الديموغرافي المقدر بـ 02.15%، ارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد بـ 01.65%، نفس وتيرة سنة 2014.¹

من حيث القيمة بلغ إجمالي الناتج المحلي 17406.8 مليار دينار سنة 2016، وهذا النمو تم جره أساسا بتوسع قطاع المحروقات.²

جدول رقم (03-21): تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1990-2017)

الوحدة: مليار دج، نسبة مئوية.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB (مليار دج)	النسبة المئوية	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB (مليار دج)	النسبة المئوية
1990	544,40	0,8	2005	7561,9	5,9
1991	862,10	-1,2	2006	8514,8	1,7
1992	1074,6	1,6	2007	9366,5	3,4
1993	1189,7	-2,2	2008	11077,1	2
1994	1487,4	0,2	2009	10006,8	1,9
1995	2005,0	3,8	2010	12034,3	3,6
1996	2570,0	3,7	2011	14481,0	2,6
1997	2789,2	1,1	2012	15843,8	3,4
1998	2830,5	5,1	2013	16647,9	2,8
1999	3238,2	3,2	2014	17228,6	3,8
2000	4123,5	3,8	2015	16702,1	3,2
2001	4227,1	3	2016	17406,8	3,3
2002	4521,1	5,6	2017	18906,6	4,6
2003	5252,7	7,2			
2004	6149,1	4,3			

Source : rapport annuels de la banque d'Algérie 2002, 2004, 2013, 2017

-الديوان الوطني للإحصائيات:- حوصلة 1962-2011.

- الجزائر بالأرقام: نتائج 2012-2014، 2015-2017.

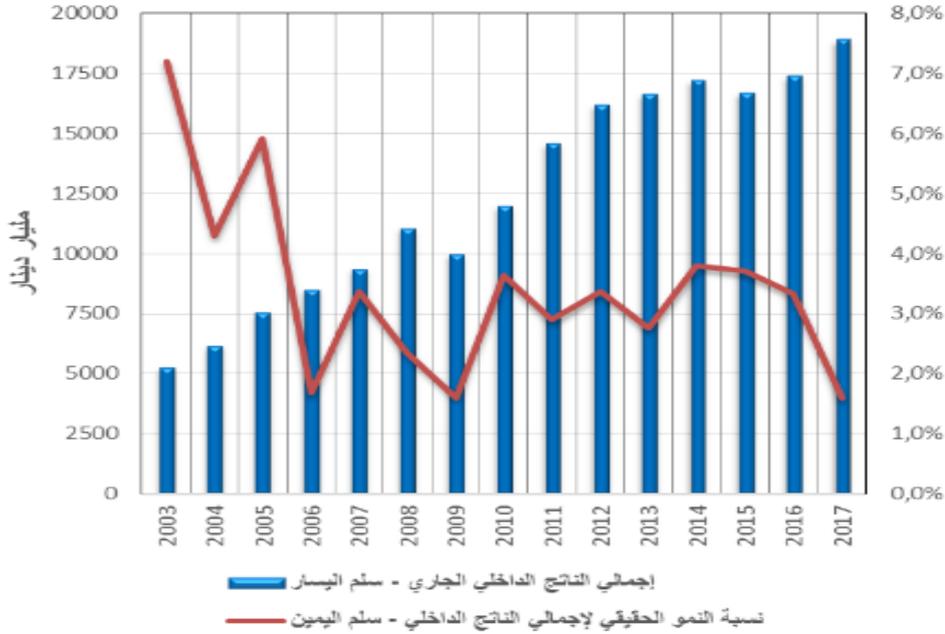
عرف النشاط الاقتصادي الوطني تباطؤً مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017، بسبب التراجع القوي لقطاع المحروقات من حيث القيمة، حيث قدر بـ 18906.6 مليار دينار جزائري، وكان نموه من حيث الحجم 04.6%، مقابل 03.3% سنة 2016 متراجعا تراجعا طفيفا عن سنة 2014 التي بلغ فيها 03.8%. في حين

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

اكتسب نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات 0.3 نقطة مئوية ليبلغ 02.6% مقابل 02.3% سنة 2016.¹ والشكل التالي يوضح إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017.

شكل رقم (03-03): إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (2003-2017)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 14.

المطلب الثاني: مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

تناول هذا المطلب دراسة مساهمة كل من قطاعات: الزراعة والغابات والصيد البحري، قطاع البناء والأشغال العمومية والري، الخدمات، المحروقات، الصناعة. في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 1990-2017.

أولاً- قطاع المحروقات: باستثناء سنة 2001، فقد شهد قطاع الهيدروكربونات في سنة 2004 أضعف نمو في الحجم منذ سنة 1997 مع زيادة قدرها 03.3% في القيمة المضافة. وكانت الزيادة في إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني (06.2%) أكبر من الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني (03.3%).²

ارتفع نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي من 44.7% سنة 2005 إلى 46.3% في سنة 2006، بسبب ارتفاع أسعار تصدير النفط الخام.³

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

² *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2004, juillet 2005, p : 31-32.*

³ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2006, juin 2007, p : 31.*

دخل قطاع المحروقات في ركود سنة 2006 ثم تواصل الاتجاه التنازلي لقيمته المضافة، ثم تحسنت أسعارها في سنة 2010.¹

استمر الركود في قطاع النفط والغاز للعام التاسع على التوالي، ولكن بوتيرة أبطأ بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة. وانخفضت قيمته المضافة بنسبة 0.6% في سنة 2014 مقابل 05.5% في العام الذي سبقه، وفي تسع سنوات اقتربت الخسارة التراكمية للقيمة المضافة من الخمسين (38.9%). بقيمة مضافة تبلغ 4657.8 مليار دينار (57.8 مليار دولار)، تولد الهيدروكربونات فقط 27.0% من تدفق الثروة (الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 29.8% في العام الذي سبقه، وساهمت بشكل سلبي في نموها دون انقطاع منذ 2006 لتصل قيمتها إلى 05.5% سنة 2014 مقابل 67.4% سنة 2013.²

للمرة الأولى منذ عشر سنوات، تزايد انتاج قطاع المحروقات إذ ارتفعت قيمته المضافة الحقيقية بنقطة مئوية، لينتقل معدل نموها من -0.6% إلى 0.4% في سنة 2015، وقد ولدت ما نسبته 18.9% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 27% سنة 2014، ومن بين مجمل القطاعات يساهم قطاع المحروقات بأدنى نسبة أي بحوالي 02.9% مقابل 04.7% سنة 2014.³

تواصل التوسع في نشاط هذا القطاع سنة 2016 بعد عشر سنوات من الانكماش المستمر، وقد انخفضت القيمة المضافة للقطاع لتبلغ 3025.6 مليار دينار بسبب انخفاض الصادرات من البترول والغاز لذلك فهي تولد 17.4% فقط من إجمالي الناتج المحلي، لكنها تساهم في نموه بواقع 43.8%.⁴ ارتفعت حصة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، منتقلة من 17.4% في 2016 إلى 19.1% في 2017، وهذا نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول.⁵

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص: 27-28.

² *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, juillet 2015, pp : 26-27.*

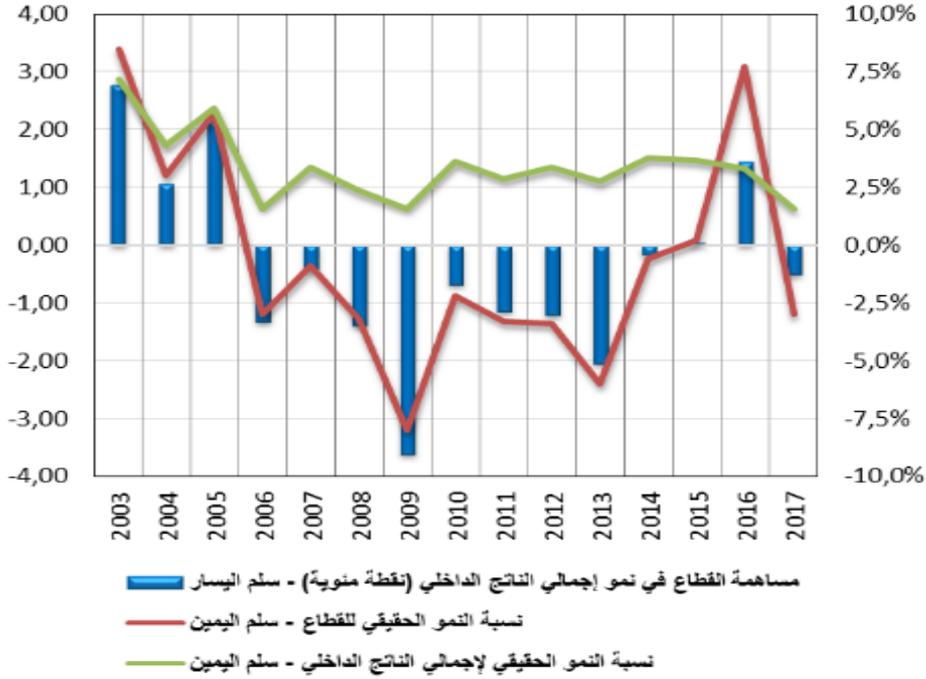
³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 36-37.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 20-21.

⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

شكل رقم (03-04): مساهمة قطاع المحروقات، في نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر

(2017-2003)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 20.

ثانياً- قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري: بحصة نسبية تقارب 10.5% من إجمالي القيمة المضافة، تظل الزراعة في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الثروة الوطنية وتستمر في تجاوز الصناعة، سنة 2002.¹

لا يزال توسع القطاع الزراعي، الذي ساهم بنسبة 14.2% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المحروقات في سنة 2006، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بإنتاج الحبوب.² خسرت مساهمة قطاع الفلاحة نقطة مئوية في إجمالي الناتج الداخلي 06.6% سنة 2008.³

في سنة 2010 أصبح الانتاج الفلاحي يمثل 8.4% من إجمالي الناتج المحلي و 12.9% من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات، بتراجع ب 0.5 نقطة. أما سنة 2011 فقد مثل 08.2% من إجمالي الناتج المحلي و 12.9% من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات، بتراجع ب 0.2 نقطة.⁴

¹ Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2002, 2003, p : 28.

² Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2006, Op cit, p : 28.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص: 38.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

في سنة 2012 يمثل الإنتاج الزراعي 09% من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة 0.9 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2011 و13.4% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني، ويحتل المرتبة الثالثة تقريبًا مع البناء، من حيث المساهمة في تدفق الثروة (الناتج المحلي الإجمالي).¹

ساهم القطاع سنة 2013 بواقع 09.3% من إجمالي الناتج المحلي و12.7% في القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي.²

نمت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 02.5% فقط من حيث الحجم، بانخفاض 05.7 نقطة مئوية حيث يساهم بنسبة 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي و13.4% من القيمة المضافة للمجال الحقيقي، وتتزايد النسب على التوالي بمقدار 0.4 و0.6 نقطة مئوية. نتيجة للنمو المرتفع للناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014 وتباطؤ نمو القطاع الزراعي، وانخفضت مساهمة هذا الأخير في توسع الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد؛ في حين مثل نمو الزراعة ثلاثة أضعاف نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013، إلا أنه لا يمثل سوى ثلثي هذا النمو في سنة 2014. باستثناء المحروقات، حيث يساهم القطاع الزراعي بنسبة 20.6% من القيمة المضافة و14.1% من التدفق السنوي للثروة (الناتج المحلي الإجمالي).³

سمح الموسم الزراعي في سنة 2015 بتحقيق مستوى انتاج يفوق المستوى المسجل في سنة 2013، حيث ساهم بـ 17.5% في إجمالي الناتج المحلي و23.6% في القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي.⁴

تمثل الفلاحة 16.4% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي لكنها لم تساهم في سنة 2016 إلا بواقع 06.5% في نموها وبـ 06.3% في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك راجع لتباطؤ نمو أغلب المحاصيل.⁵

تقدر القيمة المضافة المولدة من قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري بـ 2118.9 مليار دينار جزائري، ممثلة 16.2% من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و12.3% من إجمالي الناتج المحلي. بسبب ضعف نموه في سنة 2017، كما كان عليه الحال في سنة 2016.⁶

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

³ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, Opcit, p : 22.*

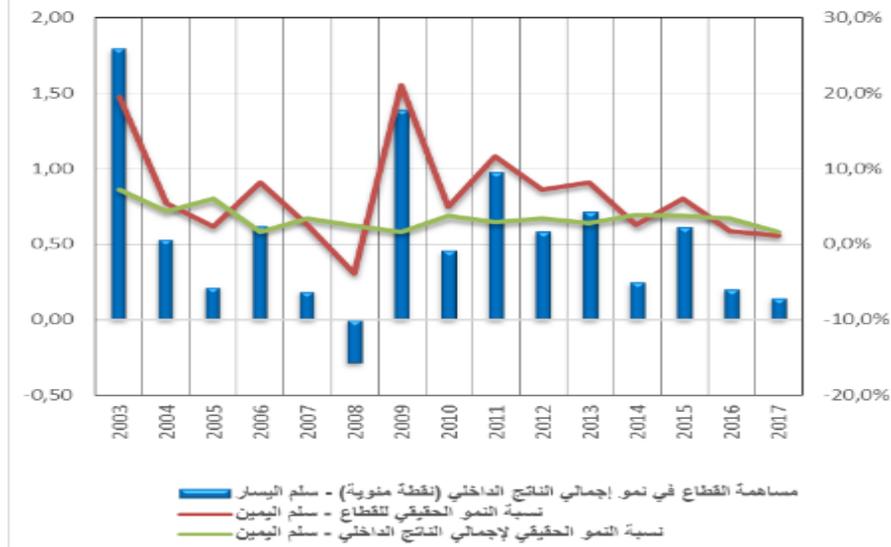
⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 15-16.

⁶ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

شكل رقم (03-05): مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري، في نمو إجمالي الناتج المحلي في

الجزائر (2003-2017)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 15.

ثالثاً- قطاع البناء والأشغال العمومية والري: للسنة الثالثة على التوالي، نما الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الزراعة والمحروقات بمعدل متزايد ليصل إلى 05.7% في سنة 2002. هذا الأداء الجيد متأصل إلى حد كبير في ديناميكية قطاعي البناء والأشغال العامة (البناء) والخدمات.¹ في سنة 2004 كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بشكل رئيسي بنمو قطاعي البناء والخدمات. وذلك راجع لأنه في سنة 2003 وبعد الارتفاع الحاد بنسبة 08.2% المسجل في سنة 2002. استكمال إعادة بناء البنية التحتية التي دمرها زلزال 2003، والتنفيذ المستمر للعديد من برامج البنية التحتية والإسكان يفسر النمو القوي لهذه القطاعات، أعلى نسبة في أي قطاع أعمال.²

في سنة 2006، حقق هذا القطاع نمواً قياسياً في الحجم بنسبة 11.6%، وهو أعلى معدل من جميع القطاعات النشاط، حيث اكتسب 04.5 نقطة مئوية ورفع حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 07.5% سنة 2005 و08.2% سنة 2006، على التوالي 13.6% و15.3% في الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني. هذا الأداء هو في الأساس نتيجة لزيادة 23% في نفقات الدولة على المعدات.³

¹ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2002, Opcit, p : 28.*

² *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2004, Opcit, pp : 29-31.*

³ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2006, Opcit, p : 28.*

انخفضت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 0.1 نقطة مئوية في إجمالي الناتج المحلي 08.8% سنة 2008.¹

ارتفعت حصة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات سنة 2010 بـ 0.2 نقطة مئوية لتبلغ 16%.²

تظل مساهمة صناعة البناء في الناتج المحلي الإجمالي مستقرة تقريباً عند 09.3%، لكن تظل مرتفعة في القيمة المضافة باستثناء الهيدروكربونات بنسبة 13.9% مقابل 14.4% في سنة 2011. ومع ذلك، يظل قطاع البناء في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الثروة الوطنية.³

تمثلت القيمة المضافة للقطاع بـ 09.8% من إجمالي الناتج المحلي و12.6% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي سنة 2013.⁴

سنة 2014 وبقيمة مضافة بلغت 1.794.0 مليار دينار تمثل 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي و13.5% من القيمة المضافة للمجال الحقيقي، يساهم هذا القطاع بنسبة 17.2% و16.8% من إجمالي النمو خارج المحروقات من حيث الحجم، بسبب الاستثمارات المستمرة في هذا القطاع.⁵

تمثل القيمة المضافة للقطاع سنة 2015 ما قيمته 1908.2 مليار دينار، 11.5% من إجمالي الناتج المحلي و15.4% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي.⁶

بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع 2069.3 مليار دينار سنة 2016، ما يمثل 15.9% من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و11.9% من إجمالي الناتج المحلي وهو ما جعل هذا القطاع يساهم بواقع 17.4% في النمو الإجمالي للناتج المحلي.⁷

تقدر الثروة الناجمة عن قطاع البناء والأشغال العمومية والري سنة 2017 بـ 2213.6 مليار دينار جزائري، ممثلة بذلك 15.4% من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و11.7% من إجمالي الناتج المحلي. وقد ساهم

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 38-39.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 31-32.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

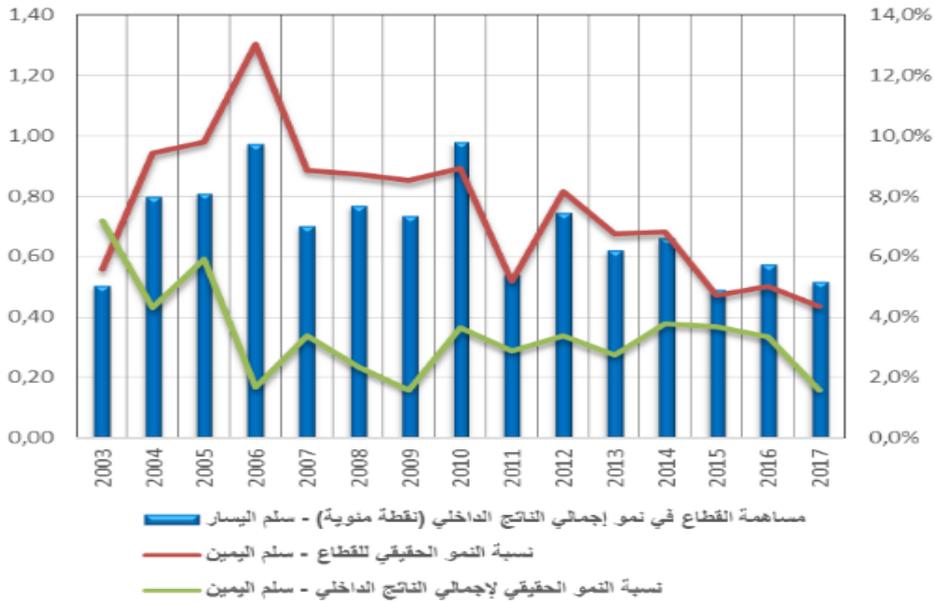
⁵ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, OpCit, pp : 24-25.*

⁶ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 33-34.

⁷ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 17-18.

نشاط هذا القطاع في نمو إجمالي الناتج المحلي بواقع 32.3%، وساهم في نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بما نسبته 24.4%¹.

شكل رقم (03-06): مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية والري بما فيه الخدمات والأشغال العمومية البترولية، في نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (2003-2017)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 18.

رابعاً- قطاع الخدمات والخدمات المسوقة: شهد نشاط قطاع الخدمات (باستثناء الإدارة) تقدماً ملحوظاً بمعدل نمو في الحجم بلغ 05.3%؛ ويحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الثروة الوطنية بحوالي 23.3% من القيمة المضافة وحوالي نصف ذلك باستثناء المحروقات بالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من ثلث الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى هذا القطاع الذي كان معدل نموه، مثل صناعة البناء، يتحسن بانتظام لمدة 03 سنوات. ويرتبط هذا التسارع، في معظمه، بتطور أنشطة النقل والتوزيع. وبعد الزيادة الملحوظة التي بلغت 04.2% في سنة 2003، استمر نمو قطاع الخدمات في سنة 2004 بمعدل مرتفع بلغ 07.7% في الحجم، وهو أعلى معدل له منذ عدة سنوات، وبلغ هذا النشاط حوالي 47.1%².

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17-18.

² Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2004, Opcit, pp: 31-32.

وعلى الرغم من قربها من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، إلا أن النمو في قطاع الخدمات المسوقة انخفض للسنة الثانية على التوالي وبلغ 05.0% في سنة 2006 مقابل 05.6% في سنة 2005. يفسر هذا التراجع الجمود النسبي للعرض المحلي للسلع، وانخفاض حجم واردات السلع (-01%) مع هيكل الإنتاج في هذا القطاع.¹

تعد مساهمة الخدمات المسوقة الأهم بعد مساهمة المحروقات في تدفق الثروات حيث يواصل هذا القطاع المساهمة بنسبة 20.6% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2011 (21.9% سنة 2010)، مع انخفاض طفيف بواقع 01.3 نقطة و32.5% من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات سنة 2011 (33.5% سنة 2010). لاعبا دوره كمحرك للاقتصاد.²

ولأول مرة منذ سنة 2007، انخفض نشاط قطاع الخدمات خاصة التجارة والنقل إلى أقل من 07% من النمو؛ حيث كانت الزيادة في القيمة المضافة في هذا القطاع 06.4% فقط في سنة 2012، وهي أيضاً أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الهيدروكربونات. وعلى الرغم من التباطؤ في نموها فإن الخدمات التجارية بعد الهيدروكربونات هي القطاع الأكثر مساهمة في تدفق الثروة المنتجة سنوياً مع 20.1% من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة طفيفة قدرها 0.4 نقطة، و30% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني، وعليه يواصل هذا القطاع لعب دور قيادي في الاقتصاد الوطني.³

يساهم هذا القطاع بأكثر من النصف 56.3% في نمو الناتج المحلي حسب احصائيات سنة 2013، وذلك راجع لديناميكية فرع التجارة والنقل اللذان ارتفعا 10.4% و05% على التوالي.⁴

في سنة 2014 بالإضافة إلى كون الخدمات أكبر قطاع، حيث تمثل خمسي الناتج المحلي الإجمالي (40.3%)، فهي تولد ما يقرب من ثلثي (65.2%) النمو الإجمالي، وتساهم بنسبة 45.3% في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة 63.0% من إجمالي القيمة المضافة وتشكل ما يقارب ربع تدفق الثروة (24.3%).⁵

قدرت القيمة المضافة لهذا القطاع سنة 2015 بـ 7403.6 مليار دينار، ما يعادل 44.6% من إجمالي الناتج المحلي وزيادة في الحجم بنسبة 04.7%.⁶

¹ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2006, Opcit, p : 30.*

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

⁵ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, Opcit, pp : 25-26.*

⁶ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 35-36.

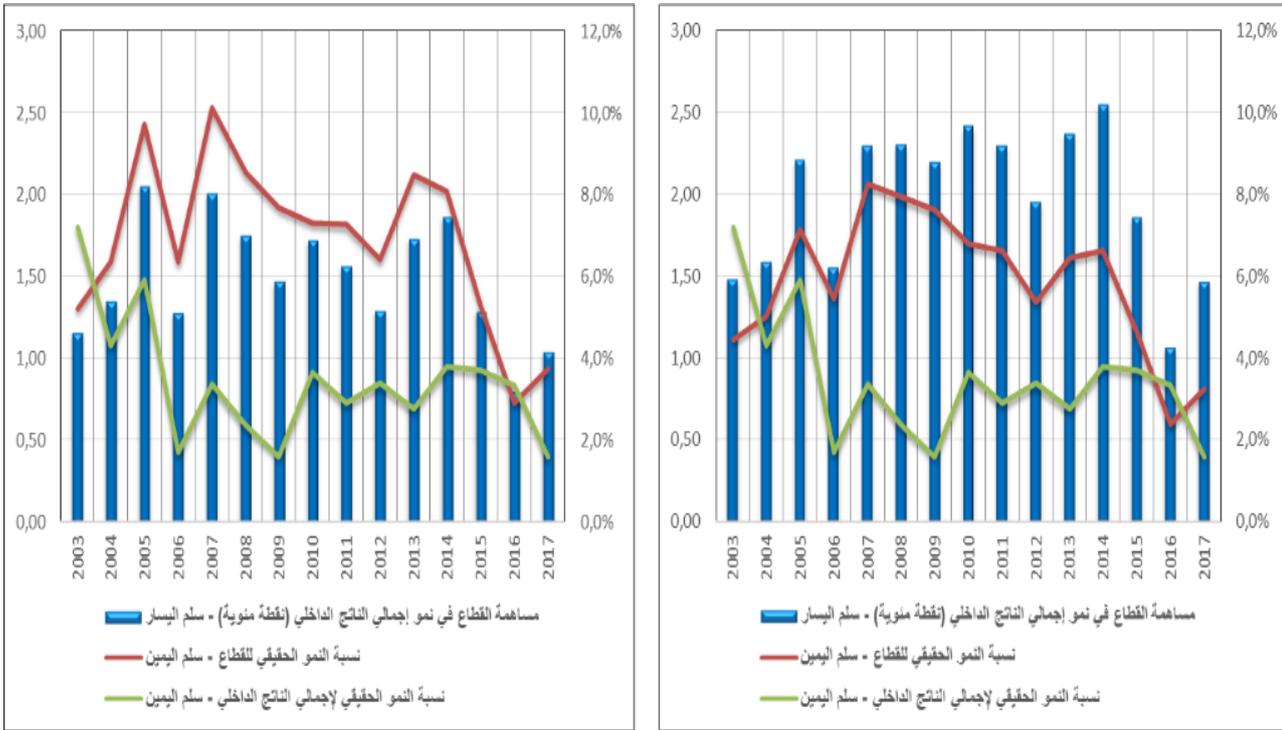
الفصل الثالث: دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

بقيمة مضافة متراكمة قدرها 7856.8 مليار دينار يشكل هذا القطاع أهم قطاع في الاقتصاد الوطني في سنة 2016 (45.1% من إجمالي الناتج المحلي)، حيث سجل هذا القطاع نموا يقارب 02.4% وساهم بواقع 31.8% في توسع إجمالي الناتج المحلي من حيث الحجم.¹

بلغت القيمة المضافة للخدمات المسوقة وغير المسوقة 8329.4 مليار دينار جزائري في سنة 2017 وتمثل 44.1% من إجمالي الناتج المحلي.²

شكل رقم (03-07): مساهمة قطاع الخدمات والخدمات المسوقة، في نمو إجمالي الناتج المحلي في

الجزائر (2003-2017)



كما بلغت وتيرة تدفق الثروة المنتجة للخدمات المسوقة 5153.9 مليار دينار جزائري، ما يمثل 27.3% من إجمالي الناتج المحلي، حيث ساهم نموه بواقع 65.3% في نمو إجمالي الناتج المحلي.³

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 19-20.

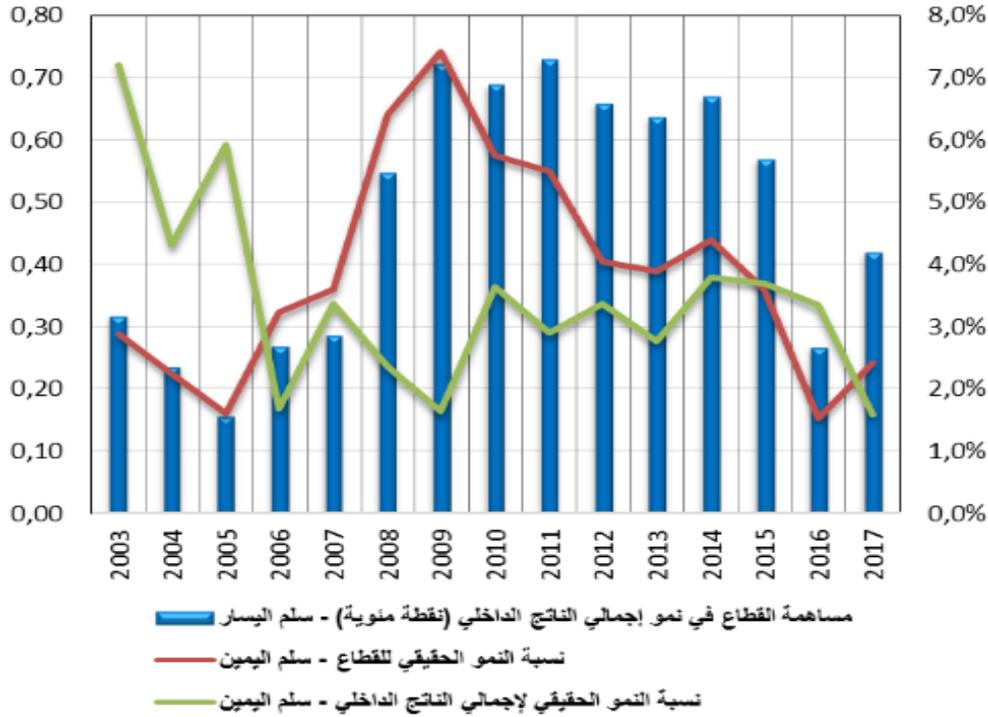
² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

³ مرجع نفسه، ص: 19.

كما قدرت القيمة المضافة لقطاع الخدمات غير المسوقة بـ 3175.6 مليار دينار جزائري، ما يعادل 16.8% من إجمالي الناتج المحلي.¹

شكل رقم (03-08): مساهمة قطاع الخدمات غير المسوقة، في نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر

(2017-2003)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 19.

خامساً - قطاع الصناعة: يظل نمو الصناعة معتدلاً من حيث الحجم، يبلغ معدل التوسع 02.6% لكنها تشارك فقط بنسبة 07.3% من إجمالي القيمة المضافة سنة 2004.² وقد انخفضت حصة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني من 09.9% في سنة 2004، و 09.7% في سنة 2005 لتنتهي عند 09.4% في سنة 2006.³

سجل في سنة 2008 القطاع الصناعي نمواً أعلى من نمو إجمالي الناتج الداخلي وسجل بذلك قطيعة مع الاتجاه التنافسي للسنتين 2007، 2006، وقد نمت قيمته المضافة بنسبة 04.4% لكي تبلغ 483.0 مليار دينار جزائري مقابل 0.8% سنة 2007. وعلى الرغم من هذا التسارع تعتبر الصناعة أضعف القطاعات مساهمة في إجمالي الناتج المحلي.⁴

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

² *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2004*, Opcit, p : 32.

³ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2006*, Opcit, pp : 30-31.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

بقيت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي في تراجع مستمر حيث بلغت 05.0% سنة 2010 و04.3% سنة 2011. بسبب التحلي عن التصنيع في البلاد.¹

في سنة 2012، ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة (العام والخاص) بنسبة 05.1%، وهو معدل كبير مقارنة بمتوسط معدل النمو لهذا القطاع على مدى السنوات الـ13 الماضية (حوالي 04.1%)، على الرغم من تقدمه بمقدار 01.2 نقطة مئوية، إلا أن معدل النمو هذا الذي لا يزال أقل من معدل القطاعات الأخرى، يجب أن يزداد أكثر للتعويض عن التأخيرات الرئيسية في هذا القطاع انخفاض العمالة الصناعية، وانخفاض المساهمة باستمرار في الناتج المحلي الإجمالي... إلخ.²

لم يساهم هذا القطاع سنة 2013 في نمو الناتج المحلي سوى بواقع 06.7% وهي مساهمة تقل عن قطاع الفلاحة بعشرين نقطة.³

تساهم الصناعة بنسبة 06.3% فقط من القيمة المضافة للاقتصاد، وهي نسبة مقسمة بالتساوي بين القطاعين العام والخاص. من بين جميع القطاعات، الصناعة هي الأقل مساهمة في النمو بـ06.6% من القيمة المضافة و04.6% للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.⁴

ساهمت الصناعة بـ05.4% من إجمالي الناتج المحلي أي 0.21 نقطة سنة 2015، وبذلك تشغل الصناعة في ذلك المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات.⁵

في سنة 2016، مثل القطاع الصناعي ما نسبته 05.6% فقط من إجمالي الناتج المحلي.⁶

بلغ تدفق الثروة المنتجة من طرف هذا القطاع 1037.0 مليار دينار سنة 2017، ما يمثل 05.5% من إجمالي الناتج المحلي ويساهم توسعه بواقع 17% في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي، مقابل 06.2% في 2016.⁷

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 33-34.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 37-38.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

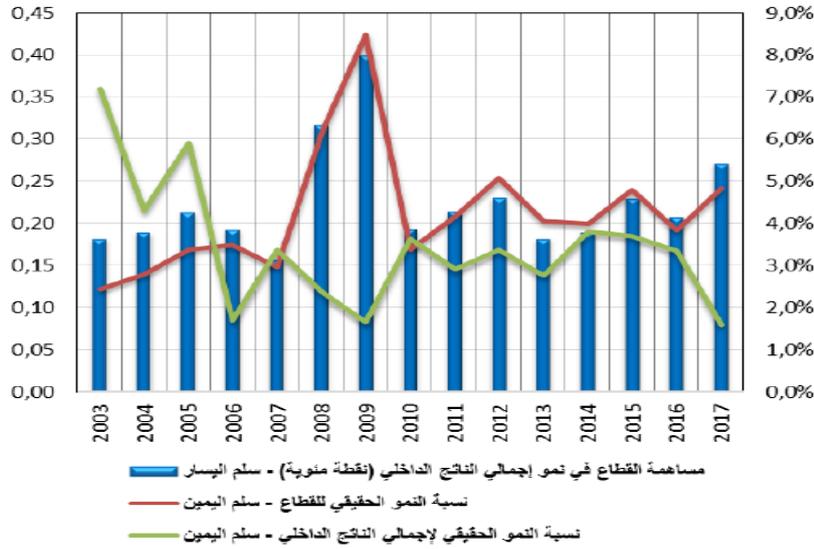
⁴ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, Opcit, pp : 25-26.*

⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 37-38.

⁶ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 28-29.

⁷ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

شكل رقم (03-09): مساهمة قطاع الصناعة، في نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (2003-2017)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 22.

المطلب الثالث: الاتجاهات الانفاقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

تتكون الاتجاهات الانفاقية من مجموع إجمالي الاستهلاك بشقيه العام والخاص ومحمل الاستثمارات المحلية بشقيها، وصافي التعامل مع العالم الخارجي، إضافة إلى الادخار الذي يعبر عن الجزء المتبقي من الدخل بعد نزع الاستهلاك منه.

أولاً- الاستهلاك والاستثمار: خلال الفترة 2001-2002 سجل الاستهلاك النهائي أقوى زيادة له خلال العقد (03.3%)؛ زاد استهلاك الأسر المعيشية بنسبة 03.2% مع زيادة استهلاك الإدارات بنسبة 02.9% لدعم هذا التوسع الإجمالي في الطلب.¹

كان النمو غير النفطي مدفوعاً في سنة 2003 بتوسع الطلب المحلي نفسه الناتج عن زيادة الاستثمارات والاستهلاك النهائي. حيث ساهم إجمالي الإنفاق المحلي، الذي نما بنسبة 05.3% من حيث الحجم، بمعدل كبير ولكنه انخفض بمقدار نقطتين مقارنة بسنة 2002، مرة أخرى بقوة في النمو الإجمالي. استمرت جهود الاستثمار ولكن بوتيرة أكثر اعتدالاً من سنة 2002، حيث بلغ نمو الحجم 05.7% فقط في سنة 2003 مقابل 07.6% في سنة 2002، بسبب المستوى المرتفع الذي تم الوصول إليه بالفعل والقدرة المنخفضة على تحقيق ذلك في الاقتصاد

¹ Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2002, Opcit, p : 35.

الوطني. وزاد وزن الاستثمارات في إجمالي الإنفاق المحلي بمقدار 01.1 نقطة مئوية في سنتين وبلغ 27.7% من هذا الإجمالي في سنة 2003، بينما يمثل في نفس السنة ما يقرب من 24% من الناتج المحلي الإجمالي.¹

في سنة 2004، زاد الإنفاق المحلي الإجمالي بنسبة 07.9% من حيث الحجم، بزيادة قدرها 02.6 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2003 (05.3%)، استمر الجهد الاستثماري بمعدل أعلى بكثير من العام الذي سبقه مع نمو بنسبة 02.4 نقطة إلى 08.1%.²

في سنة 2005، زاد الإنفاق المحلي الإجمالي بنسبة 04.1% من حيث الحجم، بانخفاض قدره 3.7 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2004. واستمرت جهود الاستثمار ولكن بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في 2004؛ حيث انخفض نموه بمقدار 0.2 نقطة ليصل إلى 07.9% سنة 2005. كما أدت الزيادة البالغة 12.7% في إجمالي تراكم رأس المال من حيث القيمة إلى رفع ثقل الاستثمار في إجمالي الإنفاق المحلي من 28.1% في سنة 2004 إلى 29.3% في سنة 2005، أي زيادة سنوية بمقدار 1.2 نقطة. وزاد الاستثمار الحكومي بنسبة 08.3% فقط من حيث القيمة، أي 694 مليار دينار لسنة 2005 مقابل 640.7 مليار سنة 2004. وخسر الاستهلاك النهائي من جانبه 01.3 نقطة للعام. وأسس معدل نمو 04.2%، وتوسع بشكل أقل من الاستثمار. ويعزى هذا التراجع في معدل النمو إلى التباطؤ في نمو الاستهلاك الأسري الذي فقد نقطة واحدة مقارنة بمعدله لسنة 2004، وإلى تباطؤ نمو الاستهلاك الحكومي الذي فقد 02.1 نقطة ارتفاع بنسبة 02.4%.³

في سنة 2006، زاد الإنفاق المحلي الإجمالي بنسبة 03.5% من حيث الحجم، بانخفاض 02.4 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2005. واستمرت جهود الاستثمار ولكن بوتيرة أبطأ من العام الذي سبقه، وقد انخفض نموه بمقدار 0.7 نقطة إلى 07.2% بعد الانخفاض الطفيف البالغ 0.2 نقطة المسجل في سنة 2005.

أدت الزيادة البالغة 14.1% في إجمالي تراكم رؤوس الأموال من حيث القيمة إلى رفع ثقل الاستثمار في إجمالي الإنفاق المحلي من 29.1% سنة 2005 إلى 31.3% سنة 2006، أي بزيادة سنوية قدرها 02.2 نقطة. وارتفع الإنفاق الاستثماري للدولة المقدر بنحو 992.2 مليار دينار سنة 2006 مقابل 806.9 مليار دينار سنة 2005 بنسبة 23%، غير أن هذه النفقات لا تكاد تشكل 40.6% من الائتمان البالغ 2.116 مليار دينار الذي أجازته قانون المالية 2006. في غضون ذلك، فقد الاستهلاك النهائي 0.9 نقطة من النمو ليوقف عند 03.2%

¹ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2003, Opcit, p : 35.*

² *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2004, Opcit, p : 35.*

³ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2005, Opcit, p : 38.*

مقابل 04.1% في السنة السابقة، ويأتي هذا التراجع نتيجة اتجاهات معاكسة في الاستهلاك الأسري الذي خسر 02.2 نقطة مئوية ليقف عند 02.6%، والاستهلاك النهائي من قبل الإدارات العامة الذي تضاعف بمعدل نمو 04.8%¹.

لا يزال الطلب النهائي على السلع الاستهلاكية والاستثمار، سواء من الأسر المعيشية أو من الدولة، عند مستوى مرتفع في سنة 2007، حيث زاد الإنفاق المحلي الإجمالي بنسبة 08.7% من حيث الحجم؛ وتم تخطي وتيرة النمو الضعيفة التي تحققت سنة 2006 بنحو 5.1 نقطة مئوية والمقدرة بـ 03.6%، وكذلك الأداء الجيد الذي بلغ 05.9% سنة 2005. وتواصلت جهود الاستثمار، العامة بشكل رئيسي، وتكثفت حيث ساهم بنسبة 65.5% في زيادة الإنفاق المحلي الإجمالي، مع نمو الحجم بنسبة 09.8% في سنة 2007، أو 02.6 نقطة مئوية أكثر من سنة 2006، و35% من الناتج المحلي الإجمالي.²

إن كلا عنصرَي الإنفاق المحلي الإجمالي آخذان في النمو، وبمعدل أسرع بكثير من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل 79.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008، أي زيادة نقطتين مئويتين مقارنة بسنة 2007، ويقدر الإنفاق المحلي الإجمالي بنحو 8763.5 مليار دينار، وزاد من حيث الحجم بنسبة 10.4% مقابل 07.9% سنة 2007 و03.6% سنة 2006. هذا المستوى المرتفع للإنفاق المحلي الإجمالي والزيادة الحادة فيه هما نتيجة النمو المشترك للتراكم والاستهلاك النهائي، لكل من الأسر المعيشية والإدارات العامة.

وتواصلت جهود الاستثمار العامة بشكل رئيسي وتكثفت، حيث ساهم بنسبة 40.5% في زيادة الإنفاق المحلي الإجمالي. مع نمو الحجم بنسبة 11.8% في سنة 2008، أي زيادة نقطتين مئويتين عن العام السابق، يمثل 27.9% من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها 01.6 نقطة مقارنة بالعام السابق.

تسارع نمو الاستهلاك النهائي من 03.7% في سنة 2007 إلى 06.3% في سنة 2008. وقد نتج عن الزيادة الكبيرة في استهلاك الإدارات العامة التي زادت بمقدار 01.6 نقطة مئوية 08، و07%، ومن جانب الأسر، بنسبة أقل، قدر بحوالي 04.9% أي ما يقرب من ضعف معدل سنة 2007. مع الأخذ في الاعتبار النمو الديموغرافي المستقر بنسبة 01.9%، فقد زاد استهلاك الفرد بنحو 03 نقاط.³

¹ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2006, Opcit, p : 36.*

² *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2007, Opcit, pp : 45-46.*

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

في سنة 2009 وكما كان الحال في سنة 2008، وبشكل أكثر وضوحًا، استمر الإنفاق المحلي في النمو بمعدلات من رقمين. يستمر عنصر الإنفاق المحلي الإجمالي في النمو بمعدل أسرع بكثير من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ الإنفاق المحلي 9866.9 مليار دينار والذي زاد حجمه 12.7% ومثل 73.5% من الوظائف مقابل 62.6% سنة 2008.

كما زاد الاستثمار وبلغ 4.735.9 مليار دينار. فقد نما حجمه بنسبة 08.5%، وبنسبة انخفاض قدرها 03.3 نقطة مئوية، واستقر الإنفاق الرأسمالي الحكومي، الذي يمثل 40.6% من التراكم، عند المستوى 1.920.9 مليار دينار. يمتص التراكم ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي (46.7% بزيادة 09.1 نقطة مئوية) و35.3% من الموارد.

لأول مرة منذ ست سنوات، ينخفض الإنفاق الاستثماري الحكومي. وانخفض الإنفاق الرأسمالي للدولة بشكل طفيف (-02.7%) لكنه ظل مرتفعاً عند 1.920.9 مليار دينار أو 45.6% من نفقات الميزانية.¹

في سنة 2009 في ارتفاع قوي منذ ثلاث سنوات، لا يزال مرتفعاً عند 05.5% من حيث الحجم، تباطأ نمو الإنفاق المحلي، وخسر 01.4 نقطة مئوية، لكنه لا يزال أقوى بكثير من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أدت الزيادة الكبيرة في الاستهلاك النهائي (05.8%)، وبدرجة أقل في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (05.2%) إلى رفع إجمالي الإنفاق المحلي إلى 11188.0 مليار دينار (10، 09% من حيث القيمة).

استمر الاستهلاك النهائي من قبل الحكومة العامة وكذلك من قبل الأسر في النمو بمعدل مرتفع في سنة 2010، حيث بلغ 06.2% و05.6% على التوالي، وهو مطابق تقريباً لما كان عليه في سنة 2009. ومن ناحية أخرى، لا يزال النمو في تراكم إجمالي الأموال الثابتة ملحوظاً وبلغت قيمته 4350.9 مليار دينار، في تباطؤ ملحوظ للعام الثاني على التوالي، بخسارة 03.3 نقاط مئوية، بسبب اكتمال العديد من مشاريع تشييد البنية التحتية على الرغم من استمرار إطلاق برامج سكنية جديدة على مستوى عالٍ.²

للعام الثاني على التوالي، يتباطأ معدل نمو إجمالي الإنفاق المحلي، من 04.9% في سنة 2010، انخفض بمقدار 01.2 نقطة مئوية إلى 03.7% سنة 2012، لكنه لا يزال أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، التباطؤ في نمو الاستثمار، الذي انخفض بنسبة 03.9 نقطة مئوية إلى 03.1% وتراجع استهلاك الإدارة العامة الذي انخفض

¹ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2009, OpCit, pp : 45-46.*

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

بمقدار 07.5 نقطة إلى 05.4%، لا يمكنهما تعويض الارتفاع القوي في استهلاك الأسر الذي زاد 01.7 نقطة إلى 07.6%. على الرغم من نمو الاستهلاك النهائي بنسبة 06.8%، أدى ضعف النمو في الاستثمار والاستهلاك الحكومي إلى تباطؤ نمو إجمالي الإنفاق المحلي.

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ظل التراكم (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزونات) مستقرًا نسبيًا مقارنة بسنة 2011 (37.9% و 37.5% على التوالي) وارتفع الاستهلاك بنسبة 0.9%، حيث ارتفع من 52.1% إلى 53%. ومع ذلك، لا يزال هذا المستوى من الاستثمار جد معتبر بالمقارنة مع متوسط المعدلات العالمية والبلدان النامية لسنة 2010، على التوالي 21.9% و 29.8%¹.

في سنة 2013 رغم انخفاض الاستهلاك النهائي (53.9% من إجمالي الناتج المحلي) إلى 03.4% بتراجع قدره 0.8 نقطة، بسبب ركود استهلاك الإدارات العمومية الذي لم يرتفع حجمه سوى بـ 0.8%، مع انخفاض بالقيمة الاسمية بنسبة 04.2%، فإن الارتفاع القوي للاستثمارات 08.6% واستقرار نمو استهلاك الأسر إلى 05.0%، شجعا الاستهلاك النهائي على الارتفاع إلى 08.4% لكنه في انخفاض بـ 01.3 نقطة. مع انخفاض الاستهلاك النهائي للمصالح العمومية واستثماراتها بعد التعزيز الميزاني للدولة الذي ترجم بتقلص النفقات 13.7% بعد ارتفاعها سنة 2012 بـ 20.6% تم تعويضه بشكل كبير بارتفاع طلب الأسر.²

سنة 2014 مثل 55.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى التباطؤ في نمو الاستهلاك النهائي إلى 03.2%، بانخفاض 0.2 نقطة، إلى التباطؤ في التوسع في استهلاك الأسر، الذي نما بنسبة 04.4% في الحجم (05.0% في 2013) و 08.6% في قيمة رمزية؛ هذا التباطؤ لا يمكن أن يقابله تسارع في نمو الاستهلاك الحكومي بنسبة 01.1%. كما أدى تباطؤ المكون الثاني للطلب النهائي، وهو الاستثمار، بنسبة 06.4% مقابل 08.6% في العام السابق، جنبًا إلى جنب مع الديناميكيات الإيجابية للاستهلاك النهائي إلى زيادة كبيرة في الطلب النهائي، والذي انخفض 02.0 نقطة مئوية.³

في سنة 2015 سجل الاستهلاك النهائي، الذي يمثل 62.1% من إجمالي الناتج المحلي، أي أنه في ارتفاع بـ 06.2 نقطة مئوية، تباطؤًا في نموه إلى 02.1% في تراجع بـ 01.1 نقطة، نجم عن تباطؤ توسع استهلاك الأسر الذي

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

³ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, Opcit, pp : 31-32.*

نما حجمه بـ03.9% (04.4% في سنة 2014) وانخفاض بـ01.1% لاستهلاك الادارات العمومية، الذي نمت قيمته الاسمية مع ذلك بـ02.4%. كما نما الاستثمار الذي يشكل المكون الثاني للطلب النهائي 43.1% من إجمالي الناتج المحلي بـ05.9% رغم تباطؤه بنصف نقطة، عوّض هذا التباطؤ في توسع الاستهلاك النهائي وسمح بذلك بالحفاظ على وتيرة مرتفعة لتوسع إجمالي النفقات الداخلية.¹

نجم تراجع وتيرة نمو الاستهلاك النهائي أساسا، عن تراجع وتيرة نمو الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية الذي فقد 01.8 نقطة مئوية ليبلغ 01.3%، مقابل 03.1% في 2015، في المقابل لم يفقد نمو الاستهلاك النهائي للأسر سوى 0.6 نقطة مئوية ليبلغ 03.3% مقابل 03.9% في سنة 2015.²

ثالثا- صافي التعامل مع العالم الخارجي: يعكس صافي التعامل مع العالم الخارجي الذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات تحسنا في وضع القطاع الخارجي، حيث كان معدل نمو الصادرات الوسطى الفعلي أقل من 02.3% سنويا، في حيث كان وسطي معدل نمو المستوردات 01.2%، وكانت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 23% إلى 25.6%، بينما كان وسطي نسبة الصادرات إلى الناتج من 23% إلى 35% خلال السنوات 2007-2000. ويلاحظ من البيانات أن هناك تذبذبا وعدم استقرار في حجم الصادرات الجزائرية وكذلك نسبة هذه الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.³

ارتفعت الواردات، التي تمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 14% في الحجم، بينما انخفضت الصادرات (46% من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة 0.7%. على الرغم من النمو القوي في الصادرات السلعية (10.3%)، وبدرجة أقل، الخدمات (05.3%)، فإن قيمتها الإجمالية المتواضعة (275 مليار دينار، تمثل 06.3% فقط من إجمالي الصادرات)، لا يمكن أن تعوض عن انخفاض بنسبة 0.7% في حجم الصادرات الهيدروكربونية.⁴

استطاعت واردات السلع والخدمات، والتي مثلت 28.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 مقابل 25% سنة 2007، تعبئة 3100.7 مليار دينار بزيادة 33.3% بالأسعار الجارية و17.7% في الحجم. وارتفعت الواردات السلعية، والتي تمثل 82.6% من إجمالي واردات السلع والخدمات، بنسبة 31.8% بالأسعار الجارية وبنسبة

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

³ طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

⁴ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2007, OpCit, p: 46.*

16.2% في الحجم. وسجلت واردات الخدمات زيادة غير مسبوقه بلغت 65.5% بالأسعار الجارية، لتصل إلى 537.9 مليار دينار بنسبة 04.9% من الناتج المحلي الإجمالي.¹

استمرت واردات السلع والخدمات في النمو في سنة 2009، وإن كانت بوتيرة أبطأ بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة. تهيمن السلع الرأسمالية على هيكل استيراد البضائع. وهي تشكل 38.9% وتم تعبتها 14.4 مليار دولار خصصت بشكل أساسي لشراء السيارات ومعدات الطائرات وآلات الأشغال العامة.²

استمرت واردات السلع والخدمات، التي زادت بمعدلات تزيد عن 10% في عامي 2008 و2009، في النمو في سنة 2010 بوتيرة أبطأ بكثير وبارتفاع نسبته 02.4%، بلغت الواردات 3777.2 مليار دينار (31.3% من الناتج المحلي الإجمالي). وارتفعت واردات الخدمات بنسبة 04.3% لتصل إلى 884.3 مليار دينار فيما سجل استيراد السلع نموا كبيرا بنسبة 06.5% لتصل إلى 2892.9 مليار دينار.³

نمت الواردات في سنة 2012 بنسبة 14.6% في المتوسط السنوي على مدى السنوات السبع السابقة؛ تضاعفت تلك المتعلقة بالطاقة والسلع الاستهلاكية بأكثر من 22 مرة وأكثر من 08 مرات على التوالي. هذا المعدل من التوسع في إجمالي الواردات تم التوقع خلال تلك الفترة أنه إذا استمر سوف يضاعف الواردات في 06 سنوات إلى 103 مليار دولار والتي سيكون من الصعب تحملها على المدى المتوسط.⁴

شهد الاتجاه التصاعدي للواردات تراجعاً لكنه يبقى في مستوى عالٍ بمبلغ قدره 55.02 مليار دولار أي 26.4% من إجمالي الناتج المحلي، حيث ارتفعت الواردات في سنة 2013 بنسبة 09.8% بانخفاض 04.1 نقطة، تحت الأثر المشترك لاستقرار وتيرة نمو واردات الخدمات عند 06.1% بزيادة 0.2 نقطة وتباطؤ وتيرة نمو واردات السلع التي انخفضت بـ 05.1 نقطة إلى 10.4%.⁵

سنة 2014 تقدر بنحو 66.9 مليار دولار، أو 32.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 30.4% في سنة 2013، فإن الاتجاه التصاعدي للواردات يضعف مرة أخرى لكنه لا يزال عند المستوى المرتفع البالغ 08.4%. حيث نمت في مكوناتها، السلع والخدمات، بنسبة 27.7% و 04.3% على التوالي. هذا الاتجاه في الواردات، إلى

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

² *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2009, Opcit, p : 46.*

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 33-34.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

جانبا الصدمة الخارجية الناجمة عن الانخفاض الكبير في الأسعار العالمية لبرميل النفط، يدعو إلى التساؤل حول الجدوى المتوسطة وطويلة الأجل لميزان المدفوعات الخارجي.¹

قُدرت الواردات سنة 2015 بـ 60.8 مليار دولار مقابل 68.3 مليار دولار في سنة 2014، وانخفضت الواردات من السلع والخدمات بنسبة 11.0% من حيث القيمة، وارتفعت من ناحية أخرى بنسبة 04.9 نقطة مئوية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لتصل إلى 36.8%. ومع ذلك فقد ارتفعت بنسبة 06.4% من حيث الحجم وبنسبة 11.0% بالدينار الجاري لتصل إلى 6104.0 مليار، وتقدمت في تكوينها، السلع والخدمات، بنسبة 10.0% و17.5% على التوالي.²

توسعت وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي بعد خسارتها 0.4 نقطة مئوية فقط (3.3% في 2016 مقابل 3.7% في 2015)، ويرجع ذلك إلى التوسع القوي في الصادرات (7.9% مقابل 0.6% في 2015) والمهم انخفاض الواردات (-3% مقابل 6.4% سنة 2015)؛ انخفض نمو الطلب المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ في سنة 2016.³

¹ *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, Opcit, p: 32.*

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الفصل الثالث فإنه قد تم استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في التضخم والبطالة والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن هذه المؤشرات سمحت بالتعرف على واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017 وإعطاء نظرة شاملة على متغيراته والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى أهم السياسات والإجراءات التي اتبعتها الجزائر للتقليل من معدلات التضخم والبطالة. والوصول للنتائج التالية:

- التضخم ظاهرة اقتصادية تعود إلى عدة أسباب منها أسباب داخلية مثل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها؛ زيادة النمو الديمغرافي؛ ارتفاع الأجور؛ الزيادة في تكاليف الإنتاج والنفقات العامة للدولة بالإضافة إلى الأسباب الخارجية المتمثلة في التضخم المستورد. غير أن الجزائر اتبعت عدة سياسات للتقليل من معدلات التضخم عن طريق السياسة النقدية والمالية.

- تحدث البطالة في الجزائر نتيجة لعدة أسباب منها أسباب خارجية عن إرادة الدولة كاعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة فعائدات الصادرات تتميز بعدم استقرار أسعارها ما من شأنه أن يؤدي إلى انكماش اقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وظهور آثار انكماشية وانخفاض مستويات الدخل والعمالة. وزيادة النمو الديموغرافي، خاصة وأن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل. بالإضافة إلى نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية. وأسباب نابعة من إرادة الدولة كعدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق، مرونة غير كافية في تشريعات سوق العمل، سوء تخطيط قوى النزوح الريفي والهجرة الريفية.

- شهد الناتج المحلي الإجمالي تذبذب في معدلاته فأدى إلى إقناع الدولة لضرورة تطبيق برامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق العام الموجه للاستثمار، وذلك بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، ويرتبط نمو الناتج المحلي بشكل وثيق بقطاع الهيدروكربونات إضافة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتميز بهيمنة الخدمات المسوقة.

الفصل الرابع

تمهيد:

اختلفت نتائج وطريقة دراسة العلاقة بين مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي، والمؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تؤكد العديد من الدراسات وجود علاقة ايجابية بين محددات الإنفاق العام الاجتماعي، وكل من النمو الاقتصادي الذي يتم قياسه من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم، حيث يتم تنمية السياسات الاجتماعية من خلال تقديم بعض الحاجات الأساسية وبصورة فعالة كالخدمات الصحية، التعليم السكن والتشغيل، بينما توصلت بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود علاقة بين مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي المتمثلة في الإنفاق على مختلف القطاعات كالصحة، التعليم (الابتدائي، الثانوي، التعليم العالي)، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ومؤشرات الاقتصاد الكلي باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، ومن خلال هذا الفصل سنقوم باختبار وقياس هذا الأثر، ولذلك قسمناه كما يلي:

❖ المبحث الأول: مفاهيم حول النمذجة القياسية ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباطة ARDL؛

❖ المبحث الثاني: تطبيق منهجية ARDL لاختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض

مؤشرات الاقتصادية الكلية؛

❖ المبحث الثالث: تقييم النماذج القياسية المقطرة وتحليل دوال الاستجابة.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمذجة القياسية ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة المتباطئة ARDL

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المراحل التي ستمر بها منهجية الاقتصاد القياسي، وكذا ماهية السلاسل الزمنية ومختلف الاختبارات التي يتم إجرائها لاختبار الاستقرار، كما سيتم التطرق إلى ماهية منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ومراحلها في النمذجة القياسية.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمذجة القياسية

يعتبر الاقتصاد القياسي محصلة لثلاثة فروع من المعرفة هي الإحصاء، النظرية الاقتصادية، والاقتصاد الرياضي، من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه، مكوناته ومنهجيته.

أولاً- تعريف الاقتصاد القياسي وأهداف النمذجة القياسية:

1. **تعريف الاقتصاد القياسي:** يعد الاقتصاد القياسي أسلوباً من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمداً في ذلك على النظرية الاقتصادية *Economic Theory* والرياضيات *Mathematics*، والإحصاء *Statistics* للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير، ومن ثم التنبؤ في الظواهر الاقتصادية. ويستخدم الاقتصاد القياسي الطرق الإحصائية بعد تدقيقها وتكييفها مع المشاكل الاقتصادية. وهذا التكيف للطرق الإحصائية يسمى الطرق القياسية، وأصبحت هذه الطرق بعد إجراء التعديلات ملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية.¹

2. أهداف النمذجة القياسية: يهدف النمذجة القياسية إلى ما يلي:-²

➤ اختبار وتحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية؛

➤ قياس المؤشرات والمعاملات وتقدير العلاقات الدالية؛

➤ توصيف وتحليل النموذج القياسي؛

➤ اختبار النموذج القياسي باستخدام:

➤ القوة التفسيرية (معامل التحديد R^2)؛

➤ المعنوية الإجمالية للنموذج (إحصائية F)؛

¹ وليد اسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2003، ص: 27.

² حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج *Eviews 7*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2013، ص: 19.

➤ المعنوية الجزئية للنموذج (إحصائية t)؛

➤ تكوين فترات ثقة للمعاملات المقدرة في النموذج؛

➤ تفسير وتحليل النتائج المستخرجة؛

➤ التنبؤ بقيم الظاهرة في المستقبل مما يساعد متخذي القرار على رسم السياسات الاقتصادية للدولة.

ثانياً- **مكونات النموذج القياسي**: النموذج القياسي هو عبارة عن مجموع العلاقات التي تخص الاقتصاد أو أحد مكوناته، فهو ملخص للوضع الواقعي. ولدراسة وتحليل خواص النموذج يتم التعبير عنه بمتغيرات في شكل معادلات رياضية. وتنقسم النماذج إلى نوعين:

➤ **النماذج الساكنة**: التي تحتوي فيه المتغيرات على عنصر الزمن بشكل واضح.

➤ **النماذج الحركية**: وهي النماذج التي يعتبر فيها الزمن عنصراً ضرورياً وحيوياً في توصيف النموذج.

قبل الحديث عن مكونات النموذج القياسي يجب التفريق بين هذا الأخير والنموذج الاقتصادي، فعند بناء النموذج يتم إدخال كل المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة سببية قوية مع الظاهرة المدروسة، أما بقية المتغيرات غير المعروفة (أو لا تتوفر بيانات عليها) فسيتم وضعها في متغير واحد وتسمى بمتغير الحد العشوائي (عنصر الخطأ).

وعليه فإن أهم ميزة في نموذج القياس الاقتصادي للعلاقات الاقتصادية أنه يحتوي على الحد العشوائي الذي يخضع لقوانين الاحتمال، والذي يكون مهماً في النظرية الاقتصادية.

ثالثاً- **منهجية الاقتصاد القياسي**: قبل التطرق لمنهجية الاقتصاد القياسي، سيكون هناك تعريف وجيز لبعض المفاهيم التي ترتكز عليها هذه المنهجية:

1. مرحلة تحديد أو صياغة النموذج *Specification stage*:

في هذه المرحلة يتم تحديد الظاهرة المراد دراستها ومن ثم تحديد المتغيرات أو العوامل التي تساعد على تفسير سلوك هذه الظاهرة ليتم وضع الفرضيات تمهيداً لصياغة النموذج المفسر، ويتم التعبير عن هذه المتغيرات والعلاقات في صورة رياضية، لذا فإن هذه المرحلة تنطوي على خطوة عديدة أهمها:¹

➤ تحديد متغيرات النموذج سواء المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة (المفسرة)، من واقع النظرية الاقتصادية أي معلومات عن الظاهرة.

➤ تحديد الشكل الرياضي للنموذج فيما إذا كانت العلاقات خطية أو غير خطية؛

¹ حسام علي داود، خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

➤ تحديد الإشارات والقيم المتوقعة للمعاملات؛

➤ تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج إحصائي بإدخال المتغير العشوائي والسبب في إضافته يرجع إلى العوامل الآتية:

- خطأ حذف المتغيرات ذات العلاقة؛

- الخطأ في توصيف النموذج؛

- أخطاء التجميع؛

- أخطاء ناتجة عن عنصر العشوائية المرافق للسلوك البشري.

2. مرحلة تقدير معاملات النموذج *Estimation stage*: ويتم في هذه المرحلة القياس والتقدير بعد انتهاء من المرحلة الأولى، وتعد هذه المرحلة الفنية بحة تعتمد أساسا على البيانات الواقعية التي تم جمعها عن المتغيرات، وعلى طرق وأساليب الاقتصاد القياسي، وتنطوي هذه المرحلة على خطوات عدة أهمها:¹

➤ تجميع البيانات عن المتغيرات الداخلة في النموذج؛

➤ دراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة أو التفسيرية؛

➤ دراسة الشروط الخاصة بالحالة التمييزية *Identification*، للمعادلات المكونة للنموذج.

➤ في حالة المعادلات المميزة فقط تستخدم طريقة المربعات الصغرى غير مباشرة.

➤ في حالة المعادلات فوق المميزة: تستخدم طرق عدة على كل معادلة على حدة مثل طريقة المربعات الصغرى، اختيار طريقة القياس الملائمة، طرق المعادلات المتعددة.

3. تقييم التقديرات *Evaluation of Estimates*: بأن ينتهي الباحث من تقدير القيم الرقمية لمعاملات النموذج من خلال بيانات واقعية، فإنه يشرع في تقييم المعلمات المقدرة، والمقصود بتقييم المعلمات المقدرة *Estimate* هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية،² وما إذا كان لها دلالة من الناحية الإحصائية، ويوجد هنالك عدد من المعايير التي تمكننا من إتمام عملية التقييم أهمها:

➤ المعايير الاقتصادية *Criteria Economic*؛

➤ المعايير الإحصائية *Statistical Criteria*؛

➤ المعايير القياسية *Econometric Criteria*.

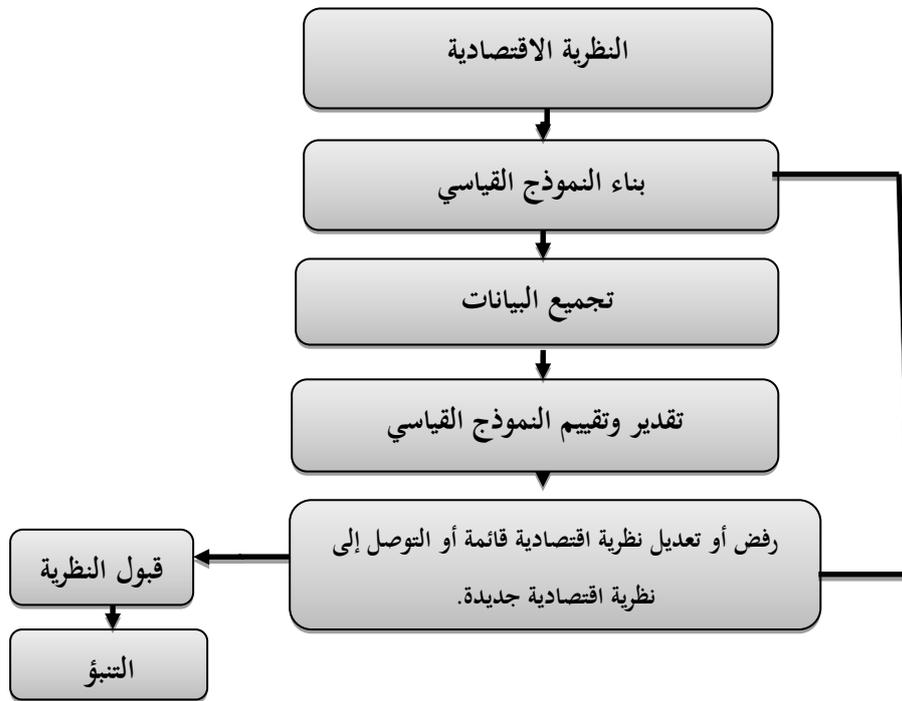
¹ حسام علي داود، خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2005، ص: 41.

4.مرحلة الاختبار *Testing Stage*: في هذه المرحلة يتم اختبار قوة ومعنوية للنموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ، وقد يواجه الباحث هنا عدة مشاكل منها مشكلة تغاير حد الخطأ أو الارتباط الذاتي أو الازدواج الخطي وغيرها من المشاكل، وعلى الباحث أن يعالج هذه المشاكل قبل البدء بعملية التقييم.¹

5.مرحلة التنبؤ *Prediction Stage*: التنبؤات بمعنى *predictions* أكثر شمولاً من التنبؤات بمعنى *Forecasting*، فالأخيرة تعني وضع توقعات مستقبلية فقط عن قيم المتغيرات الاقتصادية التي قد تسود مستقبلاً²، حيث لا يوجد من يعترض على ضرورة التنبؤ بالمستقبل، والتعرف عليه مسبقاً قبل قدومه وعلى مختلف المستويات- الكلية والجزئية-، وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولمختلف المدد القصيرة والمتوسطة والطويلة، وعليه يتم في هذه المرحلة إعداد تقديرات مستقبلية للمتغيرات المدروسة، ولكن قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ يجب التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر. ويمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي في الشكل التالي:

شكل رقم (01-04): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي



المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 30.

¹ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 14.

المطلب الثاني: تحليل السلاسل الزمنية

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى ماهية السلاسل الزمنية ومكوناتها، إضافة إلى مختلف اختبارات الاستقرار.

أولاً- ماهية السلاسل الزمنية: إن مصطلح تحليل السلاسل الزمنية يشير إلى إيجاد النموذج *Model*، ثم اختيار المعاملات *Paramètres* المناسبة له والتي تناسب *Fit* القيم المعروفة لهذه السلسلة الزمنية، بعد ذلك سيتم استخدام هذا النموذج في المستقبل من أجل التوقع والمحاكاة، وعادة ما يتم توصيف البيانات التي يتم تحليلها إحصائياً إلى ثلاثة أنواع، وهي السلاسل الزمنية، البيانات المقطعية والبيانات الطولية، فالسلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات لمتغير معين مأخوذة في فترات زمنية متتالية، أما البيانات المقطعية هي بيانات المتغير أو أكثر للفترة الزمنية نفسها، في حين هي عبارة عن مزج للسلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية.

وتعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها عبر الزمن كالسنين والفصول أو الأشهر أو الأيام أو أي وحدة زمنية، فهي بذلك عبارة عن سجل تاريخي يتم بناءه لبناء توقعات مستقبلية.¹

ثانياً- مكونات السلاسل الزمنية: بشكل عام تتأثر السلاسل الزمنية بأربع مكونات أساسية:

➤ ميل التوجه *Trend*؛

➤ التكرار *Cyclical*؛

➤ الموسمية *Seasonal*؛

➤ مكونات غير منتظمة *Irregular components*

التوجه العام للسلاسل الزمنية بالازدياد أو التناقص أو الركود لفترة طويلة من الزمن يوصف بأنه ميل في توجه السلسلة الزمنية (*Trend*).

التغيرات الموسمية في السلاسل الزمنية (*Seasonal*)، هي عبارة عن تقلبات خلال موسم معين في السنة، العوامل الأساسية التي تسبب هذه التقلبات يمكن أن تكون المناخ، أحوال الطقس، العادات والتقاليد.

التغيرات الدورية في السلاسل الزمنية: تعبر عن تغيرات تطرأ بسبب الظروف والتي تتكرر بشكل دوري، يمكن أن تكون هذه الدورة عدة سنوات، العديد من السلاسل الزمنية في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والاستثمار تظهر نوعاً من التغير.

¹G.bresson et A. pirrotte, *économetrie des séries temporelles*. PUF. 1995, p:13

ثالثاً-اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية: يقصد باستقرارية السلاسل الزمنية هي تلك السلاسل التي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان المتوسط ل X ثابت عبر الزمن أي أن $E(x)=U$ والتباين ثابت عبر الزمن $var(x)=\delta u^2$ ، أي أن القيمتين (x_t, x_{t-1}) متباطئ تكون دالة بدلالة طول الفترة بينما تكون مستقلة عبر الزمن، أي أن الزمن يلعب دورا في تحديد العلاقة بينهما. وتعتبر اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية، ولمعرفة أن السلسلة مستقرة أو غير مستقرة، من خلال الاختبارات التالية:

❖ اختبار دالة الارتباط الذاتي *Auto correlation Function (ACF)*: هي دالة تقيس درجة الارتباط الخطي بين المتغيرات التي تقع على السلسلة نفسها أو العملية العشوائية، خلال فترات زمنية مختلفة، وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، يعبر عن دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة K كما يلي:

$$p_k = \frac{\sum_{t=K+1}^n (y_t - \bar{y})}{\sum_{t=1}^n (y_t - \bar{y})} \quad \text{أو} \quad p_k = \frac{y_k}{y_0}$$

حيث أن: y_t التغيرات عند الفجوة k ، y_0 التباين كما هو محدد من قبل، y : متوسط العينة، n : عدد المشاهدات، ونلاحظ أنه لما: $k=0, p_0=1$.

تمثل دالة الارتباط الذاتي بالبيان (*Corrélogramme*)، حيث تتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي بين -1 ، و $+1$ ، وبذلك فإن السلسلة الزمنية مستقرة، إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر أو قريب من الصفر أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر، في هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية بسرعة كلما ارتفع K . يمكن إجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة، وذلك بالاعتماد على إحصائية (*Jung-Box*).

✓ صيغة الاختبار:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = p_1 = p_2 = p_3 = \dots \\ H_1 = \text{يوجد على الأقل معامل واحد يختلف عن الصفر} \end{array} \right.$$

✓ تكوين الاختبار: يتم حساب إحصائية (LB) انطلاقا من القانون الآتي:

تتبع هذه الإحصائية توزيع كاي تربيع x^2 بدرجات حرية h .

✓ القرار: يتم رفض فرضية العدم H_0 : إذا كان $x^2 > Q$ ، وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أنه يوجد

على الأقل معامل واحد للارتباط الذاتي يختلف عن 0 ، أي أن السلسلة غير مستقرة.

❖ اختبارات جذر الوحدة الاستقرار (*Unit Root Test*): تهدف اختبارات جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة التكامل كل متغير على حدى¹، وهي لا تسمح فقط بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرار، ولكن تحدد كذلك نوع عدم الاستقرار، وبالتالي هي تحدد أحسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة. وهي متعددة يُذكر منها: اختبار ديكي فولر المطور (ADF)؛ اختبار فيليبس بيرون (PP)، بالإضافة إلى اختبار KPSS.

❖ اختبار ديكي فولر المطور: تم تطوير اختبار ديكي فولر لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (الحد العشوائي)، لأن هذا الأخير يعني أن طريقة المربعات الصغرى غير فعالة في عملية التقدير، ويتم ذلك بإضافة ما يسمى بالفرق المختلف للمتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار على السلسلة الزمنية كالتالي:

✓ صيغة الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 = \Phi_1 - 1 = 0 \\ H_1 = \Phi_1 - 1 < 0 \end{cases}$$

✓ تكوين الاختبار: يتركز اختبار ديكي فولر المطور على الفرضية البديلة، وعلى التقدير بطريقة المربعات الصغرى كالتالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

حيث p: عدد التأخيرات، ولتحديد العدد الأمثل للتأخيرات p يمكننا الاعتماد على عدة معايير إحصائية نذكر منها معيار أكايك *Akaike*، معيار *Schwarz*، الخ... حيث يتم اختبار الفترة الملائمة التي توافق أقل قيمة لهذا المعيار الإحصائي المقدر.²

– اختبار فيليبس وبيرون (*Phillips-Perron (PP)*) (1988): وهو من أشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقرار السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها، ويختلف عن اختبار (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، حيث يعتمد في تقديره على معادلة ديكي فولر البسيط (DF) نفسها عدا الصيغة الأولى – دون

¹ عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 23، مصر، 2007، ص: 18.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2002، ص: 659.

ثابت واتجاه-، ويختلف عنه في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأعلى وكذلك عدم التجانس، كما يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (*non paramétrique*) للإحصاءة t_{cal} للمعلمة λ في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي، في حين اختبار ديكي فولر (DF) يواجه مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة حدود الفروق المبطأة للمتغير على يمين المعادلة، وتم إجراء هذا الاختبار كالتالي:

✓ صيغة الاختبار:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \lambda = 0 \\ H_1: \lambda = 1 \end{array} \right.$$

يتم حساب إحصائية فيليبس بيرون وتقارن مع القيم الحرجة الموجودة في جدول ماكينون *Mackinnon*.

القرار: يتم رفض فرضية العدم H_0 إذا كانت $t_{cal} < t_{tab}$ وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية مستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة)، أما إذا كانت $t_{cal} > t_{tab}$ فتقبل فرضية العدم، وتُرفض الفرضية البديلة، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة (تحتوي على جذر وحدة).

❖ اختبار **KPSS (1992)**: اقترح كل من (*Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin*)، استخدام

مضاعف لاغرونج (LM)، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرار للسلسلة ضد الفرضية البديلة الممثلة في

عدم الاستقرار للسلسلة، ويجري اختبار KPSS كالتالي:

✓ صيغة الاختبار:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \lambda = \\ H_1: \lambda < 0 \end{array} \right.$$

القرار: يتم رفض فرضية العدم H_0 إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من

الجدول المعد من طرف *Kwiatkowski et all*، وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة.

المطلب الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة *Auto regressive distributed lag (ARDL)*

أولاً- التعريف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL: نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المطور ARDL التي طورها كل من (ShinandandSun (1998)، (Pesaran (1997)، Pesaran et al (2001)، هي نماذج سلسلة زمنية خطية تسمح بتقدير النماذج القياسية، حيث يتم من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة ليس فقط في الوقت نفسه ولكن عبر القيم التاريخية (متباطئة أو متخلفة)، أي في المديين الطويل والقصير، وتكون معادلة النموذج كما يلي:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + a_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

نموذج ARDL يمكن من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في المعادلة نفسها، بالإضافة إلى حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل.

ثانياً- مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

تتمثل أهم مميزات نموذج ARDL فيما يلي:

- يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية (درجة تكامل المتغيرات فيها)، فيما إذا كانت مستقرة عند مستوى الرتبة I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو فيما إذا كانت خليطا من الاثنين، أي بغض النظر عن الاستقرار، ولكن لا يجب أن تكون إحدى السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، أو أعلى¹.
- يأخذ عدد كافي من فترات التباطئ الزمني (Lags) للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام².

¹ دحماني محمد ادرويش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، الملتقى الدولي لتقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 12/11 مارس 2013، ص: 17.

² Lauranceson, J. and chai, J.C.H. *Financial Reform and Economic Development in china*, Cheltenham, UK, Edward Elgar, 2003, p :15

➤ يعطي نتائج أفضل للمعلمات في الأجل الطويل، واختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير¹.

➤ يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية قصيرة الأجل (إذا كان حجم العينة صغيراً) مقارنة بالطرق المعتادة الأخرى التقليدية في اختبار التكامل المشترك، التي يتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.

➤ يتم الحصول على نموذج تصحيح الخطأ بطريقة التحويل الخطي البسيط، فإن نموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج.

➤ يمكن تقدير المركبات قصيرة وطويلة الأجل بشكل آني وبالوقت نفسه، كذلك فصل تأثيرات الأجل الطويل عن الأجل القصير، حيث يتم تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل القصير والأجل الطويل بالمعادلة نفسها، إضافة إلى تحديد حجم أثر كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

➤ تعد معلماته المقدرة في الأجل الطويل والأجل القصير أكثر اتساقاً من الطرق الأخرى كطرق جوهانسون وجرانجر².

➤ يساعد في التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، وبالتالي فإن المعلمات الناتجة عنه تكون غير متحيزة وكفؤة³.

ثالثاً- خطوات بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL**:

يتضمن بناء نموذج **ARDL** الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:** هي اختبار وجود علاقة طويلة الأجل، أي التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة والتي اختبرت بواسطة احتساب *F-Statistics* لتحليل معنوية المستويات المختلفة للمتغيرات، ونظراً لأن اختبار *F-Statistics* له توزيع غير معنوي، فقد قدم (Pesaran et all 1999) (Narayan, 2004) نوعين من القيم الحرجة أو الجدولية لأعداد مختلفة من المتغيرات، حيث أن قيمة الحد الأدنى تفترض أن جميع متغيرات النموذج **ARDL**، مستقرة في قيمها الأصلية (أي في مستواها)، مما يعني أنها متكاملة من الرتبة 0

¹ Gerrard W J & Godfrey, L G , *Diagnostic checks for single – Equation Error -Correction and autoregressive Distributed Lag Models, the Manchester School of economic & social Studies, Blackwell publishing , vol 66, N2, March 1988, p:45.*

² زرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص: 312.

³ حسن علي، شومان عبد اللطيف، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء **ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 09، العدد 02، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد- العراق، 2013، ص: 179.

أي $I(0)$ ، بينما قيمة الحد الأعلى تفترض أن جميع المتغيرات غير مستقرة في مستواها، بل مستقرة في الفروق الأولى لقيمتها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد $I(1)$ ، ويتم اتخاذ القرار بناءً على ثلاث حالات وهي:

➤ إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية عند مستوى محدد من المعنوية، فسوف يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والاستنتاج يكون بأنه لا توجد علاقة زائفة طويلة الأجل مع المتغير التابع، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي فإن الاستنتاج يكون بأنه لا يوجد علاقة طويلة الأجل مع المتغير التابع.

➤ إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة (الحد الأدنى) لقيمة F الجدولية فيتم قبول فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي فإن الاستنتاج يكون بأنه لا يوجد علاقة طويلة الأجل مع المتغير التابع.

➤ أما إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع ما بين المستويين الأعلى والأدنى لقيم F الجدولية، فإن النتيجة تكون غير حاسمة (غير محددة)، وبالتالي عدم القدرة على اتخاذ قرار بخصوص وجود تكامل مشترك من عدمه بين المتغيرات. ومنه فإن $I(1)$ مع ضرورة الانتباه إلى أنه إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه يبنى على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الجدولية للحد الأعلى، أما إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$ فسوف يتخذ القرار على أساس مقارنة إحصائية F بالقيمة الجدولية للحد الأدنى¹.

➤ يركز اختبار التكامل المشترك على اختبار الفرضيتين التاليتين:

- $H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = 0$ لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات
- $H_1 = E \alpha_i \neq 0$ يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات

➤ وهو عبارة عن اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات الأجل الطويل بواسطة اختبار $wald$ أو إحصائية

اختبار $F-Statistic$ ، وتحسب قيمة $F-statistique$ على النحو التالي:

$$F-Statistic = \frac{\frac{(SSER)}{(SSUM)} / M}{SSEU / (N-K)} \rightarrow$$

¹ خلف عمار حمد، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 64، المجلد 17، العراق، 2011، ص:

حيث أن:

- $SSER$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق الفرضية العدمية)؛
- $SSEU$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تطبيق الفرضية البديلة)؛
- M : عدد معلمات النموذج المقيد؛
- N : عدد المشاهدات؛
- K : عدد معلمات النموذج.

الخطوة الثانية: الاختبارات المستخدمة لبناء نموذج ARDL الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

1. إختبارات قبلية لبناء نموذج ARDL:

1.1 إختبارات جذر الوحدة (*Unit Root Test*): كمرحلة أولى يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية، وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد إختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، لقد تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور، لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرار في جميع متغيرات الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر.

➤ تحديد عدد فجوات التأخر (التباطؤ) الزمني (*Lags*) للنموذج: لتحديد عدد درجات التأخر (التباطؤ) الزمني للنموذج نستخدم معيار أكايكا (*AIC*) أو معيار شوارتز (*SBC*)، حيث أنه في نموذج ARDL قد تختلف درجات التباطؤ الزمني بين السلاسل الزمنية، بمعنى أنه ليس شرطاً أن تكون كافة السلاسل الزمنية من درجة التباطؤ الزمني نفسها.

2. الإختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL القياسي:

1.2 التوزيع الاحتمالي (الطبيعي) للأخطاء (البواقي): حيث يتطلب بناء النموذج خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي، وللتأكد من ذلك يتم استخدام اختبار (*Jarque - Bera*)، حيث أن الفرضية العدمية (الصفريّة) تنص على أن توزيع البواقي (الأخطاء) يخضع للتوزيع الطبيعي، فيتم قبول الفرضية العدمية في حالة كون احتمالية (*Prob(Jarque - Bera)*) أكبر من مستوى الدلالة 05%.

2.2 اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي (التسلسلي) للأخطاء (البواقى) $LM Test$: كذلك يتطلب بناء النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار $Breuch - Godfrey$ للكشف عن الارتباط الذاتي (التسلسلي للبواقى)، حيث أن الفرضية العدمية (الصفريّة) تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، إذ تقبل الفرضية العدمية في حالة كون احتمالية $Prob (F-Statistic)$ أكبر من مستوى الدلالة 05%.

3.2 اختبار تباين الأخطاء $Heteroskedasticity Test$: ويلزم أيضا لبناء النموذج، أن يكون تباين الأخطاء متجانس، إذ أنه من خلال تطبيق اختبار $Brusch-Pagan-Godfrey$ يتم الكشف عن تباين الأخطاء، حيث أن الفرضية العدمية (الصفريّة) تنص على أن تباين الأخطاء متجانس، وبالتالي فإن الفرضية العدمية (الصفريّة) تقبل في حالة كون احتمالية $Prob (F-Statistic)$ أكبر من مستوى الدلالة 05%.

3. اختبارات بعدية لنموذج $ARDL$ القياسي: لكي يتم التأكد من أن البيانات المستخدمة في الدراسة خالية من وجود أي تغيرات هيكلية، لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك وهي المجموع التراكمي للبواقى المعادة (CUSUM)، أو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقى المعادة (CUSUM of Squares)، إذ يعتبر هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما:

وفقا لهذين الاختبارين يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج $ARDL$ عندما ينحصر التمثيل البياني لإحصائتي $CUSUM$ ، $CUSUM$ of Squares، داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى معنوية 05% في حين تكون هذه المعاملات لا تتسم بالاستقرارية في حالة خروج الخط البياني للإحصائية خارج الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى المعنوية نفسه.

وبعد التأكد من سلامة النموذج من المشاكل الهيكلية الخاصة بالارتباط الذاتي التسلسلي، وتباين الأخطاء وأن الأخطاء تخضع للتوزيع الطبيعي، وكذلك استقرار النموذج، يتم إجراء اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وكذلك نموذج تصحيح الخطأ من أجل اختبار وجود علاقة قصيرة الأجل بين تلك المتغيرات.

1.3. اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج: لمعرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فإنه يتم تطبيق اختبار الحدود ($ARDL Bound test$)، من أجل اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من جهة المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع)، فإذا كانت قيم F أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيم الحد الأعلى لقيم الحرجة

في النموذج والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي اقترحتها Pesaran عند المستويات 01%، 02.5%، 05%، 10%، فعندها يتم استنتاج وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع).

2.3. اختبار نموذج تصحيح الخطأ (Error correction model): من أجل قياس العلاقة قصيرة الأجل، يستخدم نموذج تصحيح الخطأ *Error correction model*، حيث أن مفهوم نموذج تصحيح الخطأ هو طريقة لتصحيح المتغير التابع الذي لا يعتمد فقط على مستوى المتغيرات التفسيرية، وإنما انحراف المتغير التفسيري عن نطاق العلاقة التوازنية بالنسبة للمتغير التابع، وتأتي مرحلة تحديد وتقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد التأكد من أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها.

حيث يتم إدخال حد تصحيح الخطأ من أجل دراسة السلوك الحركي للنموذج، ويشير حد تصحيح الخطأ إلى أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي، وينبغي أن تكون إشارة معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ سالبة، وأن تقع قيمته ما بين 0 و -1، وأن يكون معنويا أي دال إحصائيا.

3.3. اختبار السببية: إن التباطؤ الزمني أو الفرق في السلاسل الزمنية من شأنه خلق القدرة التنبؤية بين المتغيرات، وأن وجود علاقة سببية يعني بأن المتغيرات المستقلة للنماذج القياسية المستخدمة تساعد في تفسير التغيرات في المتغير التابع، حيث يتم رفض الفرضية العدمية (الصفريية) عندما تكون القيمة الاحتمالية لـ p أقل من 05%، مما يعني وجود علاقات سببية بين المتغيرات.

ويمكن القول أن x تكون في سببية جرانجر (سببية) لـ y إذا كانت القيم الماضية لقيم x تساعد في التنبؤ بالقيمة الحالية لـ y . حيث أنه كلما زادت فترات التباطؤ تكون النتائج أفضل.

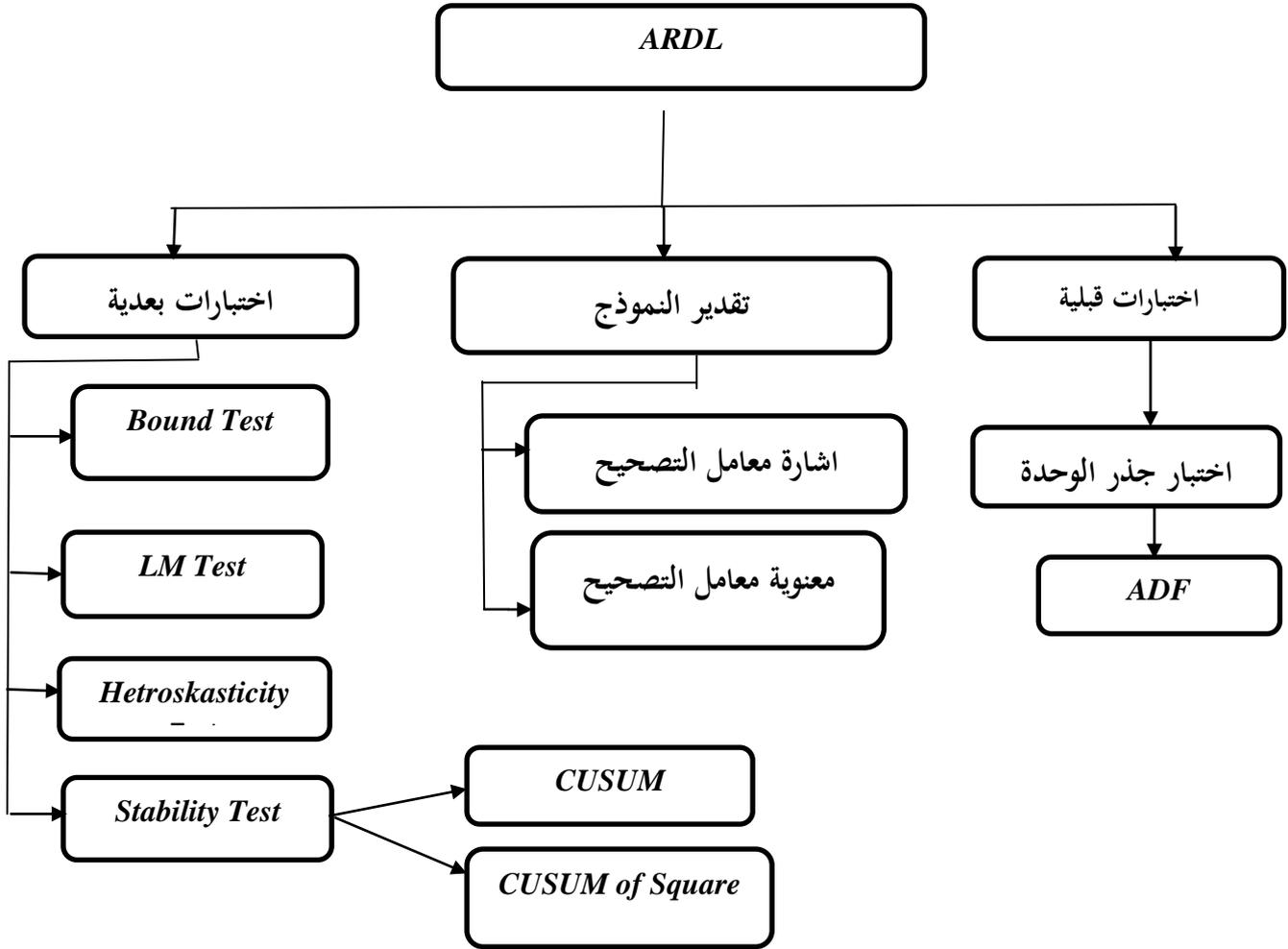
ويمكن ايضا اختبار سببية جرانجر من خلال المعادلة الآتية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 y_{t-2} + \alpha_3 y_{t-3} + \varepsilon_t$$

وعندما تكون $\beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$ عندها يمكن القول بأن x لا تسبب y ، بمعنى آخر لا توجد علاقة سببية، بينما إذا كانت معاملات β لا تساوي الصفر، فهذا يعني أن x يسبب y أي يوجد علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار، أنه إذا أشار اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية بين متغيرين في الأجل الطويل، فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد، ولكن هذا لا يمكن دائما اكتشافه إذا كانت النتائج مبنية على اختبار *Granger* للسببية، والشكل التالي يلخص جميع مراحل بناء نموذج *ARDL*:

شكل رقم(04-02):الاختبارات المستخدمة لبناء نموذج ARDL



Source: Lauranceson, J. and chai, J.C.H. *Financial Reform and Economic Development in china*, Cheltenham, UK, Edward Elgar, 2003, p: 15.

المبحث الثاني: تطبيق منهجية ARDL لاختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض

المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

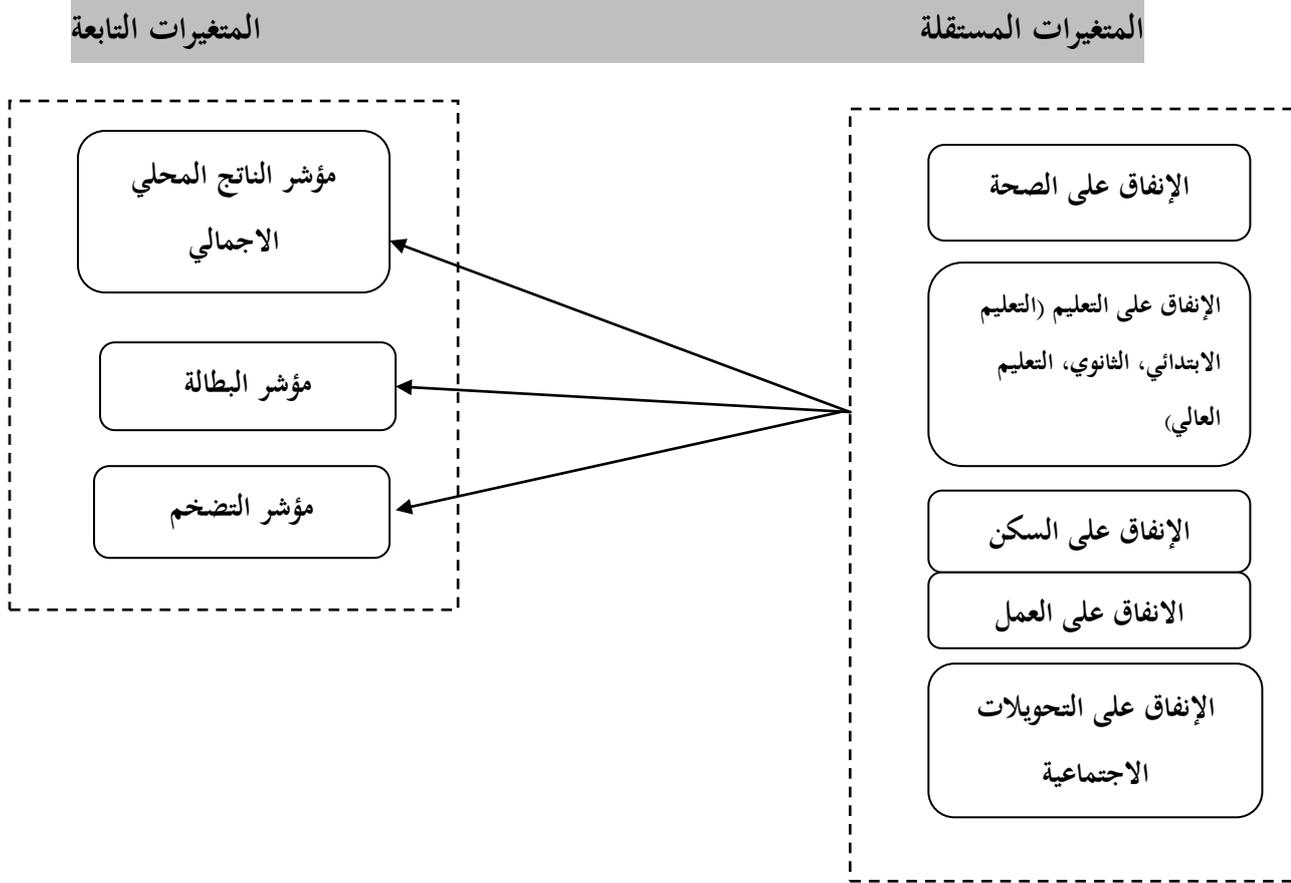
تستخدم النماذج القياسية لنمذجة الظواهر الاقتصادية بهدف تفسير العلاقات التي تنص عليها النظرية الاقتصادية بين المتغيرات وتأثيرها فيما بينها، ولذلك سوف يتم استخدام منهجية ARDL في هذه الدراسة التي طورها كل من (ShinandandSun (1998)، (Pesaran (1997)، (Pesaran et al (2001)، لدراسة أثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم والبطالة)، إذ أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والبالغة 28 مشاهدة ممتدة من 1990-2017. حيث سنقوم في هذا المبحث بتحديد متغيرات الدراسة ومصادرها، واختبار التكامل المشترك باستخدام مناهج الحدود للنموذج (*ARDL- Bound Test*)، وتقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل وكذا تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (*ARDL-UECM*).

المطلب الأول: الشكل العام لنموذج الدراسة ومصادر البيانات المستخدمة في النمذجة القياسية

إن تصميم الدراسة القياسية يمر بعدة مراحل، حيث يتم تحديد الشكل العام لنموذج الدراسة من خلال تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة، والتعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة، وهذا ما سيتم التطرق له من خلال هذا المطلب.

أولاً- الشكل العام لنموذج الدراسة القياسية: إن دراسة أثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، يكون من خلال تفسير الإنفاق العام باستخدام المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في الإنفاق على قطاع الصحة، التعليم (التعليم الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي)، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية وهي متغيرات مستقلة، ولقد حددت هذه المتغيرات اعتماداً على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة مع مراعاة الواقع الجزائري، أما فيما يخص المتغير التابع المتمثل في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية فقد تم تحديدها بثلاث مؤشرات وهي: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمؤشر للنمو الاقتصادي، مؤشر البطالة، ومؤشر التضخم. وسيتم دراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة الثلاثة، وبالتالي سيتم دراسة ثلاثة نماذج، وعليه يمكن توضيح الشكل العام لنموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03-04): الشكل العام لمتغيرات الدراسة القياسية



المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانياً-التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1. الناتج المحلي الإجمالي: استخدم هذا المتغير للتعبير عن النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس الحالة الاقتصادية للبلد، والذي يعتبر متغيراً تابعاً في الدراسة القياسية، حيث أن النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة إلى أخرى، وذلك راجع للأوضاع التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات في أسعار النفط وما شابه ذلك، وبالتالي النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي.
2. التضخم: يعبر عن مدى استقرار الأسعار، ورمزنا له في هذه الدراسة بـ INF، معبرا عنه بالنسب المئوية.
3. البطالة: تقاس البطالة من خلال قسمة عدد العاطلين عن العمل على قوة العمل مضروباً في 100 ويتم من خلالها قياس نجاعة وفعالية سياسة التشغيل من خلال الوصول إلى معدلات منخفضة لظاهرة البطالة.
4. الإنفاق على التعليم: يدخل الإنفاق على التعليم في تكوين رأس المال البشري، وتكوين مجتمع منتج عن طريق تنمية عقول أفرادهم وبالتالي يمكن للاقتصاد المحافظة على قوته العاملة ورفع كفاءتها، فتعميم التعليم وإتاحة

الفرصة للجميع ويؤثر على القوة والنشاط والحيوية وقدرة الإبداع والابتكار لدى الأشخاص ومنه فإن الإنفاق العام على التعليم يعمل على تحسين القدرات ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. ذلك أن الإنفاق العام على التعليم يتمثل في مجموع المخصصات المرصودة لقطاع التعليم (الابتدائي، الثانوي، التعليم العالي) من الميزانية العامة للدولة، وقد شهد تزييدا في العقود الأخيرة وهذا في صالح تحقيق التنمية البشرية على الرغم من الضغوط التي يفرضها الإنفاق العام على التعليم على الميزانية العامة للدولة.

5. الإنفاق على الصحة: يمثل الإنفاق على الصحة في مجموع المخصصات المالية المرصودة لقطاع الصحة من الميزانية العامة، فالإنفاق على هذا القطاع هو أحد المؤشرات التي تعكس الاهتمام به والتأثير على صحة المواطنين وإنتاجيتهم، وذلك لارتباط الإنفاق بجودة الخدمة والآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد من خلال تقديم هذه الخدمات، وينعكس الإنفاق على الصحة من خلال جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، حيث أن متوسط الإنفاق في الدول المتقدمة يتجاوز 95% بينما متوسط الإنفاق في الدول النامية يبلغ 05%، كما الإنفاق على الصحة كنسبة من الإنفاق الحكومي الذي يعكس اهتمام الدول بالرعاية الصحية كأولوية في الإنفاق الحكومي، فالمتوسط العالمي للدول المتقدمة يقدر بـ 16% بينما الدول النامية يقدر بـ 08%، خاصة أن تحسين الصحة يساهم في النمو الاقتصادي من خلال تحسين إنتاجية العمل وتخفيض الطلب على النفقات الصحية.

6. الإنفاق على السكن: يعد إجمالي المبالغ المستثمرة في قطاع السكن أفضل مؤشر لمدى اهتمام الدول بهذا القطاع، فقد زاد نصيب قطاع السكن في الدول النامية من إجمالي الناتج القومي. فتوفير مسكن لائق للمواطنين ولاسيما شريحة الفقراء وذوي الدخل الضعيف يعتبر في مقدمة المهام التي تطع الدول الحديثة بما، لأن أثر ذلك كبير على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى على مستوى الأفراد فعلى المستوى الاقتصادي تزيد إنتاجية الفرد لأن حصوله على مسكن صحي ولائق يحسن من حالته الصحية ويجعله على استعداد دائم للرفع من إنتاجيته ومن ثم رفع الإنتاج الوطني.

7. الإنفاق على التشغيل: تميزت سوق الشغل في الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينات إلى غاية سنة 1999 بارتفاع كبير في نسب البطالة التي وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30%، حيث انتقلت معدلات البطالة من 19.7% سنة 1990 إلى 31.84% سنة 1995 و 28.45% سنة 1998، هذا الارتفاع جاء نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية مترابطة، أبرزها سياسة إعادة الهيكلة، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الأزمة حيث وصل معدل البطالة فيها إلى 27.30% سنة 2001 في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني

وارتفاع عدد خريجي الجامعات، فرغم مساعي الدولة الجزائرية طيلة عقدين من الزمن للتقليل من ظاهرة البطالة، في ظل طرح صيغ جديدة لتشجيع روح المبادرة الفردية والجماعية للشباب الجزائري، حيث شكلت وكالات وطنية متخصصة في دعم وترقية الشباب، كما وفرت التمويل اللازم وخففت الأعباء الضريبية ومحاولة تحقيق التوازن الجهوي وغيرها هذا من جهة أخرى ربطت سياسات التشغيل بسياسات التضامن الوطني، كما عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار المحلي، وكذا الأجنبي المباشر من أجل توفير المزيد من مناصب الشغل، كما وضعت الحكومة الاستراتيجية التنوع الاقتصادي ضمن أولوياتها في المخطط الخماسي 2010-2014 من أجل خلق تنوع في مناصب الشغل.

8. التحويلات الاجتماعية: تهدف التحويلات الاجتماعية الأساس إلى توزيع وإعادة توزيع الدخل وإلى رفع مستوى معيشة الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والمنعدم، حيث أن أغلب هذه النفقات تكون في شكل إعانات ومساهمات ومساعدات اجتماعية كالضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة... الخ فإن دور هذه النفقات يتمثل في نقل الدخل من طبقة اجتماعية غنية إلى أخرى فقيرة ما سيرفع من دخل هذه الطبقة من خلال إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة. وتلعب السياسة العامة للدولة دورا رئيسيا في جملة المبالغ التي تخصص الدعم، فالدول التي تطبق النظام الرأسمالي لا يمثل الدعم الاجتماعي أهمية كبيرة نظرا لعدم تدخلها الواضح في التأثير على العرض والطلب وإنما تدخلها يقتصر على التوجه والتدخل المباشر عند حدود الأزمات، أما الدول التي تطبق النظام الإشتراكي فإن الدعم يلعب دورا رئيسيا حيث تزداد المبالغ المرصودة له من الميزانية العامة للدولة، حيث تعمل الدولة على دعم الخدمات والسلع بحيث يستطيع الأفراد الأقل دخلا من الحصول عليها بأثمان معقولة، وبالتالي يكون وسيلة لتقليل الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل القومي.

ويمكن تلخيص متغيرات الدراسة ومصادر البيانات المستخدمة في الجدول التالي:

جدول رقم(04-01): ترميز بيانات الدراسة

رمز السلسلة	إسم السلسلة	مصدر السلسلة
PIB	الناتج المحلي الإجمالي	الديوان الوطني للإحصائيات ONS + تقارير بنك الجزائر
Chom	مؤشر البطالة	الديوان الوطني للإحصائيات ONS + تقارير بنك الجزائر + تقارير البنك الدولي
INF	مؤشر التضخم	الديوان الوطني للإحصائيات ONS + تقارير بنك الجزائر
SANT	الإنفاق على قطاع الصحة	قوانين المالية
LOGM	الإنفاق على قطاع السكن	قوانين المالية
TRAV	الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	قوانين المالية
ENSG	الإنفاق على قطاع التعليم	قوانين المالية
TRANSF	الانفاق على التحويلات الاجتماعية	قوانين المالية

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثالثاً- منهجية الدراسة القياسية وإجراءاتها: تشمل منهجية الدراسة القياسية على حدود الدراسة وكيفية معالجة البيانات المستخدمة.

1. حدود الدراسة ومنهجيتها

1.1 حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على 05 قطاعات للإنفاق الاجتماعي في الجزائر وهي: الإنفاق على قطاع الصحة، قطاع التعليم (الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي)، قطاع السكن، قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، إضافة إلى التحويلات الاجتماعية، في حين تم تحديد المؤشرات الاقتصادية الكلية في 3 مؤشرات هي مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمؤشر للنمو الاقتصادي، مؤشر البطالة، ومؤشر التضخم، وهذا خلال الفترة الممتدة من 1990-2017.

2.1 معالجة البيانات: لقد تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (قطاع الصحة، قطاع التعليم (الابتدائي، الثانوي، التعليم العالي)، قطاع السكن، قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التحويلات الاجتماعية) من قوانين المالية، أما البيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية فتم الحصول عليها من خلال

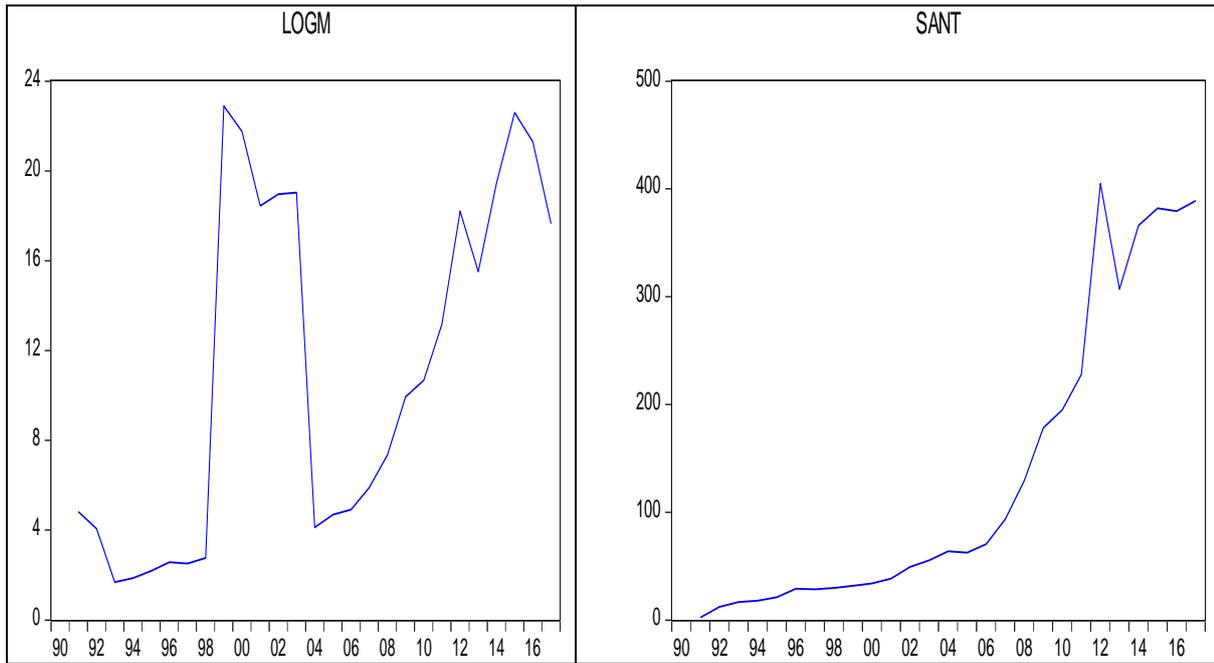
الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وتقارير بنك الجزائر. كما تم الاعتماد على برنامج *Eviews10* لمعالجة بيانات متغيرات الدراسة، من أجل تقدير نموذج الدراسة.

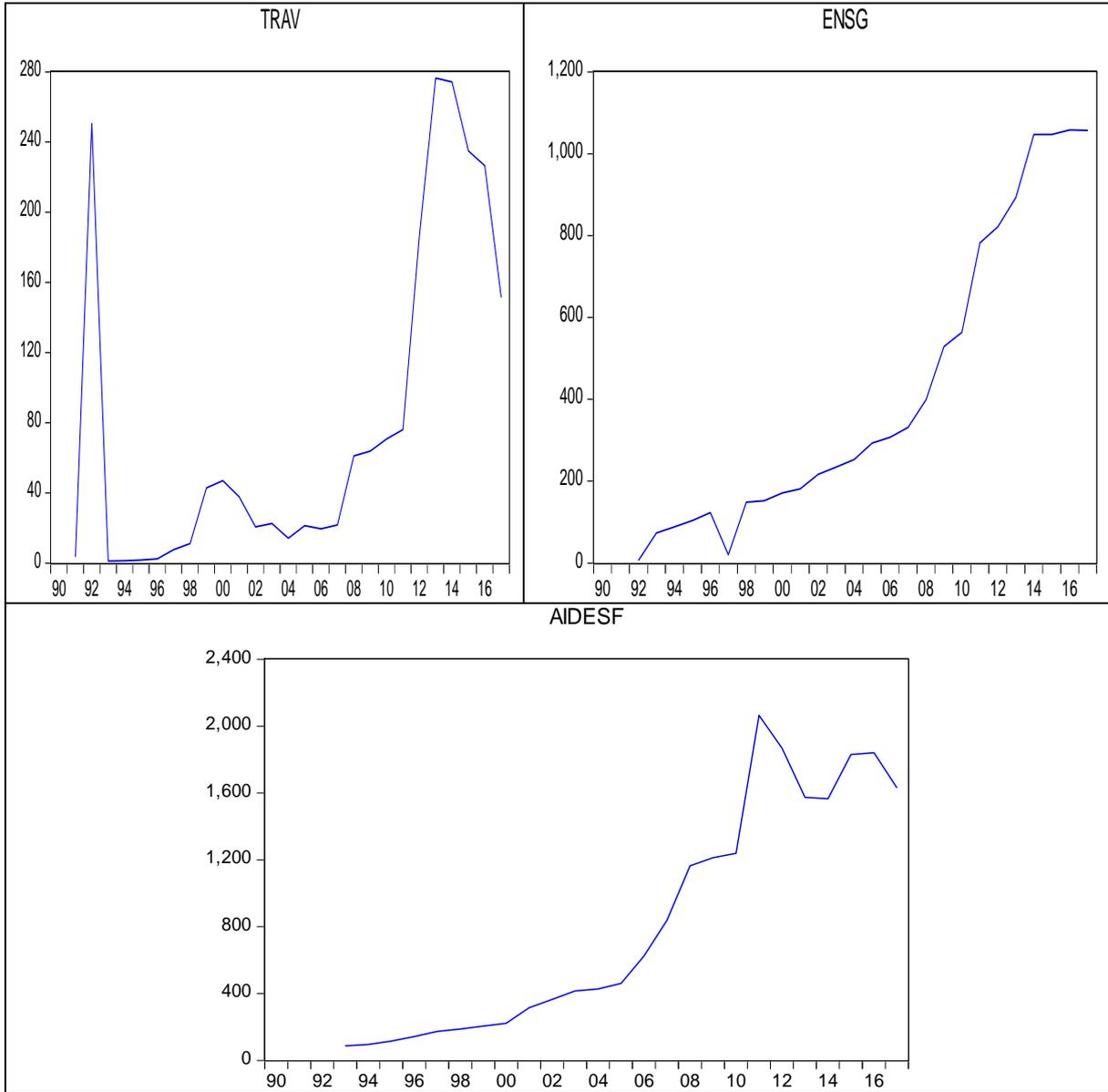
المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات محل الدراسة، واختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق.

أولاً- استقرارية السلاسل الزمنية "اختبار جذور الوحدة للاستقرار": يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أنه سوف يتم استخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF، وقبل القيام بهذا الاختبار سيتم توضيح تطور مبالغ الإنفاق العام الاجتماعي للقطاعات محل الدراسة خلال الفترة 1990-2017، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (04-04): تطور مبالغ الإنفاق العام الاجتماعي للقطاعات محل الدراسة



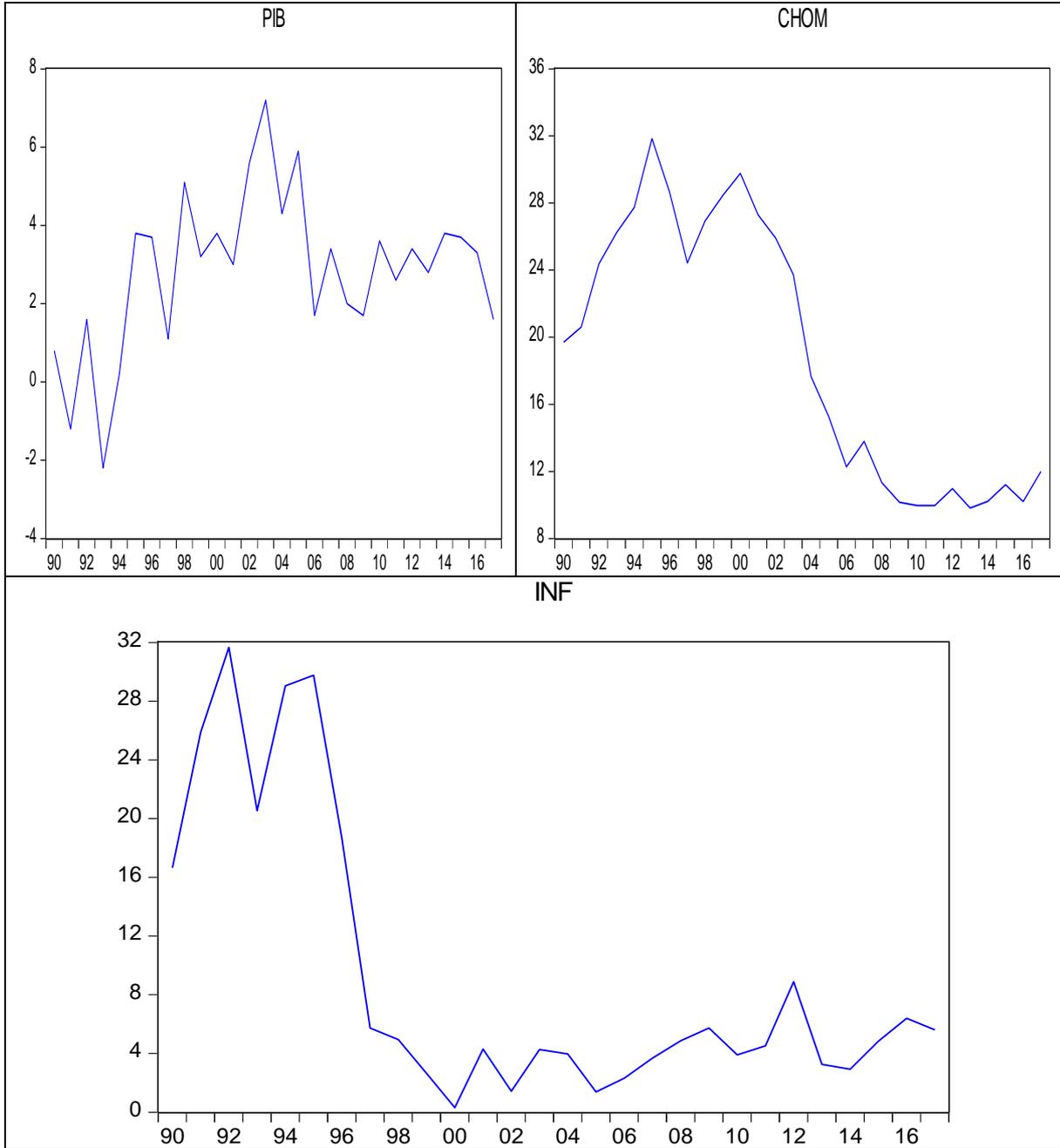


المصدر: من مخرجات برنامج *Eviews 10*.

يلاحظ من خلال الأشكال السابقة أن السلاسل الزمنية للإنفاق العام الاجتماعي للقطاعات محل الدراسة (الصحة، التعليم، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية)، غير مستقرة على العموم، وفيما يلي التمثيل البياني للمتغيرات التابعة.

شكل رقم (05-04): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة

والتضخم).



المصدر: من مخرجات برنامج *Eviews 10*.

يلاحظ من خلال الأشكال السابقة أن السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي، التضخم والبطالة، غير مستقرة على العموم، وفيما يلي وصف المتغيرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (04-02): وصف المتغيرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	Mean	Median	St.Dev	Skewness	kurtosis
المتغيرات المستقلة					
قطاع الصحة	133.8851	62.46095	141.734	0.93935	2.258090
قطاع السكن	11.07662	10.67518	7.805011	4.902903	25.03846
قطاع التشغيل	79.57261	37.80755	94.92074	1.102056	2.613515
قطاع التعليم	419.3819	272.9507	363.4064	0.746318	2.042876
التحويلات الاجتماعية	826.7708	460.4800	691.0648	0.475644	1.6321
المتغيرات التابعة					
الناتج المحلي الإجمالي <i>PIB</i>	2.839286	3.250000	2.030935	-0.365533	3.469945
مؤشر البطالة	2.94286	18.67500	7.831537	0.130689	1.372959
مؤشر التضخم	9.217857	4.850000	9.614991	1.322123	3.224552

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*.

يلاحظ من خلال الجدول أن أكبر قيمة للمتوسط سجله قطاع التحويلات الاجتماعية بقيمة 826.7708، أما أدنى قيمة فقد سجلها قطاع السكن بقيمة 11.07662، في حين أن أعلى قيمة للتذبذب فقد سجلها قطاع التحويلات الاجتماعية 691.0648 أما أدنى قيمة للتذبذب سجلها قطاع السكن بقيمة 7.805011. أما فيما يخص المتغيرات التابعة فقد لوحظ أن أكبر قيمة للمتوسط سجلها مؤشر التضخم بقيمة 9.217857، أما أدنى قيمة فقد سجلها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 2.839286، في حين أن أعلى قيمة للتذبذب سجلها مؤشر التضخم بقيمة 9.614991، أما أدنى قيمة فقد قدرت بـ 2.030935 حيث سجلها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

في الجدول التالي سيتم اختبار جذر الوحدة، الذي يهدف إلى التعرف على خصائص السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أنه سوف يتم استخدام اختبار ديكي فولر المطور، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم(04-03): نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Pr	Trend and intercept	Pr	Intercept	Pr	None		DF	الخصائص المتغيرات
0.6461	-1.859706	0.9923	0.816746	0.9904	2.155268	t	I(0)	الصحة
0.0000	-7.723452	0.0000	-7.270177	0.0000	-6.242926	t	I(1)	
0.4609	-2.217541	0.3791	-1.785102	0.4417	-0.613741	t	I(0)	السكن
0.0042	-4.770584	0.0006	-4.889459	0.0000	-4.943318	t	I(1)	
0.0272	-3.907491	0.6123	-1.301941	0.2598	-1.042147	t	I(0)	التشغيل
0.0000	9.331570-	0.0000	-8.864247	0.0000	-9.124918	t	I(1)	
0.8405	-1.384434	0.9898	0.707338	0.9982	2.881838	t	I(0)	التعليم
0.0117	-2.788477	0.0229	-2.463806	0.0759	-1.751561	t	I(1)	
0.4349	-2.264720	0.8397	-0.652659	0.8412	0.611581	t	I(0)	التحويلات الاجتماعية
0.0096	-4.462865	0.0015	-4.613930	0.0006	-3.821928	t	I(1)	
0.0027	-4.962484	0.0007	-4.846445	0.0000	-4.944616	t	I(0)	الناتج المحلي
0.1996	-2.832552	0.0434	-3.055128	0.0045	-2.980563	t	I(0)	مؤشر البطالة
0.0009	-5.449896	0.0005	-4.968826	0.0000	-4.771547	t	I(0)	مؤشر التضخم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*.

يتضح من خلال الجدولين السابقين أن الاحتمال *prob* أكبر من 05% بالنسبة لكل القطاعات في النماذج الثلاثة، كذلك الإحصائيات المحسوبة لديكي فولر المطور بالقيمة المطلقة هي أقل تماما من القيم الحرجة لتوزيع *Mackinnon*، فهي أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 01%، 05%، 10% وعليه يمكن القول أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، لكنها مستقرة عند كل الفروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة 01 I(1)، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

ثانياً- اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق: يتم اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد *Auto regressive Prediction Error*، ويتم ذلك باستخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي:

➤ معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) *Final PredictionError* (1969)

➤ معيار معلومات أكيكي (AIC) *Akaike information Criterion* (1973)

➤ معيار معلومات شوارز (SC) *ShwarzeCriterion* (1978)

➤ معيار معلومات أنان وكوين (H-Q)؛ *Hannan and Quinn Criterion (1979)*؛

➤ معيار نسبة الإمكان الأعظم *LikeLihood Ratio Test (LR)*.

ولتحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج ككل يتم تقدير النموذج ولفترات إبطاء متتالية واحدة تلوى الأخرى لحين الحصول على أفضل فترة إبطاء بالاستناد إلى معايير (FPE, AIC, SC, H-Q, LR)، ويكون العدد الأمثل للتباطؤات ذلك العدد الذي اجتمعت عليه معظم المعايير، بحيث أن هذا العدد يمتلك أقل القيم لجميع المعايير، والنتائج موضحة في الجدول التالي، الذي يستدل منه أن كل المعايير تشير اختبار فترة إبطاء واحدة لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم(04-04): معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق

SANT					
فترة الإبطاء	AIC	SC	H-Q	FPE	LR
0	12.80998	12.85900	12.81486	21423.47	-
1	10.90120*	10.99923*	10.91095*	3179.315*	30.39641*
2	10.80893	10.95597	10.82354	2906.733	2.938908
LOGM					
0	7.004525	7.053280	7.018047	64.50163	-
1	6.235641*	6.333152*	6.262687*	29.90743*	19.52432*
2	6.300793	6.447058	6.341360	31.94698	0.326671
TRAV					
0	12.31858	12.36767	9.643371	879.9247	-
1	9.617326*	9.715497*	9.643371*	879.9247*	61.26101*
2	9.661537	9.808794	9.7006.5	920.5531	0.821563
ENSG					
0	14.72054	14.76929	14.73406	144741.6	-
1	11.22632*	11.32383*	11.25336*	4397.467*	82.20708*
2	11.29441	11.44067	11.33498	4711.185	0.261992
TRANSF					
0	15.93563	15.98499	15.94804	487869.4	-
1	13.68617*	13.78491*	13.71100*	51469.01*	49.06461*
2	13.77262	13.92072	13.80986	56175.38	0.010246
PIB					
0	8.435805	8.532582	8.463673	269.9489	93.75065
1	8.435805*	8.532582*	8.463673*	269.9489*	93.75065*
2	8.497747	8.642912	8.539549	287.4079	0.344567
CHOM					
0	7.066716	7.115104	7.080650	68.64009	-
1	4.758952*	4.855729*	4.786820*	6.830376*	57.23248*
2	4.739238	4.884403	4.781040	6.701913	2.222666
INF					
0	7.325688	7.374076	7.339622	88.92991	-
1	6.018818*	6.115595*	6.046686*	24.07672*	33.21103*
2	6.085959	6.231124	6.127762	25.76752	0.224979

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*.

* تشير إلى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار، هذه المعايير عند مستوى معنوية (05%).

المطلب الثالث: اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على الناتج المحلي الخام باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك

سيتم اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام منهجية ARDL، وذلك من خلال اختبار التكامل المشترك، وتقدير معاملات نموذج ARDL في الأجلين الطويل وقصير الأجل.

أولاً- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (*Bound-Test*): يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى لقيم التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإنه يتم رفض الفرضية البديلة، وقبول فرضية عدم المقابل، أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ويوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وفقاً لمنهج الحدود.

ونظراً لأن متغيرات الدراسة عبارة عن خمسة متغيرات مستقلة وثلاث متغيرات تابعة، فإن إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات طبقاً لـ UCEM، يتم من خلال نموذج تصحيح الخطأ لكل متغير من هذه المتغيرات على اعتباره متغير تابع، وعليه يكون نموذج دالة الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

$$PIB=f(SANT, LOGM, TRAV, ENSG, TRANSF)$$

يتضمن اختبار نموذج ARDL في النموذج الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل بعدها إلى تقدير معاملات الأجل الطويل، وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال اختبار *Wald* (*WaldTest*)، حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج:

$$H_0=\beta_1=\beta_2=\beta_3=\beta_4=\beta_5$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_0\neq\beta_1\neq\beta_2\neq\beta_3\neq\beta_4\neq\beta_5$$

والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم(04-05): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

النتيجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستويات المعنوية	القيمة المحسوبة لاختبار F-statistic
وجود علاقة تكامل مشترك	3	2.08	10%	5.258136
	3.38	2.39	5%	
	3.73	2.7	2.5%	
	4.15	3.06	1%	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج *Eviews10*.

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة إحصائية F المحسوبة كانت أكبر من قيمة الحد الأعلى للحدود (*bounds test*) التي حددها *Pesaran* في ظل عدم وجود حد ثابت واتجاه عام للدالة، مما يعني أنه يمكن رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة بأن الناتج المحلي الإجمالي وكل من الإنفاق على قطاع الصحة، التعليم، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية هي متغيرات متكاملة معا وتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 01%، 05%، 10%.

ثانياً- تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل لنموذج ARDL: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (مؤشر الناتج المحلي الإجمالي PIB) والمتغيرات المفسرة (الإنفاق على قطاع الصحة، التعليم، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية)، فيما يلي سيتم تقدير معاملات نموذج ARDL في الأجل الطويل استنادا إلى فترات الإبطاء المحددة.

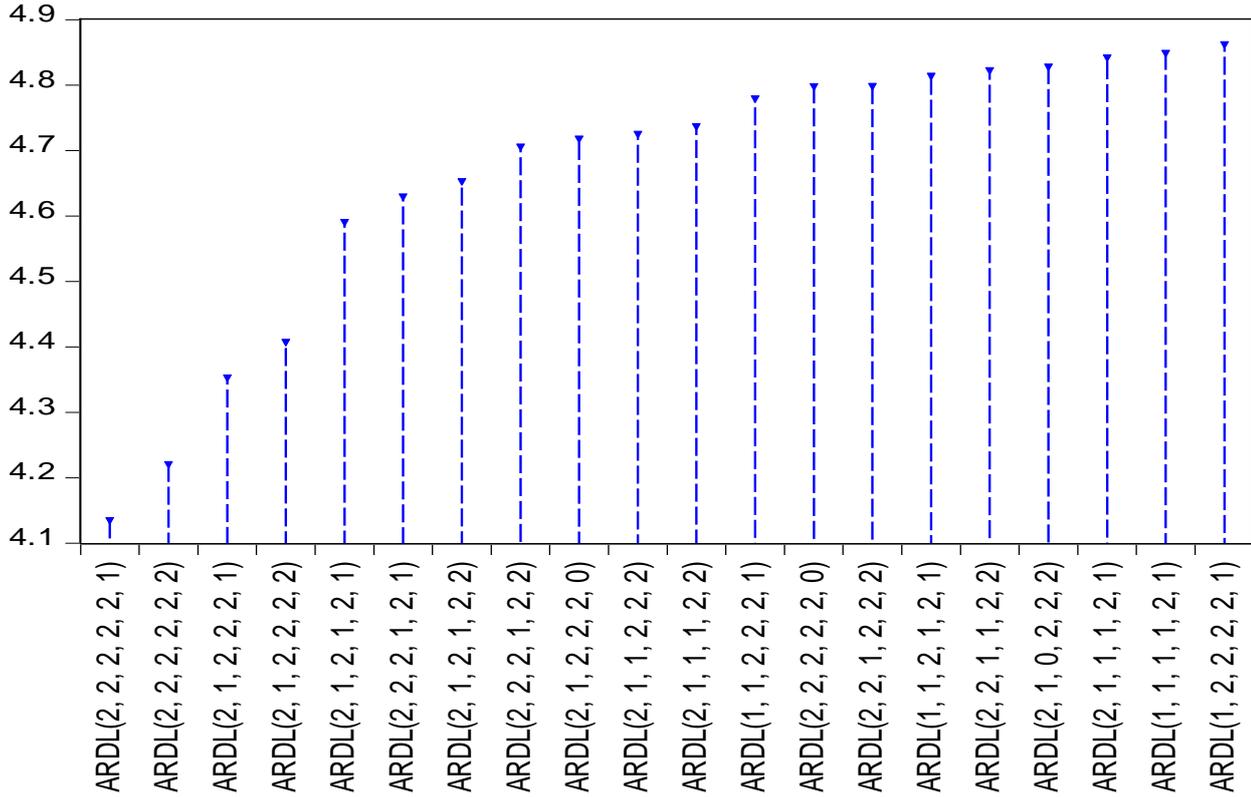
1. تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لنموذج ARDL بين مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في الدراسة والبالغة 28 مشاهدة ممتدة من عام 1990-2017. كما أن نموذج ARDL يمكن من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، إذ هناك إمكانية من خلال هذا النموذج لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمستقل بالإضافة إلى تحديد تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، وتعد معلمته المقدرة في الأجل القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي تحصل عليها من الطرق الأخرى مثل انجل وجرانجر (1987)، وطريقة جوهانسن (1988) وكذلك جوهانسن جسييليوس (1990). وعليه تكتب معادلة نموذج ARDL كما يلي:

$$\begin{aligned} \Delta PIB = a_0 + \sum_{j=1}^{p_1} \beta_j \Delta PIB_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_2} \theta_j \Delta SANT_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_3} \gamma_j \Delta Logm_{t-j} \\ + \sum_{j=0}^{p_4} \delta_j \Delta trav_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_5} \theta_j \Delta Ensg_{t-j} + \sum_{t-j}^{p_6} \Delta TRANf_{t-j} + \Delta PIB_{t-j} \\ + \Delta SANT_{t-j} + \Delta Logm_{t-j} + \Delta Trav_{t-j} + \Delta Ensg_{t-j} + \Delta Transf_{t-j} \end{aligned}$$

مادام هناك تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي من خلال المعادلة التالية: $PIB=f(sant, logm, trav, esng, transf)$ ، وفي هذا الإطار فان نموذج ARDL الأمثل هو الذي يعطي أدنى قيمة لمعيار (AIC) وهو نموذج $ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 1)$ كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم(06-04): النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل للنموذج الأول

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews10

2. تقدير معاملات نموذج ARDL في الأجل الطويل: فيما يلي سيتم قياس العلاقة طويلة الأمد بين

مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه

المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل لهذا النموذج، كما هو موضح في الجدول

التالي، وقد تم الاعتماد على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion)، والمحددة بفترة

واحدة، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

جدول رقم (06-04): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

ARDL(2,2,2,2,1)

الاحتمال Prob	المعاملات المقدرة	المتغيرات
0.0000	0.421662	D(Sant)
0.0000	0.823244	D(Logm)
0.0002	-0.148717	D(Trav)
0.0001	0.141025	D(Ensg)
0.0000	-1.258649	D(Transf)
0.999911		R ²
2.140676		DW

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة الآتية:

$$PIB=0.4217*SANT+0.8232*LOGM-0.1487*TRAV+0.1410*ENSG-1.2586*TRANSF+27.4395$$

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن المرونات المقدرة كلها معنوية، ما يدل على القدرة التفسيرية لمحددات الإنفاق العام الاجتماعي خلال الفترة 1990-2017، حيث أن 99% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيرها بالتغير في الإنفاق على قطاع الصحة، التعليم (الابتدائي والثانوي والتعليم العالي)، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية. وهي نسبة مرتفعة تدل على جودة توفيق النموذج، كما أن نتائج هذا النموذج تتوافق إلى حد ما مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.

➤ تؤدي زيادة الإنفاق على كل من قطاع الصحة، السكن والتعليم بـ 01% إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، وبالتالي وجود أثر إيجابي يقدر بـ 42.17%، 82.32%، 14.10%، على الترتيب.

➤ بينما زيادة الإنفاق على كل من قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التحويلات الاجتماعية، بـ 01% يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وبالتالي وجود أثر سلبي في المدى الطويل بـ 14.87%، 125.86% على الترتيب.

وبالنظر إلى مرونة المتغيرات المفسرة، فإن المحدد الأول لتغير حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هو الإنفاق على التحويلات الاجتماعية (1.25)، ثم الإنفاق على قطاع السكن (0.82)، فالإنفاق على قطاع الصحة (0.43)، وبعد ذلك يأتي الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (0.148)، وأخيرا الإنفاق على قطاع التعليم (0.141).

ثالثاً- تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM-ARDL: الخطوة الأخيرة في تحليل ARDL هي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاجتماعي على القطاعات الخمسة محل الدراسة من خلال النموذج الأول (1, 2, 2, 2, 2, 2) ARDL، وفيما يلي نتائج تقدير نموذج ECM-ARDL:

جدول رقم (04-07): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير UECM-ARDL

الاحتمال Prob	المعاملات المقدرة	المتغيرات
0.0660	-0.524173	D(PIB)
0.0144	0.408687	D(Sant)
0.0278	0.721879	D(Logm)
0.0095	0.292179	D(Trav(-1))
0.0000	0.265691	D(Ensg)
0.0016	0.092239	D(transf(-1))
0.0003	-1.850170	CointEq(-1)
	0.9980	R ²
	2.4146	DW

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

يتضح من خلال الجدول السابق أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ معنوية ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، فضلا عن ارتفاع قيمته، إذ بلغت (-1.850170) حيث يتم تعديل الاختلال في الأجل القصير، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل (تقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل)، وأن كل محددات الإنفاق العام الاجتماعي لها أثر معنوي في الأجل القصير، وفي حقيقة الأمر العلاقة في الأجل الطويل هي التي يعتمد عليها في دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومحددات الإنفاق العام الاجتماعي، لإثبات فرضيات البحث لأن العلاقة قصيرة الأجل قد تنحرف أو تتذبذب فالمهم هو العودة إلى التوازن أي العلاقة في الأجل الطويل.

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير، يتضح أن:

- الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر لديه تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي ومعنوي. أي أن زيادة الإنفاق على قطاع الصحة بـ 01% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 40.86%.
- الإنفاق على قطاع السكن في الجزائر لديه تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي ومعنوي. أي أن زيادة الإنفاق على قطاع السكن بـ 01% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 72.18%.

- الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المبطن بفترة واحدة في الجزائر لديه تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي ومعنوي. أي أن زيادة الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ب 01% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 29.21%.

- الإنفاق على قطاع التعليم في الجزائر لديه تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي ومعنوي. أي أن زيادة الإنفاق على قطاع التعليم ب 01% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 26.65%.

- الإنفاق على التحويلات الاجتماعية مبطن بفترة واحدة في الجزائر لديه تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي ومعنوي. أي أن زيادة الإنفاق على التحويلات الاجتماعية ب 01% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 09.22%.

المطلب الرابع: اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر البطالة باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك

سيتم اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر البطالة وذلك باستخدام منهجية ARDL، وذلك من خلال اختبار التكامل المشترك، وتقدير معاملات نموذج ARDL في الأجلين الطويل وقصير الأجل. أولاً- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (*Bound Test*): لاختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وبالتالي وجود تكامل مشترك بين مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي ومؤشر البطالة وفقاً لمنهج الحدود. وعليه فإن إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات طبقاً لـ UECM يتم من خلال نموذج تصحيح الخطأ لكل متغير من هذه المتغيرات على اعتباره متغير تابع، وعليه يكون نموذج دالة مؤشر البطالة كما يلي:

$$Chom = f(sant, logm, trav, esng, Transf)$$

يتضمن اختبار نموذج ARDL في النموذج الثاني اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تم التأكد من وجود هذه العلاقة يأتي الانتقال بعدها إلى تقدير معاملات الأجل الطويل، وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال اختبار Wald (*Wald Test*)، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم(04-08): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

النتيجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستويات المعنوية	F-statistic
وجود علاقة تكامل مشترك	3	2.08	10%	4.322434
	3.38	2.39	5%	
	3.73	2.7	2.5%	
	4.15	3.06	1%	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج *Eviews10*

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة إحصائية F المحسوبة كانت أكبر من قيمة الحد الأعلى للحدود (*bounds test*) التي حددها *Pesaran* في ظل عدم وجود حد ثابت واتجاه عام للدالة، مما يعني أنه يمكن رفض فرضية العدم، وقبول الفرض البديل بأن مؤشر البطالة وكل من الإنفاق على قطاع الصحة، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التعليم، والتحويلات الاجتماعية هي متغيرات متكاملة معا وتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 01%، 05%، 10%.

ثانياً- تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل لنموذج **ARDL**: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (مؤشر البطالة *Chom*) والمتغيرات المفسرة (الإنفاق على قطاع الصحة، قطاع السكن، قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، قطاع التعليم، والإنفاق على التحويلات الاجتماعية)، فيما يلي سيتم تقدير معاملات نموذج **ARDL** في الأجل الطويل استنادا إلى فترات الإبطاء المحددة.

1.تحديد نموذج **ARDL** الأمثل لتقدير العلاقة التوازنية بين مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي ومؤشر

البطالة: تكتب معادلة نموذج **ARDL** كما يلي :-

$$\begin{aligned} \Delta Chom = & a_0 + \sum_{j=1}^{p_1} \beta_j \Delta PIB_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_2} \theta_j \Delta SANT_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_3} \gamma_j \Delta Logm_{t-j} \\ & + \sum_{j=0}^{p_4} \delta_j \Delta trav_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_5} \theta_j \Delta Ensg_{t-j} + \sum_{t-j}^{p_6} \Delta Transf_{t-j} + \Delta PIB_{t-j} \\ & + \Delta SANT_{t-j} + \Delta Logm_{t-j} + \Delta Trav_{t-j} + \Delta Ensg_{t-j} + \Delta Transf_{t-j} \end{aligned}$$

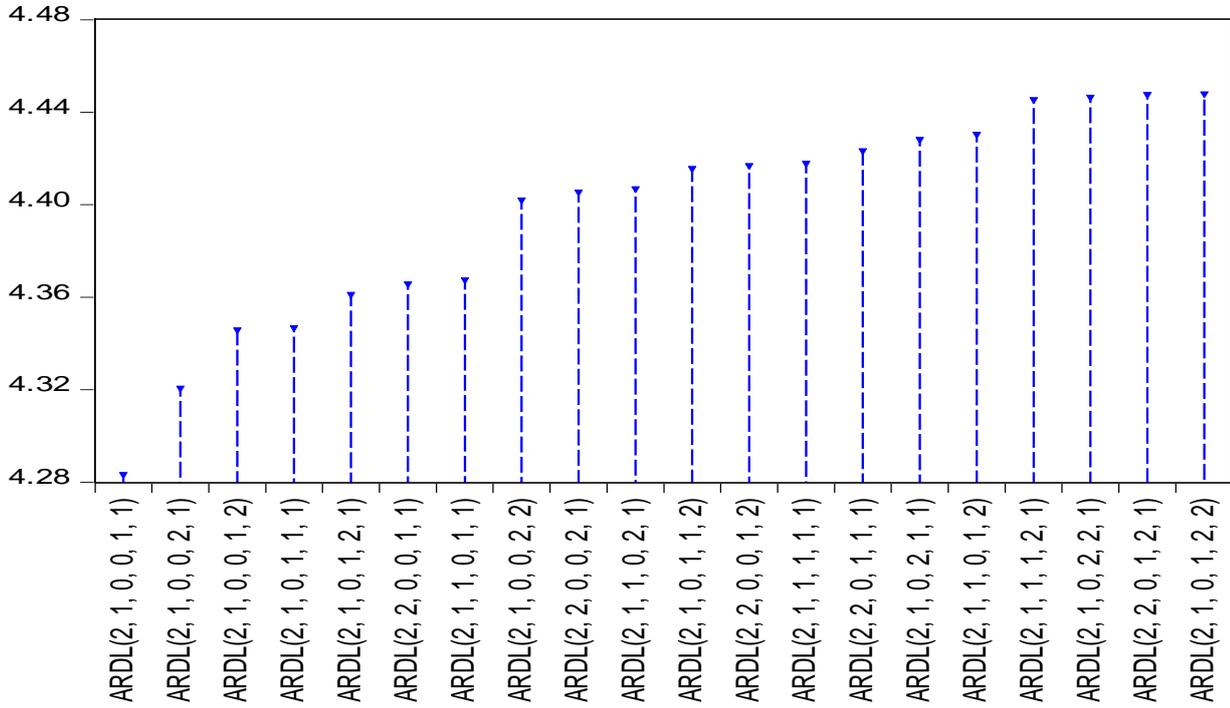
مادام هناك تكامل مشترك بين مؤشر البطالة ومؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي من خلال الدالة التالية:

$Chom = f(sant, logm, trav, esng, transf)$ وفي هذا الإطار فان نموذج **ARDL** الأمثل هو الذي يعطي

أدنى قيمة لمعيار (AIC) وهو نموذج **ARDL(2,1,0,0,1,1)** كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم(07-04): النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews10

2. تقدير معاملات نموذج ARDL في الأجل الطويل: فيما يلي سيتم قياس العلاقة طويلة الأمد بين مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي ومؤشر البطالة في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل للنموذج، كما هو موضح في الجدول التالي، وقد اعتمدنا على فترات التباطئ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion)، والمحددة بفترة واحدة والجدول التالي يوضح لنا نتائج التقدير:

جدول رقم (09-04): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL(2,1,0,0,1,1)

الاحتمال Prob	المعاملات المقدرة	المتغيرات
0.0002	0.305735	D(Sant)
0.0008	0.399062	D(Logm)
0.0100	-0.062808	D(Trav)
0.0007	-0.073401	D(Ensg)
0.0000	-0.030192	D(Transf)
0.975918		R ²
2.594828		DW

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة الآتية:

$$\text{CHOM}=0.3057*\text{SANT}+0.3991*\text{LOGM}-0.0628*\text{TRAV}-0.0734*\text{ENSG}-0.0302*\text{TRANSF}+29.5964$$

يلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL للنموذج الثاني المتعلق بأثر مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على البطالة في الجزائر، إلى أن المرونات المقدرة كلها معنوية، حيث أن 97.59% من التغيرات في مؤشر البطالة يمكن تفسيره بالتغير في الإنفاق على كل من قطاع الصحة، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التعليم (الابتدائي والثانوي، التعليم العالي)، التحويلات الاجتماعية. وهي نسبة مرتفعة تدل على جودة توفيق النموذج، كما أن نتائج هذا النموذج تتوافق إلى حد ما مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.

➤ يوجد أثر إيجابي لكل من الإنفاق على قطاعي الصحة والسكن في المدى الطويل، فالزيادة بـ 01% في

الإنفاق على قطاعي الصحة والسكن، تؤدي إلى زيادة حجم البطالة بـ: 30.57%، 39.91%.

➤ وجود أثر سلبي للإنفاق على كل من قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التعليم،

التحويلات الاجتماعية، على البطالة في الجزائر، أي أن الزيادة بـ 01% في الإنفاق على قطاع العمل

والتشغيل والضمان الاجتماعي، التعليم، التحويلات الاجتماعية. تؤدي إلى انخفاض في مؤشر البطالة

بنسبة 06.28%، 07.34%، 03.02% على الترتيب، هذه النتيجة إن كانت مقبولة إحصائياً، إلا أنها قد

تأخذ بتحفظ من الجانب الاقتصادي.

ثالثاً- تقدير معاملات نموذج ARDL في الأجل القصير UECM-ARDL: الخطوة الأخيرة في تحليل

ARDL هي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين مؤشر البطالة والإنفاق الاجتماعي على

القطاعات الخمسة محل الدراسة من خلال النموذج الثاني (ARDL(2,1,0,0,1,1)، وفيما يلي نتائج تقدير نموذج

:UECM-ARDL

جدول رقم (10-04): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير UECM-ARDL

الاحتمال Prob	المعاملات المقدرة	المتغيرات
0.0022	0.595808-	D(Chom(-1))
0.0005	0.150662	D(Sant)
0.0193	0.029902-	D(Sant(-1))
0.0138	-0.004506	D(Ensg)
0.0003	0.052606	D(Ensg(-1))
0.0048	-0.007048	D(Transf)
0.0156	0.010757	D(Transf(-1))
0.0002	0.939135-	CointEq(-1)
0.9980		R ²
2.4146		DW

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

يتضح من خلال الجدول السابق أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ معنوي ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، كم أن قيمته منخفضة، إذ بلغت (-0.939135) حيث يتم تعديل الاختلال في الأجل القصير، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأن كل محددات الإنفاق العام الاجتماعي لها أثر معنوي في الأجل القصير، من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير، يتضح أن:

- الإنفاق على قطاع الصحة، في الجزائر لديه تأثير إيجابي على البطالة ومعنوي. أي أن زيادة الإنفاق على قطاع الصحة بـ 1% يؤدي إلى زيادة البطالة بـ 15.06%.
- الإنفاق على قطاع التعليم المبطن بفترة واحدة في الجزائر لديه تأثير إيجابي على البطالة ومعنوي. أي أن زيادة الإنفاق على قطاع التعليم بـ 01% يؤدي إلى زيادة البطالة بـ 05.26%.
- الإنفاق على التحويلات الاجتماعية مبطن بفترة واحدة في الجزائر لديه تأثير إيجابي على البطالة ومعنوي. أي أن زيادة الإنفاق على التحويلات الاجتماعية بـ 01% يؤدي إلى زيادة البطالة بـ 01.07%.

المطلب الخامس: اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر التضخم باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك

سيتم اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر التضخم، وذلك باستخدام منهجية ARDL، وذلك من خلال اختبار التكامل المشترك، وتقدير معاملات نموذج ARDL في الأجلين الطويل وقصير الأجل. أولاً- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bound Test): لاختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وبالتالي وجود تكامل مشترك بين مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي ومؤشر التضخم وفقاً لمنهج الحدود. وعليه سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات طبقاً لـ UECM يتم من خلال نموذج تصحيح الخطأ لكل متغير من هذه المتغيرات على اعتباره متغير تابع، وعليه يكون نموذج دالة مؤشر التضخم كما يلي:

$$Inf=f(sant, logm, trav, esng, Transf)$$

جدول رقم (04-11): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

النتيجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستويات المعنوية	القيمة المحسوبة اختبار F-statistic
وجود علاقة تكامل مشترك	3	2.08	10%	4.470692
	3.38	2.39	5%	
	3.73	2.7	2.5%	
	4.15	3.06	1%	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة إحصائية F المحسوبة كانت أكبر من قيمة الحد الأعلى للحدود ($bounds\ test$) في ظل عدم وجود حد ثابت واتجاه عام للدالة، مما يعني أنه يمكن رفض فرضية العدم، وقبول الفرض البديل بأن مؤشر التضخم وكل من الإنفاق على قطاع الصحة، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التعليم، والتحويلات الاجتماعية هي متغيرات متكاملة معا وتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 01%، 05%، 10%.

ثانياً- تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل لنموذج ARDL: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (مؤشر التضخم INF)، والمتغيرات المفسرة (الإنفاق على قطاع الصحة، التعليم، قطاع السكن، قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، قطاع التعليم، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية)، فيما يلي سيتم تقدير معاملات نموذج ARDL في الأجل الطويل استناداً إلى فترات الإبطاء المحددة.

1. تحديد نموذج ARDL الأمثل لتقدير العلاقة التوازنية بين مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي ومؤشر

التضخم: تكتب معادلة نموذج ARDL كما يلي :-

$$\begin{aligned} \Delta INF = a_0 + \sum_{j=1}^{p_1} \beta_j \Delta PIB_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_2} \theta_j \Delta SANT_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_3} \gamma_j \Delta Logm_{t-j} \\ + \sum_{j=0}^{p_4} \delta_j \Delta trav_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_5} \theta_j \Delta Ensg_{t-j} + \sum_{t-j}^{p_6} \Delta transf_{t-j} + \Delta PIB_{t-j} \\ + \Delta SANT_{t-j} + \Delta Logm_{t-j} + \Delta Trav_{t-j} + \Delta Ensg_{t-j} + \Delta Transf_{t-j} \end{aligned}$$

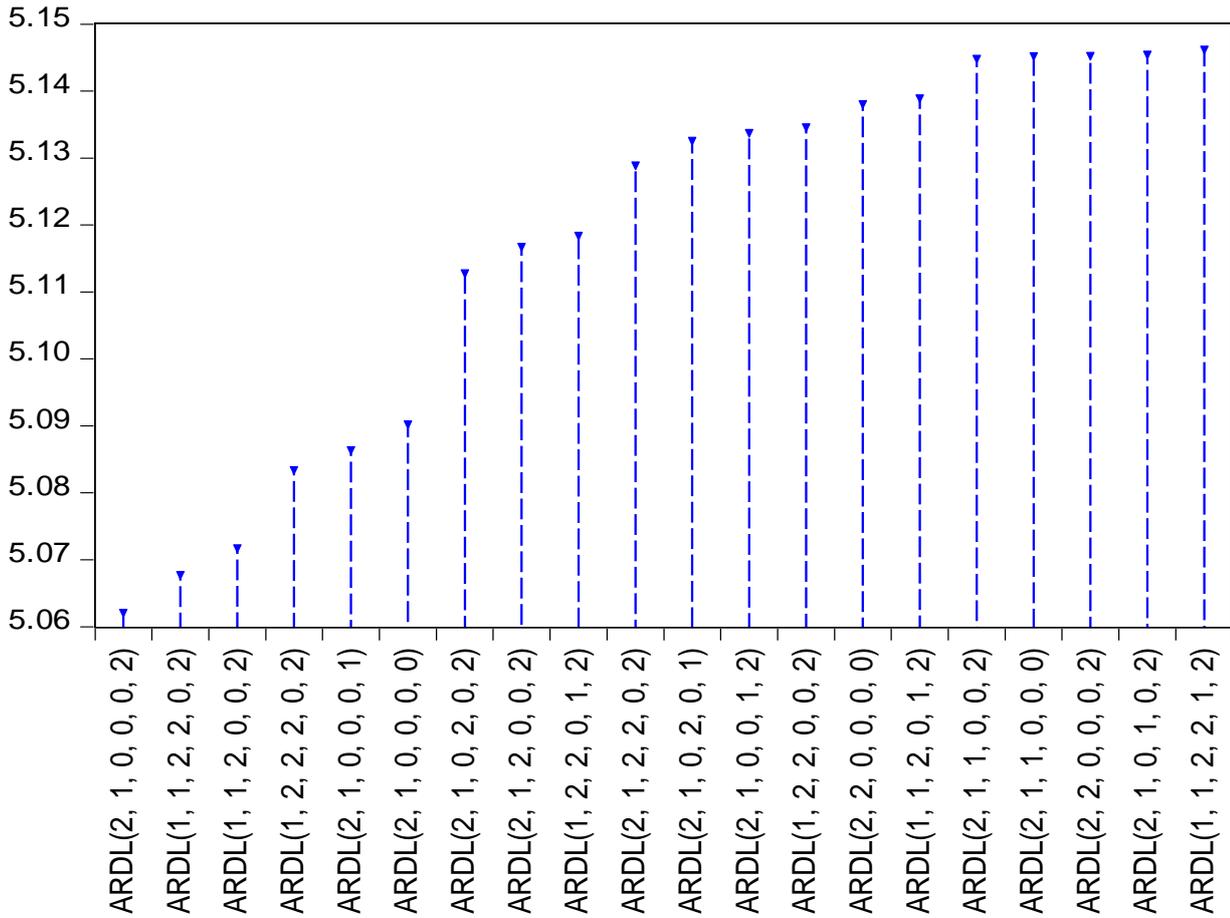
مادام هناك تكامل مشترك بين مؤشر البطالة ومؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي من خلال المعادلة التالية

$Inf=f(sant, logm, trav, esng, transf)$ وفي هذا الإطار فان نموذج ARDL الأمثل هو الذي يعطي أدنى

قيمة لمعيار (AIC) وهو نموذج ARDL (2,1,0,0,0,2) كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (08-04): النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews10

2. تقدير معلمات نموذج ARDL في الأجل الطويل: فيما يلي سيتم قياس العلاقة طويلة الأمد بين مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي ومؤشر التضخم في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل للنموذج، كما هو موضح في الجدول التالي، حيث تم الاعتماد على فترات التباطؤ وفق معيار SBC، والمحددة بفترة واحدة والجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

جدول رقم (04-12): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (2,1,0,0,2)

الاحتمال Prob	المعلمات المقدرة	المتغيرات
0.7842	0.014195-	D(Sant)
0.0040	0.666193-	D(Logm)
0.9751	0.000972	D(Trav)
0.3243	0.019420	D(Ensg)
0.0306	0.675025	D(Transf)
	0.906732	R ²
	2.789393	DW

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة الآتية:

$$INF = -0.0142 * SANT - 0.6662 * LOGM + 0.0010 * TRAV + 0.0194 * ENSG + 0.6750 * Transf - 5.1724$$

يلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL للنموذج الثالث المتعلق بأثر مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على التضخم في الجزائر، أن المرونات المقدرة معنوية بالنسبة للإنفاق على قطاع السكن والتحويلات الاجتماعية فقط، كما أن 90.67% من التغيرات في مؤشر التضخم يمكن تفسيره بالتغير في الإنفاق على كل من قطاع السكن والتحويلات الاجتماعية. وهي نسبة مرتفعة تدل على جودة توفيق النموذج، كما أن نتائج هذا النموذج تتوافق إلى حد ما مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.

➤ وجود أثر إيجابي للتحويلات الاجتماعية في المدى الطويل، فالزيادة بـ 01% في الإنفاق على التحويلات الاجتماعية يؤدي إلى زيادة حجم التضخم بـ 67.5%، وأثر سلبي للإنفاق على قطاع السكن فالزيادة بـ 01% في الإنفاق على قطاع السكن يؤدي إلى تخفيض حجم التضخم بـ 66.61%، في حين أن الإنفاق على باقي القطاعات (الصحة، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التعليم) ليس لها أي تأثير على مؤشر التضخم في الجزائر، هذه النتيجة إن كانت مقبولة إحصائياً، إلا أنها قد تأخذ بتحفظ من الجانب الاقتصادي.

ثالثاً- تقدير معلمات نموذج ARDL في الأجل القصير UECM-ARDL: فيما يلي سيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين مؤشر التضخم والإنفاق العام الاجتماعي على القطاعات الخمسة محل الدراسة من خلال النموذج الثاني (2,1,0,0,0,2) ARDL، وفيما يلي نتائج تقدير نموذج UECM-ARDL:

جدول رقم (04-13): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير UECM-ARDL

المتغيرات	المعاملات المقدرة	الاحتمال Prob
D(Sant)	0.013934	0.1867
D(Logm)	-0.382848	0.0012
D(Logm(-1))	-0.337042	0.0032
D(Transf)	1.093875	0.0002
D(Transf(-1))	0.983057	0.0012
CointEq(-1)	-0.346007	0.0000
R ²	0.8217	
DW	2.6167	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

يتضح من خلال الجدول السابق أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ معنوي ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، فضلا عن انخفاض قيمته، إذ بلغت (-0.346007) حيث يتم تعديل الاختلال في الأجل القصير، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأن كل محددات الإنفاق العام الاجتماعي لها أثر معنوي في الأجل القصير ماعدا الإنفاق على قطاع الصحة، قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتعليم فلم يكن معنوي، وفي حقيقة الأمر العلاقة في الأجل الطويل هي التي يعتمد عليها في دراسة العلاقة بين التضخم ومحددات الإنفاق العام الاجتماعي، من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير، فإن:

- الإنفاق على قطاع الصحة، في الجزائر لا يؤثر على التضخم، لأنه غير معنوي عند المستوى.
- الإنفاق على قطاع السكن في الجزائر المبطئ بفترة واحدة لديه تأثير سلبي على التضخم ومعنوي. أي أن زيادة الإنفاق على قطاع السكن ب 01% يؤدي إلى انخفاض التضخم ب 33.37%.
- الإنفاق على التحويلات الاجتماعية مبطئة بفترة واحدة في الجزائر لديه تأثير إيجابي على التضخم ومعنوي. أي أن زيادة الإنفاق على التحويلات الاجتماعية ب 01% يؤدي إلى زيادة التضخم ب 98.3%.

المبحث الثالث: تقييم نماذج ARDL المقدرة وتحليل دوال الاستجابة

بعد تقدير النماذج الثلاثة لاختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على كل من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر البطالة، ومؤشر التضخم، وتقدير معاملات نماذج ARDL في الأجلين القصير والطويل، سيتم من خلال هذا المبحث تقييم النماذج المقدرة اقتصاديا، إحصائيا وقياسيا.

المطلب الأول: تقييم النماذج المقدرة إقتصاديا

- وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على قطاع الصحة على الناتج المحلي الإجمالي: وهذا راجع لارتفاع مخصصات القطاع ضمن البرامج التنموية وتفسير دور الدولة في تنمية النشاطات الاجتماعية بصفة عامة والصحية بصفة خاصة فالإنفاق على الصحة جزء من الإنفاق العام للدولة فهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وهذا من خلال تأثيره في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكينزية التي ترى أن الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال المضاعف الكينزي كما أن الإنفاق على الصحة أصبح يراعي فيه جودة الخدمات الصحية المقدمة والكفاءة في الإنفاق والتوزيع العادل للخدمات الصحية على مستوى الدولة لتصبح في متناول الجميع وبالجملة وبالجودة نفسها غير أن التحديات التي تواجه الجزائر من شأنها التأثير على إنجازاتها حيث سيشهد الإنفاق على الصحة ارتفاعا في السنوات المقبلة بسبب الاحتياجات المتغيرة والمتزايدة وبالتالي الوقوع في إشكالية تنامي الإنفاق الصحي في الجزائر.

- وجود أثر سلبي للإنفاق العام على قطاع الصحة على البطالة: وهو ما يؤكد صحة عدم فعالية السياسة المالية التوسعية في تحقيق الأهداف المرجوة، فزيادة الطلب على الخدمة الصحية من خلال السياسة التوسعية كان بسبب زيادة النمو الديموغرافي وتغيير في الخريطة المرضية ولم يقابله زيادة في الإنتاج حيث أن امتصاص هذا الطلب تم على حساب القطاع الخارجي (واردات) وهو ما يشكل تضخم مستورد، وأكد الاقتصاديين أن كل الدلائل النظرية والتجريبية تشير إلى أن دور الحكومة يجب أن يكون عند حد معين لضمان استمرارية النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة منتجة ودائمة، فضخامة الإنفاق على قطاع الصحة يمكن أن يؤثر سلبا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي وعلى خلق مناصب الشغل.

- وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على قطاع التعليم (الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي) على الناتج المحلي الإجمالي: تخصص الحكومة مبالغ هامة وكبيرة لقطاع التعليم باعتباره مصدرا هاما في تراكم رأس المال البشري الذي يعتبر من محركات النمو الاقتصادي، والجزائر من الدول التي اهتمت برأس المال البشري من خلال تخصيص مبالغ وميزانيات معتبرة لتحسين الإنفاق على التعليم بكافة مستوياته (التعليم الابتدائي،

الثانوي، والتعليم العالي) فزيادة الإنفاق العام يعمل على زيادة الطلبة المسجلين في مراحل التعليم وتحسين نوعيتهم مما يعزز كفاءة القوى العاملة وزيادة إنتاجية العامل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والمحافظة على معدل نمو الاقتصادي دائم في الأجل الطويل وهو ما تؤكدته النظرية الاقتصادية على وجود علاقة طردية بين التعليم والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة التعليم سيؤدي إلى زيادة معدلات النمو.

- وجود أثر سلبي للإنفاق العام على قطاع التعليم (الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي) على البطالة:
لقطاع التعليم مكانة استراتيجية بالغة الأهمية في عمل الحكومة الجزائرية فهو يعتبر قطاعا استراتيجيا بالنظر لأهمية التعداد المدرسي والجامعي المتكفل به وكذلك ثقل موظفيه وكثافة شبكته فقد ساهم قطاع التعليم خاصة قطاع التربية الوطنية (التعليم الابتدائي، الثانوي) في تخفيض معدلات البطالة بشكل كبير، فزيادة 01% في الإنفاق على قطاع التعليم بكافة مستوياته يؤدي إلى تخفيض بطالة بنسبة 07.34% وهو ما أكدته نظرية رأس المال البشري أن التعليم يضيف المهارات التي تعمل على زيادة إنتاجية الفرد حيث أن الأفراد أكثر تعلما قادرون على توليد إنتاج أعلى والذي يترجم بشكل طبيعي إلى أحور أعلى وفرص عمل أفضل، وبالتالي وحسب هذه النظرية فالتعليم يلعب دورا مباشرا في تحسين الحصول على فرص العمل والأرباح المستقبلية.

- وجود أثر سلبي للإنفاق العام على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي: راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي لاعتماده بصورة كبيرة على الإيرادات البترولية هذه الأخيرة التي تساعد على تغطية نفقات الدولة، إلا أن هذه الإيرادات توجه لتغطية النفقات التي توجه بشكل كبير نحو الاستثمارات الغير المنتجة التي لا تخلق نمو اقتصادي ولا تخلق قيمة مضافة عكس الاستثمارات المنتجة، كما أن الاستثمارات العمومية لا تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي خاصة إذا وجهت إلى قطاعات غير منتجة ولا تساهم في توظيف نسبة كبيرة من الأيدي العاملة لامتصاص البطالة.

- وجود أثر سلبي للإنفاق العام على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على البطالة: من خلال عرض واقع التشغيل تبين أن للسياسة الاتفاقية الجزائرية أثر على البطالة لكن في فترة قصيرة وهذا من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعمليات التشغيل المسيرة من قبل وكالات التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي تساهم في تخفيض معدلات البطالة، غير أن تأثير هذه البرامج على سياسة التشغيل محدود بالمقارنة مع المخصصات المالية المعتمدة فأغلبية المناصب المستحدثة ظرفية ولا تتلائم مع متطلبات السوق.

- وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على قطاع السكن على الناتج المحلي الإجمالي: يرجع ذلك إلى الجهود التنموية التي تبذلها الدولة من خلال إعطاء أهمية للقطاع السكن فالإنفاق على قطاع السكن يهدف إلى زيادة الطلب الفعال في السوق، ومن ثم بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وبالإضافة إلى ذلك فإن دعم السكن يشكل إحدى صور إعادة توزيع الثروة بشكل عادل بين المواطنين، والجزائر استطاعت تحقيق قفزة نوعية في إطار سياستها السكنية الهادفة نحو تحقيق القضاء على أزمة السكن وتحسين ظروف معيشة المواطن الجزائري وهذا نحو تجسيد مخططين يشملان على التوالي انجاز مليون سكن للخماسي الأول ومليون وحدة سكنية للخماسي الثاني، وذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية معتبرة للقطاع السكن، وتشير بعض الدراسات أن كل دولار يستثمر في هذا القطاع يسمح بإنتاج دولارين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويعتبر قطاع السكن أحد العوامل الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي فإن الاهتمام به سيؤدي حتما إلى الزيادة في الطلب على السكن وهذا بدوره سيشجع المقاولين على بناء السكنات جديدة. هكذا تصبح الدورة الاقتصادية في تفاعل مستمر لأن كل سكن ينجز سيجر ورائه عدة نشاطات أخرى. بما في ذلك تحريك العمالة وتحريك المصانع التي تصنع المواد الأولية والمواد المصنعة مما يساهم بشكل كبير في حل أزمة البطالة، كما أن اقتطاع الأفراد جزء من مداخيلهم رغبة منهم في الحصول على سكن في المستقبل، هذا يزيد الادخار لدى البنوك. وتوفير السيولة لتمويل المشاريع المطلوبة.

- وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على قطاع السكن على البطالة: تشير هذه الأرقام بوضوح إلى زيادة السنوية المعتبرة لعدد العاملين في القطاع، لكنها غير كافية ولم تحقق المطلوب وهذا في ظل امتناع الكثير من المؤسسات الجزائرية المشاركة في انجاز المشاريع السكنية بسبب محدودية الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية بالإضافة إلى الامتيازات التي تقدم للعمالة الأجنبية على حساب العمالة المحلية فبهدف انجاز المشاريع الكبرى للمشاريع السكنية بالجزائر لجأت السلطات إلى استيراد اليد العاملة الأجنبية التي أصبحت تزاخم العمالة المحلية وقد قدر عدد العمال الأجانب المصرح بهم 140 ألف عامل من 125 جنسية بحيث تأتي العمالة الصينية في المرتبة الأولى بتعداد يقدر بـ 40 ألف عامل ينشط أغلبهم في قطاع السكن.

- وجود أثر سلبي للتحويلات الاجتماعية على الناتج المحلي الإجمالي وأثر إيجابي على التضخم: وهو يدل على وجود استجابة عكسية على الناتج المحلي الإجمالي فزيادة 01% من التحويلات تؤدي بالضرورة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ 125.86% والعكس وذلك لكون أغلب التحويلات

الاجتماعية تتمثل في دعم الصحة، دعم المجاهدين، دعم الكهرباء دعم معاشات التقاعد وهي قطاعات غير منتجة وبالتالي الدعم الموجه لها بدون فائدة اقتصادية، لا تكون لها آثار على الاقتصاد بصورة عامة وعلى النمو الاقتصادي بصورة خاصة.

فسياسة الدعم في الجزائر سياسة معمة يستفيد منها الأغنياء بقدر أكبر من الفقراء فهي لا تتطابق مع مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية فعدم إتباع سياسة الدعم المستهدف جعل منها سياسة مكلفة للدولة تستنزف موارد الميزانية العامة، وتبقى هذه التحويلات الاجتماعية غير كافية في ظل ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وحسب هذا النموذج فإن زيادة 01% من التحويلات الاجتماعية تؤدي إلى زيادة التضخم ب 67.50%، فتدهور أحوال المعيشة وتآكل الدخل خاصة أصحاب الدخل الثابت ويحدث نتيجة ذلك ارتفاع مستويات الأسعار بشكل كبير مما يقلل من القيمة الشرائية للنقود.

وعليه يمكن القول أن المعلمة السالبة تدعو إلى ترشيد التحويلات الاجتماعية أو تخصيصه لمستحقه فعلا وذلك برقمنة التحويلات الاجتماعية عن طريق بطاقة وطنية تحدد فيها إمكانيات كل أسرة بالتدقيق.

فترشيد التحويلات الاجتماعية لخدمة هدفها العام وهو توجيه الدعم لمستحقه هو أكبر عقبة تنتظر سياسة الدعم في الجزائر

المطلب الثاني: تقييم النماذج المقدره إحصائيا

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقييم مقدرات معلمات نماذج ARDL بالنسبة للمتغيرات التابعة الثلاث مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر البطالة، ومؤشر التضخم، في الأجلين القصير والطويل.

أولاً- تقييم مقدرات معلمات النموذج الأول في الأجلين الطويل والقصير:

يتضح من تقديرات معلمات نموذج الأجل القصير في الجدول رقم (04-14) أنها تتوافق إلى حد كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات مع نتائج مقدرات الأجل الطويل، وإن تباينت قيم المعلمات بنسب متفاوتة، كما أن معامل تصحيح الخطأ (-1) Coint Eq يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وهو ما يستلزم أن يكون سالبا ومعنويا حتى يقدم دليلا على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومن خلال نتائج الجدول رقم (04-14)، تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM معنوية وتأخذ قيمة سالبة، أي أن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذ كانت معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الإشارة السالبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 01%، مما يعني أن الاختلال في التوازن طويل الأجل يصحح بسرعة تعديل 185%، كما أظهرت تقديرات معلمات الأجل القصير أن كل المعلمات المقدره

كانت معنوية، علما أن تقديرات معلمات نموذج الأجل الطويل تقيس الأثر الكلي أي الأثر المباشر وغير المباشر للتغير في المتغيرات المستقلة (خارجية كانت أو داخلية مرتدة زمنيا) في كل متغير داخلي (معتمد)، في حين أن تقديرات معلمات الأجل القصير تقيس الأثر المباشر فقط للمتغير المستقل (داخليا أو خارجيا) في التغير المعتمد (داخلي)، وما يهم واضح السياسة هو الأثر الكلي لتغيرات المتغيرات التوضيحية في المتغير المعتمد، والجدول التالي يوضح النسبة بين معلمات نموذج الأجل القصير والطويل، ودرجة تأثيرهما في المتغير التابع (مؤشر الناتج المحلي الإجمالي):

جدول رقم (04-14): نسبة الأثر قصير الأجل إلى الأثر طويل الأجل في مقدرات نموذج ARDL

المتغيرات	مقدرات معلمات الأثر طويل الأجل	مقدرات معلمات الأثر قصير الأجل	نسبة الأثر قصير الأجل إلى الأثر طويل الأجل %
SANT	0.421662	-0.524173	-124
LOGM	0.823244	0.408687	49
TRAV	-0.148717	0.721879	-485
ENSG	0.141025	0.292179	207
TRANSF	-1.258649	0.265691	-21

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تأثير الإنفاق على التعليم على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والبالغ 207% من الأثر الكلي (الأجل الطويل)، أعلى من تأثير الإنفاق على قطاع السكن على الناتج المحلي الإجمالي والبالغ 49%، في حين بلغ الإنفاق على التحويلات الاجتماعية نسبة 21- % من الأثر الكلي وذلك بسبب اختلاف إشارة المعلمة في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، وأن نسبة تأثير الإنفاق على قطاع الصحة في الأجل القصير على الناتج المحلي الإجمالي والبالغ -124% من التأثير الكلي، في حين بلغت نسبة تأثير الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي نسبة -485% من التأثير الكلي.

ثانياً- تقييم مقدرات معلمات النموذج الثاني في الأجلين القصير والطويل:

يتضح من تقديرات معلمات نموذج الأجل القصير في الجدول رقم (04-15)، أنها تتوافق إلى حد كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات مع نتائج مقدرات الأجل الطويل، وإن تباينت قيم المعلمات بنسب متفاوتة، كما أن معامل تصحيح الخطأ (-1) Coint Eq يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وهو ما يستلزم أن يكون سالبا ومعنويا حتى يقدم دليلا على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومن خلال نتائج الجدول رقم (04-15)، تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM معنوية وتأخذ قيمة سالبة، أي أن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذ كانت معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الإشارة

السالبة، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 01%، مما يعني أن الاختلال في التوازن الطويل الأجل يصحح بسرعة تعديل 36%، كما أظهرت تقديرات معاملات الأجل القصير أن كل المعلمات المقدرة كانت معنوية، باستثناء معامل الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والإنفاق على قطاع السكن، والجدول التالي يوضح النسبة بين معاملات نموذج الأجل القصير والطويل ودرجة تأثيرهما في المتغير التابع (مؤشر البطالة):

جدول رقم (04-15): نسبة الأثر قصير الأجل إلى الأثر طويل الأجل في مقدرات نموذج ARDL

المتغيرات	مقدرات معاملات الأثر طويل الأجل	مقدرات معاملات الأثر قصير الأجل	نسبة الأثر قصير الأجل إلى الأثر طويل الأجل %
SANT	0.305735	-0.595808	-194
LOGM	0.399062	0.150662	37
TRAV	-0.062808	-0.029902	47-
ENSG	-0.073401	0.292179	398-
TRANSF	-0.030192	0.052606	174-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تأثير إنفاق السكن على البطالة في الأجل القصير والبالغ 37% من الأثر الكلي (الأجل الطويل)، أعلى من تأثير الإنفاق لقطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على البطالة والبالغ 47-%، في حين بلغ الإنفاق على التحويلات الاجتماعية نسبة -174% من الأثر الكلي وذلك بسبب اختلاف إشارة المعلمة في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، وأن نسبة تأثير الإنفاق لقطاع الصحة في الأجل القصير على البطالة والبالغ 194-% من التأثير الكلي، في حين بلغت نسبة التأثير الإنفاق لقطاع التعليم نسبة -398% من التأثير الكلي.

ثالثاً- تقييم مقدرات معاملات النموذج الثالث في الأجلين القصير والطويل:

يتضح من تقديرات معاملات نموذج الأجل القصير في الجدول رقم (04-16)، أنها تتوافق إلى حد كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات مع نتائج مقدرات الأجل الطويل، وإن تباينت قيم المعلمات بنسب متفاوتة، كما أن معامل تصحيح الخطأ (-1) Coint Eq يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وهو ما يستلزم أن يكون سالبا ومعنويا حتى يقدم دليلا على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومن خلال نتائج الجدول رقم (04-16)، تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM معنوية وتأخذ قيمة سالبة، أي أن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذ كانت معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الإشارة السالبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 01%، مما يعني أن الاختلال في التوازن طويل

الأجل يصحح بسرعة تعديل 93%، كما أظهرت تقديرات معلمات الأجل القصير أن كل المعلمات المقدرة كانت معنوية، باستثناء معامل الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والإنفاق على قطاع السكن، والجدول التالي يوضح النسبة بين معلمات نموذج الأجل القصير والطويل ودرجة تأثيرهما في المتغير التابع (مؤشر التضخم):

جدول رقم (04-16): نسبة الأثر قصير الأجل إلى الأثر طويل الأجل في مقدرات نموذج ARDL

المتغيرات	مقدرات معلمات الأثر طويل الأجل	مقدرات معلمات الأثر قصير الأجل	نسبة الأثر قصير الأجل إلى الأثر طويل الأجل %
SANT	0.014195-	0.013934	98-
LOGM	0.666193-	0.333742-	50
TRAV	0.000972	-0.015178	15-
ENSG	0.019420	0.003207	16
Transf	0.675025	0.983057	145

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تأثير إنفاق التحويلات الاجتماعية على التضخم في الأجل القصير والبالغ 145% من الأثر الكلي (الأجل الطويل)، أعلى من تأثير إنفاق قطاع السكن على التضخم والبالغ 50%، في حين بلغ الإنفاق على قطاع التعليم نسبة 16% من الأثر الكلي، وأن نسبة تأثير الإنفاق على قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي في الأجل القصير على التضخم والبالغ 15% من التأثير الكلي، في حين بلغت نسبة التأثير الإنفاق على قطاع الصحة نسبة 98% من التأثير الكلي.

المطلب الثالث: تقييم النماذج المقدرة قيسياً

أولاً- الاختبارات التشخيصية: بعد التأكد من وجود علاقة وحدة التكامل المشترك بين المتغيرات يتم قياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد تم الاعتماد على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion) بالنسبة للنموذج محل الدراسة، وقبل اعتماد نموذج ARDL المختار بواسطة SBC في تقدير نموذج الأجل الطويل، لذلك ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

➤ اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي BG؛

➤ اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH؛

➤ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque-Bera؛

➤ اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل التالي لهذا النموذج Ramsey.

1. الاختبارات التشخيصية لفحص ملائمة النموذج الأول المقدر: فيما يلي سيتم إجراء هذه الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة لأثر الإنفاق العام الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (04-17): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي-Breusch	F-statistic	0.517622	0.9999
Godfrey	Chi-Square	4.116791	0.1277
التوزيع الطبيعي-Jarque-Bera	Jarque-Bera	2.179191	0.3363
عدم ثبات التباين-ARCH	F-statistic	0.057824	0.8123
	Chi-Square	0.063157	0.8016
استقرار النموذج-Ramsey	T-statistic	0.196781	0.8505
Reset	F-statistic	0.038723	0.8505

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن بواقى النموذج المقدر لا يعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها تتوزع توزيعاً معتدلاً، وتباينها ثابت، فضلاً عن عدم وجود أخطاء في تعيين النموذج عند المستوى، إذ تشير إحصائية LM(BG) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تشير إحصائية ARCH إلى قبول فرضية عدم أي ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النماذج المقدرة.

كذلك تشير إحصائية (JB) إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج محل التقدير، كما تشير إحصائية Ramsey-Reset إلى صحة الشكل المستخدم في النموذج، أي تشير إلى استقرار النموذج المستخدم وعليه من خلال الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، يمكن اتخاذ قرار بصلاحيته النموذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام الاجتماعي والناتج المحلي الإجمالي.

2. الاختبارات التشخيصية لفحص ملائمة النموذج الثاني المقدر: فيما يلي سيتم إجراء هذه الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة لأثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر البطالة في الأجل الطويل، كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (18-04): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الثاني

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي-Breusch	F-statistic	0.217405	0.992967
Godfrey	Chi-Square	4.600871	0.1002
التوزيع الطبيعي-Jarque-Bera	Jarque-Bera	4.88398	0.5850
عدم ثبات التباين-ARCH	F-statistic	0.000174	0.98960
	Chi-Square	0.000191	0.9890
استقرار النموذج-Ramsey	T-statistic	1.031189	0.3228
Reset	F-statistic	1.063351	0.3228

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن بواقي النموذج المقدر لا يعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها تتوزع توزيعاً معتدلاً، وتباينها ثابت، فضلاً عن عدم وجود أخطاء في تعيين النموذج عند المستوى، إذ تشير إحصائية LM(BG) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تشير إحصائية ARCH إلى قبول فرضية عدم أي ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النماذج المقدر.

كذلك تشير إحصائية (JB) إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج محل التقدير، كما تشير إحصائية Ramsey-Reset إلى صحة الشكل المستخدم في النموذج، أي تشير إلى استقرار النموذج المستخدم وعليه من خلال الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، يمكن اتخاذ قرار بصلاحيته النموذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام الاجتماعي ومؤشر البطالة.

ثانياً-الاختبارات التشخيصية لفحص ملائمة النموذج الثالث المقدر: فيما يلي سيتم إجراء هذه الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم في قياس المرونة المقدرة لأثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر التضخم في الأجل الطويل، كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (19-04): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الثالث

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي-Breusch-Godfrey	F-statistic	0.966853	0.529102
	Chi-Square	12.35295	0.2134
التوزيع الطبيعي-Jarque-Bera	Jarque-Bera	1.869448	0.3926
عدم ثبات التباين-ARCH	F-statistic	1.408371	0.2492
	Chi-Square	1.447292	0.2290
استقرار النموذج-Ramsey-Reset	T-statistic	0.85381	0.1213
	F-statistic	0.26722	0.1213

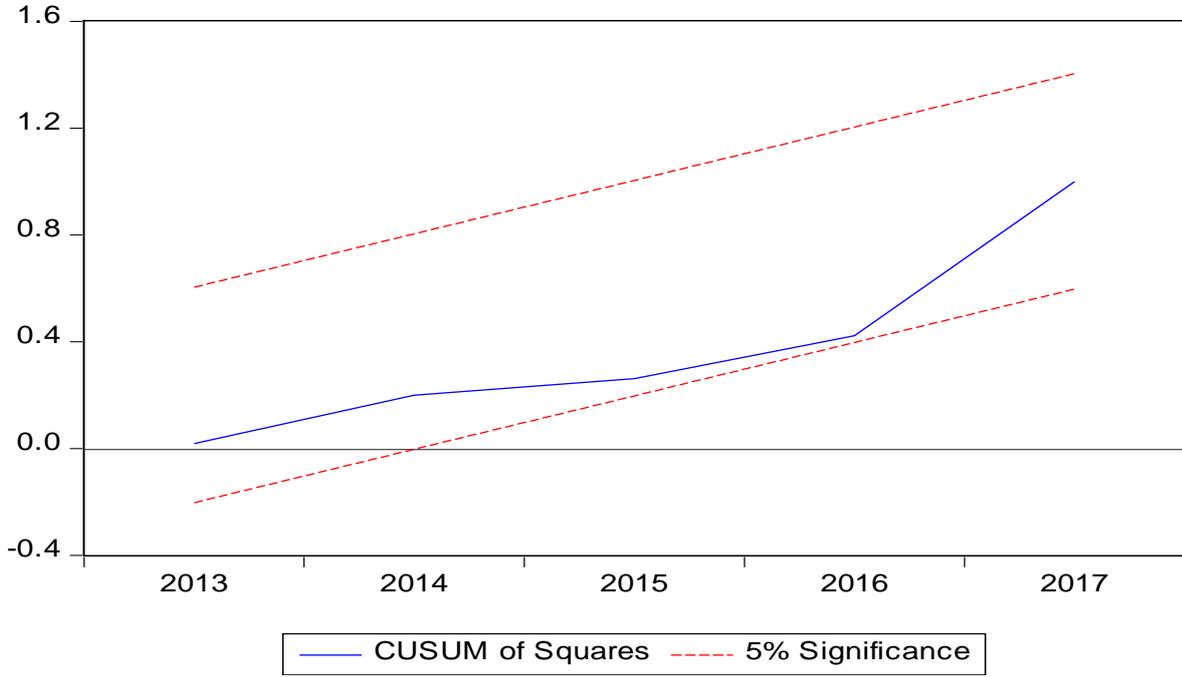
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن بواقي النموذج المقدر لا يعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها تتوزع توزيعاً معتدلاً، وتباينها ثابت، فضلاً عن عدم وجود أخطاء في تعيين النموذج عند المستوى، إذ تشير إحصائية $LM(BG)$ إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تشير إحصائية ARCH إلى قبول فرضية عدم أي ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النماذج المقدر.

كذلك تشير إحصائية (JB) إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج محل التقدير، كما تشير إحصائية Ramsey-Reset إلى صحة الشكل المستخدم في النموذج، أي تشير إلى استقرار النموذج المستخدم وعليه من خلال الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، يمكن اتخاذ قرار بصلاحية النموذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام الاجتماعي ومؤشر التضخم.

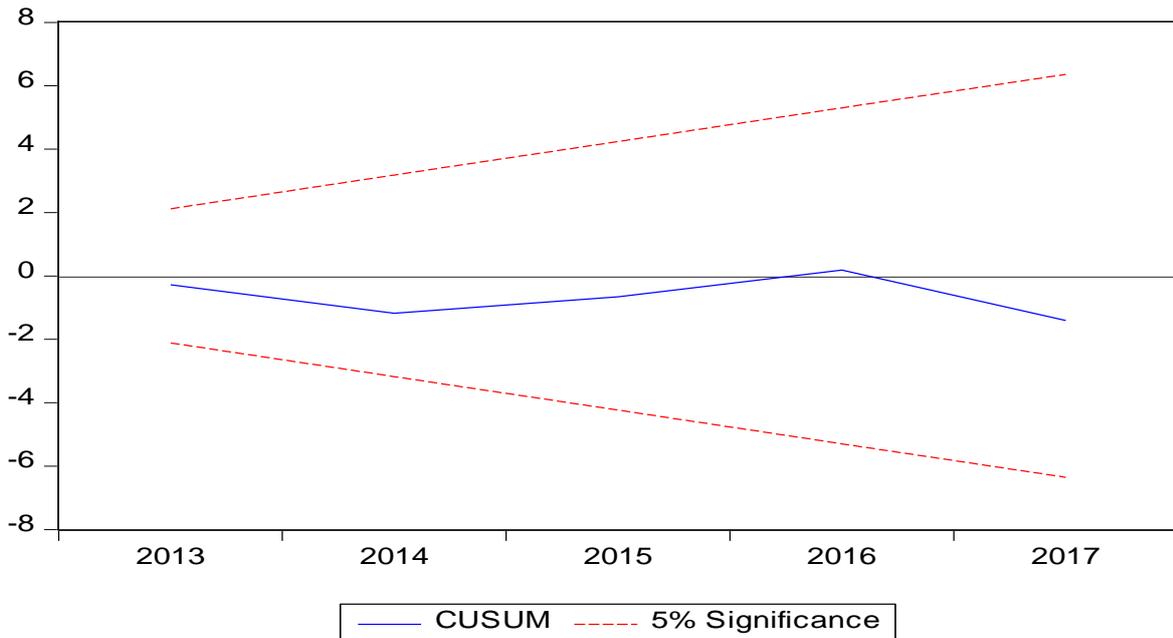
ثالثاً- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نماذج $ARDL$ المقدر: وللتأكد من خلو البيانات في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها ومدى استقرار وانسجام المعاملات طويلة الأجل مع تقديرات معاملات قصيرة الأجل للنماذج الثلاثة، فإن نتائج اختبار الاستقرار موضحة في الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (09-04): المجموع التراكمي للبواقي المعادة لاختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL-UECM - النموذج الأول



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

شكل رقم (10-04): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة لاختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL-UECM - النموذج الأول

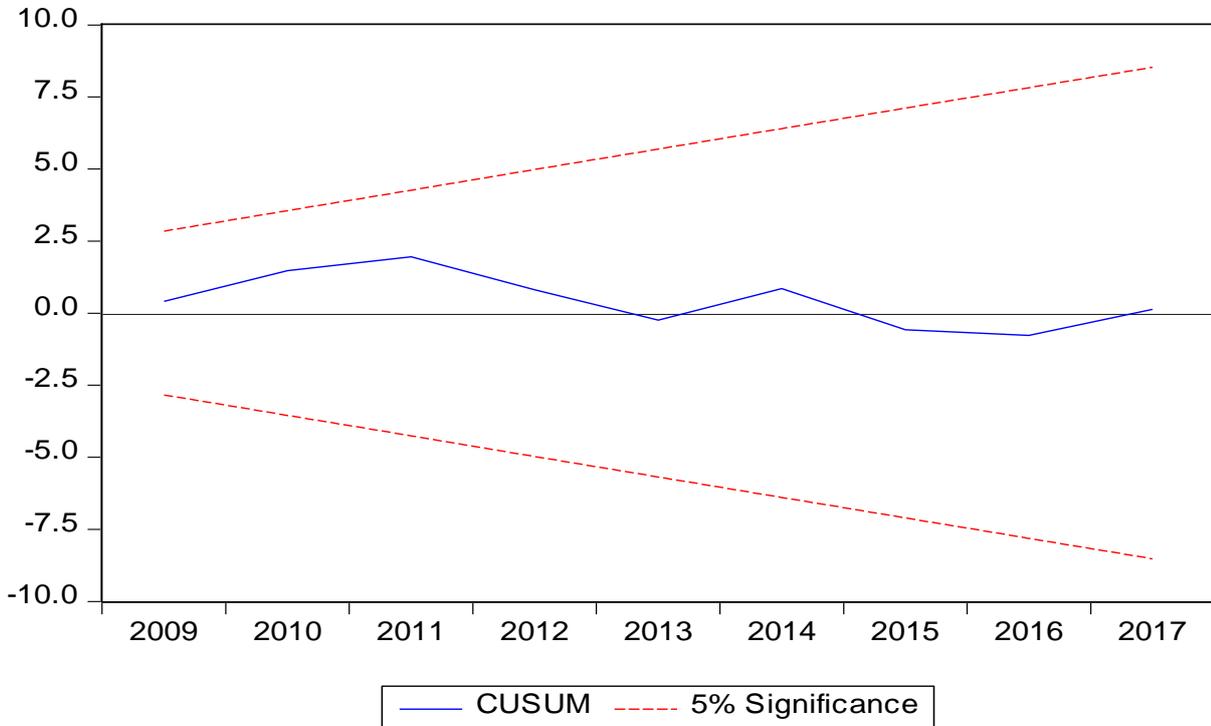


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

يتضح من الشكلين البيانيين أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM Q، لهذا النموذج أنه يقع داخل الحدود المرحجة عند مستوى معنوية 05%، مما يشير إلى أن هناك استقرارا وانسجاما في تقديرات النموذج بين نتائج الأجلين الطويل والقصير، أي أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ UECM المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة.

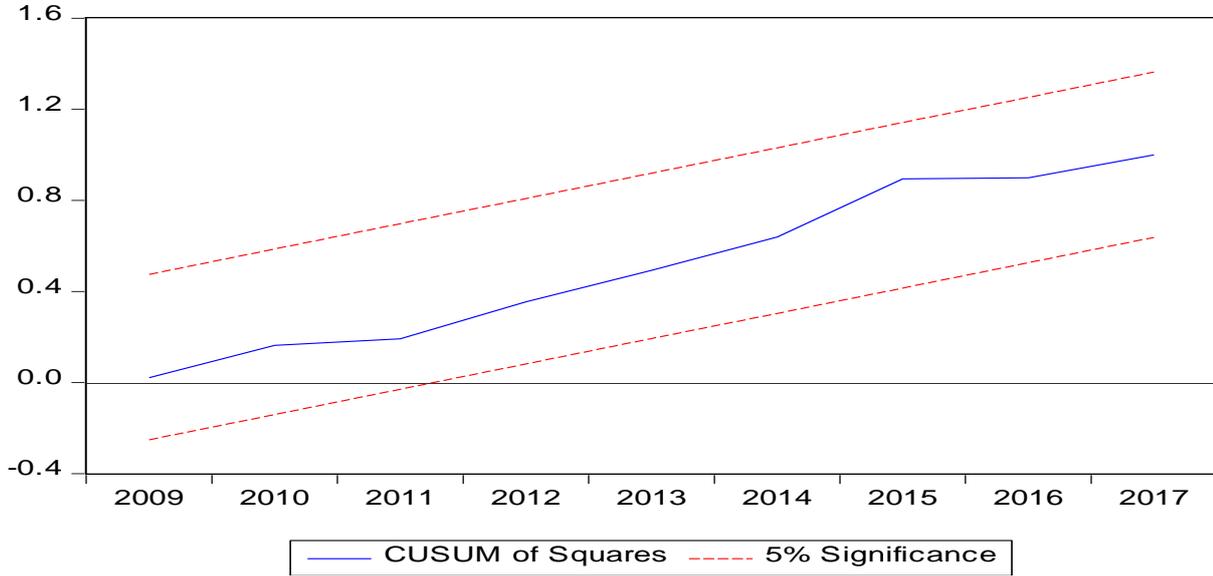
والشكلين التاليين يوضحان اختباري CUSUM، CUSUM Q للنموذج الثاني المتعلق بأثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر البطالة:

شكل رقم (11-04): المجموع التراكمي للبواقي المعادة لاختبار استقرارية معاملات نموذج-ARDL
UECM-النموذج الثاني-



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

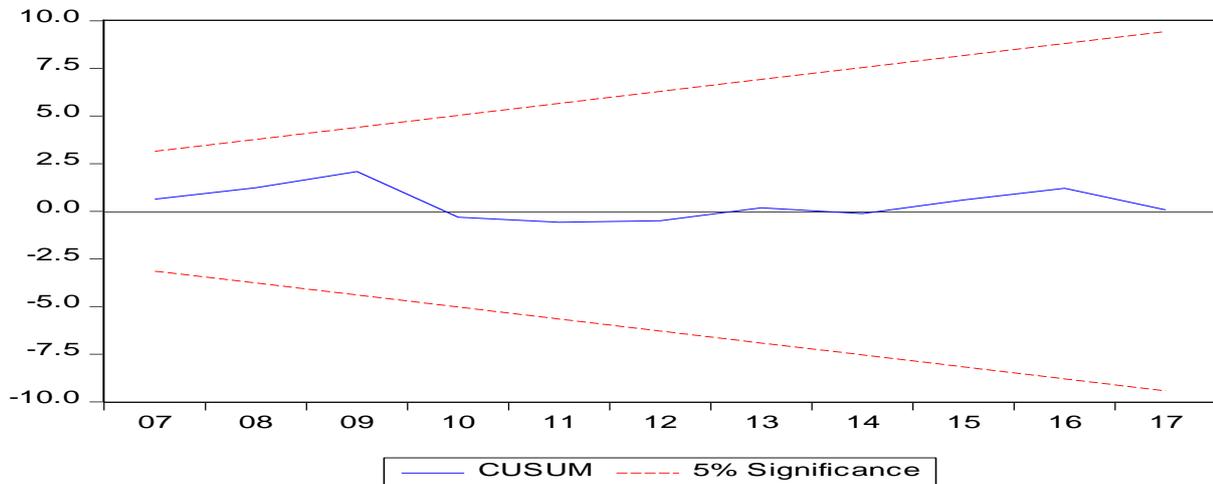
شكل رقم (04-12): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لاختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL-UECM-النموذج الثاني -



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

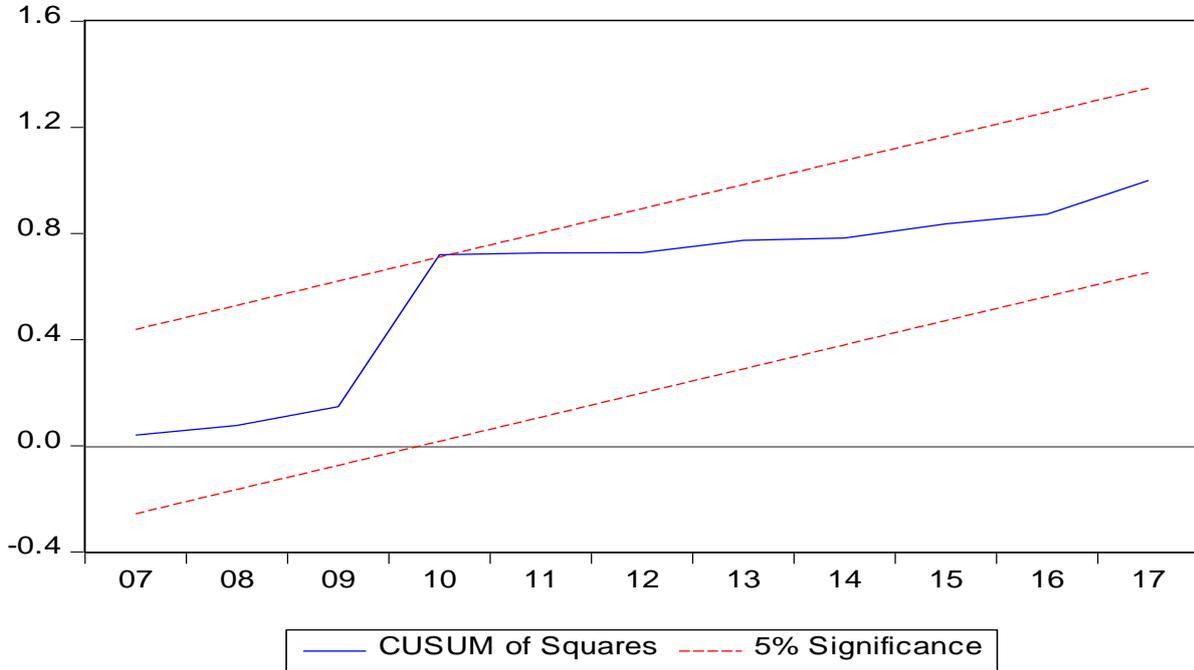
يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة للنموذج هي مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني للاختباري CUSUM Q، CUSUM داخل الحدود المرحجة عند مستوى معنوية 05%. والشكلين التاليين يوضحان اختباري CUSUM Q، CUSUM للنموذج الثالث المتعلق بأثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر التضخم.

شكل رقم (04-13): المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لاختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL-UECM-النموذج الثالث -



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

شكل رقم (04-14): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لاختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL-UECM - النموذج الثالث -



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة للنموذج هي مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني للاختباري CUSUM، CUSUM Q داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05%.

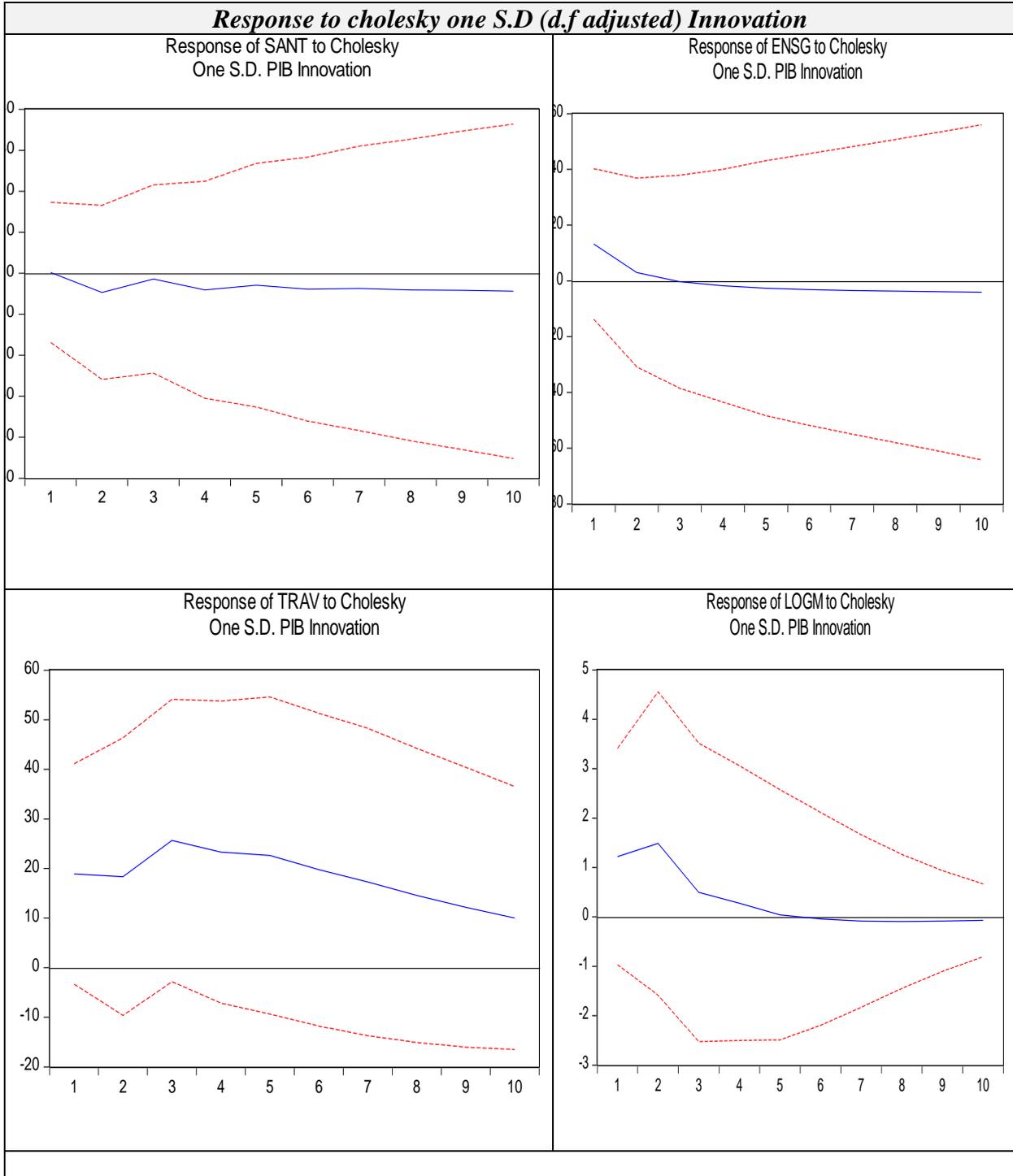
المطلب الرابع: تحليل دوال الاستجابة

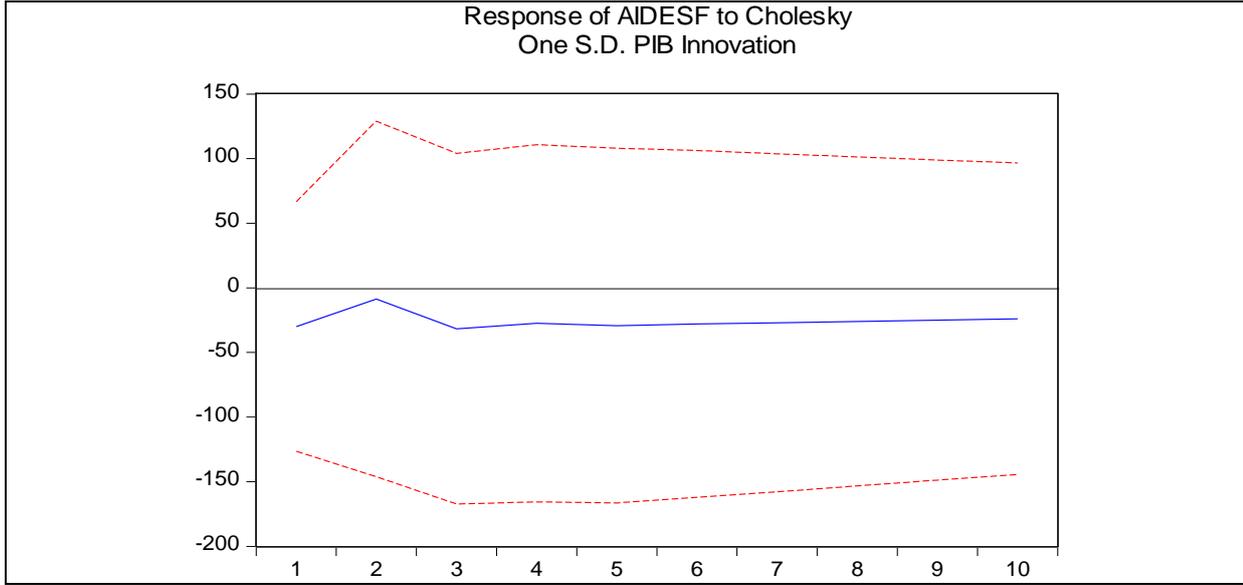
يفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عن مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة، وبالتالي سوف يتم التركيز في هذا الجزء من الدراسة على تحليل نتائج حدوث صدمات سلبية (التخفيض) في كل من الإنفاق على قطاع الصحة، التعليم، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية على كل من: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم والبطالة.

أولاً- أثر الصدمات في مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي:

1. التمثيل البياني لأثر الصدمة: الشكل التالي يتضمن تمثيلات بيانية لأثر الصدمات السلبية في الناتج المحلي الإجمالي على كل من قطاع الصحة، التعليم، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية:

شكل رقم (04-15): تمثيلات بيانية توضح أثر الصدمات في مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي





المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

➤ **أثر الصدمة في الإنفاق على قطاع الصحة:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع الصحة بوحدة واحدة، سيكون له أثر معنوي سلبي على الناتج المحلي الإجمالي حيث يكون سالب طيلة العشر سنوات.

➤ **أثر الصدمة في الإنفاق على قطاع التعليم:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع التعليم (الابتدائي والثانوي والتعليم العالي) بوحدة واحدة سيكون له أثر موجب ولكن متناقص على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى وبعدها متناقص سالب خلال الفترات اللاحقة طيلة العشر سنوات المتنبأ بها.

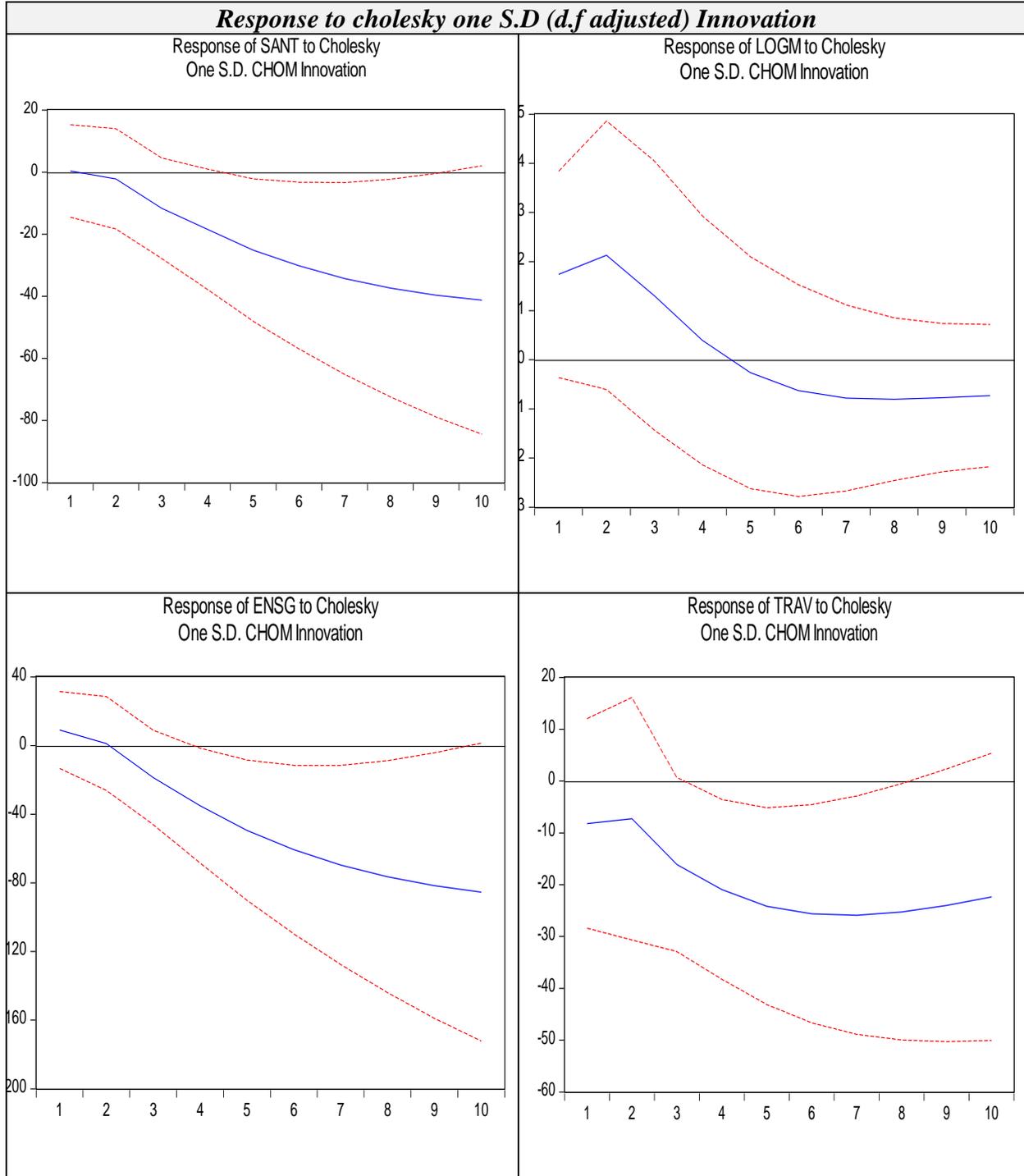
➤ **أثر الصدمة في الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بوحدة واحدة سيكون له أثر طردي متناقص خلال الفترة الأولى على الناتج المحلي الإجمالي، وبعدها طردي متزايد خلال الفترة الثانية، ثم يكون طردي متناقص خلال الفترات اللاحقة المتنبأ بها.

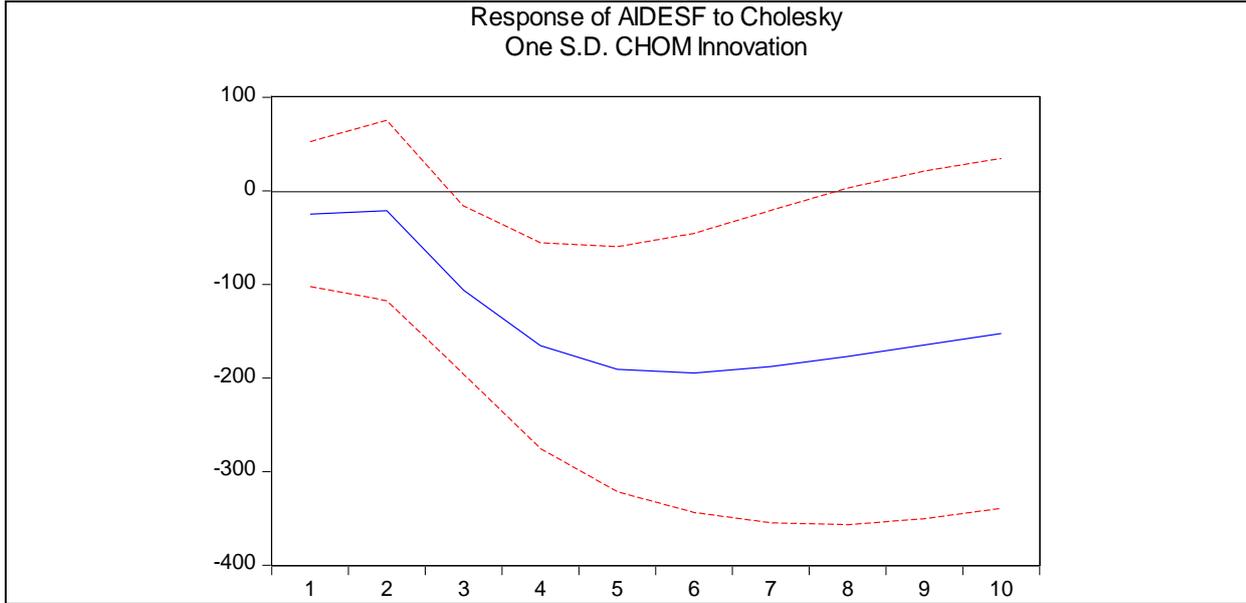
➤ **أثر الصدمة في الإنفاق على قطاع السكن:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع السكن بوحدة واحدة سيكون له أثر طردي متزايد خلال الفترة الأولى على الناتج المحلي الإجمالي، وبعدها طردي متناقص خلال الفترتين الثانية والثالثة، ثم يكون عكسي متناقص خلال الفترات اللاحقة المتنبأ بها.

➤ أثر الصدمة في التحويلات الاجتماعية: إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة، سيكون له أثر معنوي سلبى على الناتج المحلي الإجمالي حيث يكون سالب طيلة العشر سنوات.

ثانيا- أثر الصدمات في مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على البطالة:

شكل رقم(04-16): تمثيلات بيانية توضح أثر الصدمات في مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على البطالة





المصدر: من مخرجات برنامج Eviews9

➤ **أثر الصدمة في الإنفاق الصحي:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع الصحة بوحدة واحدة، سيكون له أثر معنوي سالب لكن متناقص على البطالة طيلة العشر سنوات المتنبؤ بها.

➤ **أثر الصدمة في الإنفاق قطاع التعليم:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع التعليم (الابتدائي والثانوي والتعليم العالي) بوحدة واحدة سيكون له أثر موجب ولكن متناقص على البطالة خلال الفترة الأولى وبعدها متناقص سالب خلال الفترات اللاحقة طيلة العشر سنوات المتنبؤ بها.

➤ **أثر الصدمة في الإنفاق قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بوحدة واحدة سيكون له أثر سلبي متزايد خلال الفترة الأولى على البطالة، وبعدها سلبي متناقص خلال الفترات اللاحقة المتنبؤ بها.

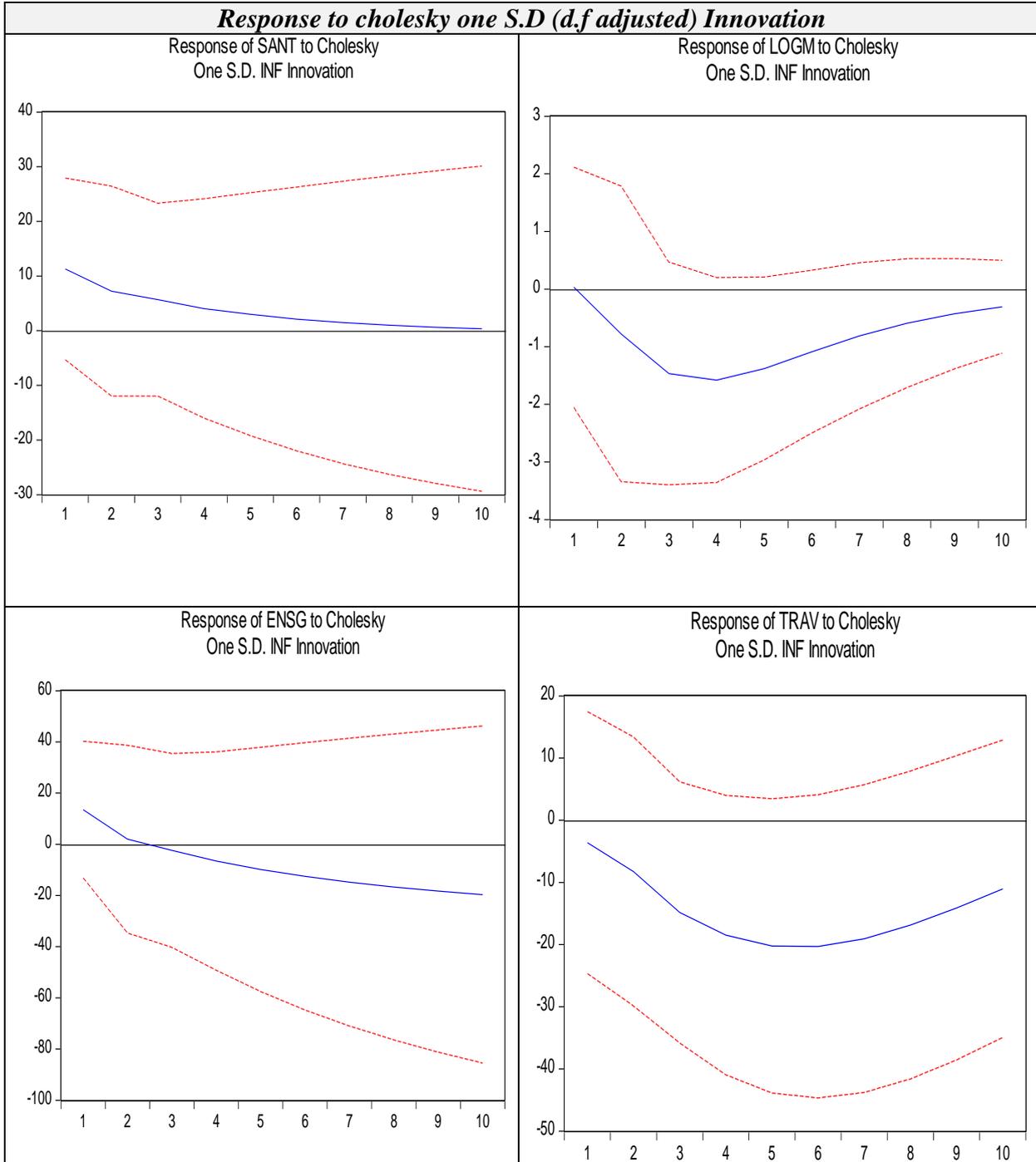
➤ **أثر الصدمة في الإنفاق قطاع السكن:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع السكن سيكون له أثر معنوي موجب متزايد على التضخم خلال الفترة الأولى، وبعدها يتناقص خلال الفترة الثانية ليصبح سالب متناقص على البطالة خلال الفترات اللاحقة المتنبؤ بها.

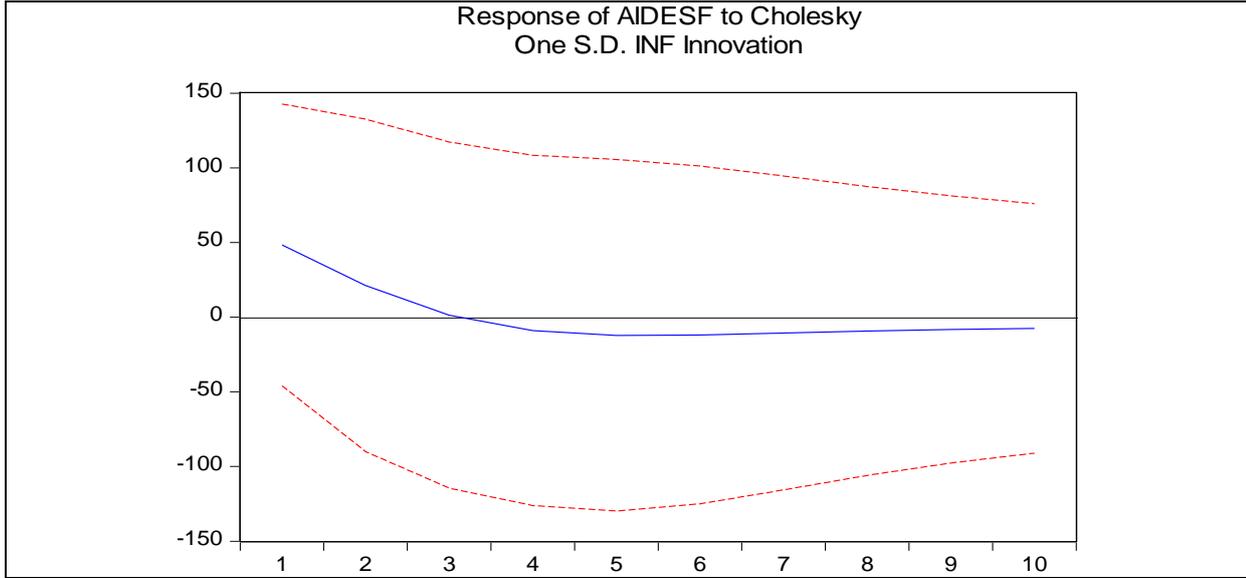
➤ **أثر الصدمة في التحويلات الاجتماعية:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة، سيكون له أثر سلبي متزايد خلال الفترة الأولى على البطالة، وبعدها سلبي متناقص خلال الفترات اللاحقة المتنبؤ بها.

ثالثاً- أثر الصدمات في مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على التضخم:

شكل رقم (04-17): تمثيلات بيانية توضح أثر الصدمات في مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي على

التضخم





المصدر: من مخرجات برنامج Eviews9

➤ **أثر الصدمة في الإنفاق على قطاع الصحة:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع الصحة بوحدة واحدة، سيكون له أثر معنوي موجب لكن متناقص على التضخم طيلة العشر سنوات المتنبأ بها.

➤ **أثر الصدمة في الإنفاق على قطاع التعليم:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع التعليم (الابتدائي والثانوي والتعليم العالي) بوحدة واحدة سيكون له أثر موجب ولكن متناقص على التضخم خلال الفترة الأولى وبعدها متناقص سالب خلال الفترات اللاحقة طيلة العشر سنوات المتنبأ بها.

➤ **أثر الصدمة في الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بوحدة واحدة سيكون له أثر سلبى متناقص خلال الفترة الأولى على التضخم، وبعدها سلبى متزايد خلال الفترات اللاحقة المتنبأ بها.

➤ **أثر الصدمة في الإنفاق على السكن:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في الإنفاق على قطاع السكن سيكون له أثر معنوي موجب متناقص على التضخم خلال الفترة الأولى، وبعدها سلبى متناقص خلال الفترات اللاحقة المتنبأ بها.

➤ **أثر الصدمة في التحويلات الاجتماعية:** إن حدوث صدمة هيكلية سلبية واحدة في التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة، سيكون له أثر معنوي سلبى متناقص على التضخم، ثم يكون سالب متزايد طيلة العشر سنوات.

خلاصة الفصل:

من خلال اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم، باستخدام منهجية وتحليل العلاقة القصيرة والطويلة بينهما باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة إلى منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، تم التوصل إلى النتائج التالية:

➤ أثبتت نتائج تقدير النموذج القياسي الأول المتعلق بأثر الإنفاق العام الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي، عن وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق على كل من قطاع الصحة، السكن، والتعليم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، في حين سُجل أثر سلبي لكل من قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية في الأجل الطويل.

➤ تبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL للأجل القصير، وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق على كل من قطاع الصحة، التعليم، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية على الناتج المحلي الإجمالي.

➤ أثبتت نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني المتعلق بأثر الإنفاق العام الاجتماعي على البطالة، كما بينت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للإنفاق على كل من قطاعي الصحة والسكن على البطالة في الجزائر، أما الإنفاق على باقي القطاعات لديه أثر سلبي على البطالة في الأجل الطويل.

➤ تبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL للأجل القصير، وجود أثر إيجابي للإنفاق على كل من قطاع الصحة، التعليم والتحويلات الاجتماعية على البطالة أما باقي القطاعات ليس لديها أي تأثير.

➤ أثبتت نتائج تقدير النموذج القياسي الثالث المتعلق بأثر الإنفاق العام الاجتماعي على التضخم باستخدام نموذج ARDL، وجود أثر إيجابي للإنفاق على التحويلات الاجتماعية على التضخم في الجزائر، فحين وجود أثر سلبي للإنفاق على قطاع السكن، أما باقي القطاعات فليس لديها أي تأثير وذلك في الأجل الطويل.

➤ تبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL للأجل القصير، وجود أثر إيجابي للإنفاق على كل من قطاعي السكن والتحويلات الاجتماعية، أما باقي القطاعات فليس لديها أي تأثير على التضخم في الجزائر.

➤ معلمة تصحيح الخطأ ذات دلالة إحصائية بالنسبة للنماذج الثلاثة، عند مستوى معنوية أقل من 01 % وإشارتها سالبة، مما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، مما يعني أن الاختلال في التوازن في طويل الأجل يصحح بسرعة تعادل 185%، 93%، 34.6% بالنسبة للنماذج الثلاثة على التوالي.

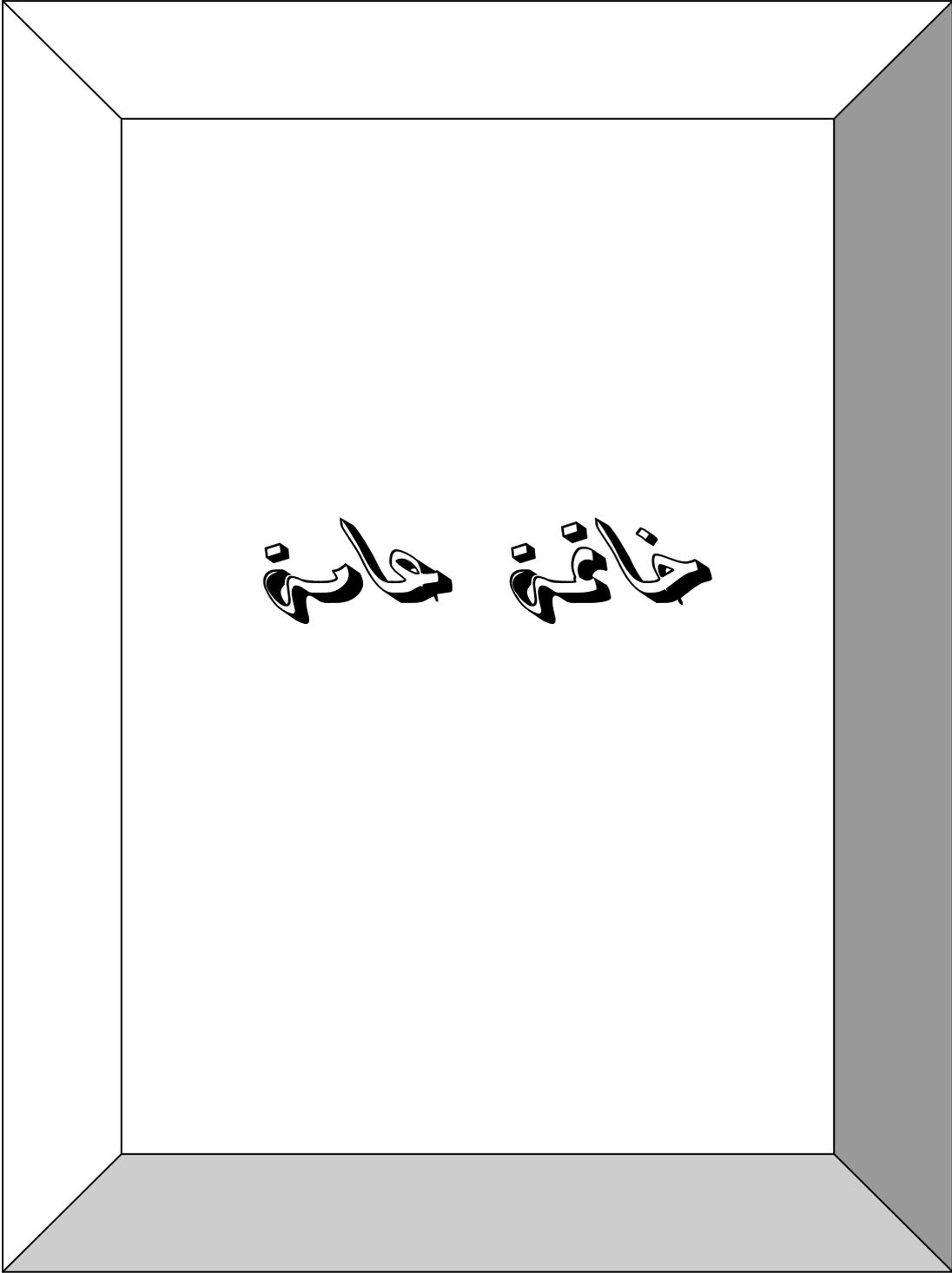
➤ قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والقياسية، حيث أثبتت اختبارات ملائمة النموذج وخلوه من كافة المشاكل القياسية، وأثبتت نتائج التحليل مقدرته العالية على التنبؤ وفقا لاختبار ثايل إذ كانت قيمته قريبة من الصفر، فضلا عن تحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج في الأجلين الطويل والقصير بموجب اختبار المجموع التراكمي للبواقى المعاودة CUSUM.

أخيرا تم دراسة أثر الصدمات السلبية في الإنفاق على كل من القطاع الصحة، قطاع السكن، قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، قطاع التعليم، التحويلات الاجتماعية، على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وهي الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، والتي أظهرت نتائجها حدوث أثر عكسي حيث أظهرت النتائج ما يلي:

➤ حدوث صدمة في الإنفاق على قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التحويلات الاجتماعية يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي؛

➤ حدوث صدمة في الإنفاق على كل من قطاع الصحة، السكن، قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التعليم والتحويلات الاجتماعية أثر سالب على التضخم؛

➤ حدوث صدمة في كل من قطاع الصحة، التعليم، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية تؤدي إلى أثر سالب على البطالة.



الدافع لدراسة الإنفاق العام الاجتماعي يكمن في الثقل الاقتصادي للإنفاق الاجتماعي على ميزانية الدولة، بالإضافة إلى مدى مساهمة الإنفاق العام الاجتماعي من خلال الإنفاق على قطاع الصحة، التعليم (التعليم الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي) السكن، قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وبالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية في تحسين وتركيز الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا بالنظر إلى أن كلا من الصحة، السكن، التعليم أصبح حقا من حقوق الإنسان، ولذلك بات لزاما على الدول أن تكفل وتقدم حق التعليم والصحة والسكن للجميع ولا يأتي ذلك إلا من خلال نفقة اجتماعية وطنية.

نتائج الدراسة النظرية:

- بعدها تم عرض أهم ما تناولته الفصول النظرية لهذه الدراسة، يمكن التوصل إلى النقاط التالية:
- ❖ يحتل الإنفاق العام أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني لأي مجتمع إذ يعد عاملا أساسيا ومهما للنهوض بمعدل الاستثمار، وتأثيره في مستوى الاستهلاك العائلي والحكومي ويعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة المالية في تحقيق أهدافه.
 - ❖ أفضل السياسات المالية هي التي تحافظ على زيادة الإيرادات العامة بما يلي احتياجات الإنفاق العام ومن أهمها الاحتياجات الاجتماعية لما لها دور في التنمية البشرية التي تعد دافع لعملية التنمية الاقتصادية.
 - ❖ تكمن أهمية الإنفاق الاجتماعي من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة في إعادة توزيع الدخل، وفي كونه أيضا عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو.
 - ❖ تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في التضخم والبطالة والناتج المحلي الإجمالي من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية، فالتضخم دليل على قيمة العملة والقوة الشرائية التي بحوزة المتعاملين الاقتصاديين ومعدل البطالة يعكس الوجه الحقيقي للحالة الاجتماعية للبلد في توفير فرص العمل أما الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من بين المقاييس التي تبين مدى صحة الاقتصاد ككل والمستوى المعيشي للأفراد فهو مؤشر لقياس الرفاه الاقتصادي للمجتمعات.
 - ❖ تحليل مؤشرات التطور الكمي والنوعي للإنفاق على التعليم في الجزائر لها دلالة كبيرة في استخلاص الجهد الذي تبذله الجزائر من أجل ترقية قطاع التعليم (التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي) على مر العقد الأخير حيث ظهر جليا في سياسة الحكومة التركيز الكبير على قطاع التعليم من خلال المبالغ الضخمة التي صرفت على هذا القطاع، وهذا لمواجهة الضغوطات التي يواجهها والمتمثلة في التزايد الهائل في أعداد الطلبة وعدد الأساتذة وتزايد المقاعد البيداغوجية وتزايد أجور العمال والهيئة التدريسية التي تشكل

جزءاً من ميزانية القطاع وارتفاع مخاطر البحث وأنشطة البحث العلمي، وازدياد عدد الطلبة المقيمين والخدمات المرافقة (نقل وإطعام)، حيث تعتمد المدارس والثانويات والجامعات الجزائرية على المصادر العمومية لتمويل نفقاتها المتزايدة وهذا باعتبارها من المرافق العمومية حيث تصنف قانونياً على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي فهي تدار من قبل الدولة ولا وجود للقطاع الخاص فيها، باعتبار أن التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي في الجزائر مجاني ووطني وديمقراطي وعلمي وعصري مرتبط بالخطط التنموية للدولة الجزائرية. حيث قدرت الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة التربية الوطنية سنة 2017 بـ 746 مليار دج أي ما يعادل 16.25% من الميزانية التسييرية. فحين قدرت الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة التعليم العالي بـ 310 مليار دج بنسبة 6.76% من الميزانية العامة و 01.64% من الناتج المحلي الإجمالي.

❖ بالنسبة لقطاع الصحة لوحظ تزايد لنفقات التسيير الخاصة بقطاع الصحة لتصل سنة 2017 إلى مبلغ 389 مليار دج بنسبة 08.47% من ميزانية الدولة و 02.05% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا راجع لارتفاع مخصصات القطاع ضمن البرامج التنموية وتفسير دور الدولة في تنمية النشاطات الاجتماعية بصفة عامة والصحية بصفة خاصة. وما يلاحظ أن نفقات تسيير الصحة أخذت المنحى نفسه لنفقات التسيير العامة للدولة، وهو ما يترجم بتأثر حجم نفقات التسيير الموجهة لقطاع الصحة بحجم نفقات التسيير العامة للدولة. ويرجع السبب في زيادة الإنفاق على الصحة في تغير الخريطة الصحية وتزايد النمو الديمغرافي والزيادة المعتبرة في أجور عمال السلك الطبي وشبه الطبي مع زيادة عدد المناصب. كذلك تغيير كلي للمصالح الإدارية بإنشاء هياكل جديدة وتجهيزها وفتح تخصصات جديدة مثل مركز التصوير الطبي وIRM والتوسع في مجالات التغطية الصحية كذلك لوحظ ارتفاع نفقات التجهيز لقطاع الصحة من سنة لأخرى، وهذا راجع لاقتناء مختلف الأجهزة الطبية وهذا لتغطية الطلب المتزايد على الخدمات الصحية واتساع البنية التحتية.

❖ بالنسبة للإنفاق الخاص على الصحة لوحظ انخفاضه مقارنة بالإنفاق العام، حيث قدر بـ 21.2% مقابل 78.8% للإنفاق العام. وهو ما يؤكد عجز القطاع الخاص على مساندة القطاع العام لتمويل المنظومة الصحية، وهذا نتيجة لارتفاع تكاليف الصحة لدى القطاع الخاص رغم جودة الخدمات الصحية المقدمة، وكذا غالبية الأطباء العاملين في القطاع العام يقومون أيضا بالعمل وتقديم الخدمات بصورة خاصة وهو ما يطرح الإشكال حول إمكانية التكامل أو التعارض بين القطاع العام والخاص.

❖ يعتبر سوق الأدوية في الجزائر ثالث سوق إفريقي ينمو في المتوسط بأكثر من 10% سنويا وهو في تحسن مستمر حيث أن معدل التغطية في الإنتاج الوطني ارتفع من 36% سنة 2011 إلى 48% في سنة 2016 بينما كان حوالي 10% في 1990، وتهدف الحكومة إلى معدل تغطية 70% في السوق من الإنتاج الوطني بحلول 2019 وهذا من خلال تعزيز الشراكة القائمة مع المختبرات الأجنبية التي تم إنشاؤها في الجزائر.

❖ تميزت الجزائر بطابعها الاجتماعي من خلال سياسة الدعم وتشكل التحويلات الاجتماعية جزء من هذه السياسة الهادفة إلى تقليل الفوارق الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للفئات الضعيفة من خلال توجيهها إلى ست قطاعات (دعم السكن، دعم الأسر، دعم المجاهدين، دعم الصحة، دعم معاشات التقاعد، دعم الفقراء والمحتاجين) حيث بلغت التحويلات الاجتماعية 1630.80 مليار دج سنة 2017 وهو ما يمثل 08.40% من الناتج المحلي الإجمالي و 23.70% من إجمالي النفقات.

❖ ارتفاع مخصصات الإنفاق على قطاع السكن في الجزائر من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى 176 مليار دج سنة 2017، وذلك لكون الإنفاق على قطاع السكن إحدى صور إعادة توزيع الثروة بشكل عادل بين المواطنين وهو من القطاعات التي تستوعب يد عاملة كبيرة ولكن رغم جهود الدولة المبذولة والإنجازات المحققة فإن العجز ازداد تراكما كون الإنفاق على قطاع السكن مرتبط بموارد الدولة التي تستمد تمويلها من الإيرادات العمومية المرتبطة بدرجة كبيرة بتقلبات سعر النفط، وبالتالي فإن قطاع السكن بحاجة إلى تنويع في مصادرة قصد تخفيض الضغط على الدولة.

❖ يهدف الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي إلى تنشيط سوق الشغل في الجزائر وهذا على أساس الأداء الملحوظ لعائدات النفط غير أنه منذ بداية سنة 2014 يلاحظ انخفاض الإنفاق على مستوى قطاع العمل وهذا في ظل عدم استمرارية الموارد المالية المستخدمة في تمويل التشغيل والمعتمدة أساسا على العائدات البترولية فانخفاض هذه العائدات أدى إلى انخفاض الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتوقف معظم المشاريع مع أن أغلب مناصب الشغل في الجزائر مؤقتة ووظيفية بالنظر إلى تطور حجم الأجراء المؤقتين، هذا من خلال الآليات المتخذة من طرف الدولة والموجهة لتشغيل الشباب عبر عقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج. بالإضافة إلى هيمنة القطاع الخاص على سوق العمل، الذي تسلم زمام الأمور من القطاع العام، فمنما بذلك تطور العمالة غير الرسمية بمعدل أسرع بكثير من نمو العمالة المنظمة.

❖ زيادة الطلب الاجتماعي على الخدمات الاجتماعية بسبب النمو الديمغرافي وانخفاض عائدات النفط فأصبح الإنفاق العام الاجتماعي وخاصة التحويلات الاجتماعية يشكل عبئا على الميزانية العامة وأصبح من الواجب إعادة النظر في سياسة التحويلات الاجتماعية بشكل عام والاتجاه نحو وسائل بديلة أكثر كفاءة في إيصالها لمستحقيها.

❖ التزايد المستمر في الطلب على الخدمات الاجتماعية، أدى إلى بروز تحديات أخرى وجب على الدولة أن تضطلع بها وهي مرتبطة بتحقيق النوعية في تقديم الخدمات الاجتماعية.

❖ أسباب التضخم في الجزائر عديدة ومتداخلة حيث تتركز على أسباب داخلية متمثلة في توسع المعروض النقدي والإنفاق العام وزيادة النمو الديمغرافي وارتفاع الطلب على السلع والخدمات بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية نتيجة الزيادة في الأجور وتكلفة الموارد الأولية المستوردة، حيث تفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات وهي الصادرات البترولية، وأسباب خارجية متمثلة في التضخم المستورد وارتفاع حجم الواردات، بالإضافة إلى السياسات المتتالية لتخفيضات العملة الوطنية (الدينار الجزائري).

❖ اتبعت الجزائر عدة سياسات للتخفيف من آثار التضخم حيث وضعت استقرار الأسعار أحد أهم أهدافها الإستراتيجية والمتمثلة في سياسة الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كما قامت بتطوير وسائل امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية كآلية استرجاع بالمناقصة واستعمالات تنازل مؤقت لـ 03 أشهر، 07 أيام، 24 ساعة وتسهيله الوديعة المغلة بالفائدة وتسهيله القرض الهامشي، وكذلك ترشيد النفقات العمومية وكان الهدف منا وقف الضغوطات التضخمية.

❖ تحدث البطالة في الجزائر نتيجة لعدة أسباب منها أسباب خارجية عن إرادة الدولة كاعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة فعائدات الصادرات تتميز بعدم استقرار أسعارها ما من شأنه أن يؤدي إلى الإنكماش الاقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وظهور آثار انكماشية وانخفاض مستويات الدخل والعمالة. وزيادة النمو الديمغرافي خاصة وأن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل. بالإضافة إلى نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية. وأسباب نابغة عن إرادة الدولة كعدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق، ومرونة غير كافية في تشريعات سوق العمل، مع سوء تخطيط قوى النزوح الريفي والهجرة الريفية.

❖ قامت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعمليات التشغيل المسيرة من قبل وكالات التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي تساهم في تخفيض معدلات البطالة.

❖ استطاعت الجزائر بفضل سياستها الانفاقية التوسعية أن توفق إلى حد ما بين الحد من ارتفاع معدلات البطالة من جهة والحفاظ على معدلات التضخم في مستويات مقبولة من جهة أخرى، وما يميز هذه المعدلات أنها مقبولة نسبيا وهو ما يفتح المجال للسياسة المالية أن تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية في جميع الميادين (التعليم، الصحة، السكن والبنية التحتية..). لذا يجب على الدولة أن تعمل على تحسين الإدارة المالية التي تعتبر من بين المعايير التي تقيس نشاط الدولة في كثير من الدول السائرة في طريق النمو.

نتائج الدراسة القياسية:

في حين توصلت الدراسة التطبيقية إلى اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990-2017، حيث تم توضيح تصميم الدراسة القياسية والمنهجية المستخدمة لتقدير نموذج الدراسة، ثم فيما بعد اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على كل من الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، وفي الأخير تم تقييم النماذج القياسية المقدره اقتصاديا، إحصائيا وقياسيا من خلال اختبار القدرة التنبؤية لها، وعليه فقد تم التوصل إلى العديد من النتائج، يمكن أن تبنى بالتفصيل من خلال نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

❖ **قبول الفرضية الأولى:** التي تنص على أنه: **يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث تم إثباتها في الجزء النظري، حيث يعتبر الإنفاق العام الاجتماعي القناة المباشرة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث من شأنه التوسع في الإنفاق العام الاجتماعي أن يرفع من قيمة الدخل (الحقيقية) وهذا كفيل بتحسين عيش الفئات الهشة ومحدودة الدخل، كما تكمن أهمية الإنفاق الاجتماعي من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة في إعادة توزيع الدخل، وفي كونه أيضا عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو.**

❖ **قبول الفرضية الثانية:** التي تنص على أنه: **يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وعليه فقد تم إثبات صحة الفرضية من خلال اختبارات التكامل المشترك، وتقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ ECM-ARDL، بالإضافة إلى الاختبارات التشخيصية لاختبار مدى ملائمة النموذج المقدر قياسيا، حيث تم إثبات وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق على كل من قطاع الصحة، السكن، والتعليم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، في حين سجل أثر سلبي لكل من الإنفاق على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية في الأجل الطويل، كما تبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL للأجل القصير، وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق على كل من: قطاع الصحة، السكن، التشغيل والضمان**

الاجتماعي، التعليم والتحويلات الاجتماعية على الناتج المحلي الإجمالي. كما أن معلمة تصحيح الخطأ ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية أقل من 01% وإشارتها سالبة، مما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، مما يعني أن الاختلال في التوازن طويل الأجل يصحح بسرعة تعادل 185%، كما تم قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والقياسية، حيث أثبتت اختبارات ملائمة النموذج خلوه من كافة المشاكل القياسية، وأثبتت نتائج التحليل مقدرته العالية على التنبؤ وفقاً لاختبار ثايل إذ كانت قيمته قريبة من الصفر، فضلاً عن تحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج في الأجلين الطويل والقصير بموجب اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM.

❖ **قبول الفرضية الثالثة:** التي تنص على أنه: **يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر البطالة في الجزائر، وعليه فقد تم إثبات صحة الفرضية من خلال اختبارات التكامل المشترك، وتقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ ECM-ARDL، بالإضافة إلى الاختبارات التشخيصية لاختبار مدى ملائمة النموذج المقدر قياسياً، حيث أثبتت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للإنفاق على كل من قطاعي الصحة والسكن على البطالة في الجزائر، أما الإنفاق على باقي القطاعات لديه أثر سلبي على البطالة في الأجل الطويل.** كما أثبتت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL للأجل القصير، وجود أثر إيجابي للإنفاق على كل من قطاع الصحة، التعليم والتحويلات الاجتماعية على البطالة أما باقي القطاعات ليس لديها أي تأثير. كما أن معلمة تصحيح الخطأ ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية أقل من 01% وإشارتها سالبة، مما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، مما يعني أن الاختلال في التوازن طويل الأجل يصحح بسرعة تعادل 93%، كما تم قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والقياسية، حيث أثبتت اختبارات ملائمة النموذج خلوه من كافة المشاكل القياسية، وأثبتت نتائج التحليل مقدرته العالية على التنبؤ وفقاً لاختبار ثايل إذ كانت قيمته قريبة من الصفر، فضلاً عن تحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج في الأجلين الطويل والقصير بموجب اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM.

❖ **قبول الفرضية الرابعة:** التي تنص على أنه **يؤثر الإنفاق العام الاجتماعي على مؤشر التضخم في الجزائر، وعليه فقد تم إثبات صحة الفرضية من خلال اختبارات التكامل المشترك، وتقدير نموذج ARDL**

في الأجل الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ ECM-ARDL، بالإضافة إلى الاختبارات التشخيصية لاختبار مدى ملائمة النموذج المقدر قياسياً، حيث تم إثبات وجود أثر إيجابي للإنفاق على التحويلات الاجتماعية على التضخم في الجزائر، أما باقي القطاعات فليس لديها أي تأثير وذلك في الأجل الطويل. كما تبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL للأجل القصير، وجود أثر إيجابي للإنفاق على كل من قطاعي السكن والتحويلات الاجتماعية، أما باقي القطاعات فليس لديها أي تأثير على التضخم في الجزائر. كما أن معلمة تصحيح الخطأ ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية أقل من 01% وإشارتها سالبة، مما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، مما يعني أن الاختلال في التوازن طويل الأجل يصحح بسرعة تعادل 34.6%، كما تم قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والقياسية، حيث أثبتت اختبارات ملائمة النموذج خلوه من كافة المشاكل القياسية، وأثبتت نتائج التحليل مقدرته العالية على التنبؤ وفقاً لاختبار ثايل إذ كانت قيمته قريبة من الصفر، فضلاً عن تحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج في الأجلين الطويل والقصير بموجب اختبار المجموع التراكمي للبواقى المعادة CUSUM.

❖ **قبول الفرضية الخامسة:** التي تنص على أنه: **تؤثر الصدمات في الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تم إثبات صحتها في الجانب التطبيقي للدراسة، فحدوث صدمة في الإنفاق على كل من قطاع الصحة، التعليم، السكن وقطاع العمل والتشغيل بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية تؤدي إلى انخفاض كل من حجم الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم ومنه وجود أثر سلبي.**

التوصيات:

- ❖ من خلال الدراسة تم التوصل لجملة من التوصيات كما يلي:
- ❖ محاولة إيجاد مصادر تمويلية أخرى غير حكومية للإنفاق الاجتماعي وفتح المجال أمام القطاع الخاص.
- ❖ إعادة هيكلة الإنفاق العام الاجتماعي في الجزائر بما يؤدي زيادة الإنفاق الرأسمالي على التعليم الصحة السكن والتعزيز من كفاءة تخصيص الإنفاق الاجتماعي مما يسمح بتحقيق النوعية في الخدمات الاجتماعية المقدمة.
- ❖ إعادة توجيه مخصصات الإنفاق العام الاجتماعي لتحقيق كفاءته.

- ❖ استهداف المستفيدين الحقيقيين من الدعم والتحويلات الاجتماعية وتوجيهه إلى مستحقيه من شأنه التخفيف من ضغوط الإنفاق الاجتماعي، أين أثبت الواقع أن الأغنياء والفئات الأعلى دخلا هم الأكثر استفادة من الدعم، وهو ما يتعارض وأهداف الدولة الاجتماعية ويزيد من أعبائها المالية دون مقابل.
- ❖ سبل ترشيد الإنفاق الاجتماعي بأسلوب التكلفة والعائد.
- ❖ العمل على إيجاد بيئة إدارية جديدة للعمل الاجتماعي تشترك فيه الجهات الرسمية وغير الرسمية.
- ❖ الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسيطر السياسات الصحيحة والرشيده.
- ❖ التأكيد على اعتبار التعليم والبحث العلمي وسيلة من أجل تحقيق نتائج فعالة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وليس غاية للعلم في حد، ذاته وذلك من خلال التفاعل المستمر بين المؤسسات التربوية والتعليمية من جهة وبين القطاعات الإنتاجية من جهة أخرى وبالتالي ضرورة تخطيط النظام التربوي التعليمي وتوافق بين عمله ومخرجاته.

أفاق الدراسة:

- لا شك أن هنالك العديد من الجوانب التي لم يستوفيهها هذا البحث، أو لم يدقق فيها، والتي تشكل مواضيع بحث مستقبلية، بالإضافة إلى أنها جوانب من الضروري الخوض فيها، خاصة أن موضوع الإنفاق العام الاجتماعي يعتبر مجالا خصبا للبحث، يُذكر منها على سبيل المثال لا الحصر النقاط التالية:
- دور السياسة المالية في تعبئة الفائض لتمويل التنمية الاجتماعية في الجزائر.
 - مساهمة ترشيد الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر.
 - العائد من الإنفاق الاجتماعي في الجزائر.
 - تحليل الإنفاق الاجتماعي من حيث التكلفة والعائد في الجزائر.
 - واقع الإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر.

فائده المرجع

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2002.
2. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية-مصر، 2004.
3. أحمد زهير شامية وآخرون، مبادئ الاقتصاد 2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جمهورية مصر العربية، 2009.
4. أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المعرفة الجامعية، 2004.
5. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.
6. أحمد علي دغيم، المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائياً على البطالة، الصين تؤكد عملياً نجاح فكرتنا، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006.
7. أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية - الأسباب - الآثار والحلول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
8. أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 1999.
9. إسلام محمد البنا، مقدمة في المبادئ الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012.
10. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
11. أوجست سونينبرج، الترجمة خالد العامري، الاقتصاد الكلي بوضوح، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، دون سنة نشر.
12. إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
13. بسام الحجار وعبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2014.
14. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت 2006.
15. بول أ. سامويلسون وويليام ود. نوردهاس، الاقتصاد، ترجمة الطبعة الخامسة عشر، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006.
16. جميل أحمد محمود خضر وآخرون، البطالة: الأسباب والآثار وتقديم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2013.
17. جي هولتن وولسن، ترجمة الدكتور كامل سلمان العاني، الاقتصاد الجزئي، المفاهيم والتطبيقات، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.

قائمة المراجع

18. جيمس جوارتيني وريچارد أستروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
19. حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، 2007.
20. حربي محمد مرسي عريقان، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
21. حربي محمد موسى عريقان، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
22. حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2013.
23. حسن داود وعماد الصعيدي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001.
24. حسني خربوش وحسن اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.
25. حسين العمر، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002.
26. حسين بن سالم، جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
27. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
28. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
29. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2002.
30. خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
31. رفيق يونس المصري، آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، الطبعة الثانية، دار المكتبي، سوريا، 2009.
32. رمزي زكي وآخرون، التضخم في العالم العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1986.
33. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998.
34. روبرت جيب بارو، الاقتصاد الكلي، ترجمة أحمد عماسف وعلاء الدين صادق، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2013.
35. زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.

قائمة المراجع

36. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
37. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011.
38. سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي: النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
39. السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجما، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.
40. السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
41. شعيب بونوة وزهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
42. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
43. صالح خصاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد 2، دامعة القدس المفتوحة، عمان-الأردن، 2009.
44. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
45. ضياء المجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
46. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
47. طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
48. طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، البطالة - الفقر - التفاوت في توزيع الدخل، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2007.
49. طارق محمد الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
50. طاهر فاضل البياني، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكللي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
51. طلعت الدمرداش، اقتصاديات الخدمات الصحية، الطبعة الثانية، مكتبة القدس، مصر، 2006.
52. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
53. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
54. عاطف وليم أندرواس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.
55. عامر عباد العتيبي، إدارة المستشفيات والمرافق الصحية، المبادئ الأساسية، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2016.
56. عبد الحكيم الرشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2012.

قائمة المراجع

57. عبد الخالق فاروق، البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2004.
58. عبد الرزاق بني هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
59. عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.
60. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2002.
61. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2005.
62. عبد الله الزاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
63. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1971.
64. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية، تطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2015.
65. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2003.
66. فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة، 1435.
67. فاطمة محمد راشد علي، السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2020.
68. فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
69. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد-الأردن، 2007.
70. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد-الأردن، 2008.
71. فوزي شعبان مدكور، تسويق الخدمات الصحية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
72. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
73. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
74. محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة، مدخل حديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
75. محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-الجزائر، دون سنة النشر.
76. محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.
77. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المعتر للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
78. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

قائمة المراجع

79. محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.
80. محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع البطالة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
81. محمود الوادي، إبراهيم خريس ونضال الحواري وضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.
82. محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
83. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف ووليد أحمد صايفي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
84. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.
85. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
86. مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.
87. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجريبية الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، 2009.
88. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
89. مصطفى رشيد شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، القاهرة-مصر، 1985.
90. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
91. مكيد علي، الاقتصاد القياسي "دروس ومسائل محلولة"، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
92. موسى بوخاري محلو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية "دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، 2010.
93. نزار سعد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001.
94. نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2012.
95. هند عبد الغفار عودة، عفاف علي حسن الدش، الاقتصاد القياسي، دار المريخ للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015.
96. هيثم صاحب عجم، وعلي محمود سعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2015.
97. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010.
98. وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

قائمة المراجع

99. وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2003.
100. يوسف لازم كماش وآخرون، الصحة والتربية الصحة، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- ثانياً- الرسائل والأطروحات:
1. ايت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر: انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، 2010.
 2. بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
 3. بقيق اسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة المالية النقدية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11-12 مارس 2008.
 4. بلخضر نصيرة، الاستثمار في تنمية الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم تسيير، جامعة تسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017/2016.
 5. بن البار أحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.
 6. بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
 7. جمال جعيل، نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر، دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.
 8. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
 9. حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
 10. حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم تسيير جامعة محمد لخضر، باتنة، 2010/2009.

قائمة المراجع

11. حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/2006.
12. دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
13. رقاد صليحة، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الجزائرية للشرق الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013.
14. زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.
15. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2006/2005.
16. سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017/2016.
17. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.
18. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
19. صديقي عبد النور، سياسات الحد من البطالة في الجزائر، دراسة مقارنة بين البرامج الحكومية وجهود مؤسسات المجتمع المدني، أطروحة أعدت لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018/2017.
20. صلعة سمية، اقتصاديات التعليم في الجزائر، دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2016/2015.
21. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
22. عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران 2، 2016/2015.
23. علي دحمان محمد، تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016.
24. عمر شنتير رضا، النظام القانوني للصحة العمومية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر، 2013/2012.

قائمة المراجع

25. فيصل بوطيبة، العائد من التعليم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009.
26. كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
27. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
28. لينا زياد صبيح وعليان عبد الله حولي، صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، رسالة ماجستير مقدمة لقسم أصول التربية استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، كلية التربية بالجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
29. مالكي عمر، تحليل أثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.
30. محمد دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري، مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.
31. محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2014، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، 2001.
32. محمد موساوي، الاستثمار في رأسمال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.
33. موسى نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكلا بلقايد، تلمسان، 2012/2011.
34. وفاء سلطاني، تقييم مستوى الخدمات الصحية في الجزائر وآليات تحسينها، دراسة ميدانية بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه ل م د في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات، جامعة باتنة 1، 2016/2015.

ثالثاً-المجلات:

1. أحمد حسن الهيتي وآخرون، العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي لمدة 1981-2006، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 07، العدد 20، 2009.
2. أحمد خطابي، بطالة الشباب في الوطن العربي، دراسة تحليلية إحصائية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 05، ماي، 2010.
3. أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015.

4. أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق، الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 08، العدد 26، 2010.
5. أحمد كامل الناصح، واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية للعمالة لسنة 2012 في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 09، العدد 28، 2011.
6. أزيد احمد سعدون الدوسكي وعبد الرزاق عزيز حسين، أثر السياسيين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي لمدة 2003 إلى منتصف 2010، تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإحصائية، المجلد 07، العدد 23، 2011.
7. أسامة خوجة، إصلاح السياسة العامة السكنية، كآلية لإدارة أزمة السكن في الجزائر للفترة 2005-2014، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 01، 2010.
8. أمينة بن عمور، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ترقية الاستثمار الأجنبي، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد أ، عدد 49، جوان 2018.
9. باركة محمد الزين خلاصي عبد الاله، ظاهرة تزايد الإنفاق الصحي في الجزائر، تطورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 07، 2017.
10. باركة محمد الزين وعبد الكريم سعودي، تحديات التعليم العالي بالجزائر وأفاق التغيير، المجلة الجزائرية للمالية العامة العدد 05، ديسمبر 2015.
11. بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد 07، جوان 2017.
12. بشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيط منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد 01، 2004.
13. بطرس ميالة وهناء علي القريشي، مصادر التمويل والإنفاق الحكومي في قطاع التعليم العالي في العراق، التحديات والحلول المقترحة 2010-2012، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 12، العدد 41، 2014.
14. بلقاسمي نويصر، كريمة حاتي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 02، 2017.
15. بلقاضي بلقاسم، التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد، 2013.
16. بن عناية جلول وسرير عبد القادر، تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR (1980-2014)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، 2016.
17. بن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، ديسمبر 2014.

18. تيم كلين، ما هو الناتج المحلي الإجمالي؟، مجلة التمويل والتنمية لصندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 04، ديسمبر 2008.
19. جلال شيخ العيد وعيسى بمدي، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996 – 2011، مجلة الباحث، عدد 11، 2012.
20. جمام محمد، دباش أميرة، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، ديسمبر 2015.
21. حاسي حمزة، المقاولاتية كإستراتيجية للحد من البطالة في الجزائر، مجلة التنوير، العدد 03، سبتمبر 2017.
22. حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، العدد 01، 2004.
23. حاوشين ابتسام، تحليل وتقييم برنامج الانعاش الاقتصادي لقطاع السكن الجزائري ضمن البرنامجين الخماسيين 2005/2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، ديسمبر 2015.
24. حسن علي، شومان عبد اللطيف، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 09، العدد 02، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013.
25. حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول النامية، مقال متوفر على الرابط: <http://mpra.ub.uni.-meunchen.de./54600/IMPRA-paper 54600.pdf>.
26. حفيظ مليكة وآخرون، فلسفة وأهداف نظام التعليم العالي (ل.م.د) في المنظور الجزائري، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، أكتوبر 2010.
27. حنان عبد الخضر وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي، الآثار الفعلية والمعالجات المفترضة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 16، 2010.
28. خالد عليطو وآخرون، أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية، دراسة ميدانية لاستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 03، 2014.
29. خلف عمار حمد، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 64، المجلد 17، العراق، 2011.
30. خميسي قايد، النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 07، العدد 03، 2016.
31. دادان عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.
32. دريدش أحمد، السياسة السكنية في الجزائر، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، مجلد 03، العدد 01، 2013.

33. دريسي أسماء، تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015.
34. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62، 2013.
35. رايس فضيل، محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2017.
36. رواجي بوعبد الله، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة، دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة 10، العدد 19، ديسمبر 2015.
37. زرقان ليلي، إصلاح التعليم العالي الراهن ل م د ومشكلات الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية لجامعة فرحات عباس -سطيف-، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2012.
38. سالم سليمان درويش، مشكلة البطالة في فلسطين في الفترة 1994-2012 وطرق علاجها، مجلة جامعة فلسطين، للأبحاث والدراسات العدد 05، جويلية، 2013.
39. سحر احمد حسن، مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالة مصر، وماليزيا بين 1991-2013)، بحوث اقتصادية عربية، العدد (69 - 70)، شتاء - ربيع 2015.
40. سراج وهيب، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19، جانفي 2018.
41. سردان عثمان خدار بادواني، تحليل العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي بمعدل التضخم، دراسة تطبيقية للمحافظة أربيل، للمدة 2006-2014، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 03، العدد 47، 2015.
42. سعيدة نيس، تمويل نفقات الصحة في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 07، السنة 07، 2016.
43. سكتة جهينة، واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية للعمالة سنة 2012 في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 09، العدد 28، 2011.
44. سليم كعوان، تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، 2011.
45. سنوسي علي، آليات التحكم في الإنفاق الصحي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2010.
46. شعيب بغداد هاشمي الطيب، واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (-ولاية سكيكدة كنموذج للمخطط)، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، مجلد 12، العدد 12، 2013.

قائمة المراجع

47. شقبق عيسى، بن زيان راضية، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، بحوث اقتصادية، العدد11، الجزء 02، جوان 2017.
48. شوقي جباري وحمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة على تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة رؤى الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد02، العدد08، أكتوبر 2014.
49. صباح نوري عباسن، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990 - 2005)، مجلة العراقية، العدد 17، ماي، 2008.
50. صبحي حسون الساعدي أياذ حمدي عيد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان المختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد07، 2011.
51. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016.
52. طالبي صلاح الدين وبركة الزين، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، 1962-2014، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 04، ديسمبر 2014.
53. الطاهير جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، ديسمبر 2016.
54. طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جوان 2014.
55. عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 23، مصر، 2007.
56. عادل مجيد العدلي، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 35، 2013.
57. عائشة عميسن، دراسة تحليلية قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر خلال فترة (1970 - 2012) باستخدام منهج التكامل المستمر أو بسببية جرانجر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد13، مخبر العملة واقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، 2015.
58. عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعددة الهيكلية SVAR 1970-2012، مجلة الباحث، عدد 14، 2014.
59. عبد الوهاب دادان، زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية عدد 03، 2016.

60. علاء الدين علوان، تمويل قطاع الصحة، خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق، المجلة الصحية الشرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية، المجلد 14، العدد 06، 2008.
61. علاوي نصيرة، موقع الجزائر من صناعة الدواء عالميا وعربيا، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 04، 2014.
62. علي سيف علي مزروعى، وإلياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، 2012.
63. عمر بلخير، واقع اصلاح التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية. مقال متوفر على موقع confjo.jilwan.com
64. العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05 ديسمبر 2016
65. عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي، أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 08، السنة 2012.
66. عياشي نور الدين، تطور المنظومة الصحية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، العدد 31، جوان 2009.
67. غراب أحمد، سالمي حمزة، دور مؤسسات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2019.
68. فاتح نغميش مطر الزبدي، البطالة والتنمية البشرية في العراق، أسباب وانتكاسات للمدة 1996 – 2006، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 07، العدد 19، 2009.
69. فيكتوريا فان وأماندا غلاسمان، التحول إلى المحلية، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2014.
70. قدار مريم وعيدودي فاطمة الزهرة، دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 التحليل إلى المركبات الأساسية ACP، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، أوت 2019.
71. قندلي رمضان، الحق في الصحة في القانون الجزائري، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 06، جانفي 2012.
72. كاكي عبد الكريم وآخرون، محددات المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر: دليل تجريبي على المدى البعيد باستخدام نموذج (johanson) وسببية (Toda-Yamamoto)، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 01، 2021.
73. كرمو دراجي ومخلوف الزويير، تحديد العلاقة في الأجل الطويل بين سياسة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2019.
74. لزهري بن عبد الرزاق جمال خنشور، دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي المجلد 5، العدد 1، جوان 2018.

قائمة المراجع

75. مبارك عشية، السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد12، 1999.
76. محمد أحمد الحاوري، أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في اليمن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام منهج التكامل المشترك، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 50، ديسمبر 2016.
77. محمد بن موسى، سبل توطيد وتدعيم علاقة مؤسسات التعليم العالي بمحيطها الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 08، العدد 02، 2017.
78. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، عدد 04، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،
79. مروان حديد، تأثير الصدمات الهيكلية لسعر الصرف والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مقارنة نماذج *svar* باستخدام برنامج *views 10*، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 10 سبتمبر 2018.
80. مشوك لامية، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2014)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 10، المجلد 02، جوان 2018.
81. مغراوي محي الدين عبد القادر وآخرون، التشغيل في الجزائر، قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 07، العدد 01، مارس 2018.
82. ميمش سلمى، اقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادى، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.
83. ميمش سلمى، عيدودي فاطمة الزهراء، أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر، *revue des réformes économique et intégration en économie mondiale, vol13,N26, Année2018.*
84. مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية، فيفري 2016.
85. مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.
86. المومن عبد الكريم، برامج السياسة السكنية ودورها في معالجة أزمة السكن بالجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2013.
87. نزار قنوع، دراسة وتحليل دور الحكومة في أسواق الخدمات الصحية في البلدان النامية عموما وفي المنطقة العربية خصوصا 1995-2005، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 01، 2008.
88. نعيم حسن كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي نموذجا) دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية المجلد 23، العدد 02، 2015.

89. هاشم بريقل، البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 03، أكتوبر 2014.
90. هيشور محمد لين، قراءة سوسيو تاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، جويلية 2017.
91. ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جوان 2018.
92. ياسية سليمة، تطبيق نظام ل م د كأساس لتحقيق الجودة في التعليم العالي بالجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، 2018.
93. يوسف حميدي، وردة موساوي، نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29، المجلد 02، 2014.

رابعاً- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. بن شهرة محجوب وآخرون، واقع التشغيل في ظل أهداف النموذج الاقتصادي الجديد للنمو، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية و الدولية، جامعة ميزان عاشور الخلفة 14 نوفمبر 2019.
2. براق محمد، بوسبعين تسعديت، أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
3. بلعاطل عياش ونوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، في 11/12 مارس 2013 جامعة سطيف.
4. بوزار صافية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر3.
5. بقيق اسمهان، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة المالية النقدية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الاصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11-12 مارس 2008.
6. توفيق برغوتي ولويذة مسعودة، التعليم الإلكتروني في التعليم العالي تطبيقاته وتحدياته، مداخلة ضمن ملتقى الوطني تحت عنوان تقنيات التعليم الحديثة، الجزائر، 20 ديسمبر 2016، متوفر على الرابط: <http://jilrc.com>.
7. جمال بن السعدي، زاوش رضا، البطالة في الجزائر (التعريف- الأسباب - الأثار الاقتصادية)، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

8. راكيل رولنك، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، البعثة إلى الجزائر، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 26 ديسمبر 2011.
9. علي سنوسي، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (الأسباب- الحلول من خلال التطرق إلى تجارب دولية)، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
10. عالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، (المساهمة وأوجه القصور)، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
11. عبو عمر وعبو هدى، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسبية بن بوعللي، 13 ديسمبر 2013.
12. عبد الله ركيبي، التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ورقة مقدمة ضمن ندوة المركز العربي للبحوث والتعليم العالي، 13-21 نوفمبر 1985.
13. غانم هاجر، بودراع أمينة، تجربة الجزائر في ميدان التشغيل ومحاربة البطالة، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
14. ماضي بلقاسم، أمال خدادمية أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
15. محمد جلال مراد، البطالة والسياسات الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2008.
16. محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- الواقع والتحديات، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 14-15 سبتمبر 2004.
17. محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001/2012، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، في 11/12 مارس 2013.
18. دحماني محمد، ناصوري عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11/12 مارس 2013.

قائمة المراجع

19. ناصر بوعزيز حاجي أسماء، ظاهرة تزايد النفقات الصحية في الجزائر وآليات التحكم في الإنفاق الصحي الوطني، الملتقى الوطني الأول حول الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر بين إشكاليات التسيير ورهانات التمويل 10 و11 أفريل 2018، جامعة 08 ماي 1945 قالة.
20. نور الدين الدقي، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، الوثيقة الرسمية، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، أكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الإسكندرية 22-26 ديسمبر 2005.
21. يوسف كريمة، سياسة التشغيل في الجزائر: الواقع والتحديات، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

خامساً- المحاضرات والسلاسل والدوريات:

1. دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي، جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يوم 19 نوفمبر 2017.
2. أمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية للفلاحة أداة استراتيجية للهوض بقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 23، الجزء 01، أفريل 2018.
3. بلقاسم العباسن، تحليل البطالة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 58، السنة 05، ديسمبر 2006.

سادساً- التقارير والمنشورات:

1. إطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية أداة لدعم الميزنة و إصلاح السياسة المالية ، الأمم المتحدة، الاسكوا-بيروت، 2019. <http://www.who.int/iris/handle/10665/1546>.
2. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.
10. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
11. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2018، رقم 42.
12. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2008، رقم 05.

13. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2017 رقم 38.
14. بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، فبراير 2019.
15. التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، متوفر على الموقع www.unescwa.org
16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008.
17. الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، 2015.
18. الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، 2016.
19. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2015-2017.
20. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2012-2014.
21. الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، 2018.
22. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة 1962-2011.
23. صندوق النقد العربي، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، الدائرة الاقتصادية والفنية، دراسات اقتصادية 44، 2008.
24. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والصحة، ديسمبر 2014،
25. صندوق النقد العربي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2009.
26. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.
27. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.
28. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002.
29. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.
30. صندوق النقد العربي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 2015.
31. صندوق النقد العربي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 2016.
32. صندوق النقد العربي، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، 2018.
33. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017.
34. مخطط عمل الحكومة، السياسات العامة، بوابة الوزارة الأولى، 2017 متوفر على: www.premier-minister.gov.dz
35. منظمة الأمم المتحدة للأطفال، يونسيف، وضع الأطفال في العالم، بقاء الأطفال على قيد الحياة، 2008.
36. منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم 2000 تحسن أداءات النظم، متوفر على: <http://www.who.int/iris/handle/10665/>
37. نشرة التوعية، المعهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد (03)، أكتوبر 2012.
38. وزارة المالية، مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019.

1. الجريدة الرسمية العدد 68، السنة 50، المؤرخة في 28 صفر عام 1435 الموافق ل 31 ديسمبر 2013. المتضمن قانون المالية 2014.
2. الجريدة الرسمية العدد 78، السنة 50، المؤرخة في 09 ربيع الأول عام 1436 الموافق ل 31 ديسمبر 2014. المتضمن قانون المالية 2015.
3. الجريدة الرسمية العدد 10، سنة 48، المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1432 الموافق ل 13 فبراير 2011.
4. الجريدة الرسمية العدد 72، السنة 49، المؤرخة في 16 صفر عام 1434 الموافق ل 30 ديسمبر 2012. المتضمن قانون المالية 2013.
5. الجريدة الرسمية العدد 74، السنة 45، المؤرخة في 03 محرم عام 1430 الموافق ل 31 ديسمبر 2008. المتضمن قانون المالية 2009.
6. الجريدة الرسمية العدد 78، السنة 46، المؤرخة في 14 محرم عام 1431 الموافق ل 31 ديسمبر 2009. المتضمن قانون المالية 2010.
7. الجريدة الرسمية العدد 79، السنة 38، المؤرخة في 8 شوال عام 1422 الموافق ل 23 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية 2002.
8. الجريدة الرسمية العدد 80، السنة 37، المؤرخة في 28 رمضان عام 1421 الموافق ل 24 ديسمبر 2000. المتضمن قانون المالية 2001.
9. الجريدة الرسمية العدد 80، السنة 47، المؤرخة في 24 محرم عام 1432 الموافق ل 30 ديسمبر 2010. المتضمن قانون المالية 2011.
10. الجريدة الرسمية العدد 82، السنة 44، المؤرخة في 22 ذو الحجة عام 1428 الموافق ل 31 ديسمبر 2007. المتضمن قانون المالية 2008.
11. الجريدة الرسمية العدد 83، السنة 40، المؤرخة في 05 ذو القعدة عام 1424 الموافق ل 29 ديسمبر 2003. المتضمن قانون المالية 2004.
12. الجريدة الرسمية العدد 85، السنة 42، المؤرخة في 29 ذو القعدة عام 1426 الموافق ل 31 ديسمبر 2005. المتضمن قانون المالية 2006.
13. الجريدة الرسمية العدد 85، السنة 43، المؤرخة في 07 ذو الحجة عام 1427 الموافق ل 27 ديسمبر 2006. المتضمن قانون المالية 2007.
14. الجريدة الرسمية العدد 85، السنة 41، المؤرخة في 18 ذو القعدة عام 1425 الموافق ل 30 ديسمبر 2004. المتضمن قانون المالية 2005.

قائمة المراجع

15. الجريدة الرسمية العدد 86، السنة 39، المؤرخة في 21 شوال عام 1423 الموافق لـ 25 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية 2003.
16. الجريدة الرسمية، العدد 03 سنة 39 المؤرخ في أول ذو القعدة عام 1422 الموافق لـ 15 جانفي 2002.
17. الجريدة الرسمية، العدد 03 سنة 40 المؤرخ في 10 ذو القعدة عام 1423 الموافق لـ 12 جانفي 2003.
18. الجريدة الرسمية، العدد 05 سنة 43 المؤرخ في 29 ذو الحجة عام 1426 الموافق لـ 29 جانفي 2006.
19. الجريدة الرسمية، العدد 06 سنة 45 المؤرخ في 29 محرم عام 1429 الموافق لـ 06 فيفري 2008.
20. الجريدة الرسمية، العدد 08 سنة 46 المؤرخ في 08 صفر عام 1430 الموافق لـ 13 فيفري 2009.
21. الجريدة الرسمية، العدد 09 سنة 42 المؤرخ في 20 ذو الحجة عام 1425 الموافق لـ 30 يناير 2005.
22. الجريدة الرسمية، العدد 10 سنة 47 المؤرخ في 22 صفر عام 1431 الموافق لـ 07 فيفري 2010.
23. الجريدة الرسمية، العدد 10، سنة 50 المؤرخ 02 ربيع الثاني عام 1434 الموافق لـ 13 فيفري 2013.
24. الجريدة الرسمية، العدد 10، سنة 51 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1435 الموافق لـ 23 فيفري 2014.
25. الجريدة الرسمية، العدد 11، سنة 41 المؤرخ في 27 ذو الحجة عام 1424 الموافق لـ 18 فيفري 2004.
26. الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة 50 المؤرخة في 19 ربيع الأول عام 1437 الموافق ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية 2016 .
27. الجريدة الرسمية، العدد 08، سنة 54، المؤرخ في 12 جمادى الأول عام 1438 الموافق لـ 09 فيفري 2017.
28. الجريدة الرسمية، العدد 10، سنة 49، المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـ 22 فيفري 2012.
29. الجريدة الرسمية، العدد 10، سنة 52، المؤرخ في 03 جمادى الأول عام 1436 الموافق لـ 22 فيفري 2015.
30. الجريدة الرسمية، العدد 66، السنة 31، المؤرخة في 1 جمادى الأول عام 1415، الموافق لـ 16 أكتوبر 1994.
31. الجريدة الرسمية، العدد 77، السنة 53، المؤرخة في 29 ربيع الأول عام 1438 الموافق لـ 29 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية 2017.
32. الجريدة الرسمية، العدد 57، السنة 45 المؤرخة في 05 شوال عام 1429 الموافق لـ 05 أكتوبر 2008.
33. الجريدة الرسمية، العدد 08، سنة 53، المؤرخ في 05 جمادى الأول عام 1437، الموافق لـ 14 فيفري 2016.
34. المادة 03، التعليمية رقم 02/2002 المتضمنة إدخال عملية استعادة السيولة في السوق النقدية، 11 أبريل 2002.
35. المادة 13 من الأمر 09-02، المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، الجريدة الرسمية، العدد 53، السنة 46، المؤرخة في 23 رمضان 1430 الموافق لـ 13 سبتمبر 2009.
36. المادة 15 من الأمر 09-02، المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، الجريدة الرسمية، العدد 53، السنة 46، المؤرخة في 23 رمضان 1430 الموافق لـ 13 سبتمبر 2009.
37. المادة 02، القانون التوجيهي رقم 05-99، الجريدة الرسمية، العدد 24، السنة 36 المؤرخة في 21 ذو الحجة عام 1419 الموافق لـ 07 أبريل 1999.
38. المادة 21 من القانون رقم 05/85 المؤرخ في 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.

39. المادة 27، الأمر 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، الجريدة الرسمية، العدد 53، السنة 46،

المؤرخة في 23 رمضان 1430 الموافق لـ 13 سبتمبر 2009.

40. المادة 87 من قانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً- الكتب والأطروحات:

1. Atif Saeed Shoudry Frozen fareed , *Social Spending for Inclusive Growth in the Middle East and Central Asia*, International Monetary Fund, 2020.
2. G.bresson et A. pirrotte, *économetrie des séries temporelles* . PUF. 1995
3. Sylvia Kangago C . *The relationship between inflation rates and real Estate Price in Kenya Case of Nairobi*. University of NAIROBI , October 2013.

ثانياً- المجلات:

1. Boulahrik mohand, *financement du système de sante algérien*, revue des sciences économique de gestion et de commerce N° 33, 2016.
2. Charles L.Schultzc, *Creeping Inflation, Causes Consequences*, Volume 3, Issue2 , Summer 1960 .
3. Chris Heitzig, *U.S State Social Spending and Economics Growth*, College of Saint Benedict and Saint Jhon's, 2015.
4. David hall, *why we need public spending ?* psiru university of greenwich, london, october, 2010.
5. Dikeogu et al, *Public Expenditure and Economic Growth in Nigeria*, International Journal of Advanced Academic Research, Social and Management Science, Vol 2, Issue12, December 2016.
6. Elizebeth A, Lilian a carrillo R, *Social Puplic in the countries that compris the Andean Community (CAN), socio economic environmental policies and evolution*, january 2017.
7. Fernando chevara M, Noel José C , *Calidad de Vida Y Gasto Publico Social en Colombo : Analisis por Departamentos : 1993-2000*, Semestre Economico, Volume 19 N°26 , Madellin, Colombia, enero-junio, 2010
8. Folster S, Henrekson M, *Growth Effects of Government Expenditure Taxation in Riche Countries*, European Economic Review, Vol45, N°08,
9. Gentilini and other, *Social Protection and Jobs Responses to COVID19 :A Real Time Review of Country Measures* ' World bank 18 septembre, 2020.
10. Gerrard W J & Godfrey, L G , *Diagnostic checks for single – Equation Error - Correction and autoregressive Distributed Lag Models*, the Manchister School of economic & social Studies, Blackwell publishing , vol 66, N°2, March 1988.
11. Heseish E and K,S, Lai, *Government Spending and Economic growth :the G-7 experience*, Applied conomics, 26(5) , 1994
12. Jandhayla tilak , *Global Trend in funding higher Education* , International journal of higher, vol 11, march 2015.

13. Joseph owondi , *poids des dépenses de sante sur le revenue des ménages an Cameroun*, international de la population conférence, korea 26-31 August 2013.
14. Kamel belguebli ahmed zakane, *Evolution de la pauvreté et des inégalités en algérie*, importance des transferts sociaux, revue d'économie et de statistique Appliquée, volume 17 number 1 june 2020.
15. Kouakou Bérenger kouassi, *Public Spending and Economic Growth in Developing Countries : a Synthesis*, Financial Market Institutions and Risks, Volume 2 , issue 2, 2018.
16. Larbi Abid, *l'offre de soins dans les différents régions d'Algérie en 2014*, article 184 de l'avant projet de loi relative a la santé d'aout 2014.
17. Larry fox , *concept of health in sport*, journal of the philosophy of sport, new York, 15 mars 2013.
18. Lauranceson, J. and chai, J.C.H. *Financial Reform and Economic Development in china*, Cheltenham, UK, Edward Elgar, 2003.
19. Mark .p Cannolly, Maeten. J Postma, *Health Care as an Investment : Implications for an Era of Ageing populations*, Journal of medical marketing, Vol 10 N°01, 2010.
20. Nworji et al, *Effect of Public Expenditure on Economic Growth in Nigeria : a Disaggregated Time Series Analysis* International Journal of Management Sciences and Business Research, Vol 1, Issue 7, 2012
21. Ouadah Rebrab saliha, *La politiques de l'habitat en Algérie entre Monopole de l'état et son désengagement*,. enssea.net/moultakayat/2012/polpub/2012.32.pdf.
22. Ozlem Alper and Mehmet Demiral, *Public Social Expenditures and Economic Growth : Evidence from Selected OECD Countries*, Research in World Economy , Vol 7, N°2 , 2016.
23. Sa Yongjin, *Government size, Economic Growth and Unemployment : Evidence from Advanced and Developing Economy Countries (A Time Series Analysis 1996-2006)*, International Review of public Administration 16(2), 2011,
24. Satich kumar and Sajjad Ahmed, *Meaning Aims and procces of Education*, sol-du-ac-im.
25. Yacine miliani, *Etude de l'impact de la dépense public sur l'emploi en Algérie entre 2000-2016*, revue algérienne d'économie et gestion Vol. 14, N°: 01 (2020)
26. Youcef Abbou, Brahim Brahmia, *le système de santé algérien entre gratuit des soins et maîtrise des dépenses de sanré*, revue sciences humaines n°44, décembre 2015.

ثالثاً – الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. Ali chaouche, *le financement du système da santé*, collègue international sur politiques de santé , 18-19 janvier 2014.
2. Brahim Brahmia, *transition Sanitaire en Algérie et défis de financement de l'assurance maladie* colloque international sur les politique de sante, Alger 18-19 janvie 2014.
3. Salah said masan, *testing keynesian versus wagner hypothesis on the linkage between government spending and economic growth in oman* , proceeding of the Fourth asia pacific conference on global business, economics finance and social science (AP15 Malaysia conference) , malaysia, , 7-9 August 2015.

1. *Algeria Education, Training and employment development 2016*, ETF european training foundation 2017.
2. Article 02-07, Instruction N° 04-05 du 14 juin 2005 Relative à la Facilité de Dépôt Rémunéré
3. Article 02-07, **Instruction N° 04-05 du 14 juin 2005 Relative à la Facilité de Dépôt Rémunéré**,
4. Article 03-04-05, Instruction n° 02-2002 du 11 Avril 2002 relative à la Reprise de Liquidité sur le Marché Monétaire.
5. Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2008.
6. Banque d'Algérie, **Bulletin Statistiques trimestriel**, N°11, juin, 2010
7. Banque d'Algérie, **Bulletin Statistiques trimestriel**, N°03, juin, 2008.
8. **Enquête par Crappes a l'indicateur Multiples (MICS) 2012-2013, Suivi de la situation des enfant et des femme**, Algérie 2015
9. **Etude Sectoriel sur la concurrentiabilité du marché médicaments a usage humain en Algérie**, conseil de la concurrence.
10. G. Sheibani, T.Havard, **Housing Concept, Problem, and Polices**, Research Institute for Building and Human Environment, University of Salford.
11. **General gouvernement expenditure by function** , National Account at a glance, 2014.
12. international monetary fund , **algeria selected issues**, IMF Country report, N18/169 Jun 2018
13. International monetary fund, **algeria : statistical appendix**, IMF country report No08/102, march 2008.
14. MSPRH , **Suivi la situation des enfant et des femme** , enquête par grappes a l'indicateur multiples (MICS) 2012-2013, algeria 2015.
15. NABNI , **quel système de santé pour l'Algérie de demain 12 forum d'Alger**, 30 novembre 2013.
16. **objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015, rapport établi par le gouvernement, Algérien**, juin 2016
17. ONS , **Rapport annuel sur l'activité, emploi et chômage**, N°748/2016, p :13.
18. ONS, la Direction Technique Chargée de la Comptabilité National Alger, **Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 2004-2014**, N° 194/2015, octobre 2015
19. ONS, la Direction Technique Chargée de la Comptabilité National Alger, **Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 2004-2014**, N° 194/2015, octobre 2015.
20. ONS, **Rapport Activité emploi et chômage au 4 eme trimestre 2013**, N° 653.
21. ONS, **Rapport Activité emploi et chômage en avril 2017**, N° 785.
22. ONS, **Rapport Activité emploi et chômage en septembre 2014**, N°683.
23. ONS, **Rapport Activité emploi et chômage en septembre 2015**, N°726.
24. ONS, **Rapport Activité emploi et chômage en septembre 2016**, N°763.
25. ONS, **Rapport Annuel Sur l'Activité, Emploi et Chômage N°726/2015**
26. ONS, **rapport Activite emploi et Chomage en septembre 2015**.
27. ONS, **rapport annuel sur l'activité, emploi et chômage**, N°819/2018, p :15

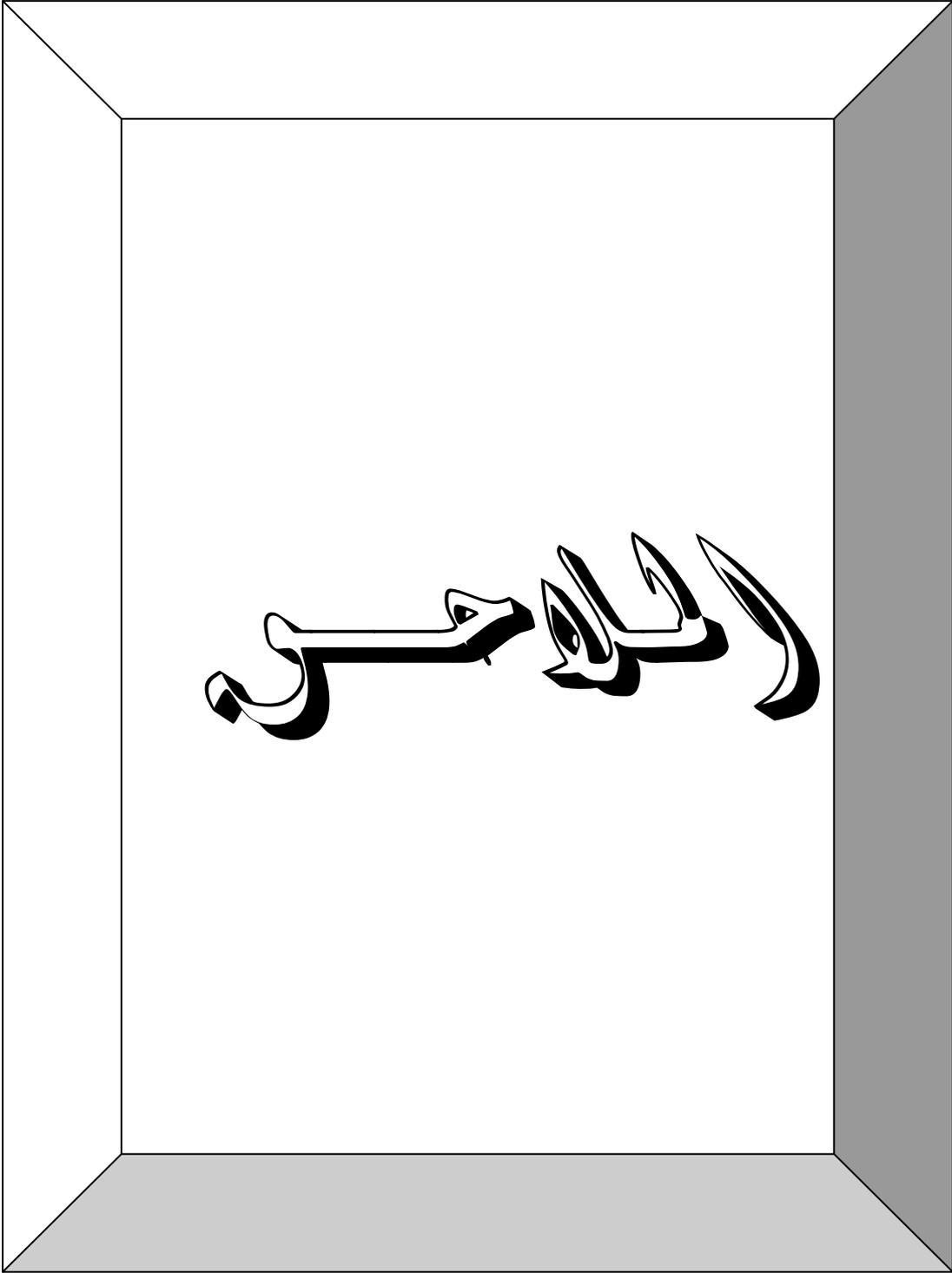
28. *Plan stratégique national multisectoriel de lutte intégrée contre les facteurs de risque des maladies non transmissibles 2015-2019*, direction générale de la prévention de la promotion de la sante.
29. *Politique de l'habitat en Algérie*, ministère de l'habitat et de l'urbanisme février 2005, livraison d'un million de logement d'ici 2009.
30. *Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement*, algérie, juillet 2005.
31. *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2004*, juillet 2005.
32. *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2005*, avril 2006.
33. *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2006*, juin 2007.
34. *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2007*, juillet 2008.
35. *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2009*, juillet 2010.
36. *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014*, juillet 2015
37. *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014*, juillet 2015.
38. *Responsabilité, culture de paix, mixité et pluralité au service de l'agenda 2030*, Algérie, rapport national volontaire 2019.
39. *Rétrospective statistique :1962-2011, finance publiques*, rapport de l'ONS Ministère des finances direction Général de prévision et des politique.
40. *Situation Démographique et Sanitaire*, Ministère de la santé de la population et la réforme hospitalière, juillet 2014.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1. <https://carnegie-mec.org/2011/06/17/ar-pub-44678>.
2. [Blogs.world bank.org/open data/ ic 4d /sustainablecities/ar/new-child-mortality-estimates-show-1500-children-died-every day-2016](https://blogs.worldbank.org/open-data/ic-4d-sustainablecities/ar/new-child-mortality-estimates-show-1500-children-died-every-day-2016).
3. [Ec.europa.eu](http://ec.europa.eu)
4. *Funding, formulas, and fairness, education law center*: http://www.elc_pa.org.
5. <http://www.bfs.admin.ch/bfs/fr/home/statistique/themes-transversaux/mesure-bien-etre/indicateurs/depense-publiques-education.htm>.
6. <http://data.albankdawli.org/indicateur/>
7. [http://data.oecd.org/edu resource/spending-on-tertiary-education](http://data.oecd.org/edu-resource/spending-on-tertiary-education) spending on tertiary education.
8. <http://data.worldbank.org/country/algeria>.
9. <http://www.apn.dz/AR/plus-ar/travaux-commission-permanentes-ar/228-2014-06-25-12-41-13/5089-loi-finance-2019-travail>
10. <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>
11. <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SH.XPD.CHEX.PC.CD?locations=DZ>
12. <http://data.oecd.org/fr/eduresource/depenses-d-education> .
13. <http://indexmundi.com/algeria/maternal-mortality> .
14. http://www.algerie360.com/enseignement_superieure_plus_dun_million_et_demi_detudiants_s_ont_attendus_pour_larentree/ .
15. <http://www.andi.dz> الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
16. [www.andi.dz.index.php/ar/secteur-de-sante](http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-sante) .
17. http://www.elc_pa.org : Funding, formulas, and fairness, education law center
18. <http://www.mdipi.gov.dz> الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم

قائمة المراجع

19. <http://www.mesrs.dz> .
20. www.ons.dz/demography.html .
21. <http://www.premier-ministre.gov.dz> :السياسات الحكومية في مجال التربية الوطنية، أوت 2015
22. www.right-to-education.org/ar/node/59 .
23. www.unescwa.org.
24. <http://www.who.int/ar/new-room/fact.sheet/detail/maternal-mortality> .
25. <https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ>
26. [oecd.library.org](http://www.oecd.library.org)
27. www.andi.dz/index.php/ar déclaration –d- investissement.



الملحق رقم (01): نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل - الناتج المحلي الإجمالي -

0
 Dependent Variable: D(PIB)
 Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 08/17/20 Time: 15:58
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	42.36050	8.175413	5.181450	0.0013
PIB(-1)*	-1.543779	0.153315	-10.06934	0.0000
SANT(-1)	0.650953	0.114780	5.671317	0.0008
LOGM(-1)	1.270907	0.198120	6.414839	0.0004
TRAV(-1)	-0.229586	0.040210	-5.709680	0.0007
ENSG(-1)	0.217712	0.023314	9.338367	0.0000
AIDESF(-1)	-1.943076	0.308191	-6.304773	0.0004
D(PIB(-1))	0.210514	0.088589	2.376298	0.0491
D(SANT)	0.342794	0.027337	12.53937	0.0000
D(SANT(-1))	-0.050860	0.045615	-1.114985	0.3017
D(LOGM)	0.820056	0.129270	6.343752	0.0004
D(LOGM(-1))	-0.264516	0.099627	-2.655059	0.0327
D(TRAV)	-0.075766	0.022752	-3.330034	0.0126
D(TRAV(-1))	0.038773	0.009472	4.093482	0.0046
D(ENSG)	0.099186	0.012067	8.219293	0.0001
D(ENSG(-1))	-0.061675	0.013449	-4.585839	0.0025
D(AIDESF)	-1.201909	0.274374	-4.380554	0.0032

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SANT	0.421662	0.043690	9.651294	0.0000
LOGM	0.823244	0.079789	10.31776	0.0000
TRAV	-0.148717	0.021172	-7.024092	0.0002
ENSG	0.141025	0.017210	8.194434	0.0001
AIDESF	-1.258649	0.116187	-10.83292	0.0000
C	27.43948	3.597978	7.626361	0.0001

$$EC = PIB - (0.4217 * SANT + 0.8232 * LOGM - 0.1487 * TRAV + 0.1410 * ENSG - 1.2586 * AIDESF + 27.4395)$$

الملحق رقم (02): نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل - مؤشر البطالة-

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(CHOM)
 Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0, 1, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 08/17/20 Time: 16:12
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.62131	5.435616	4.161682	0.0011
CHOM(-1)*	-0.764325	0.179294	-4.262983	0.0009
SANT(-1)	0.233681	0.051662	4.523282	0.0006
LOGM**	0.305013	0.083491	3.653256	0.0029
TRAV**	-0.048006	0.015532	-3.090749	0.0086
ENSG(-1)	-0.056102	0.014768	-3.798984	0.0022
AIDESF(-1)	-0.023076	0.004761	-4.847252	0.0003
D(CHOM(-1))	0.473069	0.188637	2.507825	0.0262
D(SANT)	0.147140	0.031570	4.660713	0.0004
D(ENSG)	-0.005156	0.009808	-0.525761	0.6079
D(AIDESF)	-0.006120	0.002690	-2.274930	0.0405

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SANT	0.305735	0.060078	5.088948	0.0002
LOGM	0.399062	0.091337	4.369111	0.0008
TRAV	-0.062808	0.020853	-3.011927	0.0100
ENSG	-0.073401	0.016525	-4.441809	0.0007
AIDESF	-0.030192	0.004454	-6.778468	0.0000
C	29.59644	1.240877	23.85122	0.0000

EC = CHOM - (0.3057*SANT + 0.3991*LOGM - 0.0628*TRAV - 0.0734*ENSG - 0.0302*AIDESF + 29.5964)

الملحق رقم (03): نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل - مؤشر التضخم-

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(INF)
 Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0, 0, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 08/17/20 Time: 18:15
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 23

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.383654	4.990818	-0.677976	0.5106
INF(-1)*	-0.654173	0.172960	-3.782226	0.0026
SANT(-1)	-0.009286	0.032181	-0.288560	0.7778
LOGM**	-0.435805	0.203570	-2.140812	0.0535
TRAV**	0.000636	0.019966	0.031844	0.9751
ENSG**	0.012704	0.011604	1.094793	0.2951
AIDESF(-1)	0.441583	0.239489	1.843854	0.0900
D(INF(-1))	0.387241	0.148385	2.609710	0.0228
D(SANT)	0.028232	0.021257	1.328118	0.2088
D(AIDESF)	0.787574	0.281313	2.799632	0.0161
D(AIDESF(-1))	0.423845	0.356710	1.188207	0.2577

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SANT	-0.014195	0.050694	-0.280019	0.7842
LOGM	-0.666193	0.187584	-3.551446	0.0040
TRAV	0.000972	0.030524	0.031839	0.9751
ENSG	0.019420	0.018896	1.027728	0.3243
AIDESF	0.675025	0.275612	2.449186	0.0306
C	-5.172417	7.541055	-0.685901	0.5058

$$EC = INF - (-0.0142*SANT - 0.6662*LOGM + 0.0010*TRAV + 0.0194*ENSG + 0.6750*AIDESF - 5.1724)$$

الملحق رقم (04): اختبار التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.470692	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
FiniteSample: n=35				
ActualSample Size	23	10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
FiniteSample: n=30				
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

الملحق رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الأول

Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/19/20 Time: 11:21
Sample: 1990 2017
Included observations: 23

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.524173	0.223556	-2.344706	0.0660
D(SANT)	0.408687	0.111319	3.671307	0.0144
D(SANT(-1))	0.128873	0.076367	1.687555	0.1523
D(LOGM)	0.721879	0.235244	3.068642	0.0278
D(LOGM(-1))	-0.531238	0.207099	-2.565139	0.0503
D(TRAV)	-0.413748	0.088856	-4.656405	0.0056
D(TRAV(-1))	0.292179	0.071607	4.080313	0.0095
D(ENSG)	0.265691	0.004372	60.76445	0.0000
D(ENSG(-1))	-0.076244	0.032461	-2.348788	0.0657
D(AIDESF)	0.050249	0.008265	6.079437	0.0017
D(AIDESF(-1))	0.092392	0.014985	6.165533	0.0016
CointEq(-1)*	-1.850107	0.202455	-9.138368	0.0003

الملحق رقم (06): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 08/19/20 Time: 20:13

Sample: 1990 2017

Included observations: 23

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHOM(-1))	0.595808	0.141219	4.219034	0.0022
D(SANT)	0.150662	0.028271	5.329193	0.0005
D(SANT(-1))	-0.029902	0.010518	-2.842807	0.0193
D(ENSG)	-0.004506	0.001477	-3.050451	0.0138
D(ENSG(-1))	0.052606	0.009304	5.654434	0.0003
D(AIDESF)	-0.007048	0.001852	-3.806334	0.0042
D(AIDESF(-1))	0.010757	0.003617	2.973781	0.0156
CointEq(-1)*	-0.939135	0.150805	-6.227464	0.0002

الملحق رقم (07): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثالث

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 08/19/20 Time: 20:22

Sample: 1990 2017

Included observations: 23

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SANT)	0.013934	0.009894	1.408360	0.1867
D(LOGM)	-0.384824	0.088733	-4.336859	0.0012
D(LOGM(-1))	-0.337042	0.089709	-3.757049	0.0032
D(AIDESF)	1.093875	0.195589	5.592708	0.0002
D(AIDESF(-1))	0.983057	0.227557	4.320045	0.0012
CointEq(-1)*	-0.346007	0.047436	-7.294134	0.0000

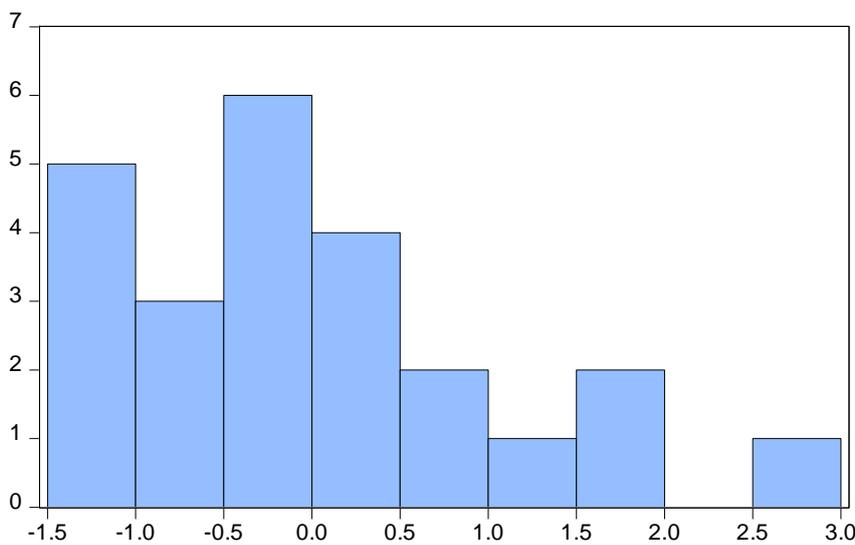
الملحق رقم (08): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول

1- الارتباط الذاتي *Godfrey Breusch*:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.517622	Prob. F(2,5)	0.6247
Obs*R-squared	4.116791	Prob. Chi-Square(2)	0.1277

2- اختبار التوزيع الطبيعي *Jarque Bera*:



3- اختبار *ARCH*:

HeteroskedasticityTest: ARCH

F-statistic	0.057824	Prob. F(1,21)	0.8123
Obs*R-squared	0.063157	Prob. Chi-Square(1)	0.8016

4-اختبار Ramsey:

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: PIB PIB(-1) PIB(-2) SANT SANT(-1) SANT(-2) LOGM LOGM(-1) LOGM(-2) TRAV TRAV(-1) TRAV(-2) ENSG ENSG(-1) ENSG(-2) AIDESF AIDESF(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.196781	6	0.8505
F-statistic	0.038723	(1, 6)	0.8505

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.154647	1	0.154647
Restricted SSR	24.11681	7	3.445259
Unrestricted SSR	23.96217	6	3.993694

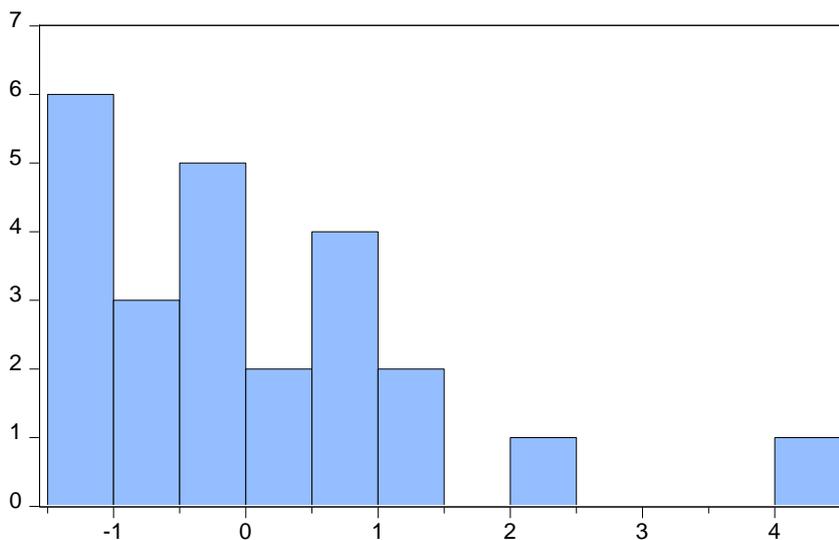
الملحق رقم (09): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الثاني

1-الارتباط الذاتي *Godfrey Breusch*:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.304429	Prob. F(2,11)	0.3102
Obs*R-squared	4.600871	Prob. Chi-Square(2)	0.1002

2- اختبار التوزيع الطبيعي *Jarque Bera*:



Series: Residuals	
Sample 1994 2017	
Observations 24	
Mean	-7.84e-15
Median	-0.209512
Maximum	4.091762
Minimum	-1.468413
Std. Dev.	1.278227
Skewness	1.465715
Kurtosis	5.509123
Jarque-Bera	14.88898
Probability	0.000585

HeteroskedasticityTest: ARCH

F-statistic	0.000174	Prob. F(1,21)	0.9896
Obs*R-squared	0.000191	Prob. Chi-Square(1)	0.9890

4- إختبار Ramsey:

Equation: UNTITLED

Specification: CHOM CHOM(-1) CHOM(-2) SANT SANT(-1) LOGM TRAV
ENSG ENSG(-1) AIDESF AIDESF(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.031189	12	0.3228
F-statistic	1.063351	(1, 12)	0.3228

F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	3.058905	1	3.058905
Restricted SSR	37.57888	13	2.890683
Unrestricted SSR	34.51997	12	2.876664

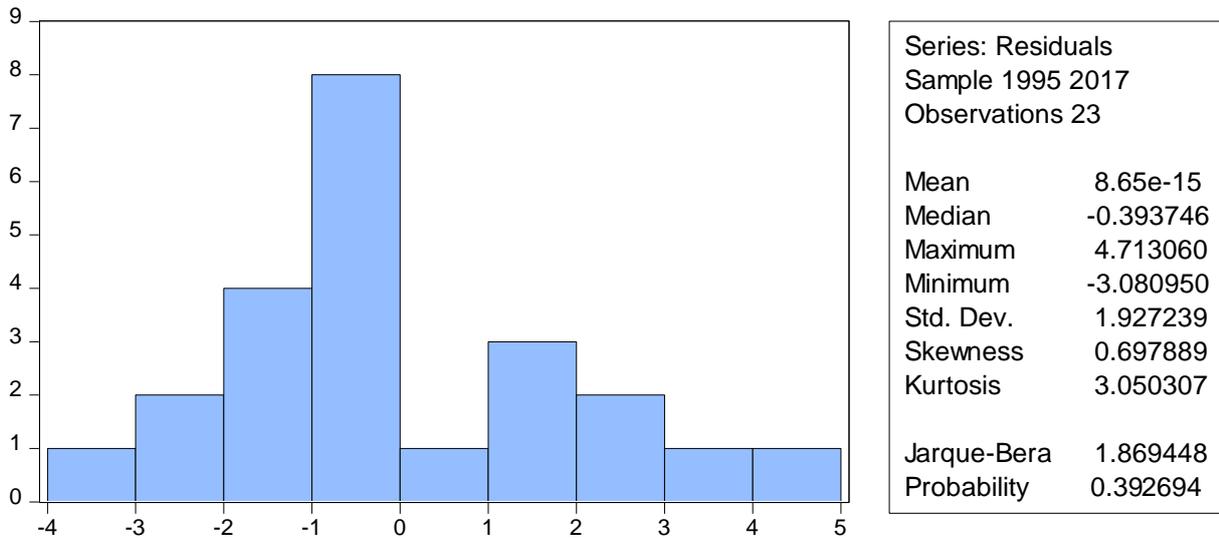
الملحق رقم (10): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الثالث

1- الارتباط الذاتي *Godfrey Breusch*:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.801116	Prob. F(2,10)	0.0213
Obs*R-squared	12.35295	Prob. Chi-Square(2)	0.0021

2- اختبار التوزيع الطبيعي Jarque Bera :



3- اختبار ARCH :

HeteroskedasticityTest: ARCH

F-statistic	1.408371	Prob. F(1,20)	0.2492
Obs*R-squared	1.447292	Prob. Chi-Square(1)	0.2290

4-اختبار Ramsey:

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: INF INF(-1) INF(-2) SANT SANT(-1) LOGM TRAV ENSG

AIDESF AIDESF(-1) AIDESF(-2) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	5.853821	11	0.0001
F-statistic	34.26722	(1, 11)	0.0001

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	61.85703	1	61.85703
Restricted SSR	81.71354	12	6.809462
Unrestricted SSR	19.85651	11	1.805137

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وقياس أثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2017، وتحليل العلاقة القصيرة والطويلة بينهما باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة إلى منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية لمبالغ الإنفاق على كل من: قطاع الصحة، السكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التعليم، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية، والمبالغ السنوية للمؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في: الناتج المحلي، البطالة، والتضخم.

وقد بينت النتائج المتوصل إليها، وجود أثر إيجابي للإنفاق على كل من قطاع الصحة، السكن، والتعليم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، في حين سجل أثر سلبي لكل من قطاع العمل والتشغيل، والتحويلات الاجتماعية في الأجل الطويل، بينما كل المتغيرات لديها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، كما بينت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للإنفاق على كل من قطاعي الصحة والسكن على البطالة في الجزائر، أما الإنفاق على باقي القطاعات فلديه أثر سلبي على البطالة في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فقد سُجل أثر إيجابي للإنفاق على كل من قطاع الصحة، التعليم والتحويلات الاجتماعية على البطالة، أما باقي القطاعات فليس لديها أي تأثير، هذا وأيضاً قد تم التوصل إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق على كل من قطاعي السكن والتحويلات الاجتماعية على التضخم في الجزائر، أما باقي القطاعات فليس لديها أي تأثير وذلك في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فلوحظ وجود أثر إيجابي للإنفاق على كل من قطاعي السكن والتحويلات الاجتماعية، أما باقي القطاعات فليس لديها أي تأثير على التضخم في الجزائر.

كما بينت النتائج أن حدوث صدمات في الإنفاق الاجتماعي تؤدي إلى حدوث أثر سلبي في كل من الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام الاجتماعي، المؤشرات الاقتصادية الكلية، نموذج ARDL

Abstract : This study aims to test and measure the impact of social public spending on some macroeconomic indicators in Algeria during the period from 1990-2017, and to analyze the short and long relationship between them using modern standard models based on the methodology of the Autoregressive Distributed Time Gap (ARDL) methodology, and the study has adopted on the annual data of spending amounts on: the health sector, housing, employment and social security, education, in addition to social transfers, and annual amounts for the macroeconomic indicators represented in: gross domestic product, unemployment, and inflation.

The results showed that spending on the health, housing, and education sectors have a positive impact on the GDP in Algeria, while a negative impact was recorded for the employment and social security sectors, and social transfers in the long term, while all variables have a positive impact on the gross product in the short term, as the results of the study showed that there is a positive impact of spending on both: the health and housing sectors on unemployment in Algeria, while spending on the rest of the sectors has a negative impact on unemployment in the long term, but in the short term we have recorded a positive impact. Spending on the health sector, education and social transfers on unemployment, while the rest of the sectors do not have any impact, we also found that there is a positive impact of spending on both the housing and social transfers sectors on inflation in Algeria, while the rest of the sectors do not have any effect in the long term In the short term, we noticed a positive effect of spending on both the housing and social transfers sectors, while the rest of the sectors do not have any impact on inflation in Algeria.

The results also showed that the occurrence of shocks in social spending leads to a negative impact on GDP, unemployment and inflation.

Keywords: social public spending, macroeconomic indicators, ARDL model